

٢١٧٣ منهاج الطالبين لالانوي ، يحيى بن شرف - ٦٧٦ هـ . كتب
٠٢ ن في القرن الثاني عشر الهجري تقدير ١ .

٢٢٩ ق ١٥ س ١٥ × ٢٢ سم

نسخة حسنة ، بأخرها نقص ، خطها نسخ معتاد . طبع عدة
طبعات آخرها سنة ١٣٢٩ هـ .

الأعلام ٩ : ١٨٤ مجلد المدبوعات ٢ : ١٨٧٦

٦٧٦٦

١ - المذهب الشافعي ، فقه المذاهب الإسلامية

٢١٣٥٧ أ - المؤلف ب - تاريخ النسب ج - مختصر
١٨١٤ / ١٨١٤ المصنف للأفقي

King Saud University



١٩٥٧ ١٣٧٩

Copyright © King Saud University

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

٧٧٤ ٨٣٥ ٦٧١٦

فضيلة الشيخ الطائفة

النفوسية رجب بن محمد

الطائفة المكية

٧٢٩

أخر ما نفع

الرقم

العقد

المجلد

تاريخ

اسم المؤلف

عدد الأوراق

ملاحظات

٧٦٧

بسم الرحمن الرحيم
الحق

العقد الثمانية

ورعت في هذا الكتاب

شهادة

والمحمد رسول الله

عمر بن قنق

كتاب الايمان مختصر المحرر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

مكة	هذه سنة الملك سعود	قسم الخرطوط
الرقم	٧٧١٦	٨٣٥٧٤
العدد	١٠٠	١٠٠
اللقب	الضوي	الضوي
تاريخ	١٢٢٩	١٢٢٩
اسم ال	أحمد	أحمد
عدد	١٠٠	١٠٠
ملاحظات	أحمد	أحمد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله البر الخوار الذي جعلت نعمه عن الاحصاء بالا
عداد الملك باللفظ والارشاد الهادي الى سبيل الرشاد
الموفق للتفقه في الدين من لطف به واختاره من العباد
احمد حمداً يبلغ حمداً واكمله وازكاه واشمله واشهد
ان لا اله الا الله الواحد الغفار واشهد ان محمداً عبده
ورسوله المصطفى المختار صلى الله عليه وسلم وزاده فضلاً
وشرفاً ديم اماً بعد فان الاشتغال بالعلم من افضل
الطاعات واوفاها انفق في نفائس الاوقات وقد
كثر اصحابنا رحمهم الله من التصنيف من المبسوطات و
المختصرات وانقضى مختصر المحرر للامام ابو القاسم الرازي
رحمه الله ذي التحقيقات وهو كثير الفوائد عمدة في
تحقيق المذهب معتمد للمفتي وغيره من اولي الرغبات
وقد التزم مصنفه رحمه الله ان ينص على ما صح في
معظم الاصحاب ووفي بما التزمه وهو من اهم اواهد

الاجاز

المطلوب الى حسن في جملة كبير من حفظ التواضع لا
بعض اهل العنايةات فرأيت اختصاراً في نحو وصفه
ليسهل حفظه مع ما اشتهر اليه ان شاء الله من النقائس
المستاجادات منها التنبيه على قيود في بعض المسائل
هي من الاصل محذوفات منها مواضع يسيرة ذكرها في المحرر
على خلاف المختار في المذهب كما سترها ان الله واضحات
منها ابدال ما كان من الفاظه غريباً او موهماً خلافاً
الصواب باوضح واخصر منه بعبارة جليات منها بيان
القولين والوجهين والطريقين والنص ومراتب الخلاف
في جميع الحالات فحيث اقول في الاظهر او المشهور فمن القولين
او الاقوال فان قوي الخلاف قلت الاظهر ولا فاما المشهور حيث
اقول الاصح او الصحيح فمن الوجهين او الالوجه فان قوي
الخلاف قلت الاصح والافالصحيح وحيث اقول المذهب
فمن الطريقين الطرق وحيث اقول النص فهو نص المشافعي
رحمه الله ويكون هناك وجه ضعيف او قول مخترع وحيث



اقول الجديد فالقديم خلافة او القديم او في قول قديم فالجديد
خلافة وحيث اقول وقيل كذا فهو وجه ضئيف والصحيح
والاصح خلافة وحيث اقول وفي قول كذا فالراجح خلافة
منها مسائل نفيسة اضربها اليه ينبغي الا يخفى الكتاب منها
واقول في اولها قلت وفي اخرها والله اعلم وما وجدته من
زيادة لفظ ونحوها على ما في المحرر فاعتمدها فلا بد منها
وكذا ما وجدته من الاكثار مخالفا لما في المحرر وغيره من كتب
الفقه فاعتمدها في حقيقتها من كتب الحديث المعتمدة وقد
اقدّم بعض مسائل الفصل لمناسبة واختصار وربما
قدّمت فصلا لمناسبة وارجوا ان اتخذه المختصر ان يكون
في معنى الشرح للمحرر فاني لا اهدف منه شيئا من الاحكام اصلا
ولا من الخلاف ولو كان واهيا مع ما اشرت اليه من النقائص
وقد شرعت في جمع جزء لطيف على صورة الشرح لدقايق
هذا المختصر ومقصودي به التنبيه على الحكمة في العدول
عن عبارة المحرر وفي الخاف قيدا وحرف او شرط للمسئلة

ونحو ذلك والشرذ لك من الضرورات التي لا بد منها وعلى الله
الكريم اعتمادي واليه تفويض واستنادي واستأله النفع
به في مسائر المسلمين ورضوانه عني وعن اهتائي وجميع المؤمنين
كتاب الطهارة قال الله تعالى وانزلنا من السماء ماء
طهورا في شترط الرفع الحدث والنجس ماء مطلق وهو
ما يقع عليه اسم ماء بلا قيد فالمتغير مستغنى عنه كزغفران
تغير يمنع اطلاق اسم الماء غير طهور ولا يضّر تغيره لا
يمنع الاسم ولا متغيره بكت وطين وطمارك ما في مقرة
ومره وكذا متغيره بمجاور كعود ودهن او بتراب طريح فيه
في الاظهر وبكبره المشمس والمستعمل في فرض الطهارة
قيل ونقلها غير طهور في الجديد فان جمع قلتين فطهور
في الاصح ولا تنجس قلت الماء بملاقات نجس فان غيره
فنجس فان زال تغيره بنفسه او بماء طهر او بمسك وغفران
فلا وكذا تراب وجس في الاظهر ودونهما ينجس بالملاقاة
فان بلغهما بماء ولا تغير فطهور فلو كثر بأمراد طهور

فلم يبلغها الميطر وقيل طاهر لا طهور ويستثنى ميتة لادم لها
سائله فلا يتنجس ما يقع على المشهور وكذا في قول نجس لا يدركه
طرق قلت ذى القول اظهر والله اعلم والجاري كراكد وفي
القديم لا يتنجس بالاعتقير والقتل ان خمسمية رطل بالبغداد
تقربا في الاصح والتغير الموشط طاهر او نجس طم اولون
او ريج ولو اشتبه ماء طاهر بنجس اجتهد ونظره باظر
طهارته وقيل ان قدر على طاهر بيقين فلا والا على كصير
في الاظهر او ماء وبول لم يجتهد على الاصح بل يخلطان
ثم يتنجس او ماء وماء ورد تقضاء بكل مرة وقيل له الاجتهاد
واذا استعمل ما طم اراقا اخر فان تركه وتغير ظنه
لم يعمل بالكتا على النص بل يمتنع بالاعادة في الاصح ولو
اخر يتنجسه مقبولا الرواية وبين السبب وكان فقيها
موفقا اعتمده ويحل استعمال كل انا طاهر الا ذهبا
وفضة فيحرم وكذا اتخاذ في الاصح ويحل الموه في الاصح
والنفيس كياقوتة في الاظهر وما ضرب بذهب او فضة

ضبة

ضبة كبيرة لزيته حرم او صغيرة بقدر الحاجة فلا او صغيرة
لزيته او كبيرة لحاجة جاز في الاصح وضبة موضع الاستعمال
كغيره في الاصح قلت للمذهب تحريم ضبة الذهب مطلقا والله
اعلم باب اسباب الحدث هي اربعة احدها خروج شيء
من قبله او دبره الا للمني ولو انسدت مخرجه وانفتح تحت معدته
فخرج المعتاد نقض وكذا ناد ركود في الاظهر او فوقها
وهو منسد او تحتها وهو منفتح فلا في الاظهر **التشاك** زوال

العقل

العقل الانوم ممكن مقعده **الثالث** التقي بشرق الرجل
والمرأة الا تحتها في الاظهر والملموس كالمس في الاظهر ولا تقطر

صغيرة وشعر وسن وظفر في الاصح الرابع مشرق قبل الاداء ذكره
بيطن الكف وكذا في الجديد حلقة دبره لا فرج برهمة و
ينقض فرج للميت والصغير ومحل الجب والذكر الاشل
وباليد المشالة في الاصح ولا ينقض راس الاصابع وما بينهما
ويحرم بالحدث الصلوة والطواف وحمل المصحف ومس
ورقه وكذا جلده على الصحيح وخريطة وصندوق فيهما

ذكره في الاصل
لا ينقض من ثوبه
محل

محفو وما كتب لدرس قرآن كلوح في الاصح والاصح حل حمله
 في امتعة وتفسير ودناير لالقب ورفه بعود وان الصبي
 يحدث لا يمنع قلت الاصح حل قلبه بعود وبه قطع العرايقون
 والله اعلم ومن يتقن طرأ احداثا وشك في ضده عمل بيقينه
 فلو يتقنه ما وجهل السباق فضد ما قبلها في الاصح ^{فصل}
 يقدم داخل الخلاء يساره والخارج يمينه ولا يحمل ذكر
 الله تعالى ويعمد جالساً يساره ولا يستقبل القبلة ولا
 يستدبرها ويحيى مان بالشماء ويعد ويستتر ولا يبول
 في ما ذكر كد وجر ومهت ريج ومحدث وطريق وتحت رجز
 مثمة ولا يتكلم ولا يستنجى بباء في موضعه ويستبرئ من
 من البول ويقول عند دخوله بسم الله اللهم اني
 اعوذ بك من الخبيث والخفائث وخروجه غفرلك الحمد
 لله الذي اذهب عني الادي وعافاني ويجب الاستنجاء بباء
 او جروجهما افضل وفي معنى الجرج كل جامد طاهر
 قاع غير محترم وجلد دبع دون غيره في الاظهر

وشروط
 في الاستنجاء
 في الاستنجاء
 في الاستنجاء

في الاستنجاء في الاستنجاء في الاستنجاء

وشروط الجرا لا يحق التجسس ولا ينتقل ولا يطرا اجنبي ولو نذر
 او انتشر فوق العادة ولم يجاوز صفته وحشيتة جاز
 للجوف الاظهر ويجب ثلاث مسحات ولو باطراف جوفان لم
 ينق وجب الانقاء وست الايتار وكل جرج كل محله وقيل
 يوتر عن جانبيه والوسط ويسر يساره ولا يستنجاء
 لدود وجرب اللوث في الاظهر **باب** الوضوء فرض
 ستة **احدها** نية رفع حدث او استباحة متفقاً
 الى طهر او اداء فرض الوضوء ومن دام حدثه لم يستح
 كفاه نية الاسحا الاستباحة دون الترفع على الصحيح
 فيهما ومن نوي تبرعاً مع نية معتبرة جاز في الصحيح
 او ما ينسب له وضوء كقراءة الا في الاصح ويجب قرضها
 باول الوجه وقيل يكفي بسنته قبله وله تفريقها على اعضاءه
 في الاصح الثاني غسل وجهه وهو ما بين منابت راسه
 غالباً ومنتهى لحية وما بين اذنيه فمنه موضع الغم
 وكذا التحذيف في الاصح لا التزحزان وهما بياضان

وهو ما بين منابت راسه

قال في شرح الشرح افصح للشيخنا
 صلى الله عليه وسلم
 على مسجون بالحجارة لا فيض عليه
 فخرج المرأة وكذا لو كان
 المرأة يحبس مستنجيت بلاء وجر
 على زوجها وطعمها الماوية من
 من يجسود كره منه لو يادي
 الشوق الذي يشافعي رحمه الله
 على من شافعي رحمه الله

في الاستنجاء في الاستنجاء في الاستنجاء

وهو ما بين منابت راسه

حناة

والذين هم على
الدين اجمع
وقد اجمع
الذين هم على
الدين اجمع

في عند القط على

الى الغسل كان
 يقول يا ابا عبد الله
 الصلوة وكبرها
 من يتوقف على
 الغسل يحل

جناية او استحاح مفتقر اليه او اداء فرض الغسل مؤنة
وهو اول ما يغسل من البدن فلو يغوي بعد حذر وجب اعادته غسله
بالفرض وتعميمهم وبشره ولا تجب مضضة ولا تشنق
واكماله ازالة القذر ثم الوضوء وفوق قول يؤخر غسل
قدميه ثم تقهده معاطفه ثم يفيض الماء على راسه ويخلله
ثم شققه الايمن ثم الايسر ويدلك ويثلك وتتبع لحيض
انثره مسكا والافنوخ ولا يستتجدده بخلاف الوضوء
ويستأن لا ينقص ماء الوضوء عن مده والغسل عن صلح
والحدلم ومن به نجس يغسل ثم يغسل ولا تكفي لهما غسلة
وكذا في الوضوء **قلت** الاصح تكفيه والله اعلم ومن اغتسل
لجناية وجعة حصل او لاحدهما حصل فقط **قلت** ولو
احدث ثم اجنب او عكسه كفى الغسل على المذهب والله اعلم
باب النجاسة هي كل مسكر ما يعفك وبخزير وفرعها
وميتة غير الدمى والسمك والجراد ودم وقيح وقيح
وروث وبول ومذي وودي وكذا منى غير الادمي
والاصح قلت الاصح طهارة منى غير الكلب والخنزير

محل

من توفيقه عليه السلام
صلى الله عليه وآله
في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠

كالتمر وهو المستحضر من ماء
العنب والبيذ وهو المستحضر
من الزبيب واحترق من جميع

تكون الاطعمة كالبلور وهو عجرج
عقود او عند حل شيء في قليل ماء

في غسله يديه

وفرع احدها والله اعلم ولين ما لا يؤكل غير الادعي والجن
... المنفصل من الحي كميته الا شعر الماكول فطاهر وليست العلقه
والضغنه ورطوبة الفرج نجس في الاصح ولا يطهر نجس العين
الاخر تخللت وكذا ان نقلت من شمس الى ظل وعكسه فالاصح
فان خللت بطرح سئ فلا وجلد نجس بالموت فيطهر بدع
ظاهره وكذا باطنه على المشهور والديع نزع فضول بحرقه
لا شمس وتراب ولا يجلي الماء في اثنتائه في الاصح والمدبوغ كغوب
نجس وما نجس بملاقات شئ من كلب غسل سباعا احداها
بتراب والاظهر يقين التراب وان الخنزير ككلب ولا يكفي
تراب نجس ولا مزوج بما يع في الاصح وما نجس ببول صبي
لم يطعم غير لبن فصيح وما نجس بغيرها ان لم تكن عين كوفي
للماء وان كانت وجب ازاله الطعم ولا يضر بقا اللون او ريح
عسرة والى وفي الترج قول قلت فان بقيام معاشر على الصحيح
والله اعلم ويشترط ورود الماء لا العصر في الصحيح والاظهر طهارة
غسالة تنفصل بالتغير وقد طهر الرجل ولو نجس ما يع فقد

اي نجس الكلب ونحوه وغيره ببول

في غسله يديه
في غسله يديه
في غسله يديه
في غسله يديه
في غسله يديه
في غسله يديه
في غسله يديه
في غسله يديه
في غسله يديه
في غسله يديه

قال صاحب الدر المنثور
في غسله يديه
في غسله يديه
في غسله يديه
في غسله يديه
في غسله يديه
في غسله يديه
في غسله يديه
في غسله يديه
في غسله يديه
في غسله يديه

تطهيره وقيل يطهر الدهن بغسله باب التيمم يتيمم
المحدث لا سباب احدها فقد للماء فان تيقن المسافر فقد
يتيمم بلا طلب وان توجه حلقه من رحله ورفقه ونظر حواليه
ان كان يستوفى احتاج الى تردد وتردد قدر نظره فان لم
يجد يتيمم فلو لم يكن موضع الاصح وجوب الطلب لا يطهر فلو
علمه ماء يصله المسافر حاجته وجب قصده ان لم يخش ضرر نفسه
او ماله فان كان فوق ذلك يتيمم ولو تيقن اخر الوقت فانتظاره
افضل او طئه فتعجيل التيمم افضل في الاظهر ولو وجد ماء
لا يكفيه فالأظهر وجوب استعماله ويكون قبل التيمم ويجب شراؤه
بثمن مثله الا ان يحتاج التلدين مستغرق او مؤنة سفره
او نفقة حيوان محترم ولو وهب له الماء او اعيرد لواء وجب القبول
في الاصح ولو وهب ثمنه فلا ولو نسيت رحله او اضل فيه فلم يجد
بعد الطلب يتيمم قضى في الاظهر ولو اضل رحله في الرحال فلا
الثاني ان يحتاج اليه لوطش محترم ولو مالا الثالث
مرض يحتاج معه من استعماله على منفعه عضو وكذا يطئ البين

في بعض اعضاءه
كان او جينا وشوهه

حيوان من نفسه او رفيقه وغير ذلك

في غسله يديه

ما كان من الاصل

في غسله يديه

او الشين الفا حشر في عضو ظاهر في الاظفار ومثله البرد كمرض
 واذا امتنع استعماله في عضو لم يكن عليه سائر وجب التيمم
 وكذا غسل الصبي على الصحيح المذهب ولا ترتيب بينهما للجنب
 فان كان محدثا فالاصح اشتراط التيمم وقت غسل العليل ^{في غير النية}
 فان جرح عضوه في ثوبه وان كان كجيرة لا يمكن نزاعها
 غسل الصبي والتيمم كما سبق ويجب مع ذلك مسح كل جيرة
 بما وقيل بعضها فاذا ايتيم لفرض ثاب ولم يحدث لم يعد
 الجنب غسله ويعد المحدث ما بعد عليه وقيل يستأنفان
 وقيل المحدث كجنب قلت هذا الثالث اصح والله اعلم
 فصل في تيمم بكل تراب طاهر حتى ما يدرك به ويرمل فيه
 غبار لا يقدح ويحاذي خذو ومختلط بدقيق ونحوه
 قل ان قل الخلط جاز ولا يستعمل على الصحيح وهو ما بقي بعضو
 وكذا ما تناثر في الاصح ويشترط قصده فلو سقطت ريج عليه
 فردوه ونوي لم يجز ولو تم باذنه جاز وقيل يشترط
 عند رواركه نقل التراب فلو نقل من وجه الى يد او عكس
 كذا

كفي والاصح ونية استحالة الصلوة لرفع الحدث
 ولو نوى فرض التيمم لم يكن في الاصح وجب فرضها بالنقل
 وكذا استد منها الى مسح شئ من الوجه على الصحيح فان
 نوى فرضا ونقلا ابى او فرضا فله النقل على المذهب او نقلا
 او الصلوة تنقل لا الفرض على المذهب ومسح وجهه ثم يديه
 مع مرفقيه ولا يجب ان يمسح الشئ الخفيف ولا ترتيب
 في نقاله في الاصح فلو ضرب بيده ومسح يمينه وجهه
 بيمينه يمينه جاز ويندب التسمية ومسح وجهه يديه
 بضم يمينين قلت الاصح للنصوص وجوب ضربتين
 وان امكن بضربة واحدة ونحوها والله اعلم ويقدم يمينه
 واعلم وجهه ويخفف الغبار ومولات التيمم كالوضوء
 قلت وكذا الغسل ويندب توفيق اصابعه اولاً ويجب شئ
 خاصة في الثانية والله اعلم ومن تيمم ففقد ماء فوجد
 ان لم يكن في الصلوة بطل ان لم يقترن باحد كوطش
 او في صلاة لا تسقط به بطلت على المشهور وان اسقطها
 في الصلاة المشافرة كما سبق في
 في الصلاة المشافرة كما سبق في

من اليوم الاول لان الحيض طوي في اليوم الاول
السايع عشرون في الثاني عشر الاول وان كان
الحيض الاول في الثاني او الثاني عشر السايع
الحل

والاختيار الا توخر عن الاسفار قلت يكره تسمية المغرب
عشاء والعشاء عتمة والنوم قبلها والحديث بعدها الا
في خير والله اعلم ويسر تعجيل الصلوة لا اول الوقت

او جنون او اغما و خلاف التكرار ولو زالت هذه الاسباب
 وبقى من الوقت تكبيرة وجبة الصلوة وفي قول يشترط ركعة
 والاظهر وجوب الظهر بادرلك تكبيرة آخر العصر والمغرب

وَيَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ ۚ أُولَٰئِكَ
الَّذِينَ يَدْعُونَ
تِلْكَ الْأَمْثَالَ
الَّتِي لَا تَنْفَعُهُمْ
وَلَا تَضُرُّهُمْ
وَلَا يَكْفُرُونَ
بِهَا ۚ أُولَٰئِكَ
لِأَعْيُنِنَا
وَنُصِيبُ
بِهِمُ الْبَلَاءَ
أَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ
آيَاتُنا أَنْ
قُلْنَا لِلْمَلٰٓئِكَةِ
اسْمِعُوا لَنَا
وَنَرٰهُمْ
سٰجِدِينَ ۚ

[illegible]

آخر العشاء ولو بلغ فيها انتماء واجزته على الصحيح او بعدها
فلا اعادة على الصحيح ولو حاضرت او جن اول الوقت وجبت او
او انقضت او انقضت

تلك ان ادرك قدر الفرض والا فلا فصل الاذان والاصلاة
قائمة سنة وقيل فرض كفاية وانما يشترع ان للمكثرة ويقال
في العيد ونحو الصلاة جامعة والمجديد تدبيرة المنفرد وغيره
صوت الابسجد وقعت فيه جماعة ويقوم الغايبة ولا يؤذن
من يريد فعلها

في الجويد قلت المقديم اظهر والله اعلم فان كان قواية لم يوافق
 الحديث مسلم انه سئل عن الاقامة على المشهور
 لغير الاولى ويندب لجماعة النساء والاقامة لا للادان على المشهور
 والادان مشي والاقامة فرادى اللفظ الاقامة ويسمى
 لدرجها وترتيبها والترجيح فيه والتشويب في الصحيح وان

يؤذن قائماً للقبلة ويشترط ترتيبه ومولاه وفوقه
لا يضركلام وسكوة طويلان وشروط المؤذن للعلام والتميز
والذكورة ويكره للمحدث وللجانب امتد والاقامة اعطو
يسر صيته حسن الصوت عدل والامامة افضل منه ولا
قلنا اجبت على الاجابة بالاحسن
قلت الاصح انه افضل والله اعلم وشروط الوقت الاصح

1875

اير بلغ في الوقت بالسن او احتلام
ت او الحيض على

مسلم نام هو واحداً من البقية
حيث طلعت الشمس وان
حيث ارتفعت ثم نزل فتضاء
ذن بلال بالصلاة فضي
ولا الله من الله عليه وسلم
عقبين ثم صلوا صلاة العلاء

14

فمن الليل ويستن مؤذنان للمسجد يؤذن واحد قبل الفجر وآخر
 بعده ويستل سامع مثل قوله الآتي عليه فيقول لأحول
 ولا قوة إلا بالله قلت والآتي التشويب فيقول صدقة وبرت
 وبالحق نطقه والدعاء ولكل أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
 بعد فراغه ثم يقول اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة
 القائمة ان محمد الوسيلة والفضيلة وابعث مني
 الذي وعنته **فصل استقبال القبلة بشرط الصلوة** القادر
 الآتي شدة الخوف ونفل السفر والمسافر التثفل ركبا وما شيا
 ولا يشترط طول سفره على المشي فان أمكن استقبال القبلة
 في مرقب أو مقام ركوع سجود له لم يرد إلا فالصحة ان
 سهل الاستقبال وجب والأفلا ويختص بالتحريم وقيل يشترط
 في السلام أيضا دحيم الخرافة عن طريق الآتي القبلة ويؤمن
 بركوع سجوده أخفض والأظهر أن الماشي يتم ركوع سجوده
 ويستقبل فيها وفي جازم ولا يشي إلا في قيامه وتشهده
 ولو صلى فضا على دابة واستقبل واتم ركوع سجوده

لا تقرأ الاصل فان اختلف الى غير طاعا ما عطلت
 صلواته وانما ساعد عن قرب لم يتصل وان
 طالع بطلت فالتاريخ محرم

عليه وان لم يتصل بالركعة
 في ركعة واحدة
 في ركعة واحدة
 في ركعة واحدة

وهي واقفة جازا وسائرة فلا ومن صلى في الكعبة واستقبل
 جدارها أو بابها مردودا أو مفتوحا مع ارتفاع عتبة
 ثلاث ذراع أو على سطحها مستقبلا من بناها ما سبق
 جاز ومن أمكنه علم القبلة حرم عليه التقليد والاجتهاد
 والآخذ بقوله ثقة يخبر عن علمه فان فقد وأمكن إلا
 جتهاد حرم التقليد وان يجترأ لم يقلد في الأظهر **فصل**
 كيف كان ويقضي ويجب بحمل يد الاجتهاد لكل صلوة
 تحضر على الصحيح ومن عجز عن الاجتهاد وقول الأدلة
 كما عجز قلد ثقة عارفا وان قدر فالأصح وجوب التعلم
 فيحرم التقليد ومن صلى بالاجتهاد فتيقن الخطأ ففيه
 في الأظهر فلو تيقن فيها وجب استئنافها وان تغير
 اجتهاده عمل بالثاني ولا قضاء حتى لو صلى أربع ركعة
 لأربع جماعة بالاجتهاد فلا قضاء بأب صفة الصلوة
 أركانها ثلثة عشر الشبهة فان صلى فضا وجب قصد
 فعله وتعيينه والأصح وجوب نية الفرضية دون

إذا كان حراما لم يملك
 إذا كان حراما لم يملك
 إذا كان حراما لم يملك

بان يقصد
 بان يقصد

من اشتراط فصل في الصلاة وتغيرها كصلوة
العيد الفطر والحج والجمعة واليوم الآخر
والوتر وصلوة الكسوف والاستسقاء وغيره

الاضافة الى الله تعالى وانه يصح الاداء بنية القضاء وعكسه
والنقل في الوقت او السبب كالفرض فيما سبق وفي نية
التفلية وجهان قلت الصحيح لا تشترط نية التفلية
والله اعلم ويكفي في النقل المطلق بنية فعل الصلوة والنية
بالقلب ينذب النطق قبيل التكبير **الثاني** تكبير الاحرام
ويتعين على القادر الله اكبر ولا يضر زيادة لا تمنع الاسم
كالله الاكبر وكذا الله الجليل الاكبر في الاصح لا اكبر الله على
الصحيح ومن عجز ترجم ووجب التعلم ان قدم ويست
رفع يديه في تكبيره مخد ومنكبيه والاصح دفع مع ابتداء
ويجب قرن النية بالتكبير وقيل يكفي باوله **الثالث** القيام
في فرض القادر وسرطه نصب في قاره فان وقف منحنيا
او ماثلا بحيث لا يسقى قائما لم يصح فان لم يطو انتصابا
فصار كراعه فالصحيح انه يقف كذلك ويزيد اختاره
لركوعه ان قدم ولو امكنه القيام دون الركوع والتجويد
قام وفعله ما بقدر امكانه ولو عجز عن القيام فقد

في الصلاة
في الركوع
في السجدة
في التشهد
في القنوت
في الاستسقاء
في الكسوف
في العيد
في الحج
في الجمعة
في اليوم الآخر

كيف شاء وافترشه افضل من ترتيبه في الاظهر وبكره الا
قضاء بان يجلس على ركبته فاصبا ركبتيه ثم يخني لركوعه
بحيث يجاذي جبهته ما قد ادم ركبتيه والاكمل ان يتخذ
موضع سجوده فان عجز عن القعود صلى جنبه الايمن
فان عجز فستلقيا والمقادير النقل قاعدا وكذا مضطجعا
في الصحيح الرابع القراءة ويست بعد الترخيم دعاء الافتتاح
ثم التعوذ ويسيرهما ويتعوذ كل ركعة على المذهب **والا**
اكد وتتعين الفاتحة كل ركعة **الاركة** مسبوقة و
البسملة منها وتشد يداتها ولو ابدل ضادا بظا لم ينقض
في الاصح ويجب ترتيبها وموالاتها فان تحلل ذكر قطع
الموالة فان تعلق بالصلوة كثامينه لقراءة امامه وفتح
عليه فلا في الاصح ويقطع السكوة الطويل وكذا يسير قصد
به قطع القراءة في الاصح فان جهل الفاتحة فسمع ايات
متوالية فان عجز فمتفرقة قلت الاصح للنصوص جواز
المتفرقة مع حفظ متوالية والله اعلم فان عجز اخذ

عن التشهد
عن القنوت
عن الاستسقاء
عن الكسوف
عن العيد
عن الحج
عن الجمعة
عن اليوم الآخر

ولا يجوز نقص حرور البذل عن الفاتحة في الاصح فان لم يحسن
شيئا ويقدر الفاتحة ويستحق عقاب الفاتحة امين خفيفة
ليتم بالمد ويجوز القصر ويؤمن مع تأمين امامه ويجهر
به في الاظهر ويستحق سورة بعد الفاتحة الا في الثالثة
والرابعة في الاظهر قلت فان سبق بها قراها فيها ما على
النصر والله اعلم ولا سورة للمأموم بل يستمع فان بعد او كانت
سرية قراءته الاصح ويستحب للصبح والظهر طوال المفضل والعصر
والعشاء الوسط والمغرب قصاره واصبح الجمعة المتركيل
وفي الثانية هل اية **الخامس** التركوع واقله ان ينحني قدر
بلوغ راحتيه بكتفيه بطمانينة بحيث يفصل رفعه عن
هويته ولا يقصد غيره فلو هوى لتلوة فجعله ركوعا لم
يكف والملة تسوية ظهره وعنقه ونصب صاقيه واخذ ركبتيه
ويرفع يديه وتقوية اصابعه للقبلة ويكثر في ابتداء هويته
ويرفع يديه كاحرامه ويقول سبحان ربي العظيم ثلاثا ولا
يزيد الامام ويزيد المنفرد اللهم لك ركعت وبك آمنت

والله

وكلا اسلمت خشع لك سمعي وبصري وعقلي وعي
وما انتقلت به قدمي الا رسلا اعتدال قائما مطمئنا
ولا يقصد غيره فلو رفع فزعاً من شئ لم يكف ويستحب
رفع يديه مع ابتداء رفع راسه قائل لا سمح الله لمحمد فاذا
انقضى قال ربنا لك الحمد ملأ السموات وملأ الارض وملأ
ما شئت من شئ بعد هو يزيد المنفرد اهل الشاء والمجد
الحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما اعطيت ولا
معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد ويستحب
القنوت في اعتدال الثانية الصبح وهو اللهم اهدني فيمن
هديت الي اخيه والامام بلفظ الجمع واليصح سن الصلاة
على رسول الله صلى الله عليه وسلم في اخيه ورفع يديه ولا يصح
وجهه وان الامام يجهر به وان يؤمن المأموم للدعاء
ويقول الشاء فان لم يسمع فمتممته قنوت ويشترع القنوت
في سائر المكتوبات للنازلة لا مطلقا على المشهور السابع
الستجود واقله مباشرة بعض جبهته مصلاؤه فان سجد

على متصل به جازان لم يتحرك بحركة ولا يجزئ وضع يديه وركبتيه
وقدميه في الاظهر قلت الاظهر وجوبه والله اعلم ويجوز ان يجلن
وبين السجدة ثقل راسه وان لا يمسح على غيره فلو سقط الوجه
وجاء العود الى الاعتدال وان ترتفع اسافل على اعاليه في الاصح
واكمل ان يكبر لهوتيه بالارفع ويضع ركبتيه ثم يديه ثم جبهته
وانفه ويقول سبحان ربي الاعلى ثلاثا ويزيد المنفرد اللهم لك
سجدة وبك امنت ولك اسلمت سجد وجهي للذي خلق وصوره
وشق سمعي وبصره تبارك الله احسن الخالقين ويضع يديه
حذو منكبيه وينشر اصابعه مضمومة للقبلة ويفرق ركبتيه
ويرفع بطنه عن فخذه ومرفقيه عن جنبه في ركوعه وسجوده
وتضم المرأة والحنثي **الثامن** الجالس بين سجديتي مطمئنا
ويجب ان لا يقصد برفعه غيره ولا يطوله ولا الاعتدال
واكمل ان يكبر ويجلس مفترشا واضعا يديه قريبا
عن ركبتيه وينشر اصابعه قائلا رب اغفر لي واجنني و
اجبرني وارفعني وارزقني واهدني وعافني ثم يسجد

الثانية

الثانية كالاولى والمشهد رستن جلسة خفيفة بعد سجدة الثانية
في كل ركعة يقوم عنها التاسع والعاشر والحادي عشر
الشاهد وقعوده والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والشاهد
وقعوده ان عقبيه ما سلام فركنان والافستات ويكون قعد
جاز ونستن في الاول الافتراش فيجلس على كعب يسراه وينصب
يميناه ويضع اطراف اصابعه للقبلة وفي الاخير التورك وهو
كالافتراش لكن يخرج يسراه من جهة يمينه ويلصق وركبه
بالارض والاصح يفترش المسبوق والساهي ويضع يديه
يسراه على طرف ركبتيه منشورة الاصابع بلا ختم قلت الاصح
الضم والله اعلم ويقبض من يمينه الخصر والبصر وكذا الوسط
في الاظهر ويرسل المسبحة ويرفعها عند قوله الا الله ولا
يتحركها ولا ظهر ضم الابهام اليها كعاقد ثلثة وخمسين و
للصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فرض في الشاهد الاخر والاول
سنتها في الاول والانتق على الال في الاول على الصحيح ونستن
في الاخر وفيه لا تجب ولكم الشاهد مشهور واقلة التحيتا

انما هو ركعة واحدة
في كل ركعة

لله سلام عليكم ايها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا
 وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد
 ان محمدا رسول الله وقيل يحذف وبركاته والصالحين و
 يقوله وان محمدا رسوله قلت الاصح وان محمدا رسول الله
 وثبت في صحيح مسلم والله اعلم واقل الصلوة على النبي صلى الله
 عليه وسلم والله اللهم صلى على محمد واله والزيادة الى حميد مجيد
 ستة في الاخر وكذا الدعاء بعده وماتقوه افضل ومنه اللهم
 اغفر لي ما قدمت وما اخرت ويسن الا يزيد على قدر الشاهد
 والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ومن عجز عنهما ترجم ويتروك
 للدعاء والذكر المندوب العاقل للقادر في الاصح الثاني عشر
 السلام واقله اسلام عليكم والاصح جواز سلام عليكم
 قلت الاصح المنصوص لا يجزيه والله اعلم وانه لا تجب الخروج
 واكثره السلام عليكم ورحمة الله مرتين يمينا وشمالا ملتفتا
 في الاولى حتى يرضى عنه الامين وفي الثانية الايسر ناويا
 السلام على من عن يمينه ويساره من الملائكة والانس وجبت

وينوي

في حديث الامام احمد والشيخان والترمذي والبيهقي
 في حديث الامام احمد والشيخان والترمذي والبيهقي

وينوي الامام السلام على المقربين وهم الرد عليه الثالث عشر
 ترتيب الركعات كما ذكرنا فان ترك ركعة بعد ركعة بطلت
 صلواته وان سها بعد المشرقين فاقبل بلوغ
 مثله فعلمه والاممت به ركعة وتدارك الباقي فلو يتقن في اخر
 صلوة ترك سجدة من الاخيرة سجدها واعاد تشهد
 او من غيرها لم ركعة وكذا ان شك فيهما وان علم في قيام ثالثة
 ترك سجدة فان كان جلس بعد سجدة سجدة وقيل ان جلس
 بنيتة الاستراحة لم يكف والا فيجلس مصليا ثم يسجد قبل
 يسجد فقط وان علم في اخر من ركعة ترك سجدة ثنتين او ثلاث
 اوجع فثلاث اوجع فسجدة ثم ثلاث قلت
 اد امة نظره الى موضع سجوده قبل يركع فيحضر عينيه وعندى لا

من الصلاة في سجدة واحدة

وحديث الامام احمد والشيخان والترمذي والبيهقي
 في حديث الامام احمد والشيخان والترمذي والبيهقي

يكون ان لم يحضر وضوء الخشوع وتدن القراء والذكر
 ودخول الصلوة بشا ط و فراغ قلب وجعل يديه تحت
 صدره اخذا يمينه يساره والدعاء في سجوده وارجع يديه
 الى موضع سجوده وهو ساجد فاكمل الدعاء

الحل لم يبق له من الصلاة ما يوجب سجدة واحدة
بما لا يوجب سجدة واحدة ولا ركعة واحدة
فقيامه من السجود والقعود على رجليه وتطويل قراءة القرآن

على الثانية في الأصح والذكر بعدها وان ينقل للنقل من موضع
إلى موضع ^{أمره بسلام} وأفضل إلى بيته وأدأصل وراءهم نساء مكنتوا حتى ينصرفن
وأن ينصرفن في جهة حاجته ولا فيمينه وتنقض القدوة
بسلام الإمام فلما موم أن يشتغل بدعاء ونحوه ثم يسلم
ولو اقتصر امامه على تسليمه تسليمتين والله أعلم

باب شروط الصلوة خمسة معرفة الوقت والاستقبال و
ستر العورة وعورة الرجل ما بين سترته وركبته وكذا الـ
م في الأصح والحرمة ما سوى الوجه والكفين وشروط ما منع

ادراك لون البشرة ولو طينا وما ذكر والأصح وجوب
التطمين على فاقد الثوب ويجب ستر أعلاه وجوابه لا
أسفله فلورات عورة من جيبه في ركوع أو غيره لم يكف
فليزله أو يستره ^{أمره بالصلاة} وله ستر بعضها بيده في الأصح
فإن وجد كافي سويته تقيت لهما أو أحدهما فقبله
وقيل بركه وقيل بخير وطهارة الحدث فإن سبقه

عند الركوع لم يستره
فإن لم يستره لم يستره
فإن لم يستره لم يستره
فإن لم يستره لم يستره

بطلت وفي القديم بيني وبينه
بطلت وفي القديم بيني وبينه
بطلت وفي القديم بيني وبينه

بطلت وفي القديم بيني وبينه في كل ما قصر عرض
بلا تقصير وتقدر دفعه في الحال فإن أمكن بأن كشفته
ريح فستر في الحال لم تبطل وإن قصر بأن فرغت مدة خوف
فيها بطلت وطهارة الخمس في الثوب والبدن والكلان
ولو اشتبه طاهر ونجس اجتهد ولو نجس بعض ثوب يدين

وجهل وجب غسل كله فلو طن طرفا لم يكف غسله على الصحيح
ولو غسل نصف نجس ثم باقية فالأصح أنه ان غسل مع باقية
مجاورة طهر كله والآخر المنتصف ولا تصح صلوة ملاق
بعض لباسه نجاسة وإن لم يتحرك بحركة ولا قابض طرف
شيء على نجس إن تحرك وكذا ان لم يتحرك في الأصح فلو جوله
تحت رجله صحت مطلق ولا يضرب نجس بجاذى صدره
في الركوع والاستجود على الصحيح ولو وصل عظمه بنجس لم يقد

الطاهر فعذروا ولا واجب نزع ان لم يخف ضرر ظاهر
قليل وإن خاف فإن مات لم ينزع على الصحيح ويعفى
عن محل استجماره ولو حمل مستجمرا بطلت في الأصح وطهر

منه إن لم يجب النزع
كلما في الركوع

تفصيل

كعده في الاصح وتبطل بقليل الاكل قلت الا ان يكون ناسيا
 او جاهلا لا يحرمه والله اعلم فلو كان بغيره سكره فبلع ذوبها
 بطلت في الاصح ويسقط للصلاة الجدار او سارية او عصا مغروقة
 او بسطام صلي او خط قبالة دفع المار والصحح تخريم المور
 حسنة قلت يكره الالتفات للحاجة ورفع بصره الى السماء
 وكفى شعرا او ثوبه ووضع يديه على خافيه بلا حاجة والقيام
 على رجل والصلاة حاقنا وحاقبا او بحضرة طعام يتوق
 خاصة والمبالغة في خفض الرأس في ركوعه والصلاة في
 الحمام والطريق والمزبلة والكنيسة وعظن الابل والمقبرة
 لظاهرة والله اعلم **باب** سجود السهو ستة عند ترك ثامن
 به او فعل منهن عنه فالاول ان كان ركنا وجب تركه وقد
 يشرع السجود كزيادة حصلت بتدارك ركن كما سبق في
 الترتيب او بعضا وهو الفتوة او قيامه او التشهد الاول
 او فعوده وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه في الاظهر
 لان استلزم تركه ترك التشهد

سجد

كعده في الاصح وتبطل بقليل الاكل قلت الا ان يكون ناسيا
 او جاهلا لا يحرمه والله اعلم فلو كان بغيره سكره فبلع ذوبها

كعده في الاصح وتبطل بقليل الاكل قلت الا ان يكون ناسيا
 او جاهلا لا يحرمه والله اعلم فلو كان بغيره سكره فبلع ذوبها

سجد وقيل ان ترك عمدا فلا قلت وكذا الصلاة على الال
 حيث سئناها والله اعلم ولا يجبر سائر السنن والثاني
 ان لم تبطل عمده كالالتفات والخطوتين لم يسجد لسهوه
 والا يسجد ان لم تبطل بسوه ككلام كثير في الاصح وتطويل
 الركن القصير يبطل عمده في الاصح فيسجد لسهوه فلا اعتدال
 قصير وكذا الجكوري بين السجدين في الاصح ولو نقل ركننا
 قولنا كفافة في ركوع او تشهد لم تبطل بعمده في الاصح
 ويسجد لسهوه في الاصح وعلى هذا يستثنى هذه الصورة
 عن قولنا ما لا يبطل عمده الاجود لسهوه ولو نسى التشهد
 الاول فذكره بعد انتصاب لم يعد له فان عاد عالما
 بتجيمه بطلت او ناسيا فلا ويسجد للسهو او جاهلا
 فكذا في الاصح والمأموم العود لمتابعة امامه في الاصح
 قلت الاصح وجوبه والله اعلم ولو تذكر قبل انتصابه
 عاد للتشهد وسجد ان كان صادرا الى القيام اقرب ولو
 نهض عمدا فعاد بطلت ان كان الى القيام اقرب ولو

كعده في الاصح وتبطل بقليل الاكل قلت الا ان يكون ناسيا
 او جاهلا لا يحرمه والله اعلم فلو كان بغيره سكره فبلع ذوبها

كعده في الاصح وتبطل بقليل الاكل قلت الا ان يكون ناسيا
 او جاهلا لا يحرمه والله اعلم فلو كان بغيره سكره فبلع ذوبها

كعده في الاصح وتبطل بقليل الاكل قلت الا ان يكون ناسيا
 او جاهلا لا يحرمه والله اعلم فلو كان بغيره سكره فبلع ذوبها

كعده في الاصح وتبطل بقليل الاكل قلت الا ان يكون ناسيا
 او جاهلا لا يحرمه والله اعلم فلو كان بغيره سكره فبلع ذوبها

سجد

فتوافذك في سجوده لم يعد له أو قبله عاد وسجد للتمتع
ان بلغ حد الركع ولو شك في ترك بعض سجود أو ارتكب
بها فلا ولو سها وشك هل تسجد فليسجد ولو شك اصل
ثلاثا ام اربعاً التي بركة وسجد والاصح انه يسجد وان
نزل شك قبل سلامه وكذا حكم ما يصلي به بتردد واحتمل
كونه غايلاً ولا يسجد لما يجب بكل حال اذا أشك مثلاً شك
في الثالثة اثنائه هي ام رابعة فتذكر فيها لم يسجد
أو في الرابعة تسجد ولو ترك بعد السلام في ترك فرض لم
يؤثر على المشهور وسهوه حال قدوية يسجد امامه فلو
ظن سلامه فسلم فيان خلافة سلم معه ولا يسجد ولو ذكر
في تشتمه ترك ركن غير النية والتكبير قام بعد سلام
امامه الى ركعة ولا يسجد وسهوه بعد سلامه لا يجعله
فلو سلم المسبوق بسلام امامه بنى وسجد ويلحقه سهو
امامه فان سجد لزمه متابعته والا فيسجد على النص
ولو اقتدى مسبوق بمن سها بعد اقتدائه وكذا قبله

في الاصح

في الاصح والصح ان يسجد معه ثم في اخر صلوة فان لم يسجد
الامام سجد اخر صلوة نفسه على النص وسجد السهو وان
كثر سجودتان كسجود الصلوة والجديد ان محله بين تشهد
وسلامه فان سلم عمداً فات في الاصح او سهواً وطال الفصل
فات في الجديد والا فلا على النص اذا سجد صار عايداً
الى الصلوة في الاصح ولو سها امام الجمعة وسجد وبيان
فوتها انما ظاهر وسجد ولو ظن سهواً فليسجد فبان
عدم سجد في الاصح **باب** تسنن سجدة التلوة وهن
في الجديد اربع عشرة منها سجدة الحج لاصح بل هي سجدة
شكر تسنن في غير الصلوة وتحرم فيها في الاصح وتسنن
للقاري والمستمع وتتأكد له بسجود القاري قلت
وتسنن للمستمع والله اعلم وان قراء في الصلوة يسجد الامام
والمنفرد لقراءته فقط والمأموم لسجدة امامه فان سجد
امامه فتختلف او انعكس بطلت صلوة ومن سجد خارج
الصلوة نوى وكبر الاحرام رافعاً يد يبرئ للهوت بل ارفع

في ترك التكبير للامام

وسجد سجدة الصلوة ورفع يديه وسلم وتكبيرة الاحرام شرط
 على الصحيح وكذا السلام في الاظهر وتشرط شروط الصلوة
 ومن سجد فيها كبر للهوى والترفع ولا يرفع يديه قلت ولا
 يجلس للاستراحة والله اعلم ويقول سجد وجهي للذي خلقه
 وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته ولو كثر آية
 في مجلسين سجد لكل وكذا المجلس الاصح ورعدة كجلس
 ورعدة كجلسين فان لم يسجد وطال الفصل لم يسجد
 وسجدة الفكر لا تدخل الصلوة وتنسج للصوم نعمة او
 انقاع نقمة او زينة مبذلة او عاص ويظهرها للعاص
 لا للبتل وهي سجدة التلوة والاصح جوازها على الراحلة للمسافر
 فان سجد لتلوة صلوة جاز عليها **باب** صلوة النقل
 قسمان قسم لا يسن جماعة فمنه الرواتب مع الفرائض وهو
 وهي ركعتان قبل الصبح وركعتان قبل الظهر وكذا بعدها
 وبعد المغرب والعشاء وقيل لا رتبة للعشاء وقيل اربع
 قبل الظهر وقيل اربع بعدها وقيل اربع قبل العصر والجميع
 اربع بعدها ^{عليك من حافظ على اربع ركعات} ^{قبل الظهر واربع بعدها} ^{عليك من حافظ على اربع ركعات} ^{عليك من حافظ على اربع ركعات}

سنة وانما الخلاف في الترتيب المؤكد وقيل ركعتان خفيفتا
 قبل المغرب قلت كهلته على الصحيح في صحيح مسلم والبخاري
 الامر بما وبعد الجمعة اربع وقبلها ما قبل الظهر والله اعلم
 ومنه الوتر واقله ركعة واكثره احدى عشرة وقيل ثلثة عشر
 ومن زاد على ركعة الفصل وهو افضل والوصل يتشهد
 او تشهدين في الاخيرتين ووقته بين صلوة العشاء و
 طلوع الفجر وقيل شرط الايتار بركعة سبق نفل بعد العشاء
 ويسن جولة اخر صلوة الليل فان اوثر ثم تشهد لم بعده
 وقيل يشفع بركعة ثم يغتسل ويذهب الفتوة اخر وتره في الليل بعد نوم يومه
 النصف الثاني من رمضان وقيل كل السنة وهو كفتوة العهد له يوم يغدر ليلة
 الصبح ويقول قبله اللهم اننا نستعينك الى آخره قلت الاصح
 بعده وان الجماعة تنحب في الوتر عقب التراويح جماعة
 والله ومنه الضحى واقلها ركعتان واكثرها ثنتا عشرة
 وتحتية المسجد ركعتان وتحصل بفض او نفل اخر
 ركعة على الصحيح قلت وكذا الجنابة وسجدة تلوة وشكر

من كثرها او غيرها ليوتر النفل
 في الليل بعد نوم يومه
 العشاء ووتره اخر صلوة الليل
 في الليل بعد نوم يومه
 العشاء ووتره اخر صلوة الليل

في الليل بعد نوم يومه
 العشاء ووتره اخر صلوة الليل

وتتكرر بتكرار الدخول على قرب في الأصح والله اعلم ويدخل
وقت التراويح قبل الفرض بدخول وقت الفرض وبعده بفعله
ويخرج التراويح بخرج وقت الفرض ولو فات النفل الموقت
ندب قضاءه في الأظهر وقسم يستحب جماعة كالعيد
والكسوف والاستسقاء وهو أفضل مما لا يستحب جماعة لكن
الأصح لتفضيل التراتيب على التراجع وإن الجماعة تسن في
التراجع ولا حصر للثقل المطلقة فإن أحرم بأكثر من ركعة فله
التشهد في كل ركعتين وفي كل ركعة **قلن** الصحيح منه في كل
ركعة والله اعلم وإذا نوى عددا فله أن يزيد وينقص
بشرط تغير النية قبلهما والافتبطل فلو نوى ركعتين
فقام إلى الثالثة سهواً فالأصح أنه يقعد ثم يقوم للزيادة
إن شاء **قلن** نفل الليل أفضل وأوسط أفضل ثم آخره وإن
يسلم من كل ركعتين ويستحب التهجد وتكبير قيام كل الليل
دائماً وتخصيص ليلة الجمعة بقيام وتره وتهجد اعتاده
والله اعلم **كتاب** صلاة الجماعة هي في الفرائض غير

الجمعة سنة مؤكدة وقيل فرض كفاية للرجال فيجب بحيث يظهر
الشعاع في القرية فإن امتنعوا كثرهم قتلوا ولا يثابك الذنب
للنساء، فأكدت للرجال في الأصح **قلن** الأصح المنصوص أنهما
فرض كفاية وقيل عين والله اعلم وفي المسجد غير المرأة أفضل
وما كثر جمعه أفضل إلا لبدعة إمامه أو تعطل مسجد قريب
لغييبته وأدراك تكبيرة الحرام فضيلة وإنما تحصل بالاشتغال
بالشتم عقب تحريم إمامه وقيل بأدراك بعض القيام وقيل بأول
ركوع والصحيح أدراك الجمعة ما لم يسلم ليخفف الإمام مع
فعل الأعباض والهيئات إلا أن يرضى بتطويله محصورون
ويكره التطويل ليحقق آخرون ولو احتسروا في الركوع بدخل
أو التشهد الأخير بدخل لم يكره انتظاره في الأظهر إن لم يبالغ
فيه ولم يفرق بين الداخلين **قلن** المذهب استحباب انتظاره
والله اعلم ولا ينتظر في غيرها ويستحب للصلاة وحده وكذا الجماعة
في الأصح أعادتها مع جماعة يدر كها وفرضه الأولى في الجديد
والأصح أنه ينوي بالتأنيّة الفرض ولا رخصة في تركها وإن

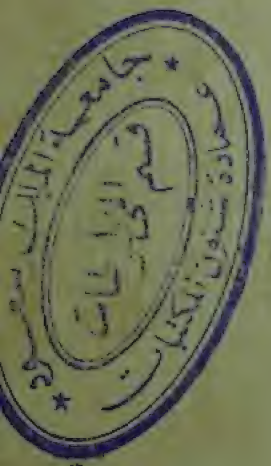
وان قلنا سنة الا بعد زعم كطرا ورجع عاصف بالليل وكذا وحل
 شديد على الصحيح او خاص كمرض وحر وبرد شديدين وجوع
 وعطش ظاهرين ومداغة اخشين وخوف ظالم على نفس
 او مال وملازمة غريم عسر وعقوبة يرحى تركها ان تعيبت
 اياما وعى وثاقت لسفر مع رفقة ترحل واكاذى ربح كربه
 وحضور قريبه محتضرا ومريض بلامه عهد او يانسه
فصل لا يصح اقتداؤه بمن يعلم بطلان صلوة او يعتقد
 كجهندين اختلفا في القبلة او انا اين فان تعذر الطاهر
 فالاصح الصحة ما لم يتعين انا والامام للنجاسة فان ظن
 طهارة انا والامام للنجاسة فان ظن طهارة انا وغيره اقتدى
 به قطعا فلو اشتبه خمسة فيهما بخمس على خمسة فظن كل
 طهارة انا فتوضا به وام كل في صلوة ففي الاصح يعيدون
 العشاء الا امامها فيعيد المغرب ولو اقتدى سافعي بجنتي
 مشر فجه او اقتصد فالاصح الصحة في الفصد دون المص
 اعتبارا بنيتة المقتدى ولا تصح قدوة بمقتدى ولا بمن

تلازم عادة كمقيم نيسة ولا قارئ باحث في الجديد وهو
 من يخل بحرف او تشديد من الفاتحة ومنه ان يتدغم
 في غير موضعه والاشغ يبدل حرفا ونصحه بمثله وتكره بالهما
 بالتمتاع والافاء واللاهن فان غير معنا كالغمة بضم
 او كسر ابطال صلوة من امكنه التعلم فان عجز لسانه او لم يفي
 نمن امكان تعلمه فان كان في الفاتحة فكامل والافتصحة
 صلوة والقراءة ولا تصح قدوة رجل ولا خنثى بامارة
 ولا خنثى ونصحه للمتوضي بالميتيم وبما سح الخف وللقيام
 بالقاعد والمضطجع والكامل بالصبي والعبد والاعمى
 والبصير سواء على المنصر والاصح صحت قدوة التسليم بالتسليم
 والظاهر المستلحاضة غير المتحيرة ولو بان امامه امرأة
 او كافرا معلنا قتل او مخفيا وجبة الاعادة لاجنب او ذي
 نجاسة خفية قلت الاصح المنصوص وقول الجمهور ان مخفى
 الكفر هنا كعلمه والله اعلم والاصح كاملا في الاصح ولو اقتدى
 بخنثى فبان رجلا لم يسقط القضاء في الاظهر والعدل

اولى من الفاسق والاصح ان الافقه اولى من الاقراء والاورع
 ويقدم الافقه والاقراء على الاستن النسيب الجديد بتقديم الاستن
 على النسيب فان استويا فنظافة الثوب والبدن وحسن اللبس
 وجليب الصنعة ومخوها واستحق المنفعة بملك ومخوه اولى
 فان لم يكن اهلا فله التقديم ويقدم على عبده الساكن
 لامكانته في ملكه والاصح تقديم المكترى على المولى والمعير
 للمستعير والوالى في محل ولايته اولى من الافقه والملك
فصل لا يقدم على امامه في الموقف فان تقدم بطلت
 في الجديد ولا تضر مساواته ويندب تخلفه قليلا
 الاعتبار بالعقب ويستدبرون في المسجد الحرام حول الكعبة
 ولا يضر كونه اقرب الى الكعبة في غير جهة الامام في الاصح
 وكذا الوقوف في الكعبة واختلفت جهتها والذكر عن يمينه
 فان حضر اخر احرم عن يساره ثم يتقدم الامام او يتأخر ان
 وهو افضل ولو حضر جلان او رجل وامرأتان وصبي صفا
 خلفه وكذا امرأة او نسوة ويقف خلف الرجال ثم الصبيان

ثم

ثم النساء وتقف امامتهن وسطهن ويكره وقوف المأموم
 فردا بل يدخل الصف ان وجد سعة والا فيلحق شخص بعد
 الاحرام وليساعده المحرم ويشترط علمه بانتقال الامام بان
 يراه او يعض صف او سمعه او مبلغا واذ اجتمع ماسجد صح
 الاقمتا وان بعدة المسافة وحالت امنية ولو كانا بفضاء
 شرط الا يزيد ما بينهما على الثلثا في ذراع تقريبا وقيل تحريدا
 فان تلاحق شخصان او صفان اعتبر المسافة بين الاخير
 الاول وسواء الفضاء والمملوك والوقوف والمبعض ولا يضر الشا
 رح المطروق والتم المحوج الى سباحة على الصحيح فان كانا بنائين
 كصحن وصفة لو بيت فطريقان احدهما ان كان بناء المأموم
 يمينا او شمالا وجب اتصال صف من احد البنائين بالآخر
 ولا تضر فرجة لا تشع واقفا في الاصح وان كان خلف بناء
 الامام فالصحيح الصحة القدوة بشرط الا يكون بين الصفيين
 اكثر من ثلاثة ازرع والطريق الثاني لا يشترط الا القرب كلفضاء
 ان لم يكن حائلا او حال باب نافذ فان حال ما يمنع المرد



لا روية فوجهان او جدار بطلت بانفاق الطريقين قلت
الطرق الثاني اصح والله اعلم واذا صح اقتداه في بناء اخر صح
اقتداه من خلفه وان حال جدار بينه وبين الامام ولو وقف
في علو وامامه في سفلى وعكسه شرط محاذاة بعض بدنه ولو
وقف في مواء وامامه في مسجد فان لم يحل شيء فالشرط
التقارب معتبرا من اخر المسجد وقيل اخر الصف وان جدار
او باب مغلق منع وكذا باب المردود والشباك في الاصح قلت
الاصح نكوه ارتفاع الماموم على امامه وعكسه الاحاجه يستحب
ولا يقوم حتى يفرغ المؤذن من الاقامة ولا يبتدئ نفا بعد
سرو عيها فان كان في اتمه ان لم يخش فوت الجماعة والله اعلم
فصل شرط القدوة ان ينوي الماموم مع التكبير الاقتداء
الجماعة والجمعة كغيرها على الصحيح فلو ترك هذه الشيئ وتابع
في الافعال بطلت صلوة على الصحيح ولا يجب تعيين الامام فان
عينه واخطا بطلت صلوة ولا يشترط للامام نيته الامامة
وتستحب فلو اخطا في تعيين تابعه لم يضره ونصح قدوة المؤدى

بالفائ والمفترض بالمتنفل وفي الظهر بالعصر وبالعكس وكذا الظهر
بالصبح والمغرب وهو المسبوق ولا تضر متابعة الامام في القنوت
وبالوسى الاخرى للمغرب وله فراقه اذا اشتغل بهما وتجاوز للصبح
خلف الظهر في الاظهر فاذا اقام للثالثة ان شاء فارقه وسلم وان
شاء انتظر لم يسلم معه قلت انتظاره افضل والله اعلم وان
امكنه القنوت في الثانية قنوت والا تركه وله فراقه ليقتت
فان اختلف فعلاهما كما كتوبة وكسوف او جنازة لم يضح
على الصحيح **فصل** تجب متابعة الامام في افعال الصلوة بان
يتاخر ابتداء فعله عن ابتداءه ويتقدم على فراغه منه فان
قاربه لم يضر الا تكبيرة الاحرام وان تخلف بركن فعلى بان
فرغ الامام منه وهو فيما قبله لم تبطل في الاصح او بركنين بان
فرغ منهما وهو فيما قبلهما فان لم يكن عذر بطلت وان
كان بان اسرع قراءة وركع قبل اتمام الماموم الفاتحة فيقبل
يتبعه وتسقط البقية والصحيح يتمها ويسعى خلفه ما لم يسبق
بالكر من ثلاثة اركان مقصودة وهي الطويلة فان سبق بالكر

فقل يفارقة والاصح يتبع فيما هو فيه ثم يتدارك بعد سلام
الامام ولولم يتم الفاتحة لشغل بدعاء الافتتاح فمعدوم
هذا كله في الموافق فاما مسبق ركع الامام في فاتحة فالاصح
انه لم يشتغل بالافتتاح والمتعذر ترك قرأته وركعه وهو
مدرك للركعة والا لزم قراءة بقدره ولا يشتغل المسبق بسنة
بعد الترتيم بل بالفاتحة الا ان يعلم ادراكها ولو علم المأموم في
ركوعه انه ترك الفاتحة او شك لم يعد اليها بل يصلي ركعة
بعد سلام الامام ولو علم او شك وقد ركع الامام ولم يركع
هو قراها وهو مستخاف بعذر وقيل يركع ويتدارك بعد
سلام الامام ولو سبق امامه بالترتيم لم يتعذر او بالفاتحة
او التشهد لم يضرب ويجزئه وقيل بخبر عاده ولو تقدم بفعل
ركوع وسجود ان كان بركتين بطلت والا فلا وقيل بتطل
بركن فصل خرج الامام من صلوة انقضت انقضت
القدوة فان لم يخرج وقطعها المأموم جاز وفي قول لا يجوز
الا بعذر يرخص ترك الجماعة ومن العذر تطويل الامام

او ترك

او ترك سنة مقصودة كالتشهد ولو احرص منفردا ثم نوى القدوة
في خلال صلوة جاز في الاظهر وان كان في ركعة اخرى ثم يتبعه
قائما كان او قاعدا فان فرغ الامام او لا فهو مكسبوق او هو
فان شاء فارق وان شاء انتظره لسلامه معه وما ادرك المسبق
فاول صلوة فيعيد في الباقية القنوة ولو ادرك ركعة من المغرب
تشهد في ثانيته وان ادرك ركعا ادرك الركعة قلت
يشترط ان يطلن قبل ارتفاع الامام عن اقل الركوع والله
اعلم ولو شك في ادراك حكم الاجزاء لم تحسب ركعة في الاظهر
ويكثر للاحرام ثم للركوع فان نويهما بتكبيرة لم تتعذر
قل تتعذر نفلا وان لم ينو بها شيئا لم تتعذر على الصحيح
ولو ادرك في اعتداله فما بعده انتقل معه مكبرا والاصح انه
يوافقه في التشهد والتسبيحات وان من ادرك في سجدة
لم يكتر للانتقال اليها واذا سلم الامام قام المسبق مكبرا
ان كان موضعه جلوسه والا فلا والاصح باب صلوة المسافر
انما تقصر برابعة مؤداة في السفر الطويل للمباح لا فائتة الحضر

لو قضي فائتة

السفر فالأظهر قصره في السفر دون الحضرة من سائر من بلدته فأول
 سفره مجاوزة سورها فإن كان وراءه عمارة اشترط مجاوزتها
 في الأصح قلت الأصح لا يشترط والله أعلم وإن لم يكن سور فلو
 مجاوزة العمران لا الخراب والبساتين والقرية كبلدة وأول سفر
 ساكن الخيم مجاوزة الحلة وإذا رجع انتهى سفره ببلوغه ما
 شرط مجاوزته ابتداءً ولو نوى إقامة أربعة أيام بموضع
 انقطع سفره بوصوله ولا يحسب منها يوماً دخوله وخروجه
 على الصحيح ولو نوى إقامة ببلد بنيتة أن يرحل إذا حصلت
 حاجته يتوقعها كل وقت قصر ثمانية عشر يوماً وقيل أربعة
 وعشرون يوماً وقيل الخلافة في غايث القتال لا التاجر ونحوه
 ولو علم بقاء هامة طويلة فلا قصر على المذهب **فصل**
 طويل السفر ثمانية عشر واربعون ميلاً هاشمياً قلت وهي
 مرحلتان بسير الانقال والبحر كالبر فلو قطع الهميال فيه في
 ساعة قصر الله أعلم ويشترط قصد موضع معين أولاً
 فلا قصر للمهايم وإن طال تردده وللطالب غريم وأبو يرجع

متى وجده ولا يعلم موضعه ولو كان لمقصده طريقان طويل
 وقصير فمسلك الطويل أغرض كسهولة أو أمن قصر وإن
 فلا في الأظهر ولو تتبع العبد أو الزوجة أو الجندى مالك
 أمره في السفر ولا يعرف مقصده فلا قصر فلو نوى يسافرة
 القصر قصر الجندى دونهما ومن قصد سفر طويلاً ^{فسافراً}
 ثم نوى رجوعاً انقطع فإن سافر سفر جديداً ولا يترخص
 العاصي بسفره كآبق وناشرة فلو انشأ مباحاً ثم جعله
 معصية فلا ترخص في الأصح ولو انشأ عاصياً ثم تاب
 فمناشأ السفر من حين التوبة ولو اقتدى بمتم لحظة لزمه
 الإتمام ولو رجع الإمام المسافر واستخلف من اتهمه للقصد في
 وكذا لو عاد الإمام واقتدى به ولو لزم الإتمام مقتدياً
 ففسدت صلوة أو صلوة إمامه أو بان إمامه محدثاً
 أتم ولو اقتدى بمن طمعه مسافر فيان مقيماً أو بمن جهل
 سفره أتم ولو علمه مسافراً وشك في نيته قصر ولو شك
 فيها فقال إن قصر قصرته وإلا أتمت قصره الأصح ويشترط

للقصرنية في الاحرام والتحرز من منافها داماً ولو احرم قاصراً
 ثم تردد في انه يقصر او يتم او في انه نوى القصر او قام امامه
 لثلاثة فشك هل هو متم او ساه اتم ولو قام القاصر لثلاثة
 عمداً بلا موجب للاتمام بطلت صلوة وان كان سهواً عاد وجحد
 له وسلم فان اراد ان يتم عاد ثم نهض متماً ويشترط
 كونه مسافراً في جميع صلوة فلو نوى الاقامة فيها وبلغت سفيهة
 دار اقامة اتم والقصر افضل من الاقامة على المشهور اذ يبلغ
 ثلاث مراحل والصوم افضل من الفطر ان لم يضرب
 يجوز الجمع بين الظهر والعصر تقديمًا وتأخيرًا والمغرب والعشاء
 كذلك في السفر الطويل وكذا القصير في قول فان كان سائر وقت
 الاولي فتأخير افضل والا فأكسبه وسرط التقديم ثلاثة
 البداءة بالاولي فلو صلوا فبان فسادها فسد الثانية
 ونية الجمع ومحلها اول الاولي ويجوز في أثناء هذه الاظهر
 والمؤالة بان لا يطول بينهما فضل فان طال ولو بعدد
 وجب تأخير الثانية الى وقتها ولا يضرب فصل يسير ويعرف طوله

بالوقوف والنية للجمع على الصحيح ولا يضرب تحلل طلب خفيف ولو
 جمع ثم علم ترك ركن من الاولي بطلت ويعيد هاتين معاً
 او من الثانية فان لم يطل تدارك والافطالة ولا جمع
 ولو جهل اعادة الوقتين او اذا اخر الاولي لم يجب الترتيب
 والمولات ونية للجمع على الصحيح ويجب كون التأخير نية
 للجمع والا فيعص وتكون قضاء ولو جمع تقديمًا فصار
 بين الصلاتين مقام بطل الجمع وفال الثانية وبعدها
 لا تبطل في الاصح او تأخيرًا فاقام بعد فراغها لم يؤثر وقبله
 يجعل الاولي قضاء ويجوز الجمع بالمطر تقديمًا والمجديد
 منعه تأخيرًا وسرط التقديم وجوده اولها والاصح اشتراط
 عند سلام الاولي والثاني والبرد كطيران ذبا والاضطرار
 الرخصة بالمصلحة جماعة بمسجد يعيد يتأذى بالمطر في طريقه
باب صلوة الجمعة انما تتعين على كل مكاف
 حر ذكر مقيم بلامرض ومخوه ولا جمعة على معذور ومريض
 في ترك الجماعة والمكاتب وكذا من بعثه رقيق على الصحيح

ومن صحت ظهره صحت جمعة وله ان ينصرف من الجامع الا لمريض
ومخوف فيحرم انصرافه ان دخل الوقت الا ان يزداد ضرره
بما ينتظره وتلزم الشيخ الهرم والزمن ان وجد امر كبا ولم
يشق الركوب والا عمر جيد قائدا واهل القرية ان كان فيهم
جمع يصحبهم الجمعة او بلغهم صوت عال في هدى من طريق
يليهام لبلد الجمعة لنزمتهم والاقبال ويجبر على من لم يمتد
السفر بعد الزوال الا ان تمكن الجمعة في طريقة او يتضرر بتخلقه
عن الرفقة وقبل الزوال كي بعده في الجديد ان كان سوا مباحا
وان كان طاعة جاز **قلت** الاصح ان الطاعة كالمباح والله اعلم
ومن لا جمعة عليهم يستن الجماعة في ظهرهم في الاصح ويخفونها
ان خفي عذرهم ويندب لمن امكذ والعدو فاحذر ظهوره
الى الياس من الجمعة وغيره كالمراة والزمن بتجيلها ولحقها
مع شرط غيرها شروط **احدها** وقت الظهر فلا تقتضي جمعة
فلو ضاق عنها صلوا ظهر او لو خرج وهم فيها وجب الظهور بناء
وفي قول استيناف والمسبق كغيره وقيل بتمتها جمعة

الثاني ان تقام في حطة ابنته او طان المجمعين ولولا ذم
اهل الخيام الصحراء ابدأ فلا جمعة في الاظهر الثالث ان لا يسبقها
ولا يقانها جمعة في بلدتها اذا كبرت وعسل اجتماعهم في مكان **الا**
وقيل لا تستثنى هذه الصورة وقيل ان حال من عظيم بين
شقيها كانا كالبالدين وقيل ان كانت قري فارتضت
تعددت الجمعة بعددها فلو سبقها جمعة فالصحة
السابقة وفي قول ان كان السلطان مع الثانية فهي
الصحيحة والمعتبر سبق الترخيم وقيل التخلل وقيل باول
الخطبة فلو وقعت معا او شك استأنفة الجمعة وان
سبقت احدها ولم تتعين او تعينت ونسيت صلوا ظهر
وفي قول جمعة **الرابع** الجمعة وشروطها كغيرها وان تقام
باربعين مكررا حرا ذكر مستوطنا لا يقطع شتاء ولا
صيفا الحاجة والصحيح انفقادها بالمرض وان الامام لا
يشترط كونه فوق الاربعين ولو انقض الاربعون او بعضهم
في الخطبة لم يحسب المغول في غيرهم ويجوز البناء على ما مضى

ان عاد وقبل طول الفصل وكذا بناء الصلوة على الخطبة ان
انفضول بينهما فان عاد واحد طول وجب الاستئناف في الاظهر
وان انفضول في الصلوة بطلت وفي قول لان بقي اثنان و
تصح خلف العبد والصبي والمساقر في الاظهر اذا تم العدد
بغير ولو بان الامام جنباً او محدثاً صحتهم جميعتهم في الاظهر ان
تم العدد بغيره والا فلا ومن الحق الامام المحدث ركعاً لم
تحسب ركعته على الصحيح **الخامس** خطبتان قبل الصلوة واركعتهما
خمسهما حمد الله تعالى والصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولفظهما متعين والوصية بالتقوى ولا يتعين لفظهما على
الصحيح وهذا الثلث اركان في الخطبتين والراجع قراءة آية
في احديهما وقيل في الاولى وقيل فيهما وقيل لا تجب الخمس
ما يقع عليه اسم الدعاء للمؤمنين في الثانية وقيل لا تجب
يشترط كونها عربية مرتبة الاركان الثلاثة الاولى
وبعد التزوال والقيام فيها ان قدر والجلوس بينهما والتمتع
اربعين كالميلين والجديد انه لا يحرم عليهم الكلام ويست

الانصات قلت الاصح ان ترتب الاركان ليس بشرط العلم
والاظهر ان شرط الموالاة وطهارة الحدث والجنث والستر وتستر
على منبر او مرتفع ويسلم على من عند المنبر وان يقبل عليهم
اذا صعد ويسلم عليهم ويجلس ثم يؤذن وان تكون بليغة
مفهومة قصيرة ولا يلتفت بميمناً أو شمالاً في سئ منها ويعتمد على يمين
او عصاً ونحوه ويكون جلوسه بينهما نحو سورة الاخلاص واذا فرغ
شرع المؤذن في الاقامة وبادى الامام ليبلغ الحراب مع فراغه
ويقرأ في الاولى الجمعة وفي الثانية المناقبين **فصل**
يستن الغسل لخاصرها وقيل لكل احد ووقته من الفجر وتقريبه
من ذهابه افضل فان عجز نيم في الاصح ومن المسنون غسل
العبد والكسوف والاستسقاء وغسل الميت والمجنون والمغني
عليه اذا افاء وللصكا فاذ اسلم واغسل الحج واكرها غسل
غسل الميت ثم الجمعة وعكسه القديم قلت القديم هذا اظهر
ورجح اكثر من واحد بيته صحيحة كثيرة وليس للجديد حد
صحح والله اعلم والتبكي اليها ما شيا يسكنه وان يشتغل في

في طريقة وحضوره بقراءة وذكر ولا يتخلى وان يتزين باحسن
ثيابه والطيب وازالة الظفر والريح قلت وان يقرأ السجدة يومها
وليلتها ويكثر الدعاء والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم
وحرم على ذي الجمعة التشاغل بالبيع وغيره بعد السجود في
الاذان بين يدي الخطيب فان باع صح ويكره قبل الاذان بعد
الترجال والله اعلم **فصل** من ادرك ركوع الثانية ادرك
الجمعة فيصلي بعد سلام الامام ركعة وان ادرك بعد فاتته
فيتم بعد سلامه ظهرا او دجاء والاصح انه ينوي في اقتدائه
الجمعة واذا خرج الامام من الجمعة او غيرها لحدث او غيره
جاز الاختلاف في الاظهر ولا يستخلف للجمعة الا مقتديا به قبل
حدثه ولا يشترط كونه حضر الخطبة ولا الركعة الاولى في الاصح
فيهما ثم ان كان ادرك الاولى تمت جمعتهم والافتقار لهم دون
في الاصح ويراعى المسبوق بنظم صلوة المستخلف فاذا صلى
ركعة تشهد و اشار اليهم ليفارقوه او ينتظروا ولا يلزمهم
استيفان نيّة القدوة في الاصح ومن نزع عن السجود فامكنه

علائشا

على انسان فعل والا فالصحيح انه ينتظر ولا يؤمر به ثم ان يمكن
قبل ركوع امامه سجد فان فرغ والامام قائم قرا او ركع فالاصح
يركع وهو مسبوق فان كان امامه فرغ من الركوع ولم يسلم وافقه
فيما هو فيه ثم يصلي ركعة بعده وان كان سائما فانه الجمعة وان
لم يمكنه السجود حتى ركع الامام ففي قول يراعى نظم نفسه ولا يظهر
انه يركع معه ويجب ركوعه الاول في الاصل ركعة ملفقة
من ركوع الاولى وسجود الثانية وتدرج بها الجمعة في الاصح
فلا يسجد على ترتيب نفسه علما بان واجبة المتابعة بطلت صلوة
وان نسي او جهل لم يجب سجود الاول فاذا سجد ثانيا حسب ادراك
الجمعة بهذه الركعة اذا اكملت السجدة ثان قبل سلام الامام ولو
تخلف بالسجود ناسيا حتى ركع الامام الثانية ركع معه على
المذهب **باب** صلوة الخوف هي انواع الاول يكون العذر
في القبلة فيرتب الامام القوم صفين ويصلي بهم فاذا سجد
سجد معه احد صفي سجدت به وحرس صف فاذا قاموا سجد
من حرس وحقوقه وسجد معه في الثانية من حرس اول وآخر

الاخرون فاذا جلس سجد من حرس وتشهد بالصقن وسلم وهذه
صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعصفان ولو حرس فيها خرقتا
صو جان وكذا فرقة في الاصح **الثاني** يكون في غيرها فيصلي مرتين
كل مرة بفرقة وهذه صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم ببطن النخل
او تقف فرقة في وجهه ويصلي بفرقة ركعة فاذا اقام للثانية فا
ركعة وامتت وذهبت الى وجهه وجاء الواقفون فاقتدوا به
فصلى بهم الامام الثانية فاذا جلس للتشهد قاموا فاموا
ثانيتهم ولحقوه وسلم بهم وهذه صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم
بذات الرقاع والاصح انها افضل من بطن نخل ويقرأ الامام
في انتظار الناس ويتشهد وفي قول يؤخر التحقة فان صلى
مغربا بفرقة ركعتين وبالثانية ركعة وهو افضل من عكسه
في الاظهر وينتظر في تشهد او قيام الثالثة وهو افضل في
الاصح او رباعية في كل ركعتين فلو صلى بكل فرقة ركعة صح
صلوة الجميع في الاظهر وسهول فرقة محمول في اولهم هم
وكذا ثمانية الثانية في الاصح لاثانية الاولى وسهول في الاولى

يلحق

يلحق الجميع وفي الثانية لا يلحق الاولين ويستحب حمل السلاح في هذه الا
نواع وفي قول يجب الرابع ان يلتزم القتال او يمشد الحوق فيصلي
كيف امكن ركبا وما شيا ويجذر في ترك القبلة وكذا الاعمال الكثيرة
لحاجة في الاصح لاصباح ويلحق الصلح اذ اذ من فان عجز امسكه ولا
قضاء في الاظهر وان عجز عن ركوع او سجود او ماء والتجود
اخضر ولهذا النوع في كل قتال وهزيمة مباحين وهرب من
حريق وسيل وسبع وغريم عند الاعسار وخوف حبسه
والاصح منعه لمحرم خاف فوت الحج ولو صلوا السواد ظنوه عدوا
فبان قضا في الاظهر **فصل** يحرم على الرجال استعمال
الحبر بغرض وغيره ويحل للمرأة لبسه والاصح محترمين افتر اشترابا ^{فيكون}
وان للولي الباسر لصي **قلت** الاصح حل افتر اشترابا به قطع العرا
وغيرهم والله اعلم ويحل للرجل لبسه للضرورة كحر وبرد مهلكين
او نجاة من حرب ولم يجز غيره وللحاجة كجرب وحكة ودفع القمل
وللقنالك ديباج لا يقوم غيره مقامه ويحرم المكرب من ابريسم
وغيره ان زاد وزن الابريسم ويحل عكسه وكذا ان استوفيا

في الاصح ويجل ما طرزا وطرفا جوس قدرا العادة وليس الثوب الجوس
في غير الصلوة ونحوها لا جلد كلب وخنزير الا ضرورة كفاية
قتال وكذا جلد الميتة في الاصح ويجل للصباح بالدهن الجوس على
المشور **باب** صلوة العيدين هي ستة وقيل فرض
كفاية وتشرع جماعة وللمنفرد والعبد والمرأة والمساو و
قتها بين طلوع الشمس وزوالها ويستثنى ما خيرا الترفع
كرمح وهي ركعتان يحرم بهما ثم يأتي بدعاء الافتتاح ثم سبع
تكبيرات يقف بين كل اثنين كاية معتدلة يهمل ويكبر
ويجحد ويحسن سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله
اكبر ثم يتعوذ ويقرأ ويكبر في الثانية خمسا قبل القراءة ويرفع
يديه في الجميع وليس فرضا ولا بعضا ولو نسيها وشرع في الصلوة
القراءة فانت وفي القديم يكبر ما لم يركع ويقر بعد القامحة
في الاولى وفي الثانية اقتربت بكما الما جرها ويسن بعدها
خطبتان اركانها كهي في الجمعة ويعلمهم في الفطر الفطرة وفي
الاصح الاخيرة يفتتح الاولى بتسعة تكبيرات والثانية

سبع ولا ويندب الغسل ويدخل وقتها بنصف الليل وفي قول آخر
والطيب والثر من كل جمعة وفعلها بالمسجد افضل وقيل بالتحل
الاعذر ويستخاف من يصلي بالضعفة ويندب تطريق ويرجع
في آخر ويكبر الناس ويحضر الامام وقت صلوة ويجل في الاصح
قلت وياكل في عيد الفطر قبل الصلوة ويسكن في الاصح ويندب
ما شيا بسكينة ولا يكره التقل قبلها الغير الامام والله اعلم **فصل**
ويندب التكبير غروب الشمس ليلتي العيد في المنازل والطرق
والمساجد والاسواق برفع الصوت والاظهاد امة حتى يحرم
الامام بصلوة العيد ولا يكبر الحاج ليلة الاصح بل يلبتي ولا
يسن ليلة الفطر عقب الصلوة في الاصح ويكبر الحاج من ظهر
النحر ويختم بصبح آخر التشريق وغيره كهو في الاظهر وفي قول
منه من مغرب ليلة النحر وفي قول من صبح عرفة ويختم بعصر آخر
التشريق والعمل هذا والاظهاد ان يكبر في هذه الايام للفائنة
والترتبة والنافلة وصيغة المحبوبة الله اكبر الله اكبر الله اكبر
لا اله الا الله والله اكبر والله الحمد ويستحب ان يزيد كبيرا

والحمد لله كثير وسبحان الله بكرة واصيلا ولو شهدنا يوم الثلاثاء
 ثين قبل الزوال برؤية الهلال الليلة الماضية افطرنا وصلينا
 العيد وان شهدنا بعد الغروب لم تقبل الشهادة او بين
 الزوال والغروب افطرنا وفاتت الصلوة ويشترع قضاءها
 متى شاء في الاظهر وقيل في قول تصلي من الغداة **باب**
 صلوة الكسوفين هي سنة فيحرم بنية صلوة الكسوف وقراءة
 الفاتحة ويركع ثم يرفع ثم يقرأ الفاتحة ثم يركع ثم يعتدل
 ثم يسجد ثم يركع ركعة ثم يصلي ثانية كذلك ولا يجوز زيادة
 ركوع ثالث لتماذي الكسوف ولا ينقصه للاجلاء في الاصح
 والاكمل ان يقرأ في القيام الاول بعد الفاتحة البقرة وفي
 الثاني كما في آية منها وفي الثالث مائة وخمسين والرابع
 مائة تقريبا ويستحب في الركوع الاول قدر مائة من البقرة
 وفي الثاني ثمانين والثالث سبعون والرابع خمسين
 تقريبا ولا يطلق السجدة في الاصح قلت يصح تطويلها
 ثبت في الصحيحين ونقص في البويطي انه يطولها نحو الركوع

الذي قبلها والله اعلم وتسن جماعة ويحجر بقراءة كسوف
 القمر لا الشمس ثم يخطب الامام خطبتين باركانها في الجمعة
 ويحث على التوبة والخير ومن ادرك الامام في الركوع الاول ادرك الركعة
 او ادركه في الثانية او قيام الثاني فلا في الاظهر وتنفوت صلوة الشمس
 بالاجلاء وبغير وجهها كاسفة والقمر بالاجلاء وطلوع الشمس لا الفجر
 في الجديد ولا بغروبها كاسفة ولو اجتمع كسوف وجمعة او فرض آخر
 قدم الغرض ان خيف فوته والا فلا ظهر تقديم الكسوف ثم يخطب
 للجمعة متعزضا للكسوف ثم يصلي الجمعة ولو اجتمع عيد او كسوف وجنزة
 قدم الجنزة **باب** صلوة الاستسقاء هي سنة عند الحاجة وتعاد
 ثانيا والثالث ان لم يسقوا فان تاهبوا للصلوة فسقوا قبلها اجتمعوا
 للشكر والدعاء ويصلون على الصحيح ويأمرهم الامام بصيام ثلاثة
 ايام اولها والتوبة والتقرب الى الله تعالى بوجوه البر والخير من
 المظالم ويخرجون الى الصحراء في الرابع صياما في ثياب بدلة و
 تحشع ويخرجون الصبيان والشيوخ وكذا البهائم في الاصح
 ولا يمنع اهل الذمة الحضور ولا يختلطون بنا وهي ركعتان

كالعيد لكن قبل يقرأ في الثانية أنا ان سلنا نوطا ولا تختصر بوقت
العيد في الاصح ويخطب كالعيد لكن يستغفر الله دعاء بدل التكبير
ويدعو في الخطبة الاولى اللهم اسقنا غيثنا مغيثا هينا مريا
مريعا غدا قاجلا لا سحا طبقا دايما اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا
من القانطين اللهم انا نستغفرك انك كنت غفارا فارسل
السماء علينا مديارا ويستقبل بعد صدر الخطبة الثانية
ويبالغ في الدعاء سلا وجها ويجعل رداؤه عند القبلة
فيجعل يمينه يساره وعكسه وينكسر على الجديد فيجعل اعلاه
اسفله وعكسه ويجول الناس مثله **قلت** ويترك محولا حتى
ينزع الثياب ولو ترك الامام الاستسقاء ففعل الناس ولو
خطب قبل الصلوة جاز ويستأن ان يبرز لا قول مطر السنة و
يكشف غير عورة ليصيبه وان يقتل او يتوضأ في السيل
ويسبح عند الرعد والبرق ولا يتبع بصو البرق ويقول عند
المطر اللهم صيبيانا فعا ويدعوا باساء ويجده مطرا بفضل
الله ورحمته ويكره مطرا بنوا كذا وسب الريح ولو تضرعوا بكثرة

الطرف السنة ان يشاء لو الله رفعه اللهم حوالينا ولا علينا ولا لعل
لذلك والله اعلم **باب** ان ترك الصلوة جاحدا لوجوبها كفر
وكسلا قتل حذا والصحيح قتله بصلوة فقط بشرط اخراجها
عن وقت الضرورة ويستتاب ثم تضرب عنقه وقيل يخشن بحديدة
حتى يصلى او يموت ويغسل ويصلى عليه ويدفن مع المسلمين
ولا يطس قبره **كتاب** الجنائز لكثير ذكر الموت ويستعد
بالثوبة ورد المظالم والمريض الكد ويضجع المحتضر لجنبه الايمن
الى القبلة على الصحيح فان تعذر لضيق مكان ونحوه التي على
قفاه ووجهه واخصله للقبلة ويلقن الشهادة بلا الحاح
ويقرب عنقه يسرا ويحسن ظنة بربه سبحانه وتعالى اذ مات
غمض وشد لحياه بعصاة عريضة ولينت مفاصله ويستتر جميع
بدنه بثوب خفيف ووضع على بطنه شئ ثقل ووضع على سريره
ونحوه وترعت ثيابه ووجهه للقبلة كحضر ويتوي
ذلك ارفق محاربه ويبادر بغسله اذا اتيقن موته وغسله
وتكفينه والصلوة عليه ودفنه فموضع كفاية واقل الفصل

تقيم بدن بعد ازالة الجبس ولا تجب نية الغاسل في الاصح فيكنى
غرة او غسل كافر قلت الصحيح المنصوص وجوب غسل الغريق
والله اعلم والاكمل وضعه موضع خال مترفع مستور على لوج و
يغسل في قميص بارد ويجلس الغاسل على المغتسل مائلا الى
ورائه ويضع يمينه على كتفه وابهامه في نقرة قفاه و
يسند ظهره الى ركبته اليمنى ويمر يمينه على بطنه امرارا يليغا
ليخرج ما فيه ثم يضعه لقفاه ويغسل بيساره وعليهما
خرقة سוותيه ثم يلقى الاخرى ويدخل اصبعه فيه ويمررها
على اسنانه ونزير ما في منخربيه من اذى ويوضئه كلحي
ثم يغسل راسه ثم لحيته بسدر ومخوه ويمسحهما بمشط
واسع الاسنان برفق ويرد المنتفخ اليه ويغسل شقه
الايمن ثم الايسر ثم يجرد الى شقه الايسر فيغسل شقه الايمن
مما يلي القفا والظهر الى القدم ثم يجرد الى شقه الايمن فيغسل
الايسر كذلك فتهذه غسله وتستحب ثابته وثالثته وان
يستعان في الاول بسدر او خطمي ثم يصيب ماء قراح من فوه

الى قدم

الى قدم بعد زوال السدر وان يجعل كل غسله قليل كما نور ولو
خرج بعده بجمس وجب ازالته فقط وقيل مع الغسل ان خرج من
الفرج وقيل الوضوء وقيل يغسل الرجل الرجل والمرأة المرأة ويغسل
امته وزوجته وهي زوجها ويلقان خرقه ولاستر فان لم يحضر
الاجنبي او اجنبية يتم في الاصح والرجال باوليهم بالصلوة
وبهاق ابنتها ويقدم من على زوج في الاصح واولاهن ذات محرمية
ثم الاجنبية ثم رجال القرابة كترتيب صلواتهم قلت الابن العم
ومخوه فكل اجنبي والله اعلم ويقدم عليهم الزوج في الاصح
ولا يقرب المحرم طيبا ولا يؤخذ شعره وظفوه وتقليم المعتدة
في الاصح والجديد انه لا يكره في غير المحرم اخذ ظفوه وشعره وابط
وعانته وشاربه قلت لا اظهر كراهته والله اعلم **فصل**
يكفن بماله لبسه حيا واقله ثوب ولا تنفذ وصيته باسقاطه والافضل
للرجل ثلثة ويجوز رابع وخامس ولها خمسة ومن كفن منما
بثلثة فمضى لفائفو وان كفن في خمس مريد قبض وعمامة تحتهم
وان كفنت في خمسة فازار وخمار وقبض ولفافتان وفي قول

ثلاث لقايف وازار وخار ويست الابيض ومحل اصل التركة
 فان لم تكن فعلى من عليه نفقة من قريب وسيد وكذا النوح
 في الاصح ويبسط احسن اللقايف واوسعها والثانية فوقها
 وكذا الثالثة ويرتر على كل واحدة حنوط ويوضع الميت فوقها
 مستلقيا وعليه حنوط وكافور وتشد الياء ويجعل على منافظ
 بدنه فطن وتلق عليه اللقايف وتشد فاذا وضع في قبره شزع
 الشداد ولا يلبس المحرم للذكر مخيطا ولا يستر راسه ولا وجهه للحرمه
 وحمل الجنازة بين العمودين افضل من الترتيب في الاصح وهو
 ان يضع الخشبين للمقدمتين على عاتقه ورسه بينهما ويجعل
 المؤخرتين رجلاان والترتيب ان يتقدم رجلاان ويثاخر رجلاان
 احران والمشي امامها بقربها افضل ويسرع بها ان لم يخف تغيره
 فصل للصلوة اركان **احدها** النية ووقتها كغيرها وتكفي
 نية الغرض وقيل تشترط نية فرض كفاية ولا تجب تعيين للميت فان
 عتب واخط بطلت وان حضر موتى نواهم الثاني اربع تكبيرة
 فان خمس لم تبطل في الاصح ولو خمس امامه لم يتابعه في الاصح

بلى يسلم او ينتظره ليسلم معه الثالث السلام كغيرها الرابع قراءة
 الفاتحة بعد الاولى قلت تجزئ الفاتحة بعد غير الاولى والله
 اعلم الخامس الصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الثانية و
 الصحيح ان الصلوة على الال لا تجب **السادس** الدعاء للميت بعد الثا
 لثة السابع القيام على المذهب ان قدم ويمتن رفع يديه في التكبير
 واسرار القراءة وقيل يحجر ليل والاصح ندب التعوذ دون الافتتاح
 ويقول في الثالثة اللهم هذا عبدك وابن عبدك الى اخره ويقدم
 عليه اللهم اغفر لنا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا
 وذكرنا وانثانا اللهم من احببته منا فاحبه على الاسلام ومن
 نفوته على الايمان ويقول في الطفل مع هذا الثاني اللهم اجعله ^{منا فتنووه}
 فطلا ابويا وسلوا ودخلا وعظما واعتبارا وشفيعا وثقل
 به موازينهما واخرج الصبر على قلوبهما وفي الرابعة اللهم لا تخربنا
 اجره ولا تفتنا بعده ولو تخلف المقتدي بلا عذر فلم يكبر حجة
 كبر امامه اخرى بطلت صلوة ويكبر المسبوق ويقر الفاتحة
 وان كان الامام في غيرها فلو كبر الامام اخرى قبل شروعه في الفاتحة

كبر معه وسقطت القراءة وان كبرها وهو في الفاتحة تركها وتابع
في الاصح واذا سلم الامام تدارك المسبوق باقي التكبيرات باذكارها
وفي قولنا لا تشترط الاذكار وتشترط شروط الصلوة للجماعة
ويسقط فرضها بواحد وقيل يجب اثنان وقيل ثلاثة وقيل اربعة
ولا يسقط بالنساء وهذا في رجال في الاصح ويصلي على الغائب
عن البلد ويجب تقديمها على الدفن وقصبة بعده والاصح تخصيص
القصبة بمن كان من اهل فرضها وقت الموت ولا يصلي على قبر
رسول الله صلى الله عليه وسلم بحال فرع الجديان والوقت اولى بامامتها
من الوالي فيقدم الاب ثم الجد وان على ثم الابن ثم ابنه ثم
الاخ والاظهر تقديم الاخ لابوين على الاب ثم ابن الاخ لابوين
ثم الاب ثم العصبه على ترتيب الارث ثم ذوالارحام ولو
اجتمعوا في درجة فالاستل عدل اولى على النقص ويقدم المرحوم
البعيد على العبد القريب ويقف عند الراس الرجل وعجزها
ويحجز على الجنائز صلوة وتخرم على الكافر ولا يجب غسله والاصح
وجوب التكفين الذمي ودفنه ولو وجد عضو مسلم علم

موت

موت صلى عليه والسقط ان استهل او يكى ككبيره الا فان ظهرت
امارة الحيات كاختلاج صلى عليه في الاظهر وان لم تظهر ولم يبلغ
اربعة اشهر لم يصل عليه وكذا ان بلغ مائة الاظهر ولا يفصل
الشهيد ولا يصلي عليه وهو من مات في قتال الكفار بسببه فان
مات بعد انقضاءه او في قتال البغاة فغير شهيد في الاظهر
وكذا في القتال لا بسببه على المذهب ولو اشتبه جنت فالاصح
انه لا يغسله وانه تنزل نجاسة غير الدم ويكفن في ثيابه
الملطخة بالدم فان لم يكن ثوب سابغا تتم **فصل**
اقل القبر حفرة تمتع التراب والسبع ويندب ان يوسع
ويحق قائم وبسطة واللحد افضل من الشق ان صلبة
الارض ويوضع راسه عند رجل القبر ويسل من قبل راسه
برفق ويدخل القبر الرجل واولاهم الاحق **قلت** الا ان تكون
امراة منقحة فاولاهم الزوج والله اعلم ويكون وتراف
يوضع في اللحد على يمينه للقبلة ويسند وجهه الى جداره
وظهره بلبنة ونحوها ويسد فتح اللحد بابن ومجشي

من دنا ثلاث حثيات تراب ثم يمال بالمساحي ويرفع القبر شيئا
فقط والصحيح ان تسطيحه اولى من تسيمه ولا يدفن اثنتان
في قبر الا ضرورة فيقدم افضلها ولا يجلس على قبر ولا يوطأ ويتراب
تراثه كونه منه حيا والتقنية سنة قبل دفنه وبعده ثلاثة ايام
ويعزى المسلم بالمسلم اعظم الله اجره واحسن عزاء وغفر لمتين
وبالكافر اعظم الله اجره وصبره والكافر بالمسلم غفر الله لمتين واحسن
عزاء ويجوز ان يكلم علي قبل الموت وبعده ويحرم التذنب بتعديد
سمايله والنوح والجزع بضرب صدر ونحوه **قلت** هذه مسائل
منشورة ببادر يقضاء دين الميت ووصيته ويكره متى الموت
لضر نزل به لافتة دين ويستن التذاري ويكره الكراهة عليه و
يجوز لاهل الميت ونحوهم تقبيل وجهه ولا باس بالاعلام
بعبوة للصلوة وغيرها بخلاف نفي الجاهلية ولا ينظر الفاسل
من بدنه الا قدر الحاجة من غير العورة ومن تعذر غسله
يتم ويغسل الجنب والحايض الميت بلا كراهة واذا ماتا غسلا
غسلا فقط وليكن الفاسل امينا فان راى خيرا ذكره او غيره

حرم ذكره الا لمصلحة ولو تنازع اخوان او زوجان ارفع والكافر
احق بقرينه الكافر ويكره الكفر المعصفر والمغالات فيه والمغسول
اولى من الجريد والصبي كالبغ في تكفينه بالتراب والحنوط
مستحب وقيل واجب لا يحمل الجنازة الا الرجال وان كانت انثى
ويحرم حملها على هيئة مزرية وهيئة يخاف منها سقوطها
ويندب للمرأة ما يسترها كالتابوة ولا يكره التركوب في الرجوع
منها ولا باس باتباع المسلم جنازة قريبه الكافر ويكره اللغط
في الجنازة واتباعها بنار ولو اختلط مسلمون بكفار وجب
غسل الجميع والصلوة فان شاء صلى على الجميع بقصد المسلمين
وهو الافضل والمنصوص او على واحد فواحدنا وبالصلاة
عليه ان كان مسلما ويقول اللهم اغفر له ان كان مسلما ويشترط
لصحة الصلوة تقدم غسله وتكره قبل تكفينه فلو مات برهمن
ونحوه وتقذر اخرجاه وغسله لم يجل ويشترط الا
يتقدم على الجنازة الحاضرة ولا القبر على المذهب فيها ونحوه
الصلوة عليه في المسجد ويستن حمل جعل صفوفهم ثلاثة

فأكثر إذا صلى عليه فحضر من لم يصلي صلى ومن صلى لا يعيد على
 الصحيح ولا يؤخر لزيادة المصلين وقابل نفسه بغيره في الغسل
 والصلوة ولونوى الامام صلوة غائب والمأموم صلوة حاضر
 أو عكس جاز والدفن بالمقبرة افضل ويكره المبيت بها
 يندب ستر القبر بثوب وان كان رجلا وان يقول بسم الله
 وعلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يفرش تحت شيء و
 مخدة ويكره دفنه في تابوت الا في ارض ندية او رخوة ويجوز
 الدفن ليلا ووقت كراهية الصلوة اذا لم يتجره وغيرهما
 افضل ويكره تحصيل القبر والبناء والكتابة عليه ولويني في
 مقبرة مستقلة تهدم ويندب ان يرش القبر بما ويوضع عليه
 حصا وعند راسه حرا وخشبة وجمع الاقارب في موضع
 وزيارة القبور للرجال وتركه للنساء وقيل تحرم وقيل تنجس
 ويسلم الزائر ويقرأ ويدع ويحرم نقل الميت الى بلد آخر وقيل
 يكره الا ان يكون بقرب مكة او المدينة او بيت المقدس نص
 عليه ونبشه بعد دفنه للثقل وغيره حرام الا الضرورة بان

دفن بلا غسل او ارض او ثوب مفصولين او وقع فيه مال او
 دفن لغير القبلة لا للتغيب في الاصح ويستحب ان تقف جماعة بعد دفنه
 عند قبر ساعة يتسألون له المتبث ولجيران اهله تهنئة طوام
 يشبههم يومهم وليلقنهم ويلح عليهم في الاكل ويحرم تهنئة للتناجحة
 والله اعلم **كتاب الزكاة باب زكاة الحيوان** اما تجب منه في
 النعم وهو الابل والبقر والغنم لا الخيل والرقيق والمتولد من غنم
 وضياء ولا شيء في الابل حتى تبلغ خمسا ففيها شاة وفي عشرة شاتان
 وخمس عشرة ثلاث وعشرين اربع وخمسة وعشرين اربع وخمسة
 وعشرين بنت مخاض وست وثلاثين بنت لبون وست واربعين
 حقة واحدة وستين جذعة وستة وسبعين بنتا لبون واحدة
 وتسعين حقتان ومائة واحدة وعشرين ثلاث بنات لبون
 ثم في كل اربعين بنت لبون وكل خمسين حقة وبنت المخاض
 لها سنة واللبون سنتان والحقة ثلاث والجذعة اربع
 والشاة جذعة ضئان لها سنة وقيل سنة اسهر او شنية
 معز لها سنتان وقيل سنة والاصح انه مخير بينهما ولا يتعين

في ماشية زكيا كرجل وكذا لو خلطت بها ورة بشرط الا تتميز في المشرع
والمسرح والمراح وموضع الحلب كذا الرعي والفحل في الاصح لانية خلطت
في الاصح والاضطرثاثير خلطت الثمر والزرع والتقد وعرض النجاق بشرط
الا يتميز الناطور والجوين والدكان والحارس ومكان الحفظ ونحوها
ولو جوب زكاة الماشية شرط ان مضى الحول في ملكه لكن ما يخرج من
نصاب ينزكي الحول ولا يضم المملوك بشراء وغيره من الحول فلو ادته
النتاج بعد الحول صدق فان اثم حلق ولو زال ملكه في الحول فعاد
او بادل بمثل استأنف وكوزها سائمة فان علفت معظم الحول
فلا زكاة في الحول والا فلا صح ان علفت قدر فيعشر بدونه بلا
ضرر بين وجبت زكوتها والا فلا ولو سامت بنفسها او علفت
السائمة او كانت عوامل في حرث ونضح ونحوه فلا زكاة في
الاصح واذا وردت ماء اخذت زكوتها عنده والا فعند سيق
اهلها ويصدق المالك لمعدها ان كان ثقة والا فتعذر عند
مضيق باب زكاة النبات تختص بالقوة وهو من الثمار الرطب
والعنب ومن احب الحنطة والشعير والازر والعدس وسائر

اختيار وفي القديم تجب الزيتون والزغفران والورس والقرطم
والعسل ونصابه خمسة اوسق وهو الف وتسماية رطل بغدادية و
بالدمشقي ثلثمائة وستة واربعون رطلا وثلثان قلت الاصح ثلثمائة
واثنان واربعون وستة اسباع درهم رطل لان الاصح ان
رطل بغداد مائة وثمانية وعشرون درهما واربع اسباع درهم
وقيل بلا اسباع وقيل وثلثون والله اعلم ويعتبر ثمر او زيبيا
ان تتمر او تريب والافطيا وعنبا ولحي مصفى من تبند وما
ادخره في قشره كالازر والعلس فحشره اوسق ولا يكمل جنس
بجنس ويضم النوع الى النوع ويخرج من كل بقسطه فان عسر
اخرج الوط ويضم العلس الى الحنة لانه نوع منها والسلت جنس
مستقل وقيل شعير وقيل حنطة ولا يضم ثمر عام وزرع الى اخر
ويضم ثمر العام بعضهم البعض وان اختلف ادراكه وقيل ان
طلع الثمار بعد جدد الاول لم يضم وزرع العام يفمان والظاهر
اعتبار وقوع حصاديهما في سنة وواجب ما شرب بالمطر او عروقه
لقربه من الماء من ثمر وزرع العشر وما سقى بنضح او دولا ب

ادعاء اشتراؤه نصفه والقنوات كالمطر على الصحيح وما سقى بهما سواء
ثلاثة ارباع فان غلب احدهما في قول يعتبر هو والآخر ينقسم باعتبار
عيش الزرع وغايته وقبل بعد السقيات وتجيب ببدق صلاح الثمر
ولم يرد الخبز ويستثنى خضر الثمر اذا ابدى صلاحه على ما لم يسموه
ادخال جميعه في الحرص وانه يكفي خارص وشرط العدالة وكذا الحرث
والذكورة في الاصح فاذا اخرج من الاظهر ان حق الفقراء ينقطع من عين
التمر ويصير ذمة المالك للتمر والترتيب ليخرجها بعد جفافه بشرط
المقترح بتظانه وقبول المالك على المذهب وقيل ينقطع بنفس الحرص
فاذا انضم جازت تصرفه في جميع المحروص ببيع او غيره ولو ادعى هذا
المحروص بسبب خفي كسفرة او ظاهري صدق بيمينه فان لم
يعرف الظاهر طولب بيمينه على الصحيح ثم يصدق بيمينه في الهلاك
به ولو ادعى خفي الخارص او غلط ما بعد لم يقبل او محتمل قبل
في الاصح **باب** زكاة النقد نصاب الفضة مائتي درهم والذهب
عشرون مثقالا بوزن مكة وزكوتها ربع عشر ولا شيء في الغشوش
حتى يبلغ خالصه نصابا ولو اختلفا منه ما وجهل اكثرها زكى الاكثر

ذهبا

ذهبا وفضة او ميز ويزكى المحرم من حلي وغيره لا المباح في الاصل
فمن المحرم الاناء والمقنن والخمائل للبسر الرجل فلو اتخذ سوارا
بلا قصد او بقصد اجارة من له استعماله فلا زكاة في الاصح
وكذا لو نكس الحلي وقصد اصلاحه ويجوز على حلي الذهب ^{الجل}
الانف والاعلم والسق لا الاصبوع ويجزم سن الخاتم على الصحيح
ويجوز له من الفضة الخاتم وحلية آلة الحرب كالسيوف والرمح
والمنطقة لاما لا يلبسه كالسرج والجام في الاصح وليس للمرأة
حلية آلة الحرب ولها لبس انواع حلي الذهب والفضة وكذا ما
نسبح بهما في الاصح والاصح يحرم المبالغة في الصرف كالحبال
وزينة مائتي دينار وكذا اسرافه في آلة الحرب وجواز تخلية المصحف
بفضة وكذا المرأة بذهب بشرط زكاة النقد الحول ولا زكاة في سائر
الجواهر كالنول **باب** زكاة المعدن والركاز والتجارة من استخراج
ذهبا وفضة من معدن لزوم ربع عشرة وفي قول الخمس وفي قول
ان حصل بتعب فربع عشرة والاعنفه ويشترط النصاب لا
الحول على المذهب فيهما ويضم بعضه الى بعض ان تنال الحول ولا

ولا يشترط اتصال السيل على الجديد وإذا قطع العمل بعد ختمه والآ
فلا يضم الأول إلى الثاني ويضم الثاني إلى الأول كما يضم إلى ما ملك
بغير المعدن في كمال النصاب وفي الزكاة الخمس يصرف مصرف الزكاة
على المشهور وشرط النصاب والنقد على المذهب لا حول وهو
الموجود الجاهل فان وجد اسلامي علم ما له فله والا فلقطة
وكذا ان لم يعلم من اتي الضربين هو وانما يملك الواحد وتلزم
الزكاة اذا وجدته في موات او ملك احياء فان وجد في مسجد
او شارع فلقطة على المذهب هو هبة وفي ملك شخص فليست
ان ادعاه والا قلن ملك منه هكذا حتى يترى الى المحل لو
تنازع بايع ومشتراو مكر ومكرا ومعير ومستعير صدق
ذو اليد يمينه **فصل** شرط زكاة التجارة الحول والنصاب
معتل باخر الحول وفي قول بطر فيه وفي قول بجميعه فعلى الاظهر
لورقة الى النقد في خلال الحول وهو دون النصاب واشتري
به سلعة فالاصح انه ينقطع الحول تبثدا الحولها من شريها
ولو تم الحول وقيمة العوض دون النصاب فالاصح انه يبثدا

حولا وسيط الاول ويصير عرض التجارة للقبضة بغيرها وانما
يصير العرض للتجارة اذا اقتربت بغيرها يكسبه بمعاوضة كسواء
وكذا للهرو وعوض الخلع في الاصح لا بالهبة والاحتطاب والاشتر
داد بيع واذا ملكه بنقد بنصاب فحوله من حين ملكه بنقد
اودونه او بعرض قسيمة فمن الشراء وقيل ان ملكه بنصاب
سائمة بنى على حولها ويضم الزيج الى الاصل في الحول ان لم ينصر
لان نقص في الاظهر والاصح لو نولد العرض وثمره مال تجارة و
ان حوله حول الاصل وواجبها ربع عشر القيمة فان ملك بنقد
قومة ان ملك بنصاب وكذا دونه في الاصح او بعرض في غالب
نقد البلد فان غلب نقدان وبلغ باحدهما نصابا قومة فان
بلغ بهما قومة بالانفع للفقراء وقيل بنحو المالك وان ملك بنقد
وعرض قومة ما قابل النقدية والباقي بالغالب وتجيب فطرة عبد
التجارة مع زكوتها ولو كان العرض سائمة فان كل نصاب احد
الزكوتين فقط وجبت او نصابها من زكاة العين في الجديد فعلى
هذا لو سبق حول التجارة بان اشترى بها ما بعد ستة أشهر

نصاب صيائه فالاصح وجوب زكاة التجارة لتمام حولها ثم يفتح
حول الزكاة العين ابدا واذا قلنا عامل القراض لا يملك الربح بالظهور
فعلى المالك زكاة الجميع فان اخرجها من مال القراض حسبت من
الربح في الاصح وقيل لا يملك بالظهور لزوم المالك زكاة رأس المال و
حصته من الربح والمذهب انه يلزم العامل زكاة حصته **باب**
زكاة الفطر تجب بأول ليلة العيد في الاظهر فتخرج عن مات بعد
الغروب دون من ولد ويستألف آخر عن صلوة ويجوز تأخيرها
عن يوم ولا فطرت على كافر الا في عبده وقريبه
للمسلم في الاصح ولا رقية وفي المكاتب وجه ومن بعض حر يلزم
قسطه ولا معسر فمن لم يفضل عن قوة وقوة من في نفقته
ليلة العيد ويوم شيء فمعسر ويشترط كونه فاضلا عن مسكين
وخادم يحتاج اليه في الاصح ومن لزمه فطرت من لزم نفقة
لكن لا يلزم المسلم فطرة العبد والقريب والزوجة الكفار ولا
العبد فطرة زوجته ولا الابن فطرة زوجته ابية وفي الابن وجه
ولو اعسر الزوج او كان عبدا فالأظهر انه يلزم زوجه الحرّة

فطرتها

فطرتها وكذا سيد الامّة قلت الاصح المنصوص لا يلزم الحرّة
والله اعلم ولو انقطع خبر العبد فالمدّ هب وجوب الخراج فطرت
في الحال وقيل اذا عاد وفي قول لا شيء والاصح ان من اليسر ببعض
صاع يلزمه وانه لو وجد بعض المصّيعان قدم نفسه ثم زوجته
ثم ولده الصغير ثم الاب ثم الامر ثم الكبير وهي صاع وهو
ستمائة درهم وثلاثة وتسعون وثلاث **قلت** الاصح
ستمائة وخمسة وثمانون درهما وخمسة اسباع درهم
لما سبق في زكاة البنات والله اعلم وجبته القوت المعشقة
وكذا الاقط في الاظهر وتجيب من قوة بلله وقيل قوته وقيل
يتخير بين الاقوات ويتجرى الاعلى عن الادنى ولا عكس
والاعتبار بالقيمة في وجهه وبزيادة الاقتيات في الاصح
فالبرّ خير من التمر والارز والاصح ان الشعير خير من التمر
وان التمر خير من التريب وله ان يخبر عن نفسه من قوت
وعن قريبه اعلم منه ولا يبعض لصاع ولو كان في بلد
اقوات الاغالب فيها يتخير والافضل اشرافها ولو كان عبده

لزم

بيلد آخر فالاصح ان الاعتبار بقفة بلد العبد قلت العجب الخ
 التسليم ولو اخرج من ماله فطرة ولده الصغير الغني جاز كما جنتي
 اذن بخلاف الكبير ولو اشتراك موسر وميسر في عبد لزم الموسر
 نصف صاع ولو ايسر واختلف واجبهما اخرج كل واحد نصف صاع
 من واجبه في الاصح والله اعلم **باب** من تلزمه الزكوة وما يجب
 فيه شرط وجوب زكوة المال الاسلام والحرة والحرية وتلزم المرتد
 ان ابقينا مملوك دون المكاتب ويجب في مال الصبي والمجنون وكذا
 من ملك ببعض الحر نصابا في الاصح وفي المخصوص والضال
 والمحمود في الاظهر ولا تجب دفعها حتى يعود والمشتري قبل قبضه
 وقيل فيه القولان ويجب في الحال عن الغائب ان قدر عليه والا
 فلم يخصب والدين ان كان ماشية او غير لازم كمال كتابة فلا
 زكوة او غرض او نقد فكذا في القديم وفي الجديد ان كان حالا
 ونقد اخذه لا عساره فلم يخصب وان قبضه وجب تركيته
 في الحال او مؤجلا فالذهب كالمخصوص وقيل تجب دفعها قبل
 قبضه ولا يمنع الدين وجوبها في الاظهر الاقوال والثالث يمنع

في المال الباطن وهو النقد والعرض فعلى الاوله لو حرج عليه لدين
 فحال الحول في الحرج فلم يخصب ولو اجتمع زكوة ودين ادى في
 تركته قدمت وفي قول الدين وفي قوله يستويان والقيمة
 قبل القسمة ان اختار الغائبون تملكها ومضى بعده حول والجميع
 صنف زكوى وبلغ نصيب كل شخص نصابا او بلفظ المجموع في
 موضع بثوة الخلطة وجبت زكوتها والا فلا ولو اصدقها نصابا
 سائمة معينا لزمها زكوة اذا تم حول من الاصدق وكذا كرى
 دار اربع سنين بثمانين دينارا وقبضها فالأظهر انه لا يلزم
 ان يخرج الا زكوة ما استقر فيخرج عند تمام السنة الاولى زكوة
 عشرين ولتمام الثانية زكوة عشرين لسنة وعشرين ^{لستين}
 ولتمام الثالثة زكوة اربعين لسنة وعشرين لثلاث سنين
 ولتمام الرابعة زكوة ستين لسنة وعشرين لاربع ^{لستين} ولتمام
 الخامسة الاولى زكوة الثمانين **فصل** تجب الزكوة على الفرس
 اذا تمكن وذلك بحضور المال والاصناف ولم ان يوردي
 بنفسه زكوة المال الباطن وكذا الظاهر على الجديد وله التوكيل

والصرف الى الامام والاظهار ان الصرف الى الامام افضل الا ان يكون
 جازيا وتجب الميتة فينوي هذا فرض زكوة ماله او فرض صدقة ماله
 ونحوها ولا يكفي فرض ماله وكذا الصدقة في الاصح ولا تجب تعيين المال
 ولو عين لم يقع عن غيره ويلزم الوقيتة اذ اخرج زكوة الصبي
 والمجنون وتكفي نيته فنية الموكل عند الصرف الي الوكيل في الاصح
 والا فضل ان ينوي الوكيل عند التقديق ايضا ولو دفع الى
 السلطان كفت الميتة عنده فان لم ينوي لم يجز على الصحيح
 وان نوى السلطان والاصح انه يلزم السلطان الميتة اذا
 اخذ زكوة الممتنع وان نيتته تكفي **فصل** لا يصح تعجيل الزكوة
 على مالك النصاب ويجوز قبل الحول ولا تعجل لعاميين في الاصح
 ولا تعجيل لعاميين الفطرة من اول رمضان والصحيح منع قبله وانه
 لا يجوز اخراج زكوة الثمر قبل بدق صلاحه ولا الخبز قبل اشتداده
 ويجوز بعدهما بشرط اجزاء الماعل بقاء المالك لاهل الكسوة
 الى آخر الحول وكون القابض في آخر الحول مستحقا وقيل ان
 خرج عن الاحتقاق في انشاء الحول لم يجزه ولا يصغر غناه بالزكوة

واذا لم يقع المعجل زكوة استرد ان كان شرط الاسترداد ان
 عرض مانع والاصح انه ان قال هذه زكوتي المعجلة فقط استردت
 واذ ان لم يتعرض للتعجيل ولم يعلمه القابض لم يسترد وانما
 لو اختلفا في مثبته الاسترداد صدق القابض بيمينه ومتى ثبت
 والمعجل بالغ وجب ضمانه والاصح اعتبار قيمته يوم القبض
 انه ان وجد ناقصا فلا يرش وانه لا يسترد زيادة منفصلة
 وتأخير الزكوة بعد التمكن بوجوب الضمان وان تلف للمال ولو
 تلف قبل التمكن فلا ولو تلف بعضه فلاظهاره يعزم قسطا ما
 بقي وان اتلف بعد الحول وقبل التمكن لم تسقط الزكوة وهي
 تتعلق بالمال تتعلق الشركة وفي قول تعلق الرهن وفي قول تعلق
 بالذمة فلو باعه قبل اخراجها فلاظهاره بطلانه في قدرها و
 صحته في الباقي **كتاب** الصيام يجب صوم رمضان بالمال
 شعبان ثلاثين او زوية الهلال وثبوت رؤيته بعدل وفي
 قول عدلان وشرط الواحد صفة العدول في الاصح لا عبد
 وامرأة واذا صمنا بعدل ولم نرى الهلال بعد ثلاثين افطرنا

في الاصح وان كانت السماء مصححة واذا راي ببلد لزم حكمه البلد
 القريب دون البعيد في الاصح والبعيد مسافة القصر وقيل
 باختلاف المطالع قلت هذا اصح والله اعلم واذا لم توجد على
 البلد الاخر فساخر اليه من التروية ^{البلد} فالاصح انه يوافقهم في الصوم
 احرا ومن سافر من البلد الاخر الى بلد التروية عتد معهم
 وقضى يوما ومن اصبح معيدا فسارت سفنته الى بلدة بعيدة
 لهما صيام فالاصح انه يسلك بقية اليوم **فصل** النية شرط
 للصوم ويشترط لفرضه التيت والصحح انه لا يشترط النصف
 الاخر من الليل وانه لا يضرك الاكل والجماع بعدها وانه لا يجب
 التجديد اذا نام ثم انتبه ويصح النقل بنية قبل الزوال وكذا
 بعده في قول والصحح اشتراط حصول شرط الصوم من اول النهار
 ويجب التعيين في الفرض والماله في رمضان ان ينوي اصوم غدا
 عن اداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى وفي الاداء والفرض
 والاضافة الى الله تعالى الخلاف المذكور في الصلوة والصحح انه
 لا يشترط تعيين السنة ولو نوى ليلة الثلثين من شعبان صوم

عند عن رمضان ان كان منه فكان منه لم يقع عنه الا اذا اعتقد
 كونه منه بقول من يثق به من عبدا وامراة او صبيان ومثله
 ولو نوى ليلة الثلثين من رمضان اصوم عند ان كان من
 رمضان اجزاه ان كان منه ولو اشتبه صام شهرا بالاجتهاد
 فان وافق ما بعد رمضان اجزاه وهو قضاء على الاصح فلو
 نقص وكان رمضان تاما لم يوف يوم آخر ولو غلط بالتقدم
 وادرك رمضان لزمه صومه والا فالجديد وجوب القضاء
 ولو فوت الحائض صوم غد قبل انقطاع دمها ثم انقطع ليلا
 صح ان تم في الليل اكثر الخيض وكذا قد راعادة في النحر **فصل**
 شرط الصوم الامساك عن الجماع والاستقاة والصحح انه لو ثبت
 انه لم يرجع شيء الى بطنه بطل ولو غلبه القي فلا بأس وكذا لو
 اقلع نخامة ولفظها في الاصح فلو نزلت من دماغه وحصله
 في حداثته من الفم فليقطعها من مجراها وليجتفها فان تركها
 مع القدرة فوصلت الجوف افطر في الاصح وعن وصول العين
 الى ما يسمى جفوا وقيل يشترط مع هذا ان تكون فيه قوة تحيل الغذاء

او الذوائف على الوجهين باطن الدماغ والبطن والامعاء والمثانة
مقتر بالاحتياط او الاكل او الحقنة او الوصول من جايئة
ثامومة ونحوهما والنقطة في باطن الاذن والاحليل مقتر في الاصح
وشرط الواصل كونه في منفذ مفتوح فلا يضر وصول الدهن
بتشرب المسام ولا الاكتمال وان وجد طعمه بجلقه وكونه
بقصد فالوصول جوف ذباب او بعوضه او غبار الطريق و
غزيلة الذئبق لم يفطر ولا يفطر ببلع ريقه من معدنة فلو
خرج عن الفم شدة وابتلعه او بل خيطا بريقه وردة الفم
وعليه رطوبة تنفصل او ابتلع ريقه مخاوطا بغيره او متجسسا
افطر ولو جمع ريقه فابتلعه لم يفطر في الاصح ولو سبق ماء
المضضة او الانتشاق الى جوفه فالمذهب انه ان بالغ افطر والا
فلا ولو بقي طعام بين اسنانه فخرى به ريقه لم يفطر ان عجز
عن تخينه ومجته ولو اوجر مكرها لم يفطر فان اكره حتى اكل افطر
في الاظهر قلت لا يظهر لا يفطر والله اعلم وان اكل ناسيا لم
يفطر الا ان يكثر في الاصح قلت الاصح لا يفطر والله اعلم والجماع

كالاكل على المذهب وعن الاستمنا في فطره وكذا خروج المني
بلمس قبله ومضجعة لا الفكر والنظر الشهوة وتكره القبلة لمن
حركت شهوته والا ولي غيره تركها قلت هي كراهية تحريم الاصح
والله اعلم ولا يفطر بالفصد والحجامة والاحتياط الا ياكل
اخر النهار الا يقيين ويحيل بالاجتهاد في الاصح ويجوز اذا
ظن بقاء الليل قلت وكذا لو شك والله اعلم ولو اكل باجتهاد او لا
او اذرا وبان الغلط بطل صومه او بلاظن ولم يبين الحال
صح ان وقع في اوله وبطل في اخره ولو طلع الفجر وفي فمه طعم
فلفظه صح صومه وكذا لو كان مجامعا فترع في الحال فان
ملك بطل **فصل** شرط الصوم الاسلام والعقل والنقاء عن
الحيز والنقاس جميع اليقار ولا يضر النوم المستغرق على
الصح والاضهر ان الاعما لا يضرا اذا افاق لحظة من نهاره ولا
يصح صوم العيد وكذا التشريق في الجديد ولا يحل التقطع
يوم الشك بلا سبب فلو صام لم يصح في الاصح وله صومه عن
القضاء والنذر وكذا لو وافق عادة تقطوعه وهو يوم ^{الثلاثين}

من شعبان اذا تحدثت بروية او شهدي صبيان او عبيد او
فسقة وليس اطباق الغيم بشيء ويستعمل الفطر على غير ذلك
فما وتأخير السحور ما لم يقع في الشك وليس لسانه عن الكذب
والغيبة ونفسه عن الشرهات ويستحب ان يغتسل عن الجنابة قبل
الفجر وان يحترق عن الحجامه والقبلة وذوق الطعام والعك
وان يقول عند فطره اللهم لك صمت وعلى من تركك افطرة وان
يكثر الصدقة وتلوة القرآن في رمضان في رمضان وان يعتكف لا
سيما في العشر الاخر منه **فصل** سوط وجوب صوم رمضان
البلوغ والعقل والطاقته ويومر به للصبي لسبع اذ اطلق وبها
تركه للمريض اذا وجد به ضرر شديد وللمسافر سفر طويلا
مباحا ولو اصبحت صائما فمضى فطره وان سافر فلا ولو اصبحت
والمريض صائما ثم اراد الفطر جازا ولو اقام وشفي حرم الفطر
على الصحيح واذا افطر المسافر والمريض قضيا وكذا الحائض و
للفطر بالعدس وتارة بالنية ويجب قضاء ما فات بالاعاء والركعة
دون الكفر الاصل والصبي والمجنون ولو بلغ بالتمهات صائما

وجب

وجب اتمامه بلا قضاء ولو بلغ فيه مفطرا او افاق او اسلم فلا
قضاء في الاصح ولا يلزمهم امساك ببقية التمهات في الاصح ويلزم
من تعدي بالفطر ونسي النية لا مسافرا ومريضاً زال عذر
هما بعد الفطر ولو نزل قبل ان ياكلا ولم ينويا ليلا وكذلك
على المذهب والظاهر انه يلزم من اكل يوم الشك ثم ثبت كونه
من رمضان امساك ببقية اليوم من خواص رمضان بخلاف
التذمر والقضاء **فصل** من فاته من رمضان فاته قبل امساك
القضاء فلا تدارك له وليته ولا اثم وان مات بعد التمكن
لم يصم عنه وليه في الجحد بل يخرج من تركته لكل يوم مقد
طعام وكذا التذمر والكفارة **قلت** القديم هذا اظهر والولي
كل قريب على المختار ولو صام اجنبي باذن الولي صح لا مستقلا
في الاصح ولومات وعليه صلوة او اعتكاف لم يفعل عنه
والافدية وفي الاعتكاف قول والله اعلم والظاهر وجوب
المدعى من افطر للكبير واما الحامل والمضع فان افطرا
خوفا على نفسه ما وجب القضاء بلافدية او على الولد لزمتهما

الفدية في الاظهر والاصح انه يلحق بالمرضع من افطر النقاد مشرف
على هلاكه لا التعتد بفطر رمضان بغير جماع ومن اخر قضاء
رمضان مع امكانه حتى دخل رمضان آخر لزوم مع القضاء لكل يوم
مد والاصح تكرره بتكرار التسعين وانه لو اخر القضاء مع امكانه
فمات اخرج من تركته لكل يوم مائة مائة الفوات ومد للثأ
خير ومصرف الفدية الفقراء والمساكين وله صرف امداد الى شخص
واحد وجنسه اجنس الفطرة **فصل** بحسب الكفارة بافاد صوم
يوم من رمضان بجماع اثم به بسبب الصوم ولا كفارة على ناس
ولا مفسد غير رمضان او بغير جماع ولا مسافر جامع بنية التخص
وكذا بغيره في الاصح ولا على من ظن الليل فبان نهارا ولا من
جامع بعد الاكل ناسيا وظن انه افطوره وان كان الاصح بطلان
صومه ولا من زنى ناسيا ولا مسافرا افطر بالزنى مترخصا
والكفارة على الزوج عنه وفي قوله عنه وعنهما وفي قول عليها كفارة
اخرى وتلزم من انفراد براءة الهلال وجامع في يوم ومن جامع في
يومين لزوم كفارتان وحدوث التفريق بعد الجماع لا يسقط

٥٢
الكفارة وكذا المضر على المذهب يجب معها قضاء يوم الا فساد
على الصحيح وهي عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين
فان لم يستطع فاعطام ستين مسكينا فلو عجز عن الجميع كثرعت
في دمه في الاظهر فاذا قدر على حصة فعلها والاصح ان لا يعدل
عن الصوم الى الاطعام لسدة العلمه وانه لا يجوز للفقير صرف كفارة
الى عياله **باب** صوم التطوع يستحب صوم الاثنين والخميس
وعرفة وعاشوراء وتاسوعاء وايام البيض وستة من شوال
وتتابعها افضل ويكره افراد الجمعة وافراد السبت وصوم الدهر
غير المعيد والتشريق مكروه لمن به ضرر او فوت حق ومستحب لغيره
ومن تلبس بصوم نفل او صلوة فله قطعها ولا قضاء ومن
تلبس بقضاء حرم عليه قطعها ان كان على الفور وهو صوم من
تعدى بالفطر وكذا ان لم يكن على الفور في الاصح بان لم يكن تعدى
بالفطر **كتاب** الاعتكاف هو مستحب كل وقت وفي العشر الاواخر
من رمضان افضل لطلب ليلة القدر وميل الشافعي رضي الله عنه
الى انها ليلة الحادي او الثالث والعشرين وانما يصح الاعتكاف

في السجود والجماع اولى والجديد انه لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد
بيتها وهو المعتزل الهيكل للصلوة ولوعين المسجد الحرام في نذر الا
عتكاف في نقيين وكذا مسجد المدينة والاقصى في الاظهر ويقوم السيد
الحرام مقامهما ولا عكس والاصح انه يشترط في الاعتكاف لبت قدر
يسمى عاكفا وقيل يكفي المرور باللبث وقيل يشترط مكث نحو يوم
يبطل بالجماع واظهره الا قال ان المباشرة بشهوة كالمرس وقبله تبطله
ان انزل والا فلا ولو جامع ناسيا فجماع الصائم ولا يضر التخييل
والترديد والفطر بل يصح اعتكاف الليل وحده ولو نذر اعتكاف
يوم هو فيه صائم لزم ولو نذر ان يعتكف صائما او يصوم معتكفا
لزمه والاصح وجوب جميعهما وتشترط نية الاعتكاف ونوى في
النذر العزيمة واذا اطلق كقته نيته وان طال مكثه لكن لو خرج
وعاد احتاج الى الاستئناف ولو نوى مدة فخرج فيها وعاد فان
خرج لغیر قضاء الحاجة لزم الاستئناف اولها فلا وقيل ان طالت
مدة خروجه استأنف وقيل لا يستأنف مطلقا ولو نذر مرة
متابعة فخرج لعذر لا يقطع المتابع لم يجب استئناف النية

وقيل

قضاء

وقيل ان خرج لغیر الحاجة وغسل الجنابة وجب في شرط المعتكف
الاسلام والعقل والبلوغ والنقاء من الحيض والجنابة ولو ارتد المعتكف
او سكر بطل والمذهب بطلان ما مضى من اعتكافه المتتابع ولو طرد
جنونا او اغما لم لم يبطل ما مضى ان لم يخرج ويحسب من الاغما
من الاعتكاف دون الجنون او الحيض وجب الخروج وكذا الجنابة ان
نقذ الفصل في المسجد فلو امكن جاز الخروج ولا يلزم ولا يحسب من
الحيض والجنابة **فصل** اذا نذر مرة متتابعة لزم والاصح انه
لا يجب المتتابع بلا شرط وان نذر يوما لم يجوز تفريق ساعا
وان نذر عین مدة كاسبوع وتعرض للمتتابع وفاته لزم المتابع
في القضاء وان لم يتعرض لم لم يلزم في القضاء واذا ذكر المتتابع
وسر الخروج لعارض صح الشرط في الاظهر والزمان المصروف اليه
لا يجب تداركه ان عین المدة كهمزة الشتر والا فيجب وينقطع المتتابع
بالخروج بلا عذر ولا يضر اخراج بعض الاعضاء والخروج لقضاء
الحاجة ولا يجب فعلها في غير ارض ولا يضر بعدوها الا ان يفحش
فيضرب في الاصح ولو عاد مريضا في طريقه لم يضرب ما لم يبطل وقوفه او

او يعدل عن طريقه ولا ينقطع التتابع بمرض يخرج الى الخروج ولا
يحضر ان طال مدة الاعتكاف فان كانت بحيث تخلو عنه انقطع
في الاظهر ولا بالخروج فاسيا على المذهب لا يخرج المؤذن
الرواتب الى منارة منفصلة عن المسجد للاذان في الاصح ويجوز
اوقات الخروج بالاعداد الا اوقات قضاء الحاجة **كتاب**
الحج هو فرض وكذا العمرة في الاظهر وسرطان صحة الاسلام فللولي ان يحرم
عن الصبي الذي يميز والمجنون وانما يصح مباشرة من المسلم
للمميز وانما تقع عن حجة الاسلام بالمباشرة اذا بلسه المكلف
الترخيص يخرج الفقير دون الصبي والعبد بشرط وجوب الاسلام
والتكليف والحرية والاستطاعة وهي نوعان احدهما استغناء
مباشرة ولها شروط احدها وجود الزاد وادعيتة ومؤونة
ذهابه واياه وقيل ان لم يكن له اهل ببلده وعشيرته لم
تستقر نفقة الا ياب فلو كان يكسب ما يفي بزيادة وسفوفه
طويل لم يكلف الحج وان قصر وهو يكسب في يوم كفاية ايام مكلف
الثاني وجود الرحلة لمن بينه وبين مكة مرحلتان فان

الحق

الحق بالراحلة مشقة شديدة اشترط وجود حمل واشترط شريك
يجلس في شق الاخر ومن بينه وبينها دون مرحلتين وهو قوي
على المشي يلزم الحج فان ضعف فكالبعيد ويشترط كون الزاد
والراحلة فاضلين عن دينه ومؤونة من عليه نفقتهم مدة
ذهابه واياه والاصح اشترط اشترطا كون فاضلا عن مسكنه
وعبد محتاج اليه لخدمته وانه يلزمه صرف مال تجارته
اليهما **الثالث** امن الطريق فلو خاف على نفسه او ماله سبعا
او عدوا او مصدقا ولا طريق سواه لم يجب الحج والاظهر
وجوب ركوب البحران غلبة السلامة وتلزمه اجرة البذرة
ويشترط وجود الماء والزاد في المواضع المعتاد حملها منها
بشخص المثل وهو القدر اللايق به في ذلك الزمان والمكان
وعلف الدابة في كل مرحلة وفي المرأة ان يخرج معها زوج
او محرم او نسوة ثقة والاصح انه لا يشترط وجود محرم لاحد هت
وانه يلزمها اجرة المحرم اذا لم يخرج الا بها الرابع ان يثبت
على الرحلة ^{حالة} مشقة شديدة وعلى الاعشى الحج ان وجد قايضا

وهو كالحرم في حق المرأة والحج عليه لم يغيره لكن لا يدفع المال اليه بل
يخرج مع الولي او ينصب شخصاً له **الشروع** الثاني استطاعة تحصيل
بغير من مان وفي ذمة حج وعبادة الحاج عنه من تركته والمعضن
للعاجز عن الحج بنفسه ان وجد اجرة من حج عنه باجرة المنزل الزم ويستمر
كونها فاضلة عن الحاجات المذكورة في من حج بنفسه لكن لا يشترط
نفقة ليعمل ذهاباً وائاباً ولو بذل ولد او اجنتى مالا للاجرة
لم يجب قبوله في الاصح ولو بذل الولد الطاعة وجب قبوله وكذا لا
اجنتى في الاصح **باب** المواقيت وقت احرام الحج سؤال وذو
لقعدة وعشر ليل من ذي الحجة وفي ليلة التروية فلو احرمه
في غير وقت انعقد عمره على الصحيح وجميع السنة وقت للاحرام
العمرة والميقات للكان في الحج في حق من يملك نفسه ملة وقيل
كل الحرم واما غيره فالميقات للمفوض من المدينة ذوالحليفة
ومن الشام ومصر والمغرب الحنفية ومن تهامة اليمن يلام ومن
بجدة اليمن وبجدة الحجاز قرن ومن المشرق ذات عرق والا
فضل ان يحرم من اول الميقات ويجوز من اخره ومن سلك

طريق

طريقاً لا ينتهي الى ميقات فان حاذي ميقاتاً احرم من محاذاته
او ميقاتين فالاصح انه يحرم من محاذاة ابعدهما وان لم يحاذ
احرم على مرحلتين من ملة ومن سلك بين ملة والميقات فميقاته
سلكه ومن بلغ ميقاتاً غير مردي سلكه ثم اراده فيقانه موضع
وان بلغ مردياً لم يجز مجاوزته بغير احرام فان فعل لزم العود
ليحرم منه الا اذا ضاق الوقت او كان الطريق مخوفاً فان لم يعد لزم
دم وان احرم ثم عاد فالاصح انه ان عاد قبل تلبسه بسك سقط
الدم والافلا والافضل ان يحرم من ديرة اهله وفي قوله من
الميقات قلت الميقات اظهر وهو الموافق للاحاديث الصحيحة
والله اعلم وميقات العمرة لمن هو خارج الحرم ميقات الحج ومن
بالحرم يلزم الخروج الى ذات الحل ولو بخطوة فان لم يخرج
واثى بافعال العمرة اجزأه في الاظهر وعليه دم فلو خرج الى
الحل بعد احرام سقط الدم على المذهب افضل البقاء الحل
للمعزاة ثم التعميم ثم الحديثية **باب** الاحرام ينعقد
معياناً بان ينوي حجة او عمرة او كليهما ومطلقاً بان لا يزيد

على نفس الاحرام والتعيين افضل وفي قول الاطلاق فان احرام مطلقا
في شهر الحج صرف بالنية الى ما شاء من التمكن او اليه ما تم اشتغال
بالاعمال وان اطلق في غير شهره فالاصح انعقاده عمرة فلا
يصرف الى الحج في شهره ولا ان يحرم كاحرام زيد فان لم يكن زيد
محرما انعقد احرام مطلقا وقيل ان علم عدم احرام زيد لم ينعقد
وان كان زيد محرما انعقد احرام كاحرامه فان فقدت معرفة
احرام عبوة جعل نفسه قارنا وعمل اعمال التمكن **فصل**
الحرم ينوي ويلبى فان لبى بلا نية لم ينعقد احرام وان
نوى ولم يلبى انعقد على الصحيح ويسق الغسل للاحرام فان عجز
تيمم وللادخول مكة وللوقوف بعرفة وبمزدلفة غداة الفريضة في
ايام التشريق **الرمز** وان يطيب يدره للاحرام وكذا نوى في الاصح ولا
باس باستدامته بعد الاحرام ولا يطيب لمجرم لكن لو نزع ثوبه
للمطيب ثم لبسه لزم الفدية في الاصح وان تخضب المرأة للاحرام يدرها
ويتجرد الرجل لاحرام عن مخيط الثياب ولا يلبس ازارا ورواء
ابيضين وفعلين ويصلي ركعتين ثم الافضل ان يحرم اذا

انبعث

انبعث به راحلة او توجه لطريقه ما شيا وفي قول يحرم عقب الصلوة
ويستحب الكار التلبية ورفع صوته بها في دوام احرامه وخاصة
عند تغافل الاحوال كركوب ونزول وصعود وهبوط واختلاف
رفقة ولا تستحب في طواف القدوم وفي القديم تستحب فيه بلا جهر
ولفظها لبيتك اللهم لبيتك لبيتك لا شريك لك لبيتك ان الحمد
والنعمه لك والملك لا شريك لك واذا اراد ما يجبه قال لبيتك
ان العيش عيش الابرار واذا فرغ من تلبيته صلى على النبي صلى الله
عليه وسلم واسئل الله تعالى الجنة ورضوانه واستغفار من الذنوب
فصل دخول مكة الافضل دخولها قبل الوقوف وان اختل
داخلها من طريق المدينة يدرى طوى ويدخلها من ثنية كداء
ويقول اذ بعث البيت اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما
وتكبرا ومهابة وزد من شرفه وعظمه من حجه او اعمره تشريفا
وتكبرا وتعظيما وبث اللهم انت السلام ومنك السلام فحينا
رتبنا بالسلام ثم يدخل المسجد من باب بني شيبه ويبدأ بطواف
القدوم ويختصر طواف القدوم بجاء دخل مكة قبل الوقوف

ومن قصد مكة لشك استحيته ان يحرم الحج او عمرة وفي قول يجب الا
ان يتكرر دخوله كخطاب وصياد **فصل** للطواف بالواحد
واحد وسنن اما الواجب في شتر طستر العورة وطهارة الحدث و
النجس فلو احدث فيه بوضوء وبني وفي قول يستأنف وان يجعل
البيت عن يساره مبتدئاً بالحجر الاسود محاذاً له في مروره بجميع
بدنه فليريد بغير الحجر لم يحسب فاذا انتهى اليه ابتداء منه ولو مشى
على الشاذروان او منى الجدار في موازاة او دخل من احدى
فتحتى الحجر وخرج من اخرى لم يصح طوافه وفي سنة المست وجوان
يطوف سبعة اهل المسجد واما السنن فان يطوف سبعة
ما شيا ويستلم الحجر اول طوافه ويقبله ويضع جبهته عليه فاذا
عجز استلم فان عجز اشار بيده ويراعى ذكره في كل طوفة ولا
يقبل الركبتين الساميتين ولا يستلمهما ويستلم اليماني ولا يقبل
وان يقول اول طوافه بسم الله والله اكبر اللهم اعاننا بك و
تصدق بكتابتك ووفاء بعهدك واتباعاً لسنة نبيك
محمد صلى الله عليه وسلم وليرى قبالة الباب اللهم البيت بيتك

والحرم

والحرم حرمك والامن امنك وهذا مقام العائذ بك من النار
وبين اليمانيين اللهم ربنا انت في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة
وقنا عذاب النار وليدع بما شاء ومائتاً من الدعاء افضل من التوبة
وهي افضل من غير مائتة وان يرمي في الاشواط الثلاثة الاولى
بان يسرع مشياً مقارناً بخطاة ويمشي في الباقي ويختص الرمل بطواف
يعقب سعي وفي قول بطواف القدوم وليقل فيه اللهم اجعله حجاباً و
وذاً بيا مغفوراً وسعيّاً مشكوراً وان يضطبع في جميع كل
طواف يرمي فيه وكذا في السعي على الصحيح وهو جعل وسطاً رداً
تحت منكبا اليمين وطرفه على اليسر ولا ترمي المرأة ولا تضطبع وان
يقرب من البيت فلو فات الرمل بالقرب لزمه فالرمل مع بعدا
الا ان يخاف صدم النساء فالقرب بلا رمل اولى وان يوالي طوافه
ويصلي بعده ركعتين خلف المقام يقرأ في الاولى قل يا ايها الكافرون
وفي الثانية الاخلاص ويحجم ليلاً وفي قول يجب الموالاة والصلوة
لرمل حلالاً محمداً وطواف به حسب المحمول وكذا الوجه محرم قد طاف
عن نفسه والآفة الاصح انه قصد المحمول فله وان قصد نفسه

اولها فالحال فقط **فصل** يستلم الحجر بعد الطواف وصلوة ثم
يخرج من باب الصفا للسعي وسرط ان يبدأ بالصفا وان يسبح
ذهاب من الصفا الى المروة مرة وعوده منها الى اخرى وان يسعى
بعد طواف ركن او قدوم بحيث لا يتخلل بينهما الوقوف بعرفة ومن
سعى بعد قدوم لم يعبده ويستحب ان يرقى على الصفا والمروة
قدر قامة فاذا رقى قال الله اكبر الله اكبر الله اكبر لله الحمد لله
اكبر على ما هدانا والحمد لله على ما اولانا لا اله الا الله وحده لا
شريك له الملك ولم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوراً احد
شئ قد يرتد دعوا بما شاء دينا **والقول** ويعيد للذكر والذكر
ثانيا وثالثا والله اعلم وان عيشى اول السعي واخره ويعود
في الوسط وموضع التوعين معروف **فصل** يستحب للمام
او منصوب ان يخطب على في سابع ذي الحجة بعد صلوة الظهر
خطبة مودة يامر فيها بالغدق الى منى ويعلمهم ما امامهم من
المناسك ثم يخرج بهم من غدا الى منى ويبين فيها ما اذا طلعت
الشمس قصدوا عرفات **قلت** ولا يدخلوها بل يقيمون بنمرة

بقرب عرفات حتى تزول الشمس والله اعلم ثم يخطب الامام بعد الزوال
خطبتين ثم يصلي بالناس الظهر والعصر جمعاً ويقفوا بعرفة الى الغروب
ويذكر الله تعالى يدعوه ويكثر التهليل فاذا غربت الشمس قصدوا
مزدلفة واخر المغرب ليصلوها مع العشاء بمزدلفة جمعاً واجب
الوقوف حضوره بجزء من ارض عرفات وان كان مازال في طلب
ابق ونحوه ويسرط كونه اهلاً للعبادة لا مغنى عليه ولا باس
بالقوم ووقت الوقوف من الزوال يوم عرفة والصبح بقاؤه الى
الفجر يوم النحر ولو وقف هناك ثم فارق عرفة قبل الغروب ولم يجد
اراق دماً استحباً باو في قول يجب وان عاد فكان بها عند الغروب
فلا دم وكذا ان عاد ليلة في الاصح ولو وقفوا اليوم العاشر غلطا
اجزاهم الا ان يقولوا على خلاف العادة فيقضون في الاصح وان
وقفوا في الثامن وعلموا قبل فوت الوقت وجب الوقوف في الوقت
وان علموا بعده وجب القضاء في الاصح **فصل** ويبسبون بمزدلفة
ومن دفع منها بعد نصف الليل او قبله وعاد قبل الفجر فلا شيء عليه
ومن لم يكن بها في النصف الثاني اراق دماً وفي وجوب القولان

ويسن تقديم النساء والضعة بعد نصف الليل الى منى ويبقى غيرهم
 حتى يصلوا الصبح مغليين ثم يدفعون الى منى ويأخذون من مزدلفة
 حصر الرمي فاذا بلغوا الشعر الحرام وقفوا ودعوا الى الاسفار ثم
 يسبرون فيصلون منى بعد طلوع الشمس في رمي كل شخص حنيفة
 سبع حصيات الى حجرة العقبة ويقطع التلبية عند ابتداء الرمي
 ويكثر مع كل حصاة ثم يذبح من معه هدى ثم يحلق او يقصر و
 الحلق افضل وتقصر المرأة والحلق نساء على المشهور واقله تلك
 سعرات حلقا او تقصيرا او تنقا او احرقا او قضا ومن لا شعر
 برأه يستحب امرار الموس عليه فاذا حلق او قصر دخل مكة وطاف
 طواف الزكز وسعى ان لم يكن سعى ثم يعود الى منى وهذا الرمي
 والذبح والحلق والطواف يستن تره كما ذكرنا ويدخل وقتها
 بنصف ليلة النحر ويبقى وقت الرمي الى اخر يوم النحر ولا يختص الذبح
 بزمن من قلنا الصحيح اختصاصه بوقت الاضحية وسنأتي في اخر باب
 محرمات الاحرام على الصواب والله اعلم والحلق والطواف والسعي
 لا اخر لوقتها واذا قلنا الحلق ففعل اثنين من الرمي والحلق

والطواف حصل التحلل الاول وحل به اللبس والحلق والقلم وكذا
 القصيد وعقد التكاك في الاظهر قلت لا يحل عقد التكاك والله اعلم
 واذا فعل الثالث حصل التحلل الثاني وحل به باقى الحرمات **فصل**
 اذا عاد الى منى بات بها ليلتي التشريق ورمى كل يوم الى الجمرات
 الثلاث كل حجرة سبع حصيات فاذا روى اليوم الثاني فاراد النحر
 قبل غروب الشمس جاز وسقط مبيت الليلة الثالثة ورمى يومها
 فان لم يفرح حتى غربت وجب مبيتها ورمى الغد ويدخل رمى التشريق
 بزوال الشمس ويخرج بغروبها وقيل يبقى الى الفجر ويشترط
 رمي السبع واحدة واحدة وترتيب الجمرات وكون المرمى حجرا
 وان يستعي رمية فلا يلقى الوضع والستة ان يرمى بقدر حصص
 الحذف ولا يشترط بقا الحجر في المرمى ولا يكون الرامي خارجا عن
 الجمرة ومن عجز عن الرمي استناب واذا اراد رمي يوم تداركه
 في باق الايام على الاظهر ولا دم والافعل بدم والمذهب تكميل
 الدم في ثلاث حصيات واذا اراد الخروج من مكة طاف للوداع
 ولا يمكك بعده وهو واجب يحبس تركه بدم وفي قول ستة



لا يجبر فان اوجبناه فخرج بلا وداع ويست شرب ماء زمزم وزيارة
 قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد فراغ الحج **فصل اركان الحج**
 خمسة الاحرام والوقوف والطواف والسعي والحلق اذا جعلنا اذا
 نسكا ولا تجبر وما سوى الوقوف اركان في العمرة ايضا ويؤدي
 النسكان على وجه **احدها** الافراد بان يحج ثم يحرم بالعمرة كاحرام
 المكي وثاني جعلها **الثاني** القرآن بان يحرموهما من الليقات ويجعل
 عمل الحج فيحصلان ولو احرم بجمعة في شهر الحج ثم حج قبل الطواف
 كان قارنا ولا يجوز عكسه في الجدي **الثالث** التمتع بان يحرم
 بالعمرة من ميقات يملك ويفرغ منها ثم ينشئ حجتا من مكة وفضلها
 الافراد وبعده التمتع وفي قول التمتع افضل وعلى التمتع دم
 بشرط الا يكون من حاضري المسجد الحرام وحاضره من دون
 فرحلتين من مكة **قلت** الاصح من الحرم والله اعلم وان تقع
 عمرته في شهر الحج من سنته وان لا يعود لاحرام الحج الى الليقة
 ووقت وجوب الدم احرامه بالحج والافضل ان يحرم يوم النحر فان
 عجز عنه في موضع صام عشرة ايام ثلاثة في الحج تستحب قبل

فاد قبل مسافة القص سوطا وبعد هاهنا فلا على وجه
 راجح يفضل النفر من مكة

عرفة وسبعة اذ ارجع الى اهله في الاظهر ويندب تتابع الثلاثة
 وكذا السبعة ولو فاتت الثلاثة في الحج فالأظهر ان يذبح ان يفرق
 في قضاها بينها وبين السبع وعلى القارن دم كدم التمتع قلت
 بشرط ان لا يكون من حاضري المسجد الحرام والله اعلم **باب محرمات**
 الاحرام **احدها** ستر بعض راس الرجل بما يبعد ساترا الحاجة
 وليس الخيط والمنسوج والمعقود في سائر بدنه الا اذا لم يجد
 غيره ووجه المرأة كمرسولها ليس الخيط الا القفا في الاظهر **الثاني**
 استعمال الطيب ثوب او بدنه ودهن سائر الراس والحية ولا
 يكره غسل بدنه ورأسه بخيطي **الثالث** ازالة الشعر والظفر
 وتكلم الفدية في ثلاث شعرات او تلك الظفر والاظهر ان في الشعرة
 مد طعام وفي الشعرتين مؤنن وللمعدن ان يجلو ويفدي
 الرابع الجماع وتفسد به العمرة وكذا الحج قبل التحلل الاول وتجيب
 بدنه والمضى في فاسدها والقضاء وان كان شكك تطوعا
 والاصح انه على الفور **الخامس** اصطياد كل ما كوله بري قلت وكذا
 المتولد منه ومن غيره والله اعلم ويحرم ذلك في الحرم على الحلال

فان اتلف صيداً ضمنه في النعامة بدنة وفي بقر الوحشي وحمارة بقره
والغزال غنز والاربع عناق واليربوع جفرة وما لا نقل فيه يحكم
بمثله عدلان وفي ما لا مثله القيمة ومحرم قطع بناء الحرم الذي
لا يستبنت والاظهر تعلق الضمان به ويقطع اشجاره في الشجرة
الكبيرة بقره والصغيرة شاة **قلت** والمستبنت كغيره على المذهب
ويحذر الاذخر وكذا الشوك كالعوسج وغيره عند الجمهور والاصح
حل اخذ نباته لعلو البهايم والدواء والله اعلم وصيد المدينة
حرام ولا يضمن في الجديد ويتخير في الصيد المثل بين ذبح مثله
الصدقة به على مساكين الحرم وبين ان يقوم المثل درهم ويشترى
طعاما لهم او يصوم عن كل مديوم ما وغير المثل يتصدق بقيمة
طعاما او يصوم ويتخير في فدية الخلق بين ذبح شاة والتصدق
بثلاث اصع على ستة مساكين او يصوم ثلاثة ايام والاصح ان
الدم في ترك المأمورك الاحرام من الميقات دم ترتيب فان عجز
اشتراه بقيمة شاة طعام يصدق به فاذا عجز صام لكل
مديوم ما ودم الفوات كدم التمتع ويذبح في حجة القضاء

في الاصح

في الاصح والدم الواجب بفعل حرام او ترك واجب لا يختص بزمان
ويختص ذبحه بالحرم في الاظهر ويجيب صرف لحمه الى مساكينه
وافضل بقعه للذبح المحترم المروءة والحاج مني وكذا حكم
ما ساقاه من هدى مكانا ووقت ووقت الاضحية على الصحيح
باب الاحصار والفوات من احصر تحلل وقيل لا يتحلل الشرذمة
ولا تحلل بالمرض فان شرط تحلله على المشهور ومن تحلل
ذبح شاة حيث احصر **قلت** انما يحصل التحلل بالذبح ونية التحلل
وكذا الخلق ان جعلنا نسكافا فان فقد الدم فالأظهر ان له بدلا
وانه طعام بقيمة الشاة فان عجز صام عن كل مديوم ما وله التحلل
في الحال في الاظهر والله اعلم واذا احرم العبد بالاذن فليس عليه
تحليله وللزوج تحليلها من حج تطوع لم يأذن فيه وكذا من
الفرض في الاظهر لا قضاء على المحصر المتطوع فان كان فرضا مستقرا
بقي في ذمته او غير مستقرا اعتبره الاستطاعة بعد ومن فات
الوقوف تحلل بطواف وسعي وحلق وفيها قول وعليه دم والقضاء
كتاب البيع شرطه الايجاب والقبول كبيعك ومكلا

71

ومتلكك والقبول كاشترت وتملكك وقبلت ويجوز تقدم
لفظ المشترى ولو قال بعتي فقال بعتك انفق في الاظهر وينعقد
بالكنايات كجعلته لك بكذا في الاصح ويشترط الا يطول الفصل بين
لفظيهما وان يقبل على وفق الايجاب فلو قال بعتك بالقمح مسرة
فقال قبلت بالقمح صححة لم يصح واشارة الاخرس بالعقد كالنطق
وشروط العاقد **الرشد قلت** وعدم الاكراه بغير حق ولا يصح شراء
الكافر المصحف والمسلم في الاظهر الا ان يعتق عليه فيصح في الاصح ولا
الحرق سلاحا والله اعلم وللمبيع شروط **احدها** حلها في عينه
فلا يصح بيع الكلب والخمر والمتنجس الذي لا يمكن نظيره كالخيل
واللبن وكذا الذهب في الاصح **الثاني** النفع فلا يصح بيع الخسرة
وكل سبع لا ينفع ولا حبتي الحنطة وآلة الله وقل يصح في الآلة ان
عوضا منها مالا او يصح بيع الماء على الشط والشراب بالصحراء
في الاصح **الثالث** امكان تسليمه فلا يصح بيع الضال والابق
والمغصوب فان باعه لقادر على انتزاعه صح على الصحيح ولا يصح
بيع نصف معين من اناة وصيف ونحوهما ويصح في الثوب الذي

لا ينقص

لا ينقص بقطعه في الاصح ولا المهر من غير اذن مرتكبه ولا الجاني
للتعلق برقبته ماله في الاظهر ولا يصح تغلق بذمته وكذا تغلق
الفصاصر في الاظهر **الرابع** الملك لمن له العقد فيبيع الفضولي باطل
وفي القديم موقوف ان اجاز ما لم ينفذ والآفل ولو باع مال موقر
خلن حياته وكان ميتا صح في الاظهر **الخامس** العلم به فبيع احد
الثوبين باطل ويصح بيع صاع من صبرة تعلمه صيغا وكذا
ان جهلت في الاصح ولو باع بملاء ذابيت حنطة او بزنة هذه
المخاضها او بما باع به فلان فرسه او بالق دراهم ودنانير لم
يصح ولو باع بنقد وفي البلد نقد غالب يقين او نقدان لم يغلب
احدهما اشترط المعين ويصح بيع الصبرة المجهولة الصيغا
كل صاع بدرهم ولو باعها بمائة درهم كل صاع بدرهم صح ان
خرجت مائة والآفل على الصحيح ومتى كان العوض معين كفت
معايته والاظهر انه لا يصح بيع الغائب والثاني يصح ويثبت
الخيار عند الرؤية وتكفي الرؤية قبل العقد في ما لا يتغير
غالباً الى وقت العقد دون ما يتغير غالباً وتكفي الرؤية

بعض المبيع ان دل على باقية كظاهر الصبرة واموذج المتماثل
او كان صوانا للباقى خلقه كقشر الزمان والبيض والقشرة السفلى
للجوز والتوز وتعتبر من كل شيء على ما يليق به والاصح ان يصغ
بسقة السالم لا يكفي ويصح سلم الاعمر وقيل ان عمر قبل تميزه فلا
باب التباين اذ بيع الطعام بالنظام ان كان جنسا اشترط
الحلول والمماثلة والتقابض قبل التفرق او جنسين كخطة وشعر
جاز التقاضل واشترط الحلول والتقابض والطعام ما قصد
للطعم اقتياتا او تفكها او تدويا وادقة الاصول المختلفة
للجنس وخلولها وادهانها اجناس واللحوم والالبان كذلك
في الاظهر والمماثلة تعتبر في الكيل كيدلا والموزون وزنا والمعتبر
غالب عادة الحجاز في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وما جهل يبرج
وقيل يخير صرح فيه عادة بلاد البيع وقيل الكيل وقيل الوزن وقيل ان كان له

فلام

ولا ينزيب

ولا ينزيب وما لا جفاف له كالقثاء والعنب الذي لا ينزيب لا
يباع اصلا وفي قول تكفي مماثلة رطبها ولا تكفي مماثلة الدقيق و
التسويق والخبز بل تعتبر المماثلة في الخبث حثا وفي حبوب الد^ه
كالسمسم حثا ودهنا وفي العنب ربييا او خل عنب وكذا العصير
الاصح وفي اللبن لبنا او سمن او مخبضا صافيا ولا يكفي التماثل في سائر
احواله كالخبث والاقط ولا تكفي مماثلة ما انتشرت فيه النابز بالطح
او القل او السئ ولا يضرب تأثير تميز كالعسل والسمن واذا اختلفت
الصفقة تربو ثا من الجانبين واختلف الجنس من امد عجو ودرهم
بمد ودرهم ومكد ودرهم بمد ين او درهمين او النقع كصالح
ومكسرة بهما او باحد رهما فباطلة ويحرم بيع اللحم بالحيوان
من جلده وكذا بيع جنسه من مأكوله وغيره في الاظهر **باب**
رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عيسى بن النخل وهو ضراب ويقال
ماء وه ويقال اجرة ضراب فيحرم ثمن ما يده وكذا اجرة في الصبح
وعن جبل الحبلية وهو نتاج التناج بان يبيع نتاج التناج
او ثمن التناج التناج وعن الملاقيح وهو ما في البطون

٦٢

والضامين وهي ما في اصلااب الخول والملاسة بان يلمس ثوبا مطويا
ثم يشترطه على ان لا خيار له اذ اراد ان يقول اذ المسة فقد بعته
والمناذرة بان يجعل المندم يبع او يبيع له ثوبا بان يقول بعته من
هذه الثوب ما تقع هذه الحصان عيدا ويجعل الرهن يبع او
بعته ولا خيار له وميها وعن بيعتين في بيعه بان يقول
بعته بالثوب نقدا او بالعين في سنة او بعته بالعبد بالثوب على ان
تبعني دارك بكذا وعن بيع وشرط كبيع وشرط كبيع بشرط بيع
او قرض ولو اشترى درعا بشرط ان يحصده البائع او ثوبا ويخيط
فالاصح بطلانه ويستثنى صور كبيع بشرط الخيار او البراءة
من العيب وبشرط قطع الثمر والاجل والرهن والكفيل المعينا
للمن في الدمة والاشهاد ولا يشترط تعيين الشهود في الاصح
فان لم يرهن او لم يتكفل المعين فللبائع الخيار ولو باع عبدا
بشرط اعتاقه فالمشهور صحة البيع والشرط والاصح ان
للبائع مطالبة المشتري بالاعتاق وان لم يشرط مع الاعتاق
الولاء له او بشرط تدبيره او كتابته او اعتاقه بعد شهر ثم يصح

البيع

البيع ولو شرط مقتضى العقد كالقبض والرد في عيب او ما لا غرض
فيه كشرط الاكلا الا كذا صح ولو شرط وصفا يقصد ككون
العبد كاتبا او الدابة حاملا او لبونا صح وله الخيار ان اخلف
الشرط في قول يبطل العقد في الدابة ولو قال بعتهما وحملها
بطل في الاصح ولا يصح بيع الحمل وحده ولا الحامل دون
ولا الحامل بجره ولو باع حاملا مطلقا دخل الحمل في البيع **فصل**
ومن المزمع عند ما لا يبطل الرجوع الى المعنى يفتن به كبيع حاضر
لباد بان يقدم غريب بمتاع نغم الحاجة اليه لبيعه
بسر يومه فيقول البليد اتركه عندي لا يبعه على التدرج
بائع وتلقى الركبان بان يتلقى طائفة يحملون متاعا الى
البلد فيشترى قبل قدومهم ومعرفةهم السعر ولهم الخيار
اذا عرفوا الغبن والسوم على سوم غيره وانما يحرم ذلك بعد
استقرار الثمن والبيع على بيع غيره قبل لزومه بان يامر المشتري
بالفسخ لبيعه مثله والشراء على الشراء بان يامر المبيع بالفسخ
ليشترى به والتجشع بان يزيد في الثمن لا الرغبة بل ليخرج غيره

والاصح ان الخيار يبيع الرطب والعنب لعل الحمر ويحرم التفريق بين
 الام والولد حتى يمتد في قول حتى يبلغ واذا افرق ببيع او هبة بطلا
 في الاظهر والاصح بيع العربون بان يشتري ويعطيه وراهم
 لتكون من الثمن ان رضى السلعة والا فهو هبة **فصل**
 باع خلا وخمرا او عبدا وحر او عبده وعبد غيره او مشتركا
 بغير اذن الاصرح في ملكه في الاظهر فيختار المشتري ان جهل
 فان اجاز فحصة من المستحق باعتبار قيمتهما وفي قول بجميعه
 والخيار للبائع ولو باع عبدا فتلو احداهما قبل قبض لم يفسخ
 في الاصرح المذهب بل يختار فان اجاز فبالحصة قطعا ولو جمع
 في صفقة مختلفي الحكم كاجارة وبيع او سلم صح في الاظهر ويوزع
 للمسمى على قيمتهما او بيع وكما صح في التكاثر وفي البيع والصدقة
 القولان وتتعدد الصفقة بتفصيل الثمن كبعث ذاك ابكذا
 وذاك ابكذا وتتعدد البائع وكذا بتعدد المشتري في الاظهر ولو
 وكلاهما او كلاهما فالاصح اعتبار الوكيل **باب** الخيار
 يثبت خيار المجلس في انواع البيع كالصرف والطعام بالطعام

في البيع بالثمن
 قال رسول الله عليه وسلم من فرق بين
 في الاظهر والاصح بيع العربون بان يشتري ويعطيه وراهم
 لتكون من الثمن ان رضى السلعة والا فهو هبة
 باع خلا وخمرا او عبدا وحر او عبده وعبد غيره او مشتركا
 بغير اذن الاصرح في ملكه في الاظهر فيختار المشتري ان جهل
 فان اجاز فحصة من المستحق باعتبار قيمتهما وفي قول بجميعه
 والخيار للبائع ولو باع عبدا فتلو احداهما قبل قبض لم يفسخ
 في الاصرح المذهب بل يختار فان اجاز فبالحصة قطعا ولو جمع
 في صفقة مختلفي الحكم كاجارة وبيع او سلم صح في الاظهر ويوزع
 للمسمى على قيمتهما او بيع وكما صح في التكاثر وفي البيع والصدقة
 القولان وتتعدد الصفقة بتفصيل الثمن كبعث ذاك ابكذا
 وذاك ابكذا وتتعدد البائع وكذا بتعدد المشتري في الاظهر ولو
 وكلاهما او كلاهما فالاصح اعتبار الوكيل
 يثبت خيار المجلس في انواع البيع كالصرف والطعام بالطعام

والسلم

والسلم والتولية والتشريك وصلى المعاوضة ولو اشترى من
 يغتفر عليه فان قلنا للملك في زمن الخيار للبائع او موقوف فلهما
 الخيار وان قلنا للمشتري تختار البائع دونه والخيار في الاسراء
 والتكاح والهبة بلا ثواب وكذا ذات الثواب والشفعة والاجارة
 والمساكات والصدقات في الاصح وينقطع بالتخاير بان يختار
 لزومه فلو اختار احدهما سقط حقه وبقي للآخر وبالتفريق بينهما
 فلو طال ملكهما او قاما وتماشيا منازلا دام خيارهما ويعتبر
 في التفريق العون ولومات في المجلس او حين فالاصح انتقاله الي
 الوارث والولي ولو تنازعا في التفريق او الفسخ قبله صدق
 الثاني لهما او لاحدهما شرط الخيار في انواع البيع الا ان يشترط
 القبض في المجلس كسبوي وسلم وانما يجوز في مدة معلومة
 لا تزيد على ثلاثة ايام وتحسب من العقد وقيل من التفريق
 والاظهر انه ان كان الخيار للبائع فملك المبيع له وان كان
 للمشتري فله وان كان لهما فموقوف فان تم البيع بان انه للمشتري
 من حين العقد والا فللبائع ويحصل الفسخ والاجازة

70

بلفظ يدل عليه ما كسفت البيع ورفعته واسترجعت المبيع وفي
الاجازة آجزة وامضته ووطء البايع واعتاقه فسخ وكذا بيعه
واجارته وتزويجه في الاصح والاصح ان هذه التصرفات من المشتري
اجازة وان العرض على البيع والتوكيل فيه ليس فشما من البايع ولا
اجازة من المشتري **فصل** للمشتري الخيار بظهور عيب قديم
كخصا، رقيق وزنا، وسرقة، وباقية وبوله بالفراش وبخروج صناد
وجراح الذابة وعضها وكل ما ينقص العين او القيمة نقصا يفتق
به غرض صحيح اذا غلب في جنس المبيع عدم سوارقارن العقد
ام حدث قبل القبض ولو حدث بعده فلا خيار الا ان يستند
السبب متقدما كقطعة بجناية سابقة فيثبت الرد في الاصح بخلاف
موتة بمرض سابق في الاصح ولو قتل بردة سابقة ضمنه البايع
في الاصح ولو باع بشرط براءة من العيوب فالأظهر انه يبرأ
عن عيب باطن بالحيوان لم يعلمه دون غيره وله مع هذا الشرط
الرد بعيب حدث قبل القبض ولو شرط البراءة عما يحدث لم
يصح في الاصح ولو هلك المبيع عند المشتري واعتقه ثم علم

العيب

العيب مرجع بالارش وهو جزء من ثمنه نسبتا اليه نسبة ما نقص
العيب من القيمة لو كان سليما والاصح اعتبارا قل قيمة من يوم البيع
الي القبض ولو تلف الثمن دون المبيع رده واخذ مثل الثمن او
قيمتة ولو علم العيب بعد زوال ملكه الى غيره فلا ارش في الاصح فان
عاد الملك فله الرد وقيل ان عاد بغير الرد بعيب فلا رد والرد
على الفور فليبادر على العادة فلو علمه وهو يصطلي او يأكل
فله تأخير حتى يفرغ او يلا فحتى يصبح فان كان البايع بالبلد رده
عليه بنفسه او وكيله او على وكيله ولو تركه ورفع الامر الى الحاكم فهو
اكد وان كان غائبا رفع الى الحاكم والاصح انه يلزمه الاشهاد على
الفسخ ان امكنه حتى ينهيته الى البايع او الحاكم فان عجز عن ^{سببها} لا
لم يلزمه التلفظ بالفسخ في الاصح ويشترط ترك الاستعمال فلو استخدم
العبد او ترك على الذابة سرحها او كافها بطلا حقا ^{ويعذر في}
ركوب جموح يعسر سوقها وقودها واذا سقط ردة بتقصير
فلا ارش ولو حدث عنده عيب سقط الرد قهرا ثم ان رضى بالبايع
ردة المشتري او قنع به والا فليضم المشتري ارش الحادث الي

للمبيع ويردّه او يغيره البائع ارش القديم ولا يردّ فان اتفقا على
 احدهما فذاك والا فالاصح اجابة من طلب الاساك ويجب ان يعلم
 المشتري البائع على الفور بالحادث ليختار فان اخر اعلامه بلا
 عذر فلا ردّ ولا ارش ولو حدث عيب لا يعرف القديم الا به كسر
 بيض ورائج وتقوير بطايخ مدوّر ردّ ولا ارش في الاظهر فان
 امكن معرفة القديم باقل مما احدث فكسائر العيوب الحادثة
 فرع اشترى عبدين معينين صفقة رتّهما ولو ظهر عيب احدهما
 رتّهما لا المعيب وحده في الاظهر ولو اشترى عبداً رجلين معيافله
 رتّه نصيب احدهما ولو اشترى به فلا حدهما الرد في الاظهر ولو اختلفا
 فقد مر العيب صدقة البائع يمينه على حسب جوابه والزيادة للصفة
 كالتمن تتبع الاصل والمنفصلة كالولد والاجرة لا تمنع الردّ
 للمشتري ان ردّ بعد القبض وكذا قبله في الاصح ولو باعها حاملاً
 فانفصل ردّه معها في الاظهر ولا يمنع الردّ الاستخدام ودواء الثيب
 واقتضاها اليك بعد القبض نقص حدث وقيل جنابة على البيع
 قبل القبض **فصل** النقرة حرام يثبت الخيار على الفور وقيل

يمتدّ

يمتدّ ثلاثة ايام فان ردّ بعد تلف اللبن رتّه معها صاع متر
 وقيل يكفي صاع قوة والاصح ان الصاع لا يختلف بكثرة اللبن
 وان خيارها لا يختص بالتمتع بل يعم كل مأكول والجارية و
 الاقان ولا يردّ معهما شيئاً وفي الجارية وجه وجبس ما القنّا
 والرحى المرسل عند البيع وتحمير الوجه وتسويد الشعر وتجميعه
 يثبت الخيار للاصح ثوبه تحمّل الكتابة في الاصح **باب**
 المبيع قبل قبضه من ضمان البائع فان تلف انفسخ البيع و
 سقط الثمن ولو ابراه للمشتري عن الضمان لم يبرأ في الاظهر
 ولم يتغير الحكم واتلاف المشتري قبض ان علم والافقو
 لان كامل المالك طعام المعصوب ضيفاً والمذهب ان اتلاف
 البائع كتلفه والاظهر ان اتلاف الاجنبي لا يفسخ بل يختير
 المشتري بين ان يحيز ويغرم الاجنبي او يفسخ فيغرم
 البائع الاجنبي ولو تعيّن قبل القبض فرضه اخذه بكل
 الثمن ولو عيّنه المشتري فلا خياراً ولا اجنبي فالخيار
 فان اجاز غرم الاجنبي الارش ولو عيّنه البائع فالمذهب

بثوة الخيار لا المقدم ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه والاصح ان
 يبيع للبائع كغيره وان الاجارة والرهن والهبة كالبيع وان
 الاعتاق بخلافه والتمن المعين كالمبيع فلا يبيعه البائع قبل
 قبضه وله بيع ماله في يد غيره امانة كوديعة ومشاركة وقراض
 ومهرهون بعد انفكاكه وموروث وباق في يد ولله بعد
 رهنه وكذا عارية ومأخوذ بسوم ولا يصح بيع المسلم
 فيه ولا الاعتياض عنه والجديد جواز الاستبدال عن الثمن
 فان استبدل موافقا في علة الركاك درهم عن دينار اشترط
 قبض البدل في المجلس والاصح انه يشترط التعيين في العقد
 وكذا القبض في المجلس ان استبدل ما لا يوافق في العلة
 ككتاب عن درهم ولو استبدل عن القرض بقيمة المتلف جاز وفي شرط
 قبضه في المجلس لم يبق وبيع الدين لغيره من عليه باطل في الاظهر بان
 يشتري عبد زيد بناية له عامر ولو كان لزيد وعمرو دينان
 على شخص فباع زيد عمرا ديه بدينه بطل قطعا وقبض العقار
 تخالفت للمشتري وعليه من التصرف بشرط فراع من امتعة

البائع فان لم يحضر المعاقدان المبيع اعتبر من من مكنه في الموضع
 اليه عكدة في الاصح وقبض المنقول تحويله من فان جرى البيع
 بموضع لا يختص بالبائع كمن نقله الى حيز وان جرى في دار البائع
 لم يكن الا باذن البائع فيكون معتبرا للبيعة **فرع** للمشتري قبض
 المبيع ان كان الثمن مؤجلا او سلمه والا فلا يستقل به ولو بيع
 الشيء تقديرا ككوب وارض زرعا وحطبة كيدا او وزنا اشترط
 مع النقل زرعا او كيدا او وزنه مثاله بفنكها كل صاع بدرهم
 او على انها عشرة اصع ولو كان له طعام مقدرا على زيد وعمرو
 عليه مثل فليكتل لنفسه ثم يكيل للعمرو لو قال اقبض من زيد
 مالي عليه لنفسك ففعل فاقبض فاسد **فرع** قال البائع لا اسم
 المبيع حتى اقبض منه وقال المشتري في الثمن مثله اجبر البائع
 وفي قول للمشتري وفي قول لا اجبار من اسم اجبر صاحبه
 وفي قول يجبر ان **قلت** فان كان الثمن معينا سقط القولان
 واجبران في الاظهر واتا علم واذا سلم البائع اجبر المشتري
 ان حضر الثمن والا فان كان معسرا فالبائع الفسخ بالفسس

او كان مؤثرا وماله بالمداد مسافة شريفة تجر عليه في امواله حتى
 يسلم فان كان بمسافة الفصل لم يكلف البائع القبر الى احضاره والاصح
 ان لا الفسخ فان صبر فالج كما ذكرنا وللبيع حبس مبيعه حتى يقبض
 عند ان خاف فوته بلا خلاف وانما الاقوال في اذ لم يخف فوته وتنازع
 في مجرد الابتلاء **باب** التولية والاشراك والمراجعة اشترى شيئا
 ثم قال لعالم بالثمن ولتلك هذا العقد فقبل لزمه مثل الثمن وهو
 بيع في شرطه وترتيب احكامه لكن لا يحتاج الى ذكر الثمن ولو حظ
 عن الموتى بعض الثمن انخط عن الموتى والاشراك في بعض
 كالقولية في كذا ان بين البعض فلو اطلق صح وكان مضافه
 وقيل لا ويصح بيع المراجعة بان يشتريه بماية ثم يقول بعثك
 بما اشتريت ورجح درهم لكل عشرة او ربح درهم يارده والمحا
 كبعثت بما اشتريت وحط درهم يارده ويحيط من كل احد عشر
 واحد وقيل من كل عشرة واذا قال بعثت بما اشتريت لم يدخل
 في سوى الثمن ولو قال بما قام على دخل مع ثمنه اجرة الكيال
 والدلال والحارس والقضار والرفاء والصباغ وقيمة الصبغ

وسائر

وسائر المون المرادة للاستبراح ولو قصر بنفسه او كاله او حمل او
 تقطع به فخص له تدخل اجرة ولم يعلم ثمنه او ما قام به فلو جهل
 احدهما بطل على الصحيح ولم يصدق البائع في قدر الثمن والاجل
 والشراء بالعرض وبيان العيب الحادث عنده فلو قال بمئة
 فبان يستعين فلا ظهر ان يحط الزيادة ورجحها وان لا خيار
 للمشتري ولو زعم ان مائة وعشرة وصدقة المشتري لم يصح
 في الاصح **قلت** الاصح صحته والله اعلم وان كذبه ولم يبين لفظه
 وجهها عما لا لم يقبل قوله ولا يثبت له وله تخلف المشتري ان
 لا يعرف ذلك في الاصح وان يبين فله التخليف والاصح سماع بيئته
باب الاصول والثمار قال بعثت هذه الارض والنساعة او البقعة
 وفيها بناء وشجر فالذهب ان يدخل في البيع دون الرهن واصل
 البقل التي تبقى سنتين كالقث والهندباء كالتجر ولا يدخل
 ما يؤخذ دفعة كالحنطة والشعير وسائر الزروع دخول
 الارض في يد المشتري وضمانه اذا حصلت التخالية في الاصح والبند
 كالنزع والاصح انه لا اجرة للمشتري مدة بقاء النزع ولو باع

في بيع الارض المزروعة بما المذهب والمشتري الخيار ان جهله والبيع النزع صح

ولو باع ارضاً مع بذر او زرع لا يفرد بالبيع بطل في الجميع وقيل
الارض قولان ويدخل في بيع الارض الحجارة المخلوقة فيها دون
المدفونة ولا خيار للمشتري ان علم ويلزم البايع النقل وكذا
ان جهل ولم يضرب قلعها وان ضرب فلا خيار فان ^{العقد} جاز لزم البايع
النقل وتسوية الارض وفي وجوب اجرة مثل مدة النقل اوجه
اصحها بحيث ان نقل بعد القبض لا قبله ويدخل في بيع البستان الارض
والشجر والحيطان وكذا البناء على المذهب في بيع القرية الابنية و
ساحتها تحيط بها السور لا المزراع على الصحيح وفي بيع الدار الارض
وكل بناء حتى تمامها لا المنقول كالدار واليكرة والسير وتدخل
الابواب المنصوبة وحلقات الاجانات والترق والسلم المستمران
وكذا الاقل من حجر الرخ على الصحيح والاعلى ومفتاح غلق مثبت في الدار
وفي بيع الدابة نفعلها وكذا ثياب العبد في بيعه في الصحيح قلت الاصح
لا تدخل ثياب العبد والله اعلم **فروع** باع شجرة دخل عروقها وورقها
وفي ورق النوت وجه واعضاؤها الا الياسر ويصح بيعها بشرط
القلع او القطع وبشرط الابقاء والاطلاق يقتضي الابقاء والاصح

انه لا يدخل المغرس لكن يستحق منفعة ما بقيت الشجرة ولو كانت يسهمة
لزم المشتري القلع وثمرة الشجر للمبيع ان شرطت للبايع او للمشتري
عمل به والا فان له ما يترتب منها شيء فهي للمشتري والا فللبايع وما
يخرج ثمرة بلا فركتين وعيب ان يبرر ثمرة للبايع والا فللمشتري
وما خرج في نور ثم سقط كشمس وتقاى فللمشتري ان لم تنعقد
الثمرة وكذا ان انعقدت ولم يمتدثر النور في الاصح وبعد المتأخر
للبايع ولو باع نخلات بستان مطلقه وبعضها مؤبر فللبايع فان
افرد مال مؤبر فللمشتري في الاصح ولو كانت في بستانين فالصح
اذا اد كل بستان بحكمه واذا بقيت الثمرة للبايع فان شرط القطع
لزمه والا فله تركها الى الجراد وكل منهما السقي ان انتفع به ^{الشجر}
والثمر لا يمنع للآخر وان ضرتها لم يجز الا برضاها وان ضراهما
وتنازع عافى العقد الا ان يسامح المتضرر وقيل لطالب السقي
ان يسقى ولو كان الثمرة بضر طوبة الشجر لزم البايع ان يقطع او
يسقى **فصل** يجوز بيع الثمرة بعد بدو صلاحه مطلقاً وبشرط
قطعه وبشرط ابقائه وقبل الصلاح ان بيع منفرداً عن الشجر

لا يجوز إلا بشرط القطع وإن يكون المقطوع منتقاه لا كالمشترى
وقيل إن كان الشئ للمشتري جاز بلا شرط قلت كأن كان الشئ
للمشتري وشرطنا القطع لم يجب العقاب والله أعلم وإن بيع
الشئ جاز بلا شرط ولا يجوز بشرط قطوع ويحرم بيع الزرع الأخضر
الأرض إلا بشرط قطع فإن بيع معها أو بعد اشتداد الحب جاز بلا
شرط وبشرط البيعة وبيع الثمر بعد الصلاح ظهور المقصود كيتين
وعنب وشعير وما لا يري حبة كالحنطة والعدس في السنبل لا يبيح
بيعه دون سنبله ولا معه في الجريد ولا بأس بكمام لا يزال إلا
عند الأكل وماله كما مان كالجوز واللوز والباقي يباع في قشره
الأسفل ولا يصح في الأعلى وفي قول يصح أن كان حلياً وبدلاً
التمر ظهور مبادئ النضج والحلوة في ما لا يتلون وفي غيره بأن يأخذ
في الحمة أو السواد ويكون بدو صلاح بعضه وإن قبل ولو باع ثم استأجر
أو يستأجرين بدو صلاح بعضه فعلى ما سبق في التباير ومن
باع ما بدأ صلاحه لزمه سق قبل التخلية وبعدها ويتصرف
مشتريه بعدها ولو عرض مملوك بعدها لبرء الجديده من ضمان

المشتري فهو تعيب بترك البايع السقي فله الخيار ولو بيع قبل حمله
بشرط قطع ولم يقطع حتى هلك فاولى بكونه من ضمان المشتري
ولو بيع ثم يغلب تلاحقه واختلاط حادثة بالموجود كيتين و
قتاء لم يصح إلا أنه لا يفسخ البيع بل ينتخير المشتري فإن
أن شرط للمشتري قطع ثم ولو حصل الاختلاط فيما ينذر
فيه فالأظهر أنه لا يفسخ البيع بل ينتخير المشتري فإن سمح له
البايع بما حدث سقط خياره في الأصح ولا يصح بيع الحنطة
في سبيلها بصافية وهو المحاذة ولا الرطب على الخلل بتموه
المزينة وترخص في العرايا وهو بيع الرطب على الخلل بتموه
الأرض والعنبة في الشجر بربيب ما دون خمسة أوسق ولو زاد
في صفقين حجاز وبشرط التقاض بنسليم التمر كمالاً
والتخلية في الخلل والأظهر أنه لا يجوز في سائر الثمار وأنه
لا يختص بالفقراء **باب** اختلاف المتبايعين إذا
اتفقا على صحة البيع ثم اختلفا في كيفيته كقدر الثمن أو صفته
أو الأجل أو قدره أو قدر المبيع ولا يبيته تخالفاً فيحلف كل

على نفق قول صاحبه واثبات قوله ويبدى بالبايع وفي قوله بالمشتري
وفي قوله يتساويان في اختيار الحاكم وقيل يقرع والصحح انه يكفي كل
واحد يمين تجمع نفيا واثباتا ويقدم النفي فيقول ما بيعت بكذا
... واذا خالف فالصحح ان للعقد لا يفسخ بل ان تراخيا والّا
فيستحانه او احدهما او الحاكم وقيل انما يفسخ الحاكم ثم على المشتري
رد المبيع فان كان رفق او اعتقه او باع اومات لزمه قيمته وهي
قيمة يوم التلف في الاظهر الاقوال وان بقيت رده مع ارسته واختلاف
ورثتها كما لو قال بعثتك بكذا فقال بل وهبته فلا تخالف
يخلف كل على نفق دعوى الاخر فاذا اختلفا ردة مدعى الهبة بجزائه
ولو ادعى صحة البيع والاخر فسادا فالاصح تصديق مدعى الصحة
بيمينه ولو اشترى عبدا فجاء بعبد معيب ليرده فقال البايع ليس
هذا المبيع صدق البايع وفي مثله في السلم يصدق المسلم في الاصح
فصل العبدان لم يؤذن له في التجارة الا بصفه شراءه بغير اذن
سيده في الاصح ويسترد البايع سواء كان في يد العبد او سيده فان
تلف في يده تغلق الضمان بذمة او في يد السيد فللبايع تضمينه

الشرع في البيع

وله مطالبة العبد بعد العتق واقتراضه كسرايه وان اذن له في التجارة
تصرف بحسب الاذن فان اذن في نوع لم يتجاوز به وليس له النكاح ولا يورث
نفسه ولا ياذن لعبده في التجارة ولا يتصدق ولا يعامل سيده ولا
يعزل باقامة ولا يصير ما ذونا له سكونت سيده على تصرفه
يقبل اقراره بديون العاملة ومن عرف رقبه عبد لم يعامله حتى
يعلم الاذن بسماع سيده او بينه او شيوع بين الناس في الشيع
وجم ولا يكفي قول العبد فان باع ما ذون وقبض الثمن فتلوف في يده
فخرجت السلعة مستحق رجوع المشتري ببدلها على العبد وله
مطالبة السيد ايضا وقيل لا وقيل ان كان في يد العبد وفاء
فلا ولو اشترى سلعة ففي مطالبة السيد ثمنها هذا الخلاف ولا
يتعلق دين التجارة برقبة ولا ذمة سيده بل يؤدى من مال التجارة
وكذا من كسبه بالاصطياد ونحوه في الاصح ولا يملك العبد تمليك
سيده في الاظهر **كتاب** السلم هو بيع موصوف في الذمة يشترط
له مع شروط البيع امور احدى تسليم راس الماله في المجلس فلو اطلق
ثم عيّن وسلم في المجلس جان ولو احال به وقبض الحال في المجلس

١٨٥

فلا ولو قبض واودع المسلم جاز ويجوز كونه منفعة وتقبض بقبض
 العين واذا فسخ التسليم ورأس المال باق استردّه بعينه وقيل للمسلم
 ان يردّ بدل له ان عتق في المجلس دون العقد ونحوه رأس المال
 تكفي عن معرفة قدره في الاظهر **الثاني** كون المسلم فيه ديناً فلو قال
 اسلمه اليك هذا الثوب في هذا العيد فليس بمسلم ولا ينعقد بيعاً
 والاظهر ولو قال اشتريت منك ثوباً صفة كذا بهذه الدراهم فقال
 بعثك انعقد بيعاً وقيل سلم **الثالث** المذهبية اذا اسلم بموضع
 لا يصلح للتسليم او يصلح وحمله مؤنة اشترط بيان محل التسليم
 والا فلا ويصح حالاً ومؤجلاً فان اطلق انعقد حالاً وقيل لا
 ينعقد ويشترط العلم بالاجل فان عتق شهراً للعرب والفرس والترك
 جاز وان اطلق حمل على الهلال فان انكسر شهر حسب الباقي بالاهلة وتم
 الاول فكليهما والاصح صحته تأجيله بالعيد وجمادى ويجعل على الاول
 فصل يشترط كون المسلم فيه مقدراً على تسليمه عند وجوب
 التسليم فان كان يوجد ببلد اخر صح ان اعتيد نقله للبيع والا فلا
 ولو اسلم فيما يعم فانقطع في محله لم يفسخ في الاظهر فينتجّر للمسلم

بين قسمه والصبر حتى يوجد ولو علم قبل الحل انقطاعه عنده
 فلا خيار قبله في الاصح ويشترط كونه معلوماً القدر كميلاً او وزناً
 او عدداً او زرعاً ويصح المكيل وزناً وعكسه ولو اسلم في ثياب بصاع
 حنطة على ان وزنها كذا لم يصح ويشترط الوزن في البطيخ و
 الباذلجان والقثا والسفرجل والتمار ويصح في الجوز و
 اللوز بالوزن في نوع يقل اختلافه وكذا كميلاً في الاصح ويجمع
 في اللبن بين العد والوزن ولو عتق كذا لفسدان لم يكن
 معتاداً او الا فلا في الاصح ولو اسلم في عقرية صغيرة لم يصح
 او عظيمة صح في الاصح ومعرفة الاوصاف التي يختلف بها الغرض
 اختلافاً ظاهراً وذكرها في العقد على وجه لا يؤدي الى علة الوجود
 فلا يصح فيما لا ينضبط مقصوده كالمختلطة المقصود الاركان
 كهرية ومجنون وغالية وخفق وشراب مخلوط في الاصح والاصح
 صحته في المختلط المنضبط كعتابي وخز وجبن واقط وشهد
 وخل عذ او ربيب لا الخبز في الاصح عند الاكثرين ولا يصح
 فيما يندر وجوده كالحم الصيد بموضع العزة ولا فيما لا لو

من القطن والحرير والثياب
 من الابريسم والوبر والصفوف
 على

استقصى وصفه عز وجوده كاللؤلؤ الكبار واليه اقيت وجارية
واختها وولدها فرع يصح في الحيوان يشترط في الرقيق ذكر نوعه كمن كثر
ولونه كالبصر ويصف بياضه بسمرة او سقفة وذكره او انثى وكنه
وقده طولا وقصرا وكله على التقريب لا يشترط ذكر الحمل والتمن
نحوهما في الاصح وفي الابل والخيول والبعال والحمر الذكورة والانثى
والستن والتون والنوع وفي الطير النوع والصفر وكبر الجنة وفي اللحم
لحم بقر وضأن او معر ذكر حتى يرضع معلوف او ضدها
من فخذ او كتف او جنب ويقتل عظمه على العادة وفي الثياب
الجنس والطول والعرض والغلظ والدة والصفاء والرقعة و
التقوية والخشونة ومطلقه يحمل على الخام ويجوز في المقصود
وما صيغ غزله قبل التسبيح كالبرود والقيس وصحته في المصوغ
بعد **قلت** الاصح منه **محبوب** قطع الجمهر والله اعلم وفي
التملونه ونوعه وبلده وصفر الحيات وكبرها وعتق وحداشته
والحنطة وسائر الحبوب كالتمر وفي العسل جبلتي او بلدي صيفي او
خريفي ابيض او اصفر ولا يشترط العتق والعداء ولا يصح في المطبوخ

والمشوه

والسوى ولا يضر تأثير الشمس والاظهر منه في زوس الحيوان ولا
يصح في مختلف كبرية معولة ولا جلد وكوز وطير وقمقم ومثاق
وطاجير ونحوها ويصح في الاصططال المبتعة وفيما صبت منها في قالب
ولا يشترط ذكر الجودة والرداءة في الاصح ويجعل مطلقه على الجيد
ويشترط معرفة العاقد بين الصفات وكذا غيرهما في الاصح **فصل**
لا يصح ان يستبدل عن المسام فيه غير جنسه ونوعه وقيل يجوز
في نوعه ولا يجب يجوز اداء من المشروط ولا يجب يجوز اجوده
ويجب قبوله في الاصح ولو احضره قبل محله فامتنع المسام من قبوله
لغرض صح بان كان حيوانا او وقت غارة لم يجبر والا فان كان
للنودى غرض صح كفكره من اجبر وكذا مجرد غرض البراءة في الاظهر
ولو وجد المسام المسام اليه بعد المحل في غير محل التسليم لم يلزم
الاداء ان كان لنقله مثونة او كان ولا يطالب بقيمة الحملولة على
الصحيح وان امتنع من قبوله هناك لم يجبر ان كان لنقله مثونة او
كان الموضع مخوفه الا فالاصح اجباره **فصل** الاقراض مندوب
وصيغته افرضتكم او اسلفتك او خذه مثله او ملكته على ان ترد بدل

ومشترط قبوله في الاصح وفي المقرض اهلية التبرع ويجوز اقراض
ما يسلم فيه الجارية التي تحل للمقرض في الاظهر وما لا يسلم
فيه لا يجوز اقراضه في الاصح ويرد المثل في المثل وفي المتقوم المثل
صورة وقيل القيمة ولو ظفر به في غير محل القراض وللنقل مؤنة
طالبه بقيمة بلد الاقراض ولا يجوز بشرط رد صحيح عن مكسرا
زيادة فلو رد هكذا بلا شرط فحسن ولو شرط مكسرا عن صحيح
او ان يرضى غيرهما الشرط والاصح انه لا يفسد العقد ولو شرط اجلا
فهو كشرط مكسرا عن صحيح ان لم يكن المقرض غرض وان كان كرمه فغير
فكشرط صحيح عن مكسرا في الاصح وله شرط رهن وكفيل وعيك القرض
بالقبض وفي قول بالتصرف ولم الرجوع في عينه مادام باقيا بحاله
في الاصح **كتاب الرهن** لا يصح الا بايجاب وقبول فان
شرط فيه مقتضاه كتقدم المرتهن به او مصلحة للعقد كالاشهاد
او لا غرض فيه صح العقد وان شرط ما يضر المرتهن بطل الرهن
وان نفع المرتهن وضر الرهن كشرط منفعة للمرتهن بطل الشرط
وكذا الرهن في الاظهر ولو شرط ان تحدث زواجره رهونه فالأظهر

فساد الشرط وانه متى فسد فسد العقد وشرط العاقد كونه مطلقا
التصرف فلا يرهن الولي مال الصبي والمجنون ولا يرهن لهما الا ضرورية
او غلبة ظاهرة وشرط الرهن كونه عينيا في الاصح ويصح رهن المنافع
والام دون ولدها وعكسه وعند الحاجة يباعان ويمنع الهن والاصح
انه تقوّم الام وحوها ثم مع الولد فالزائد قيمته ورهن الجاني والمرد
كيسم ما ورهن المدربر ومعلق العتق نصفه يمكن سيقا حالوا الدين
على المذهب ولو رهن ما يسرع فساداه فان امكن تخفيفه كشرط ^{بطل}
والا فان رهنه بدين حال او مؤجل يحل قبل فساداه او شرط بيعه
وجعل الثمن رهنا صح وبياع ~~عنده~~ عند خوف فساداه ويكون غنة رهنا
وان شرط منع بيعه لم يصح وان اطلق فساد في الاظهر وان لم يعلم
هل يفسد قبل الاجل صح في الاظهر وان رهن ما لا يسرع فساداه فطرا
ما عرضه للفساد كخنطة ابدلت لم يفسح الرهن بحال ويجوز ان
يستعير شيئا ليرهنه وهو في قول عارية والاظهار ان ضمان دين في قيمته
ذلك الشيء فيشرط ذكر جنس الدين وقدره وصفته وكذا المهور
عنده في الاصح فلو تلف في يد المرتهن فلا ضمان ولا رجوع للمالك بعد

قبض الرهن فاذا حل الدين او كان حالا ورجع المالك وبيع ^{لبيع} ان لم
يقض الدين ثم يرجع المالك بما يبيعه به **فصل** شرط المهرن يكون
دينا ثابتا لازما فلا يصح بالعين المخصوصة به والاستعانة في الاصح
ولا بما يستقرضه ولو قال اقرضتك هذه الدراهم وارثت بها عبدك
فقال اقرضتك ورثت او قال جعلكم بكذا وارثت النوب فقال
استريت ورثت صح في الاصح ولا يصح بنجوم الكتابة ولا يجعل الجاهل
قبل الفراغ وقيل يجوز بعد الشروع ويجوز بالتمن مدة الخيار و
بالدين رهن بعد رهن ولا يجوز ان يرهن المهرن عنده بدين
اخر في الجديد ولا يلزم الا يقبض ممن يصح عقده ويجوز فيه النيابة
لكن لا يستتبع رهنه ولا عينه وفي الماذون له وجه ويستتبع مكانه
ولو رهن ودیعة عند مودع او مخصصا عند غاصب لم يلزم ما لم
يقض من مكان قبضه والاظهر اشتراط اذنه في قبضه ولا يبرأ بان تقام
عن الغصب ويبرأه الابداع في الاصح وحصل الرجوع عن
الرهن قبل القبض بتصرف يزيل الملك كهبه مقبوضة وبرهن مقبوض
وكتابته وكذا تدبيره في الاصح وباحبالها لا الوطئ والتزويج ولما

العقد قبل القبض او جذا او تخمير العصور او ابق العبد لم يبطل
الرهن في الاصح وليس للرهن المقبض تصرف يزيل الملك كذا في اعتنا
اقوال اظهرها فيفقد من المهرن ويغرم قيمته يوم عتقه رهنه وان لم تنفذه
فانفك لم ينفذ في الاصح ولو علقه بصفة فوجدت الصفة فهو رهن
فكلا اعتنا او بعده نفذ على الصحيح ولا رهنه لغيره ولا تزويج
ولا اجارة ان كان الدين حالا او محلا قبلها ولا الوطئ فان وطئ
فالولد حر وفي نفوذ الاستيلاء اقوال الاعتنا فان لم تنفذه فانفك
نفذ في الاصح فلو ماتت بالولادة غرم قيمتها رهنه في الاصح وله
كل انتفاع لا يقصده كالتركيب والسكنى لا البناء والغرس فان فعل
لم يقطع قبل الاجل وبعده يقطع ان لم تغنى الارض بالدين وزادت
به ثم ان امكن الانتفاع بغير استرداد لم يسرد والا فيسرد
ويشهدان اتمه وله باذن الرهن ما منعناه وله الرجوع قبل
تصرف الراهن فان تصرف جاهلا برجوعه فكنتصرف وكيل جهل
عنه ولو اذن له في بيعه ليحتمل المؤجل من ثمه لم يصح البيع
وكذا لو شرط رهن الثمن في الاظهر **فصل** اذ الرهن التهن فالبدي فيه

فان
يبيع
بما
يملك

للمرتهن ولا تزال الا لانتفاع كما سبق ولو شرط اوضعه عند
عدل جاز او عند اثنين وضاع على اجماعهم ما حفظ او الانفراد
به فذا لا وان اطلقا فليس لاحدهما الانفراد في الاصح ولو مات
العدل او فسق جعله حيث يتفقان وان تشاحا وضعه
الحاكم عند عدل ويستحق بيع المرهون عند الحاجة ويقدم
المرتهن بثمنه ويبيعه الراهن او وكيله باذن المرتهن فان
لم ياذن قال له الحاكم تاذن او تبرع ولو طالب المرتهن ببيعه
فان في الراهن الزم القاطن قضاء الدين او بيعه فان امتناعه
الحاكم ولو باع المرتهن باذن الراهن فالاصح انه ان باعه
بحضرة صح والافلا ولو شرط ان يبيعه العدل جاز ولا تشترط
مراجعة الراهن في الاصح فاذا باع فالمن عنه من ضمان الراهن
حتى يقبض المرتهن ولو تلف منه في يد العدل ثم استحق المرهون
فان شاء المشتري رجع على العدل وان شاء على الراهن
والقرار عليه ولا يبيع العدل الا بثمن مثله حالا من نقد بلده
فان زاد ارغب قبل انقضاء الخيار فليس له وبيعه وثبوت

المرهون

المرهون على الراهن ويجوز عليها الحق المرتهن على الصبح والبيع
الراهن من مصلحة المرهون كفسد وجامة وهو مائة في
يد المرتهن ولا يسقط بتلف شيء من دينه وحكم فاسد العقود
حكم صحيحهما في الضمان ولو شرط كون المرهون مبيعاً له عند
الحلول فسد وهو قبل الحل امانة ويصدق المرتهن في دعوى
التلف يمينه ولا يصدق في الرد عند الاكثرين ولو وطئ المرتهن
المرهونة بلا شبهة فز ان ولا يقبل قوله جهلة تحريمه الا ان يقر
اسلامه او يشا بباديته بعيدة عن العلم وان وطئ باذن
الراهن قبل دعواه جهل التحريم في الاصح ولا حد ويجب المهران
اكرهما والولد حرسب وعليه قيمة للراهن ولو تلف المرهون
وقبض بدله صار رهناً والخم في المبدل الراهن فان لم
يخاصم يخاصم المرتهن في الاصح فلو وجب قصاص اقتصر
الراهن وفات الرهن فان وجب المال بعفوه او بجناية
خطأ لم يصح عفو عنه ولا ابراء المرتهن الجاني ولا يسرى
الرهن الى زيادة هذه المتفصلة كثر وولد فلو رهن حاملاً

اي الرهن والبيع
من غير ان الراهن
فصيله المذكور وجب المهران اكرهما بخلاف المطاوعة

٧٧

وحل الاجل وهي حامل بيعت وان ولدته بيع معها في الاظهر وان
كانت حاملا عند البيع دون الرهن فالولد ليس برهن في الاظهر
فصل حتى المهرن قدّم المجنى عليه فان اقتصر او بيع له
بطل الرهن وان جاز على يده فاقتر بطل وان عفى على مال لم
يثبت على الصحيح فيبقى رهنا وان قتل مهورنا سيده عند اخرا فاقتر
بطل الرهنان وان وجب مال فعلق به حق مرتفع القليل
فيباع وثمنه رهن وقيل يصير رهنا فان كانا مهورين عند
شخص بدين واحد نقصت الوثيقة او يدينين وفي نقل الوثيقة
عرض نقلت ولو تلف المهور بآفة بطل وينفك بفسخ الرهن
وبالبراءة من الدين فان بقي شيء منه لم ينفك شيء من الرهن
ولو رهن نصف عبد بدين ونصفه باخرى فبرئ من احدها
انفك شطره ولو رهناه فبرئ احدها انفك نصيبه **فصل**
اختلفا في الرهن او قدّم صدق الراهن بيمينه ان كان رهن
تبرع وان شرط في بيع ثم الفا ولو ادعى انها رهناه عبد
بماية وصدقة احدها فنصيب المصدق رهن بخمسين والقول

في نصيب

في نصيب الثاني قوله بيمينه وتقبل شهادة المصدق عليه ولو اختلفا
في قبض فان كان في يد الراهن او في يد المرتهن وقال الراهن غصبه
صدق بيمينه وكذا ان قال اقتبضه عن جهة اخرى في الاصح ولو
اقر بقبضه ثم قال لم يكن اقرارى عن حقيقة فله تحليف وقيل لا يحلف
الا ان يذكر لاوراه ثاو لا كقوله اشهدت على رسم القبالة وقول
احدهما جنة المهور وانكر الآخر صدق المنكر بيمينه ولو قال
الراهن جنى قبل القبض فالأظهر تصديق المرتهن بيمينه في
انكاره والاصح انه اذا حلف غرم الراهن للمجنى عليه وانه يغرم
الاقل من قيمة العبد وارسل الجناية وانه لو نكل المرتهن بدت
اليمين على المجنى عليه لا على الراهن فاذا حلف ببيع في الجناية
ولو اذن في بيع المهور فبيع ورجع عوا الاذن وقال الرجوع
قبل البيع وقال الراهن بعده فالأصح تصديق المرتهن
ومن عليه الفا باحدهما رهن فاذا في الفا وقال اذيتته
عنا الف الرهن صدق وان لم ينوى شيئا جعله عما شاء
وقيل يقسط **فصل** من مات وعليه دين فعلق بتركته

تعلق بالرهون وفي قول كعلق الارش بالحامى فعلى الاظهر يستوى
 الدين المستغرق وغيره في الاصح ولو تصرف الوارث ولادين
 ظاهر فظهر دين برده ببيع بعيب فالصح انه لا يثبت فساد تصرفه
 لكن ان لم يقض الدين فسخه والاخلاق ان للوارث امساك
 عين ما تركه وقضاء الدين من ماله والصح ان تعلق الدين
 بالتركة لا يمنع الارث فلا يثبته بزوادة التركة كالكسب والشيل
كتاب التفليس من علة ديون حالة زائدة على ماله يحجر
 عليه بسؤال الغرماء ولا يحج بالمؤجل واذا حج بحال لم يحل المؤجل
 في الاظهر ولو كانت الديون بقدر المالا فان كان كسوبا ينفق من كسبه فلا
 حرج وان لم يكن كسوبا وكانت نفقته من ماله فكذا في الاصح ولا
 يحجر بغير طلب ولو طلب بعضهم ودينه قد ربح بحجره ولا فلا يحجر
 بطلب المفلس في الاصح فاذا حج تعلق حق الغرماء بماله واسمها على
 حجه ليحذر ولو باع او وهب واعتق ففي قول يوقف تصرفه فان
 فضل ذلك عن الدين نفذ والاغنا والاظهر بطلانه ولو باع ماله
 لغرمائه بدسهم بطل في الاصح ولو باع مسلما او اشترى في الذمة

فالاصح

فالاصح صحته ويثبت في ذمة ويصح تكاحه وطلاقه وخلعه
 واقتصاده ولسقاطه ولو اقر ببيعين او دين وجب قبل الحجر فالاظهر
 قبوله في حق الغرماء وان اسند وجوبه الى ما بعد الحجر بمعاملة
 او مطلق لم يقبل في حقهم وان قال عن جنانية قبل في الاصح
 وله ان يرد بالعيب ما كان اشتراه ان كانت العيب في الرد
 والاصح تعدي الحجر الى ما حدث بعده بالاصطيار والوصية
 والشراء ان صحناه وان لم يفسخ ويبطل بعين
 متاعه ان علم الحال وان جهل فلم يذكر وان اذ لم يمكن التعلق
 بهما لا يراحم الغرماء بالتمن **فصل** يبادر القاطن بعد الحجر
 ببيع ماله وقسمه بين الغرماء ويقدم ما ينفق فساد ثم يلو
 ثم المنقول ثم العقار وبيع بحضرة المفلس وغرمائه كل شيء
 في سوق بتمن مثله حاله من نقد البلد ثم ان كان الدين غير
 جنس النقد ولم يرض الغريم الاجس حقه اشترى وان رضي
 جاز صرف النقد اليه الا في السالم ولا يسلمه مسيحا قبل قبض
 ثمنه وما قبض قسمه بين الغرماء الا ان يعسر لقلته فيؤخر

ليجتمع ولا يكلفون بيته بان لا غريم غيرهم فلو قسم فظهر غريم
شارك بالحقه وقيل تنقضي القسمة ولو خرج سئى باع قبل الحجر مستحقا
والمتذات الف كدبرين ظهر وان لمحق سئى باع الحاكم قدّم المشتري
بالمئى وفي قول بخاض الغرماء ويغفر على من عليه نفقة حتى يقسم
ماله الا ان يستغنى بكسب يباع مسكنه وخادمه في الاصح وان ا
حتاج الى خادم لزم مائته ومنصبه ويترك له دست ثوب يليق
به وهو قميص وسراويل وعمامة ومكعب يزداد في الشتاء جبة و
يترك قوته يوم القسمة لمن عليه نفقة وليس عليه بعد القسمة
ان يكسب او يوجر نفقه لبقية الدين والاصح وجوب اجارة ام ولده
والارض الموقوفة عليه واذا ادعى انه معسر وقسم ماله بين غرمائه
وزعم انه لا يملك غيره وانكر وان لزم الدين في معاملة مال
كشري او قرض فعليه البيعة والا فيصدق بيمينه في الاصح و
تقبل بيته الاعسار في الحال بشرط شاهده خيرة باطنه
وليقل هو معسر ولا يحض التقي كقول لا يملك شيئاً واذا ثبت
اعساره لم يجز حبه ولا زنته بل يجهل حتى يوسر والغائب

العاجز عن بيته الاعسار يتوكل القاضيه من بحث عن حاله فاذا
غلب على ظنه اعساره شهد به **فصل** من باع ولم يقض المئى
حتى حجر على المشتري بالفلس فلم يفسخ البيع واسترد اد البيع
والاصح ان اختياره على الفور وان لا يحصل الفسخ بالوطئ والا
عناق والبيع وله الرجوع في سائر المعاوضات كالبيع وكهروط
مهما كون المئى حالاً وان يتعذر حصوله بالافلاس فلو امتنع من
دفع المئى مع عساره او هرب فلا فسخ في الاصح ولو قال الغرماء
لا تفسخ وفقدت بك بالمئى فلا فسخ وكون المبيع باقياً في
ملك المشتري فلو فات او كاتب فلا رجوع ولا يمنع التزويج
ولو تعيب بافه اخذه ناقصاً او ضارباً المئى كما لو تعيب المبيع
في يد البائع نقص القيمة او جناية اجنبى او البائع فلا اخذه و
يضارب من ثمنه بنسبة نقص القيمة وجناية المشتري كافة في
الاصح ولو تلف احد العبدين ثم افلس اخذ الباقي وضارب بحصة
التالف فلو كان قبض بعض المئى رجع في الجديد فان تساوت
قيمتها وقبض بضو المئى اخذ الباقي بباقي المئى وفي قول

يأخذ نصفه بنصفه باقي الثمن ويضارب بنصفه ولو زاد المبيع
 زيادة متصلة كسمن وصنعة فإن البائع بها والمنفصلة كالثمره
 والولد للمشتري ويرجع البائع في الأصل فإن كان الولد صغيرا
 وبذل البائع قيمته اخذه مع امته والآفيلعان ونحصر في هذه
 الام وقيل لا رجوع ولو كانت حاملا عند الرجوع دون البيع او
 عكسه فالاصح فقد الرجوع الى الولد واستتار المربي كما هو ظاهر
 بالتأخير قريب من استتار الجنين وانفصاله واولى بتعذر الرجوع
 ولو غرض الاضرار او بنا فان اتفق الغرماء والمفلس على تفريطها
 فعلوا واخذوها وان امتنعوا لم يجبروا بل ان يرجع ويتملك
 الغراس والبناء بقيمتها وله ان يقلعه ويغرم ارش نفسه والظاهر
 انه ليس له ان يرجع فيها ويبقى الغراس والبناء للمفلس لو كان
 للمبيع حنطة فخلطها بمثلها اود ونها فله اخذ قدر المبيع من
 الخلوط او باجود فلا رجوع في الخلوط في الاظهر ولو طعمها او قصر
 الثوب فان لم تزد القيمة رجع ولا شيء للمفلس وان زادت
 فالأظهر انه يباع والمفلس من ثمنه نسبة ما زاد ولو صبغ بصبغة

فان زادت

فان زادت القيمة قدر قيمة الصبغ رجع والمفلس يسري بالصبغ
 او اقل فالتقصير على الصبغ او الترفع الاصح ان الزيادة للمفلس
 ولو اشترى منه الصبغ والثوب رجع فيهما الا ان لا تزيد قيمتهما
 على قيمة الثوب فيكون فاقد للصبغ ولو اشترى هاتين اثنتين
 فان لم تزد قيمته مضطحا على قيمة الثوب فصاحب الصبغ فاقد
 وان زادت بقدر قيمة الصبغ اشتركا وان زادت على قيمتهما
 فالاصح ان للمفلس يسري لهما بالزيادة **باب الحجر**
 حجر المفلس حق الغرماء والراهن للمرتهن والمريض للورثة
 والعبد للسيد والمرتب للمسلمين ولها ابواب ومقصور
 ابواب حجر الجنون والصبي والمبذر فبالجنون تنسلب
 الولاية واعتبار الاقوال ويرتفع بالافاقة وحجر الصبي يرتفع
 ببلوغه رشيدا والبلوغ بأكمل خمس عشرة سنة او خروج النخ
 ووقت امكان استكمال تسع سنين ونبات العانة يقتضيه
 الحكم ببلوغ ولد الكافر لا المسلم في الاصح وتزيد المرأة حيفا
 وجبلا والرشيد صلاح الدين والمال فلا يفعل محرما يبطل

العدالة ولا يبذر بأن يضيع المال باحتمال عيب فاحسن في
المعاملة او رمية في بحر وانفاقه في محرم والاصح ان صرفه في
الصدقة ووجوه الخير وللطاعم والملايسر التي لا تلبس بحاله
ليس يتبذير ويختبر وسد الصبي ويختلوا بالمراتب ويختبر
ولد التاجر بالبيع والشراء والمماكسة فيهما وولد الزارع
بالزراعة والنفقة على العوام بها والمحترف بما يتعلق بحرفة
والمرء بما يتعلق بالغزل والقطن وصون الاطعمة عن المزة
ومحوها ويشرط تكرار الاختبار مرتين او اكثر ووقت قبل
البلوغ وقيل بعده فعلى الاول الاصح انه لا يصح عقده بل يثنى
في المماكسة فاذا اراد العقد عقد الولي فلو بلغ غير رشيد
دام الحجر وان بلغ رشيدا انفك بنفس البلوغ واعطى ماله
وقيل بشرط فك القاض فلو بذر بعد ذلك حجر عليه وقيل يعود
الحجر بلا إعادة ولو فسق لم يحجر عليه في الاصح ومن حجر عليه
نسفه طر فولية القاض وقيل ولية في الصغر ولو طر جنون فولية
وليه في الصغر وقيل القاض ولا يصح من المحجور عليه نسفه

٨٢
بيع ولا شراء ولا اعتاق وهبة وكساح بغير إذن وليه فاذا
اشترى او اقتضى وقبض وتلقا المأخوذ في يده او تلف فلا ضمان
في الحال ولا بعد ذلك الحجر سواء علم حاله من عامل او جهل ويصح
بإذن الولي كساحه لا التصرف في المال في الاصح ولا يصح اقراره
بدين قبل الحجر او بعده وكذا باتلاف المال في الاظهر ويصح بالحد
والقصاص وطلاق وخلع وظهاره ونفي النسب بلعاز و
حكمه في العباد كالسيد لكن لا يفرق الزكوة بنفسه واذا حرم
بالحج فزاعط الولي كفايته لنفقة ينفق عليه في طريقه وان
احرم بنطقه ورادت مؤنة سفره على نفقة المعهودة فلولي
منعه والمذهب انه كمصر فيتحلل **قلت** ويتحلل بالصوم ان
قلنا الدم الاحصاء بدل لانه ممنوع من المال ولو كان له
في طريقه كس قد زيادة المؤنة لم يحجر منه والله اعلم **فصل**
ولي الصبي ابوه ثم جدته ثم وصيه ثم القاض ولا تلي الام ولا
في الاصح ويتصرف الولي بالمصلحة ويسبى دوره بالطين
والاجر لا اللبن والحصر ولا بيع عقاره الا الحاجة او غبطة

ظاهرة وله بيع ماله بعرض ونسيئة للصحة واذا باع شيئا اشهد
 وارثه به وياخذله بالشفعة او يتراد بحسب الصحة ويزخر ماله
 وينفق عليه بالمعروف فان ادعى بعد بلوغه على الاب والمجد بيعا
 بلا مصلحة صدقا باليمين وان ادعاه على الوصي والامين صدق
 هو بيمينه **باب** الصلح هو قسم **احدهما** يجري بين المتداعيين
 وهو نوعان احدهما صلح على اقرار فان جرى على عين غير المدعى
 فهو بيع باللفظ الصلح ثبت فيه احكام كالشفعة والرد بالعيب
 ومنع تصرف قبل قبضه واشترط التقابض ان اتفاقا في عدة الربا
 او على منفعة فاجارة يثبت احكامها او على بعض العين المدعى
 فمبنة لبعضها لصاحب اليد فتثبت احكامها ولا يصح بلفظ البيع
 والاصح صحته بلفظ الصلح ولو قال من غير سبق خصومة صلحت
 عن دارك بكذا فالاصح بطلانه ولو صالح من دين على عين فانه
 توافقا في عدة الربا اشترط قبض العوض في المجلس الا ان كان
 العوض عينا لم يشترط قبضه في المجلس في الاصح اودينا اشترط
 نعيه في المجلس وفي قبض الوجهان وان صالح من دين على بعض

فهو

فروا براء عن باقية ويصح باللفظ الابراء والخط ونحوها وبلفظ الصلح
 في الاصح ولو صالح من حال على مؤجل مثله او عكس لغا فان عجل
 المؤجل صح الاداء ولو صالح من عشرة حالة على خمسة مؤجلة براء
 من خمسة وبقيت خمسة حالة ولو عكس لغا **الثاني** الصلح
 على الاكراه فيا طل ان جرى على نفس المدعى وكذا ان جرى على بعض
 في الاصح وقوله صالح عن الدار التي تدعيها ليس اقرار في الاصح
القسم الثاني يجري بين المدعى واجنبي فان قال او كلف المدعى
 عليه في الصلح وهو مقر للصحة ولو صالح لنفسه والحالة هذه صح الصلح
 وكانه اشتراه وان كان منكرا وقال الاجنبي هو مبطل في افكاره
 فهو شراء مقصوب فيفرق بين قدرته على انتراعها وعداها **فصل**
 وان لم يقل هو مبطل لغا الصلح **فصل** الطريق النافذ لا يتم فورا
 فيه بايضة المارة ولا يشترع فيه جناح ولا سبابا ولا يضربهم بل
 يشترط الارتقاء بحيث يمر تحت متصانبا وان كان حمارا
 والقوافل فليرفع بحيث يمر تحت الحمل على البعير مع اخشاع
 المظلة ويجرم الصلح على اشراع الجناح وان بين في الطريق

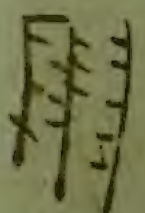
يعين ماله او يدين في ذمته محل
 اي ان الذي عليه مقر بالمدعى محل

بلفظ الشراء

اي سقفة على حائطين

اي روضتين

دكة او غير شجرة وقيل ان لم يضرب جاز وغير لما قد يحرم الاشراع اليه
 لغير اهله وكذا البعض اهله في الاصح الا برضى الباقيين واهله من منفذ
 باب داره اليه لامن لاصقه جداره وهل للاستحقاق في كلهما الكلهم
 ام تختص شركة كل واحد بما بين راس الدرب وباب داره وجهها
 اصحها الثاني وليس لغيرهم فتح باب اليه للاستطراق وله فتح اذا
 سمى في الاصح ومن له فيه باب ففتح اخر بعد من راس الدرب
 فليس كانه منعه وان كان اقرب اليه راسه ولم يسد الباب للقديم
 فكذلك وان سد فلا يمنع ومن له داران يفتحان الى دربين
 مسدودين او مسدود وسارح ففتح بابا بينهما لم يمنع في الاصح
 وصح منعه فتح الباب فصالح اهل الدرب بما لاصح ويجوز فتح
 الكوة والجدار بين المالكين قد يختص به احدهما وقد يشتركان
 فيه فالمختص ليس للآخر وضع المذوع عليه في الجديد ولا يحير المالك
 فلو رضى بلا عوض فهو عارة له الرجوع قبل البناء عليه وكذا
 بعده في الاصح وفائدة الرجوع تخيير بين يتيقنه باجرة او
 يطلع ويغرم ارضه نقضه وقيل فائدتهم طلب الاجرة فقط ولو رضى



بوضع

بوضع المذوع والبناء عليهم ما يعوض فان اجر راس الجدار للبناء
 فهو اجارة وان قال بجهة البناء عليه او بيعت حق البناء عليه فالاصح
 ان هذا العقد فيه شوب ^{شوب} بيع واجارة فاذا بنا فليس لمالك الجدار
 نقضه بحال ولو انهدم الجدار فاعاده ماله فليس له ان يعاد البناء
 وسواء كان الاذن بعوض او بغيره يشترط بيان قدر الموضع المبني
 عليه طولاً وعرضاً وسما للجدران وكيفية السقف المحمول
 عليها ولو اذن في البناء المشترك على ارضه كفي بيان قدر محل البناء
 واما الجدار المشترك فليس لاحدهما وضع جزوه عليه بغير اذن في
 الجديد وليس له ان يتدفيه وتدا او يفتح كوة بلا اذن وله ان يستند
 اليه ويستند اليه متاعاً لا يضرب وله ذلك في جدار الاجنبي وليس له
 اجبار شريكه على العمارة في الجديد فان اراد اعاده منه لم يباله
 لنفسه لم يمنع ويكون للعاد ملكه يضع عليه ما شاء وينقض اذا
 شاء ولو قال الاخر لا تنقض واغرم لك حصتي لم تلزم اجابته و
 ان اراد اعادته بنقض مشترك فلا اخر منعه ولو دعا ونا على
 اعادته بنقض عاد مشترك كما كان ولو انفرد احدهما وشروطه

الاخر زيادة جاز وكانت في مقابلة عمله في نصب الآخر ويجوز ان يصلح
 على اجراء الماء والقاء الثلج في ملكه على مال ولو تنازع اجدار بين ملكيهما
 فان انفصل بيناء احدهما بحيث يعلم انهما بنيا معا فله اليد والافلام
 فان اقام احدهما بينة قضي له والا حلفا فان حلفا او تكلا جعل
 بينهما وان حلف احدهما قضي له ولو كان لاحدهما عليه جذوع لم
 يرجع والسقف بين عاقبه واسفل غيره كجدار بين ملكين
 فينظر الى كنه احدهما بعد العلق فيكون في يدهما او لا فلصاحب
 السقف **باب الحوالة** يشترط للمارض التحيل والمحال ~~على~~ لا المحال
 عليه في الاصح ولا تصح على من لا دين عليه وقيل تصح برضاه وتصح
 بالدين اللازم وعليه المثل وكذا المتقوم في الاصح وبالتمن في مدة
 الخيار وعليه في الاصح والاصح صححت حوالة المكاتب يتوبه بالجموع
 دون حوالة السيد عليه ويشترط العلم بما يحال به وعليه قدر
 وصفه وحسبنا وفي قول تصح بابل الدية وعليها ويشترط تسا
 ونيها جسا وقد راو كذا حلولا واجلا وصحة وكسرا في الاصح
 ويبرأ بالحوالة التحيل عن دين المحتال والمحال عليه عن دين التحيل

دومة

ويجوز

ويجوز حق المحتال الى دومة المحال عليه فان تعذر بفلس او جرح حلق
 وكونها لم يرجع على التحيل فلو كان مفلسا عند الحوالة وجهل المحتال
 فلا رجوع له وقيل له الرجوع ان شرط يساره ولو احال المشتري بالتمن
 فرد المبيع بعيب حصلت في الاظهر والبايع بالتمن فوجد الردي لم تبطل
 على المذهب لو باع عبدا واحال بثمنه ثم انفق المتبايعان و
 للمحال على حرته او ثبتت ببينة بطلالة الحوالة وان كذبا
 للمحال ولا بينة حلفاه على نفي العلم ثم ياخذ المال من المشتري
 ولو قال المستحق عليه وكلتك لتقبض لي وقال المستحق احلته او
 قال اردت بقولي احلتك الوكالة وقال المستحق بل اردت
 لحوالة صدق المستحق عليه بيمينه وفي الصورة الثانية وجه
 وان قال احلتك فقال وكلتني صدق الثاني بيمينه **باب**
 الضمان شرط الضمان الترشد وضمان محصور عليه بفلس كشرائه
 وضمان عبد بغير اذن سيده باطل في الاصح ويصح باذنه فان
 عتق للاداء كسبه او غيره قضى منه والا فالاصح انه ان كان ماذونا
 له في التجارة تعلق بما في يده وما يكتسبه بعد الاذن والا فيما

يكسبه والاصح اشتراط معرفة المضمون له وانه لا يشترط قبوله ورضاه
 ولا يشترط رضي المضمون عنه قطعا ولا معرفة في الاصح ويشترط
 في المضمون كونه ثابتا وصح القديم ضمان ما سيجب المذهب صحته
 ضمان الدرك بعد قبض الثمن وهو ان يضمن المشتري الثمن ان
 خرج المبيع مستحقا او معيبا او ناقصا لنقص الصنعة وكونه لازما
 لا يجوز كتابة ويصح ضمان الثمن في مدة الخيار في الاصح وضمان الجعل
 كالزهر وبه كونه معلوما في الحديد والابراء من المجهول باطل
 في الحديد الا من ابل الذية ويصح ضمانها في الاصح ولو قلا ضمنت مما
 لك على زيد من درهم الى عشرة فالاصح صحته والا انه لا يكون
 ضامنا عشرة **قلت** الاصح لتسعة والله اعلم **فصل**
 المذهب صحته كفالة البدن فان كفل بدن من عليه مال لم يشترط
 العلم بقدره ويشترط كونه مما يصح ضمانه والمذهب صحته ببدن
 من عليه عقوبة الاداء كقصاص واحد قذف ومنعها في حدود
 الله تعالى ونصحه ببدن صبي ومجنون ومجنون وغائب
 ميتة يحضره فيشهد على صورته ثم ان عين مكان التسليم

٨٦
 تعين والافكانها وبين الكفيل بتسليمه في مكان التسليم بلا
 حائل متغلب وبان يحضر الكفول ويقول سامة نفسه عن جهة
 الكفيل ولا يكفي مجرد حضوره فان غاب لم يلزم الكفيل حضرا
 ان جهل مكانه والا قيل نعم ويحمل مدة ذهاب واياب فان
 مضت ولم يحضره حيس وقيل ان غاب الى مائة الف لم يلزم
 احضاره والاصح انه اذا ما ودق لا يطالب الكفيل بالمال و
 انه لو شرط في الكفالة انه يغرم المال ان قال التسليم بطلت وانها
 لا تصح بغير رضي المكفول **فصل** يشترط في الضمان والكفا
 له لفظ يشعربا لا لتمام كضمنت دينك عليه او تحملت او
 تقلدته او تكلفت بيدته او انا بالمال او باحضار الشخص
 ضامن او كفيل او زعيم او حميل ولو قال او دي المال او حضر
 الشخص فهو وعد والاصح انه لا يجوز تعليقه ما بشرط ولا
 نوقيت الكفالة ولو بشرطها وشرط تأخير الاحضار شرعا جاز
 وانه يصح ضمان الحال مؤجلا اجلا معلوما وانه يصح ضمان
 المؤجل حالا وانه لا يلزم منه التجديد والمستحق مطالبة للضامن

والاصيل والاصح انه لا يصح بشروط ابراء الاصيل ولو ابراء الا
 صيل برى الضامن ولا عكس ولو ما احدهما حل عليه دون الآخر
 واذا طالب المستحق الضامن فلم مطالبة الاصيل بتخليصه بالاداء
 ان ضمن باذنه والاصح انه لا يطالب به قبل ان يطالب وللضامن
 الرجوع على الاصيل ان وجد اذنه في الضامن والاداء وان
 اتفق فيهما فلا وان اذن له في الضامن فقط رجع في الاصح ولا
 عكس في الاصح ولو ادى مكسرا عن صحاح او صالح عن ثابة بثوب
 قيمته خمسون فالاصح انه لا يرجع الا بما غرم ومن ادى دين
 غيره بلا ضمان ولا اذن فلا رجوع وان اذن بشروط الرجوع
 رجع وكذا ان اذن مطلقا في الاصح والاصح ان مصالحته
 على غير جنس الدين لا تمنع الرجوع ثم انما يرجع الضامن
 ولو ادى اذا شهد بالاداء رجلين او رجلا وامرأتين وكذا
 رجل ليخلف معه في الاصح فان لم يشهد فلا رجوع ان ادى
 في غيبة الاصيل وكذبه وكذا ان صدقه في الاصح فان صدقه
 المضمون لم اواذى بحضرة الاصيل يرجع على المذهب **باب**

الشركة هي انواع شركة الابدان كشركة التجار وسائر المحترفين
 ليكون بينهما كسرها متساويا او متفاوتا مع اتفاق الصنعة او
 اختلافها وشركة المعاوضة ليكون بينهما كسرها ما يورض
 من غرم وشركة الوجوه بان يشترك الوجهان لبيعت كل منهما
 بموكل لهما فاذا باع كان الفاضل عن الاثمان بينهما وهذه
 الانواع باطلة وشركة العنان صحيحة ويشترط فيها لفظ يدل
 على الاذن في التصرف فلو اقتصر على اشتراكنا لم يكفي في الاصح وفيها
 اهلية التوكيل والنقل ونصح في كل من ادى دون المتقوم وقيل
 تختص بالنقد المضروب ويشترط خلط المالكين بحيث لا يتميز
 ولا يكتفى بالخلط مع اختلاف جنس او صفة كصالح ومكسرة هذا
 اذا اخرج مالين وعقد ا فان ملكا مشتركا بارت او شراء
 او غيرهما واذن كل للآخر في التجارة فيه تمت الشركة والحيطة
 في الشركة في العرض ان يبيع كل واحد بعض عرضه ببعض عرض
 الآخر واذن له في التصرف ولا يشترط تساوي قدما مالين
 والاصح انه لا يشترط العلم بقدرهما عند العقد ويتسلط كل

منها على التصرف بلا ضرر فلا يبيع شيئا ولا يغير ثقل البلد ولا يغير
 فاحش ولا يسافر به ولا يضع بغير اذن وكل من فعل من هذا
 ينعزلان عن التصرف بنفسهما فان قال احدهما غرتك ولا تتصرف
 في نصبي لم ينعزل العازل وتنفس بعت احدهما وجنونه وبا
 غمائه والبرج والخسران ^{قدر} على المالكين تشاؤنا في العمل وتفاوتنا
 فان شرط خلافة عند العقد فيرجع كل على الآخر باجرة عمله في مال
 وتنفيذ التصرفات والبرج على قدر المالكين ويد الشريك دامنة
 فيقبل قوله في الرد والخسران والتلف فان ادعاه بسبب ظاهر طويل
 بيينة بسبب ثم يصدق في التلف به ولو قال من في يده المال هو
 وقال الآخر مشترك اربا بالعكس صدق صاحب المرد ولو قال اقسما
 وصار لي صدق المنكر ولو اشترى وقال اشترىته للشركة او لنفسه
 وكذب الآخر صدق المشتري **كتاب الوكالة** شرط الموكل
 صحت مباشرة ما وكل فيه ملك او ولاية فلا يصح توكيل صبي ولا
 مجنون ولا المرأة والمحرم في النكاح ويصح توكيل الولي في حق الطفل
 ويستثنى توكيل الامم في البيع والشراء فيصح بشرط الوكيل صحت

مباشرة التصرف لنفسه لا صبي ومجنون وكذا المرأة والمحرم في النكاح
 لكن يصح اعتماد قول صبي في الاذن في دخول الدار وايصال هدية
 والاصح صحت توكيل عبد في قبول نكاح ومنعه في الايجاب بشرط الموكل
 في ان يملك الموكل فلو وكل ببيع عبد يملكه وطلاق من سينكحها
 بطل في الاصح وان يكون قابلا للنيابة فلا يصح في عبادة الآل
 وتقوية زكوة وديج الضحية والاف شهادة وابلاء ولعان وسائر
 الايمان ولا يظهر في الاصح ويصح في طرفي بيع وهبة وسلم
 ورهن ونكاح وطلاق وسائر العقود والفسوخ وقبض الدين
 واقباضها والدعوى والجواب وكذا في ملك المباح كالاحياء والا
 صطياد والاحتياط في الاظهر لا في اقرار في الاصح ويصح في استيفاء
 عقوبة آدمي كقصاص وحد قذف وقيل لا يجوز الا بحضرة
 الموكل وليكن الموكل فيه معلوما من بعض الوجوه ولا يشترط علمه
 من كل وجه فلو قال وكلتك في كل قليل وكثير وفي كل اموري او
 فوضت اليك كل شيء لم يصح وان قال في بيع اموالي واعتق ارقائي
 صح وان وكله في شراء عبد وجب بيان نوع اودار وجب

بيان الحلة والسكة لا قدر الثمن في الاصح ويشترط من الموكل لفظه
يقترض رضاه كوكلتك في كذا او فوضت اليك اذ انت وكيل في فلو قال بيع
او اعتق حصل الاذن ولا يشترط القبول لفظا وقيل يشترط في صيغة
العقود كوكلتك دون صيغة الامر كبيع واعتق ولا يصح تعليقها
بشرط في الاصح فان نجزها او شرط للتصرف بشرط جاز ولو قال و
كلتك ومتى عزلتك فانت وكيل صححت في الحال في الاصح وفي عوده
وكيلا بعد العزل الوجهان في تعليقهما ويجريان في تعليق العزل
فصل الوكيل بالبيع مطلقا ليس له البيع بغير تفقد البلد ولا
بنسبة ولا بغير فاحش وهو ما لا يحتمل غالبا فلو باع على احد هذه
الانواع وسلم المبيع ضمن وان وكله لبيع مؤجلا وقد ارجل
فذاك وان اطلق صح في الاصح وحمل على المتعارف في مثله ولا يبيع
لنفسه وولده الصغير والاصح انه لا يبيع لابيه وابنه البالغ و
ان الوكيل لا بالبيع لم قبض الثمن وتسليم المبيع ولا يسلمه حتى يقبض
الثمن فان خالف ضمن واذا وكله في شراء لا يشتري معيبا
فان اشتراه في الذمة وهو يساوي مع العيب ما اشتراه به وقع عن

الموكل

الموكل ان جهل العيب ان علمه فلا في الاصح ان لم يساوي لم يقع
عنه ان علمه وان جهله وقع في الاصح واذا وقع للموكل فحصل
من الوكيل والموكل الرد وليس للوكيل ان يوكل بلا اذن ان ثاقي
منه ما وكل فيه وان لم يثاقي لكونه لا يحسنه او لا يليق به فله
التوكيل ولو كثر وعجز عن الاثبات بكلمة فالمذهب ان يوكل فيما زاد
على الممكن ولو اذن في التوكيل وقال وكل عن نفسك ففعل فالثاقي
وكيل الوكيل والاصح انه يعزل بعزله وان قال عني فالثاقي
وكيل الموكل وكذا لو اطلق في الاصح **قوله** وفي هاتين الصورتين

لا يعزل احدهما الاخر ولا يعزل باخره وجبت جواز الوكيل ^{التوكيل}
بشرط ان يوكل امينا الا ان يعين الموكل غيره ولو وكل امينا
ففسق لم يملك الوكيل عزله في الاصح والله اعلم **فصل** قال ج
لشخص معين او فز من امكن معين حقين وفي المكان وجه
اذا لم يتعلق به غرض وان قال ج بماية لم يبيع باقل وله ان
يزيد الا ان يصرح بالتمهي ولو قال اشترى هذا الدينار شاة ورو
فاشتري به شاتين بالصفة فان لم تساوي واحدة دينارا

لم يصح الشراء للموكل وان ساوت كل واحدة فالأظهر الصحة وحصول
الملكية للموكل ولو امره بالشراء بيمين فاشترى في الذمة لم يقع
للموكل وكذا عكسه في الأصح ومضى خالف الموكل في بيع ماله أو الشراء
بعينه فنصرف باطل ولو اشترى في الذمة ولم يسم الموكل وقع للموكل
وان سماه فقال البائع بعتك فقال اشتريت لفلان فكذلك في البيع
وان قال بعت موكل زيد فقال اشتريت له فالمذهب بطلان
ويدل الوكيل بامانة وان كان يجعل فان تعدى ضمن ولا ينزع
في الأصح واحكام العقد تتعلق بالوكيل دون الموكل فيعتبر
في الروية ولزوم العقد بمفارقة المجلس والتفادير في
المجلس حيث يشترط الوكيل دون الموكل واذا اشترى الوكيل
طالبه البائع بالثمن ان كان دفعه اليه الموكل والا فلا ان كان
الثمن معينا وان كان في الذمة طالبه ان انكر وكالته او
قال لا اعلمها وان اعترف بها طالبه ايضا في الأصح كما يطالب
للموكل ويكون الموكل الوكيل كضامن والموكل كاصيل واذا قبض
الوكيل بالبيع الثمن وتلف في يده وخرج المبيع مستحقا رجع عليه

المشتري

9
المشتري وان اعترف بوكالته في الأصح ثم يرجع الوكيل على
الوكيل قلت وللمشتري الرجوع على الموكل ابتداء في الأصح و
لله اعلم **فصل** الوكالة جائزة من الجانبين فاذا عزل
الموكل في حضوره او قال رفعت الوكالة او بطلت ما واخرجتك
منها ان عزل فان عزله وهو غائب ان عزل في الحال وفي قول لا
حتى يبلغ الخبر ولو قال عزلت نفسي او ردة الوكالة ان عزل
وينعزل بخروج احدهما عن اهلية التصرف بموت او جنون
وكذا انهاء في الأصح وبخروج محل التصرف عن الملك الموكل
وانكار الوكيل الوكالة لنسيان او غرض في الاخفاء ليس بعزل
فان تعمك ولا غرض ان عزل واذا اختلفا في اصلها او صفتها
بان قال وكلتني في البيع بثلثة او في الشراء بعشرين فقال
بل لقد او بعشرة صدق الموكل بيمينه ولو اشترى جارية
بعشرين ورغم ان الموكل امره فقال بل في عشرة وحلف فان
اشترى بعين مال الموكل وسماه في العقد او قال بعدي لثمن
بيته لفلان والمال له وصدقه البائع فالبيع باطل وان كذبه

حلوا على نفع العلم بالوكالة ووقع الشراء للوكيل وكذا ان اشترى في
الذمة ولم يسم الموكل وكذا ان سماه وكذبة البائع في الاصح وان
صدق بطل الشراء وحيث حكم بالشراء للوكيل يستحب للقاض ان
يرفق بالموكل ليقول للوكيل ان كنت امر قلة بعشرين فقد بعثتها
بها ويقول هو اشترى لي لئلا له ولو قال اتيت بالتصرف لما دون
فيه وانكر الموكل صدق الموكل وفي قول الوكيل وقول الوكيل في تلف
المال مقبول بيمينه وكذا في الرد وقيل ان كان يجعل فلا ولو ادعى
الرد على رسول الموكل وانكر الرسول صدق الرسول ولا تلزم
اللوكل تصديق الوكيل على الصحيح ولو قال قبضت الثمن وتلف وانكر
الموكل صدق الموكل ان كان قبل تسليم المبيع والا فالوكيل على
المذهب ولو وكله بقضاء دين فقال قبضته وانكر المستحق صدق
المستحق بيمينه والا فمرأته لا يصدق الوكيل على الموكل الا بينة
وقيم البتيم اذا ادعى دفع المال اليه بعد البلوغ يحتاج الى بينة
على الصحيح وليس لوكيل ولا مودع ان يقول بعد طالب المالك لا رد
المال الا بالشهاد في الاصح وللغاصب من لا يقبل قوله في الرد

ذكر

ذلك ولو قال رجل وكلني المسحة بقبض ماله عندك من دين او حن
وصدق فله دفعه اليه والمذهب انه لا يلزم الا بينة على وكالة ولو
قال احالي عليك وصدق وجب الدفع في الاصح قلت فان قال انا
وارثه وصدق وجب الدفع على المذهب والله اعلم **كتاب**
الاقراء يصح من مطلق التصرف وقرار الصبي والمجنون الاغ فان
ادعى البلوغ بالاحتملام مع الامكان صدق ولا يحلف وان ادعى
بالاستطالة ببيتة والسفيه والمفلس سبق حكم اقرارهما ويقبل
اقرار الرقيق بموجب عقوبة ولو اقر بدين جنانية لا تكون عقوبة
فكذبه السيد تعلق بذمة دون رقبته وان اقر بدين مؤلف
لم يقبل على السيد ان لم يكن ماذون له في التجارة ويقبل
ان كان ماذون من كسبه وبما في يده ويصح اقرار المريض مرض
الموت الاجنبى وكذا الوارث على المذهب ولو اقر في صحة دين
وفي مرضه لاخر لم يقدم الاول ولو اقر في صحة او مرضه وقر
وارثه بعد موته لاخر لم يقدم الاول في الاصح ولا يصح اقرار
مكره ومشتهر في المقر له اهلية المحقق المقر به فلو قال هذه

الذابة على كذا فلعنوا فان قال سببها ما لكها وجب ولو قال الحمل هند
كذابا رث او وصية لزمه وان اسند الوجه لا يمكن في حقه فلعنوا
وان اطلق صح في الاظهر واذا كذب المقر له المقر ترك المال في
يده في الاصح فان صح المقر في مال تكذيبه وقال غلظت قبل
قوله في الاصح **فصل** قوله لزيد كذا لصيغة اقرار وقوله
علي وحي ذمتي للدين ومعى وعندى للعين ولو قال لي عليك
الف فقال رثن او حن او رنه او خذه او اختم عليه او جعل
في كيسك فليس باقرار ولو قال لي او نعم او صدقة او ابرأ
منه او قبضته او انا مقربيه فهو اقرار ولو قال انا مقربيه او
انا اقربيه فليس باقرار ولو قال اليس عليك كذا فقال
بلى او نعم فاقرار وفي نعم وجه ولو قال اقض الف الذي لي
عليك فقال نعم واقضه غدا او امهلني يوما او حتى اعقد
او افتح الكيس او اجد فاقرار في الاصح **فصل** يشترط في
المقربيه الا ان يكون ملكا للمقر فلو قال داري او ثوبي او ديني
الذي علي زيد لعنوا لعنوا ولو قال هذا الفلان وكان ملكا

الى ان اقررت به فاقل كلامه اقرار واخره لعنوا وليكن المقر
به في يد المقر ليس بالقرار للمقر له فلو اقر ولم يكن في يده
ثم صاد به عمل بمقتضى الاقرار فلو اقر بحرية عبد في
يد غيره ثم اشتراه حكم بحرية ثم ان كان قال هو حر الاصل
فشراه افتداء وان قال اعتقته ففداه من جهته وبيع
من جهة البائع على المذهب فيثبت فيه الخيار ان للبائع فقط
ويصح الاقرار بالمجهول فاذا قال له على شيء قبل تفسيره
بكل ما يتقوله وان قل ولو فستره بما لا يتقوله لكنه من جنس كجبة
حنطة او حبل اقتناء وه ككليم معلوم وسرجين قبل في الاصح
ولا يقبل بما لا يقتضي كخنزير وكلب لا تقع فيه ولا بيعا ورة
سلام ولو اقرت بما لا او بما لا عظيم او كبير او كثير قبل تفسيره بما قل
منه وكذا بالمستولية في الاصح لا بكلب وجلد ميتة وقوله له
كذا لقوله شيء وقوله شيء شيء كما لو لم يذكره ولو قال شيء وشيء
او كذا وكذا وجب الشئان ولو قال كذا درهم او رفع الدرهم او حجر
لزم درهم والمذهب انه لو قال كذا وكذا درهمان بالتصريح جبرهما

ولو وانه لو رفع او جرد درهم ولو حذف الواو فدرهم في الحول
ولو قال الف ودرهم قبل تفسير الف بغير الدرهم ولو قال خمسة
وعشرون درهما فالجميع دراهم على الصحيح ولو قال الدراهم كذا
اقررت بها ناقصة الوزن فان كانت دراهم البلد تاملة
الوزن فالصحيح قبوله ان ذكره متصلا ومنعه ان فصله عن الا
قرار وان كانت ناقصة قبل ان وصله وكذا ان فصله في المنق
والتفسير بالغشوشة كقولنا خمسة قصة ولو قال على من
درهم الى عشرة لزمت تسعة في الاصح وان قال درهم في عشرة
فان اراد للعتية لزمت احد عشر والحساب فعشرة والاف درهم
فصل قاله عند سيف في غنم ثوب في صندوق لزمت
الضرف وحده او عبد على راسه عمامة لم تلزم العمامة على
الصحة او دابة يسرجها او ثوب مطرز لزمت الجميع ولو قال في
ميراث اب الف فهو اقرار على ابيه بدين ولو قال في ميراثي
من ابني فهو وعده به ولو قال له على درهم درهم لزمت
درهم فان قال ودرهم لزمت درهما ولو قال درهم ودرهم

لا يلزم الظرف او غنم
فيه سيف او صندوق
فيه ثوب صح

ودرهم لزمت بالاولين درهما وانما الثالث فان اراد به تأكيد
الثاني لم يجز به شيء ونفي الاستيفان لزمت ثالث وكذا ان
نوى تأكيد الاول او اطلق في الاصح ومتى اقرت بهم كسبي وثوب
طويل بالبيان فامتنع فالصحيح انه يجسر ولو بين وكذب المقر
له فليبين وليدع والقول قول المقر في نفيه ولو اقر له بالف
ثم اقر له بالف في يوم آخر لزمت الف فقط ولو اختلف القدر
دخل الاقل في الاكثر فلو وصفا ما بصفتين مختلفتين او
اسندهما الى جهتين او قال قبضة يوم السبت عشرة ثم قال
قبضت يوم الاحد عشرة لزمتا ولو قال له على الف من ثمن
خمر او كلب او كلب او الف قضيت لزمت الف في الاظهر ولو قال
من ثمن عبد لم اقبضه اذا سلمه سلمت قبل على المذهب
وجعل غنا ولو قال الف ان شاء الله لم يلزم شيء على المذهب
ولو قال الف لا يلزم لزمتا ولو قال له على الف ثم جاء بالف
وقال اردة هذا وهو دية فقال المقر له لي عليه الف اخر
صدق المقر في الاظهر بميمه فان كان قال في ذمتي او ديني

صدق للقرن على المذهب قلت فاذا قبلنا تفسير بالوديعة قال
صح انها امانة فنقبل دعواه التلق بعد الاقرار ودعوى الرد
وان قال له عندي او معي الف صدقة فدعوى الوديعة والرد
والتلق قطعاً والله اعلم ولو اقرت بببيع او هبة واقباض ثم
قال كان فاسدا واقررت لظنة الصحة لم يقبل ولم تخلف
المقر له فان نكل حلف المقر وبرئ ولو قال هذه الدار لزيد
بل العرا وعصرتا من زيد بل من عمر وسلمت لزيد والاظهر ان
المقر يغرر قيمتها العرا ويصح الاستثناء ان انفصل ولم يستغرق
ولو قال له عشرة الاثنتي عشرة وجبة شجرة ويصح من غير
الجنس كالالف الا ثوباً يلبس ويبين بؤب قيمته دون
الف ومن للمعين هذه الدار له الا هذه البيت او هذه
الدرهم له الا اذا درهم وفي المعين وجه شاذ **قلت** لو قال
هؤلاء العبيد له الا واحداً قبل ورجع في البيان اليه فان
ما نوا الا واحداً وزعم انه المستثنى صدق بيمينه على الصحيح
والله اعلم **فصل** اقر بنسب الحق بنفسه بشرط

لصحة

لصحة الا يكذب به الحس ولا الشرع بان يكون معروفاً بالنسب من
غيره وان يصدق المستحق صغيراً ثبت ان كان اهلاً للنسب
فان كان بالغاً فكذب به لم يثبت الا بيمينه وان استحق صغيراً
ثبت فلو بلغ وكذب به لم يبطل في الاصح ويصح ان يستحق ميتاً
صغيراً وكذا كبيراً في الاصح ويرث ولو استحق اثنان بالغاً ثبت
لمن صدقة وحكم للصغير نأى في التقيد ان شاء الله تعالى ولو قال
لولد امة هذا ولدي ثبت ولا يثبت الاستيلاء في الاظهر وكذا لو قل
ولدي ولدته في ملكي فان قال علفت به في ملكه ثبت الاستيلاء
فان كانت فراشاً له لحقه بالفراش من غير استحقاق وان كانت
مروجة فالولد للزوج ولستحق السيد باطل واما اذا الحق بالنسب
بغيره كهذا اخي او عمي فثبت نسبه من المحقق به بالسروط الشرعية
وبشرط كون المحقق به ميتاً ولا يشترط ان لا يكون نفاه في الاصح
ويشترط كون المقر وارثاً حائزاً والاصح ان المستحق لا يرث
ولا يشارك المقر في حصته وان البالغ من الورثة لا ينفرد بالا
قرار وان اقر واحد الوارثين انكر الآخر وما ولم يرث الا

إلا المقر ثبت النسب وإنه لو اقر ابن حازم بأخوة مجهول فأنكر المجهول
 نسب المقر له يؤثر فيه وينتفىض أيضاً نسب المجهول وإنه إذا كان الوارث
 الظاهر بحجة المستحق كاخ أو قريب للميت ثبت النسب ولا ارث
كتاب العارية شرط المعير تحت بترعه وملكه المنفعة فيغير
 مستأجر لا مستعير على الصريح وله أن يستتيب من يستوفى المنفعة
 له والمستعار كونه متفعا به مع بقاء عيده ويجوز إعارته جارية
 لخدمة امرأة أو محرم وتكره إعارته عبد مسلم كافر والاصح
 اشتراط لفظ كما عرتك أو أعزني ويكون لفظاً واحداً مع فعل الآخر
 ولو قال عرتك لتعلم أو لتغير في فرسك فهو إجارة فاسدة نحو
 إجرة المثل ومؤنة الرد على المستعير فإن تالفت لأبلا استعمال
 ضمنها وإن لم يفرد والاصح أنه لا يضمن ما يحق أو يستحق ^{باستعمال}
 والثالث يضمن المحق والمستعير من مستأجر لا يضمن الاصح
 ولو تالفت دابة في يد وكيل بعث في شغل أو في يد من سلمها إليه
 ليروضها فلا ضمان ^{أي للمستعير} ولم الانتفاع بحسب الأذن فإن إعارته لزراً
^{أي يعلم القيد} حنطه ذرعهما ومثلها أن كم بينهما أو لشعير لم يزرع فوقه

كحنطه ولو أطلق لزراً صح في الاصح ويزرع ما شاء وإذا استعار
 لبناء أو غراس فله الزرع ولا عكس والصحيح أنه لا يغير من مستعير
 لبناء وكذا العكس وإنه لا يصح إعارته الأرض مطلقاً بل يشترط
^{من زرع} أن يغرس ^{أو يغرسها أكثر} أو يغرس كل ما جازت
 تغرس نوع المنفعة **فصل** لكل من أماردة العارية متى
 شاء إلا إذا أعاد لدفع فلا يرجع حتى يندرس أثر المدفون
 وإذا أعاد للبناء أو الغراس ولم يذكر مدة ثم رجع إن كان
 شرط القلع مجازاً للزم وإذا كان اختار المستعير القلع قلع ولا
 يلزم تسوية الأرض في الاصح **قلت** الاصح تلزم والله أعلم وإن
 لم يختار لم يقلع مجازاً بل للمعير الخيار بين أن يبقية بأجرة أو
 يقلع ويضمن أرض النقص قبل أو يملكه بقيمة فإن لم يختار
 لم يقلع مجازاً إن بذل المستعير الأجرة وكذا إن لم يبدلها في الاصح
 ثم قيل يبيع الحاكم الأرض وما فيها ويقسم بينهما والاصح أنه يعرض
 عنها حتى يختار شيئاً للمعير دخولها والانتفاع بها ولا يدخلها
 المستعير بغير إذن لتفتيح ويجوز للثقي والاصلاح في الاصح و
 لكل بيع ملكه وقيل ليس للمستعير بيعه لثالث والعارية

الموتة كالمطلقة وفي قول لم القلع فيها تجان اذا رجع واذا اعار
لزرعة ورجع قبل ادراك النزع فالصحح ان عليه الابقاء الى
الحصاد وان له الاجرة فلو عتق مدة ولم يدرك فيها لتقصيره
بالتأخير لزرعة قلع تجاناً ولو حمل السيل بذراً الى ارض فبنت فهو
لصاحب البذر والاصح انه يجبر على قلع ولو ركب دابة وقال لما لكها
اعترضها فقال اجر قتلها واختلف مالك الارض وزادها كذا فالمصدق
لمالك على المذهب كذا لو قال اعزني وقال بل غصيت متى فان تلفت
العين فقل تفقا على الضمان لكن الاصح ان المعارية تضمن بقيمة
يوم التلف لا باقصة القيمة ولا بيوم القرض فان كان ما يدعيه المالك
اكثر خلق للزيادة **كتاب الغصب** هو الاستيلاء على حق
الغير عدواناً ولو ركب دابة او جلس على فراش فغاصب وان لم
ينقل ولو دخل داره وازرعها او ازعجها وقرره على الدار
ولم يدخل فغاصب وفي الثانية وجه ولو سكن بيتاً ومنع المالك منه
دون ابقائه في الدار فغاصب البيت فقط ولو دخل بقصد الاستيلاء وليس
لمالك فيها فغاصب ان كان ولم يرعجه فغاصب لنصو الدار لا

ان يكون

ان يكون ضعيفاً لا يجد مستولياً على صاحب الدار وعلى الغاصب الرد
فالتلف عنده ضمه ولو تلف ما لا في يد مالك ضمه ولو فتح راس رزق
مطروح على الارض فخرج ما فيه بالفتح او منصوب فسقط بالفتح و
خرج ما فيه ضمه وان اقتصر على الفتح فالأظهر انه ان طار في الحال ضمن
وان وقف ثم طار فلا والا يدرى المسمى عليه يد الغاصب ايدي ضمان
وان جهل صاحبها الغصب ثم ان علم فكل غاصب من غاصب فستقر
عليه ضمان ما تلف عنه وكذا ان جهل وكانت يده في اصلها يد
ضمان كالعارية وان كانت يدا مائة كوديعه فالقرار على الغاصب
ومضى التلذذ الاخذ من الغاصب مستقلاً به فالقرار عليه مطلقاً وان حمله
الغاصب عليه بان قدم له طعماً ما ضيافه فأكله فكذلك في الاظهر وعلى هذا
لو قدم له مالاً فأكله بهي الغاصب **فصل** تضمن نفس الرقيق
بقيمتة التلذذ او تلف تحت يد عادية وابعاض التي لا يتقدر ارشها
من الحر بما نقص من قيمته وكذا المقدرة ان تلفت وان اُتلفت فكذلك
في القديم وعلى الجديد يتقدر من الرقيق والقيمة فيه كالديرة في
المر ففوقه نصف قيمته وسائر الحيوان بالقيمة وغيره مثلي ومتقوم

مغصوب

والاصح ان المثل ما حصره كيل او وزن وجار السالم فيه كما ورتاب ونحو
وتبر ومسك وكافور وقطر وعنبر ودقيقه لا غاية ويجوز فيضمن
المثل بمثله تلفا او تلفا فان تعدد فاليقمة والاصح ان المعتبر اقصى قيمة من
وقد الغصب الى نقد المثل ولو نقل المصوب المثل الى بلد اخر فملا ذلك
ان يكلف ردة وان يطالبه بالقيمة في الحال فاذا ردة ردها فان
تلف في البلد المنقول اليه طالبه بالمثل في اى البلد من شاء فان فقد
المثل غرم قيمته اكثر البلد من قيمته ولو طوف بالغاصب في بلد التلف
فاليصح انه ان كان لا مونة لنقله كالتقديس مطالبته بالمثل والا
فلا مطالبة بالمثل بل بغير قيمة بلد التلف واما المتقوم فيضمن
باقص قيمة من الغصب الى التلف وفي الاتلاف بلا غصب بقيمة يوم التلف
فان جنى وتلف سبابة فالواجب الاقص ايضا ولا تضمن الخمر ولا
تراق على ذمي الا ان يظهر رشوها او بيعها وترد عليه ان يقيمة
لعين وكذا المحترمة اذا غصبت من مسلم والاصنام والاث
الملاهي لا يجب في ابطالها سئى والاصح انها لا تكسر الكسر الفلحس
بل تفصل لتعود كما قبل التالف فان عجز المنكر عن رعاية

هذا

97
هذا المختار لمنع صاحب المنكر ابطاله كيف تيسر وقطن منفعة
الدار والعبد ونحوهما بالتقويت والفوت في يد عادية ولا
تضمن منفعة البضغ الا بالتقويت وكذا منفعة بدن المختار والاصح
واذا انقص المصوب بغير استعمال وجب الارش مع الاجرة و
كذا لو نقص به بان بلى الثوب في الاصح **فصل** ادعى تلف وانكر
المالك صدق الغاصب بيمينه على الصحيح فان حلف غرمه للمالك في الاصح
ولو اختلفا في قيمته او الشيا التي على العبد المصوب او في هيب
خلق صدق الغاصب بيمينه في الاصح وفي عيب حادث يصدر
المالك بيمينه في الاصح ولو رده ناقص القيمة لم يلزمه سئى ولو غصب
ثوبا قيمته عشرة فصارت بالرخيص درهمين لم يمس فبالا ففك
فصارت نصف درهم فرده لزمه خمسة وهي فسط التالف من
اقص القيم **قوله** ولو غصب خفين قيمتهما عشرة فتلف احدهما
ورده الاخر وقيمته درهمان او تلف احدهما غصبا او في يد مالك
لزمه ثمانية في الاصح والله اعلم ولو حدث نقص يسرى الى التلف
بان جعل الخطة هربية فكما التالف وفي قول يرحمة مع ارش النقص

ولو جنى المصوب فتعلق برقبته مال لزم الغاصب تخليصه بالاقبل
من قيمته والمال فان تلف في يده غرم المالك والمجنى عليه تفرقه وان
يتعلق بما اخذه المالك ثم يرجع المالك على الغاصب ولو ورد العبد الى
المالك على الغاصب ولو ورد العبد الى المالك فبيع في الجناية رجع المالك
بما اخذه المجنى عليه على الغاصب ولو غصب ارضا فقل ترابها اجبره
المالك على رده او رد مثله واعادة الارض كما كانت وللناقل الرث
وان لم يطالبه المالك ان كان له فيه غرض والا فلا يرده بلا اذن
في الاصح ويقاس بما ذكرنا حفر البئر وطبها واذا اعاد الارض كما
كانت ولم يبق نقص فلا ارش لكن عليه اجرة المثل لمدة الاعادة
وان بقي نقص وجب ارضه معها ولو غصب بيتا وخوه واغلاه
فنقصت عينه دون قيمته رده ولزمه مثل الداهية في الاصح وان
نقصت القيمة فقط لزم الارش وان نقصت غرم الداهية ورد
البيت مع ارضه ان كان نقص القيمة اكثر والاصح ان التمس لا يجبر
نقص هذا قبله وان تذكر صنعة نسيها يجبر النسيان ونظم
صنعة لا يجبر نسيان اخرى قطعا ولو غصب عصيرا فحترقته

تخلل

بالبهاك وعلى الغاصب ان كان الخل نقصت
تخلل فالاصح ان الخل انقص قيمة ولو غصب خمر فتخللت ارجل اميته
فدفعه فالاصح ان الخل والجلد للمصوب منه **فصل** زيادة المصوب
ان كانت اشرا محضا كقصادة فلا شيء للغاصب سببها والمالك تكليف
رده كما كان ان امكن وارش النقص وان كانت عينا كبناء وغراس
كثا القلع وان صبح الثوب بصغ واماكن فضا لجبر عليه في
الاصح وان لم يمكن فان لم تزد قيمته فلا شيء للغاصب فيه وان
نقصت لزم الارش وان زادت اشتركا فيه ولو خلط المصوب
بغيره وامكن التميز لزم وان شق فان تقدر فالمذهبان
كالتالف فله تفرقه والغاصب ان يعطيه من غير المخالط ولو
ولو غصب خبثه وبنى عليها اخرجت ولو ادرجها في سفينة فكذلك
الا ان يخاف تلف نفسه او مال معصومين ولو وطء المعضوق
عالم بالتحريم حد وان جهل فلا حد وفي الحالين يجب المهر الا ان
تطوعه فلا يجب على الصحيح وعليها الحد ان علمت ووطء المشتري
من الغاصب كوطئه في الحد والمهر فان غرق لم يرجع به على
الغاصب الاظهر وان احبل عالما بالتحريم فالولد رقيق غير شبيب

وان جهل فخر شيب وعليه قيمته يوم الانفصال ويرجع بها المشتري
على الغاصب ولو تلف المغصوب عند المشتري وعرقه لم يرجع و
كذا لو قبيحت عنده في الاظهر ولا يرجع بغرم منفعة استوفاهما
في الاظهر ويرجع بغرم ما تلف عنده وبارس نقص بنائه وغرامه
اذ انقضت الاصح وكل مالو غرمه المشتري فيرجع به لو غرمه الغاصب
لم يرجع به على المشتري وما لا يرجع **قلت** وكل من انبت يده
على يد الغاصب كالمشتري والله اعلم **كتاب الشفعة** لا
تثبت في منقول بل في ارض وما فيها من بناء وشجر يتبعها وكذا اثر
لم يؤتى في الاصح ولا شفعة في حجة بنيت على سقف غير مشترك
وكذا مشترك في الاصح وكل مالو قسم بطلت منفعة المقصودة كحمام
ورحى لا شفعة فيه في الاصح ولا شفعة الا لشريك ولو باع دار وله
شريك في ممرها فلا شفعة له فيها والصح بنو نهله الممر ان كان
للمشتري طريق آخر الى الدار وامكن فتح باب الى شارع والا فلا و
اما تثبت فيما ملك بمعاوضة ملكا لازما من اثاره عن ملك الشفع
كبيع ومهر وعوض خلع وصلى دم ونجوم واجرة وراس مال سلم

ولو شرط

ولو شرط في المبيع الخيار لهما او للبائع لم يؤخذ بالشفعة حتى
ينقضي الخيار وان شرط للمشتري وحده فلا ظهر انه يؤخذ ان
قلنا الملك للمشتري والا فلا ولو وجد المشتري بالشفعة عيبا
واراد رده بالعيب واراد الشفع اخذه ويرض بالعيب لا يظهر
اجابة الشفع ولو اشترى اثنان دارا او بعضها فلا شفع
لاحدهما على الاخر ولو كان للمشتري شريك في الارض فالاصح ان
الشريك لا يأخذ كل المبيع بل حصته ولا يشرط في التملك بالشفعة
حكم حاكم ولا حضار الممن ولا حضور المشتري ويشترط لفظ
من الشفع كتمكنت او اخذت بالشفعة ويشترط مع ذلك اما
تسليم العوض الى المشتري فاذا تسلمه او الزمه القاطن التسلم
ملك الشفع الشقص واما رض المشتري بكون العوض في ذمته
واما قضاء القاطن له بالشفعة اذ حضر مجلسه وان ثبت حق في ملك
به في الاصح ولا يملك شقصا لم يره الشفع على المذهب **فصل**
ان اشترى بمثل اخذ الشفع بمثله او بمثل يوم البيع
وقيل يوم استقراره بانقطاع الخيار او بمثل لا يظهر انه محتر

بين ان يجعل وتأخذ في الحال او يصير الى المحل وتأخذ ولو بيع شفع
وغيره اخذ بحصة من القيمة وتأخذ المهور بهر مثلها وكذا
عوض الخلع ولو اشترى بجزء وتلفا منعه الاخذ فان عيّن
الشفيع قدراً وقال المشتري لم يكن معلوم القدر حلق على نفي العلم
وان ادعى علمه ولم يعيّن قدراً لم تسمع دعواه في الاصح واذا
ظهر الثمن مستحقا فان كان معينا بطل البيع والشفعة والا
ابدل وبقيها وان دفع الشفيع مستحقا لم تبطل شفعة ان
جهل وكذا ان علم في الاصح ونظر في المشتري في الشقص كبيع
ووقع واجابة صح وللشفيع نقض ما لا شفعة فيه كالوقوف
اخذته ويختار فيما فيه شفعة كبيع بين ان يأخذ بالبيع الثاني
او ينقضه وتأخذ بالاول ولو اختلف الشفيع والمشتري في قدر
الثمن صدق المشتري وكذا لو انكر الشري او كون الطالب شريكا فان
اعترف الشريك بالبيع فالاصح بثبوت الشفعة ويبطل الثمن الى البائع
ان لم يعترف بقبضه وان اعترف فهل يترك في يد الشفيع ام
تأخذه القاض ويحفظه فيه خلاف سبق في الاقرار نظيره ولو اختلف

الشفعة

الشفعة بجمع اخذوا على قدر الحصة وفي قول على التام
ولو باع احد الشريكين بصفحة لرجل ثم باقيا لآخر فاما
لشفعة في النصف الاول للشريك القديم والاصح انه ان
عفي عن النصف الاول شاركه المشتري الاول في النصف
الثاني والا فلا والاصح انه لو عفي احد شفيعين سقط حقه
ويختار الآخر بين اخذ الجميع وتركه وليس له الاقتصار على
حصته وان الواحد اذا سقط بعض حقه سقط كله
ولو حضر احد شفيعين فله اخذ الجميع في الحال فاذا حضر الغائب
شاركه والاصح ان له تأخيرا لاخذ الوقوف الغائب ولو
اشترى بالشفقة فللشفيع اخذ نصيبهما ونصيب احدهما ولو
اشترى واحد من اثنين فله اخذ حصته احد الباقين يعين
في الاصح والاظهر ان الشفعة على الفور فاذا علم الشفيع بالبيع
فليبادر على العادة فان كان مريضا او غائبا عن بلد المشتري
او خائفا من عدو فليؤكل ان قدره والا فليشهد على
الطلب فان ترك المقدور عليه منهما بطل حقه في الاظهر ولو

كان في صلوة او حرام او طعام فله الاتمام ولو اخر وقال لم اصدق
 المحبر لم يعد ران اخبره عدلان وكذا ثقة في الاصح ويعذر
 ان اخبره من لا يقبل خبره ولو اخبر بالبيع بالف فمضى فبان
 بخمس مائة يتحققه وان بان بالشر بطل ولو لقي المشتري فلم
 عليه او قال بارك الله في صفقتك لم يبطل وفي الدعاء وجه ولو
 باع الشفع حصة جاهلا بالشفعة قال صح بطلانها **كتاب**
 القراض والمضاربة ان يدفع اليه مالا ليتجر فيه والربح مشترك
 ويشترط الصحة كون المال دراهم او دنانير فلا يجوز على تبر
 وحلى ومغشوش وعرض ومعلوماً معيناً وقيل يجوز على احد
 الصريتين ومسلماً الى العامل فلا يجوز بشرط كون المال في يد المالك
 ولا عمله معه ويجوز شرط حمل الغلام المالك موعداً على الصحة ^{طيفة}
 العامل التجارة وتواجها كتنش الثياب وطيةها فلو قارضه يشتري
 حنطة فيطحن ويخبز او غزلا لينسجه ويبيعه فسد القراض
 ولا يجوز ان يشترط عليه شراء متاع معين او نوع بغير وجه
 او معاملة شخص ولا يشترط بيان مدة القراض فلو ذكر مدة

حسن

ومنعه

ومنعه التصرف بعد هافسد وان منعه الشراء بعد هافس فلا في الاصح
 ويشترط اقتصاصها بالربح واشتركتها فيه ولو قال قارضتك على
 ان كل الربح لك فقارض فاسد وقيل قرض صحيح وان قال كله لي فقارض
 فاسد وقيل البضاع وكونه معلوماً بالجزئية فلو قال علي ان لك
 فيه شركة او نصيباً فسد او بيننا فالاصح الصحة ويكون نصيبين
 ولو قال لي النصف فسد في الاصح وان قال لك النصف صح على الصحيح
 ولو شرط لاحد من عشرة او ربع نصف فسد **فصل** يشترط الجواب
 وقبول وقيل يكفي القبول بالفعل بشرطهما الكوكل وموكل ولو قارض
 العامل آخر باذن المالك ليس شركه في العمل والربح لم يجز في الاصح
 وبغير اذن فاسد فان تصرف الثاني فتصرف غاصب فان اشترى
 في الذمة وقيلنا بالحديد فالربح للعامل الاول في الاصح وعليه
 الثاني اجرة وقيل هو للثاني وان اشترى جعين مال القارض فباطل
 ويجوز ان يقارض الواحد اثنين متفاضلا ومتساويا والاثنان واحد
 والربح بعد نصيب العامل بينهما بحسب المال واذا فسد القارض نفذ
 تصرف العامل والربح للمالك وعليه للعامل اجرة مثل عمله الا اذا

القراض والمضاربة

اذا قال قاضيتك وجميع الربح فلا شيء له في الاصح ويتصرف العامل محتسبا
 لا بغير ولا ينسبته بلا اذن وله البيع بعوض وله الرد بعينه يقتضيه
 فان اقتضت الامساك فلا في الاصح وللمالك الرد فان اختلفا على المصلحة
 ولا يعامل المالك ولا يشتري للقراض بالكثير من راس المال ولا من يعتق
 على المالك بغير اذنه وكذا روجه في الاصح ولو فعل لم يقع للمالك ويقتضيه
 للعامل ان يشتري في الذمة ولا يسافر بالمال بلا اذن ولا يفتق منه
 على نفسه حضرا وكذا سفره في الاظهر وعليه فعل ما يعتاد كصلى النوب
 ووزن الخفيف كذهب ومساك لا الامتعة الثقيلة ونحوه ومالا
 يلزمه الهتاج عليه والاظهر ان العامل يملك حصته من الربح بالقيمة
 لا بالظهور وعاد الشجر والنتاج وكسب الرقيق والمر الحاصلة من
 مال القراض يفوز بها المالك وقيل مال قراض والنقص الحاصل بالانقص
 محسوب من الربح ما امكن ومجبور به وكذا لو تلف بعض باقة او
 غصن وسرقه بعد تصرفه العامل في الاصح وان تلف قبل تصرفه
 فمن راس المال في الاصح **فصل** كلف نفسه ولومات احدهما او
 او اغنى عليه نفسه ويلزم العامل الاستيفاء اذا فسح احدهما

وتنظيف راس المال ان كان عرضا وقيل لا يلزم التنظيف ان
 لم يكن ربحا ولو لم يرد للمالك بعضه قبل ظهور ربحه وخسران ربحه
 للمالك الباقى وان استرد بعد الربح فالمسترد شايع ربحا ورأس
 مال مثاله راس المال مائة والربح عشرون واسترد عشرون
 فالربح سدس المال فيكون المسترد سدس من الربح فيستقر ^{مل}للعامل
 المشروط منه وباقيته من راس المال وان استرد بعد الخسران فالخسران
 موزع على المسترد والباقي لا يلزم جبر حصته المسترد لو ربح بعد
 ذلك مثاله المال مائة والخسران عشرون ثم استرد عشرون
 فربح العشرين حصته المسترد ويعود راس المال الى خمسة وسبعين
 ويصدق العامل بميمينه في قوله لم اربح اولم اربح الاكذ او اشتريته
 هذا للقراض ولي او لم تنهني عن شراء كذا وفي قدر راس المال ودعوى
 التلف وكذا دعوى الرد في الاصح ولو اختلفا في المشروط له بخالف والرجوع
 المثل **كتاب** المساقات يصح من جائز القرض والقبض
 والمجنون بالولاية وموردها التمل والعيب وجوزها القديم في ما يشر
 الاشجار المثمرة ولا تصح الخابرة وهي عمل الارض ببعض ما يخرج منها

والبذر من المال ولو كان بين الخيل بياض صحت المزارعة عليه مع المساقاة
على الخيل بشرط اتحاد العامل وعسر أفراد الخيل بالتقوى والبياض بالموافاة
والاصح ان يشترط الا يفصل بينهما والا يقدم المزارعة وان كثير البياض
كقليله وان لا يشترط تساوي الجزء المشروط من الثمر والزرع وان
لا يجوز ان يخابر ببعالمساقاة فان افردت ارض بالمزارعة فالمغل
للمالك وعليه للعامل اجرة عمله ودوابه والالة وطريق جعل
المغلة لهما ولا اجرة ان يشاجره بنصف البذر ليزرع له النصف
الاخر ويجير نصف الارض او يشاجره بنصف البذر ونصف
منفعة الارض ليزرع له النصف الاخر والنصف الاخر من الارض
فصل يشترط تخصيص الثمر لهما واستراهما فيه والعلم بالتعيين
بالجزئية كالقراض والاظهر صحت المساقاة بعد ظهور الثمر لكن قبل بدو
الصلاح ولو ساقاه على ودي ليغرسه ويكون الشجر لهما لم
يجز ولو كان مغروسا وشرط له جزء من الثمر على العمل فان قدر
مدة يثمر فيها غالباصح والا فلا وقيل ان تعارض الاحتمال صح
وله مساقات شريك في الشجر اذا شرط له زيادة على حصته ويشترط

الا يشترط على العامل ما ليس من جنس اعمالها وان يفرد بالعمل
وباليد في الحقيقة ومعرفة العمل بتقدير المدة كسنة او اكثر ولا
يجوز التوقيت بدارك الثمر الاصح وصيغتها ساقيتك على هذا
الخيل بكذا او سلمته اليك لتعتهده ويشترط القبول دون تفصيل
الاعمال ويحمل المطلق في كل ناحية على العرف الغالب على العامل
ما يحتاج اليه لصلاح الثمر واسترا دمه مما يتكرر كل سنة كسقي
وتنقية نهر وصلاح الاجارين التي يثبت فيها الماء وتلقيح وتحت
حشيش وقضيا مضرة وتويسر حرت به العادة وكذا حفظ
الثمر وجداده وتخفيفه في الاصح وما قصد به حفظ الاصل ولا
يتكرر كل سنة كبناء الحيطان وحفر نهر جديد فوالى الماكرو
المساقاة لازمة فالوهرب العامل قبل الفراغ وانتهى المالك مسترعا في
استحقاق العامل والا استأجر الحاكم عليه من يثمه وان لم
يقدر على الحاكم فليشهد على الاتفاق ان اراد الرجوع ولو ما
وخلف مركة اثم الوارث العمل منها وله ان يثمه بنفسه او ماله
ولو ثبت خيانة عامل ضم اليه اثم مشرف فان لم يحفظ به

استخرج من ماله عامل ولو خرج الثمر مستحقا فالعامل على المساجرة
لثلث **كتاب** الاجارة شرطها كبايع ومشتروا الضيعة
أجر تدا وكريتها وملكك منافوسنة بكذا فيقول قبلت او استأجرت
او التريت والاصح انعقادها بقوله اجرتك منفعتها ومنعها بقوله
بعثتك منفعتها وهي قسما وارادة على عين كاجارة العقار ودابة او
شخص مقنين وعلى الذمة كاستجار دابة موصوفة وبان يلزم دمت
خياطة او بناء ولو قال استأجرتك لتعمل كذا فاجارة عين وقيل ذمة
ويشترط اجارة الذمة تسليم الاجرة في المجلس واجارة العين لا
يشترط ذلك فيها ويجوز فيها التججيل والتأجيل ان كانت في الذمة
واذا اطلقت تجددت وان كانت معينة ملكك في الحال ويشترط
كون الاجرة معلومة فلا يصح بالعمارة والعلو ولا السطح بالجلد
ويطحن ببعض الدقيق او بالثالة ولو استأجرها لترضع رقيقا
ببعضه في الحال جاز على الصحيح وكون المنفعة متقومة فلا يصح
استجار بيتا على كلمة لا تنفع ان رويت السلعة وكذا درهم
ودنانير للثمنين وكلب لصيد في الاصح وكون الموقعا دراعا على

تسليمها

تسليمها فلا يصح استجار آبق ومغصوب واعلم المحفظ وارض للزعة
للماء لها دائم ولا يكفيها المطر المعتاد ويجوز ان كان لهما ماء
دائم وكذا ان كفاها المطر المعتاد او ماء التلويح المجتمعة والغالب
حصولها في الاصح والامتناع الشرعي كالحسنى فلا يصح استجار
لقطع من صحبة ولا حايض لخدمة مسجد وكذا منكوحه لرضاء او
غيره بغير اذن الزوج في الاصح ويجوز تأجيل المنفعة في اجارة
الذمة كالزمت ذمتك الحمل الي مكة اول شهر كذا ولا يجوز اجارة عين
لمنفعة مستقبله فلو اجار السنة الثانية لمستأجر الاول قبل انقضاءها جاز
في الاصح ويجوز كسر العقيد في الاصح وهوان يوجد دابة رجلين ليركها
بعض الطريق او رجلين ليركب هذا اياما وذا اياما وبين البعضين
ثم يقسمان **فصل** يشترط كون المنفعة معلومة ثم تارة تقدر
بزمان كدار سنة وتارة بعمل كدابة الى مكة وخياطة ذا الثوب
فلو جمعهما فاستأجره ليخيط بياض المنهار لم يصح في الاصح وتقدر
تقاييم القرن بمدة او تعيين سور وفي البناء يبين الموضع والطول
والعرض والشكل وما يبين به ان قدرا بالعمل واذا صلحت الارض

١٤٨

لبناء وزراعة وغراسا شرط تعيين المنفعة وبكفي تعيين الزراعة
عند كرمها يزرع في الأصح ولو قال لتنتفع بها شئت صح وكذا لو قال
ان شئت فاسرع وان شئت فاغرس في الأصح ويشترط في اجارة دابة
لركوب معرفة الركاب بمشاهدة او وصف تام وقيل لا يكفي الوصف
وكذا الحكم فيما يركب عليه من عمل وغيره ان كان ماله ولو شرط حمل
المعاليق مطلق فسد العقد في الأصح وان لم يشترط لم يستحق
يشترط في اجارة العين تعيين الدابة وفي اشتراط الزميتها الخلاف
في بيع الغائب في اجارة الذمة ذكر الجسر والنوع والذكرة والا
نونية ويشترط بيان قدر السير كل يوم الا ان يكون بالظرف منازلة
مضبوطة فينزل عليها ويجب في الايجار للحمل ان يعرف المحمول
فان حضره واستخدمه ان كان في ظرف وان غاب قدر كيل
او وزن وجنس الجنس الدابة وصفتهما ان كانت اجارة ذمة
الا ان يكون المحمول زجاجا ونحوه **فصل** لا يصح اجارة
مسلم لجهاد ولا عبادة تجب لها نيئة الاتح وتفرقة زكاة ونصح
لتجهيز ميت ودقنه وتقليم القران والحضانة وارضاع معا

اولا حدها

اولا حدها فقط والاصح انه لا تنتج احدها الاخر والحضانة
حفظا القبي وتعهده بفصل راسه وذيابه ودهنه
كحله وربطه في المهد وتحريكه لينام ونحوها ولو لم يشترط حملها
فانقطع اللبن فالذهب انفساخ العقد في الارضاع دون الحضانة
والاصح انه لا يجب حبر وخيط وكحل على وراق وخياط وكحال
قلت صح الرأعي في الشرح الرجوع فيه الى العادة فان اضطربت
وجب البيا والافتسطل الاجارة والله اعلم **فصل** يجب تسليم
مفتاح الدار الى المالك وعما تها على المجر فان بادروا صلحا
والا فللمالك تربي الخيار وكسح الثلج عن السطح على المجر و
تنظيف عصة الدار عن الثلج وكفاية على المالك وان اجر
دابة لركوب فعلى المجر اطاق وبرذعة وحزام وثقوبية
وخطام وعلى المالك حمل ومظلة ووطاء وعطاء وتوابعها
والاصح في السرج اتباع العرف وظرف المحمول على المجر في اجارة
الدفة وعلى المالك في اجارة العين وعلى المجر في اجارة الذمة
الخروج مع الدابة لتعهدها واعانة الركاب في ركوبه ونزوله

بحسب الحاجة ورفع الحمل وحفظه وسد الحمل وحله وليس عليه
 في اجارة العين الا التخلية بين المكثري والدابة وتنفسه اجارة
 العين بتلوا الدابة وثبت الخيار بعينها ولا خيار في اجارة الدابة
 بل يلزمه الابدال والطعام المحمول لئلا يبدل اذا اكل في الاظهر
فصل يصح عقد الاجارة مدة تبقى فيها العين غالبا وفي
 قول لا تزد على سنة وفي قول ثلثين وللمكثري استيفاء المنفعة
 بنفسه وبغيره فيركب يسكن مثله ولا يسكن حداد او قصارا وما
 يستوفى منه كدار ودابة معينة لا يبدل وما يستوفى به كثوب
 وصبي عتي للخيطة والار قبضاع يجوز ابداله في الاصح ولو ربط
 دابة اكثرها الحمل او ركوب ولم ينتفع بهما لم يضمن الا اذا
 اهدم عليها اصطبل في وقت لو انتفع بهما لم يصيبها الهدم ولو
 تلف المال في يد الجير بلا تعدد كثوب استوجب لخيطة او صبيغ
 لم يضمن ان لم ينفرد باليدبان فقد المستاجر معه واحضرو
 منزلهما كذا ان انفرد في اظهر الاقوال والثالث يضمن المشترك
 وهو من التزم عملا في ذمته لا المنفرد وهو من اجر نفسه مدة

ويد المكثري على الدابة
 والشوب يد امانة مرة
 الاجارة وكذا بعدها
 في الاصح

معينة

معينة لعمل ولودفع ثوبا الى قصار ليقتصره او الى خياط ليخيط
 ففعل ولم يذكر اجرة فلا اجرة له وقيل له وقيل ان كان
 معروفا بذلك العمل فله والا فلا وقد يستحسن ولو تعدد
 المستأجر بان ضرب الدابة او كبحها فوق العادة او اركبها اثقل
 منه او اسكن حدادا او قصارا ضمن العين وكذا لو اكثري
 حمل مائة رطل حنطة فحمل مائة شعير او عكس او عشرة
 اقفزة شعير فحمل حنطة دون عكس ولو اكثري مائة فحمل
 مائة وعشرة لزمه اجرة المثل للزيادة وان تلفت بذلك ضمنها
 ان لم يكن صاحبها معها فان كان ضمن قسط الزيادة وفي
 قول نصف القيمة ولو سلم المائة والعشرة الى الموجد فحملها
 جاهلا ضمن المكثري على المذهب ولو وزن الموجد وحده فلا
 اجرة للزيادة ولا ضمان ان تلفت ولو اعطاه ثوبا ليخيط
 فخاط قباء وقال امرتني بقطعه قباء فقال بل قميصا فلا ظلم
 تصديق المالك يمينه ولا اجرة عليه وعلى الخياط ارض النقص
فصل لا تنسخ اجارة بغدر كبتعدرو وقد حمام وسفر

١٠٦

ومرض مستأجرة آية السفر ولو استأجر ارضا لزراعة فزرع فهلك
الزرع بجائحة فليس له الفسخ ولا حظ شيء من الاجرة وتنفسخ
مبوة الدابة والآل المعينين في المستقبل لا الماضي في الاظهر فيستقر قسط
من المستحق ولا تنفسخ بموت العاقلين ومتوى الوقف ولو آجر
البطن الاول مدة وما قبله مماها او الولى صبيانا مدة لا
يبلغ فيها بالسن فبلغ باحتلام فالاصح انفساخها في الوقف لا الصبي
وانها تنفسخ بانهدام الدار لا انقطاع ماء ارضها استأجرت
للمزراعة بل يثبت الخيار وعصب الدابة وابق العبد يثبت الخيار
ولو ارى جملا وهرب وتركها عند الملكى راجع القاضى ليمونها
من مال الجمال فان لم يجد له مالا اقتصر عليه فان وثق
بالمكثري دفع اليه والادرج له عند نفقة وله ان يبيع منها
قدر النفقة ولو اذن للمكثري في الانفاق من ماله ليرجع
جانب الاظهر متى قبض المكثري الدابة او الدار وامسكها حية
مضت مدة الاجارة استقرت الاجرة وان لم ينتفع وكذا لو
اكتري دابة لركوب في موضع وقبضها ومضت مدة امكان السير

اليه وسواء في اجارة العين والذمة اذا اسلم الدابة الموصوفة و
تستقر في الاجارة الفاسدة اجرة المثل بما يتقرب المستحق في الصحة
ولو ارى عنها مدة ولم يسلمها حتى مضت انفسخت ولو لم تقدر
مدة وآجر الركوب في موضع ولم يسلمها حتى مضت مدة السير فالاصح
انها لا تنفسخ ولو آجر عبده ثم اعتقه فالاصح انه لا تنفسخ ولو آجر الاجارة
عبده وانه لا خيار للعبد والاظهر انه لا يرجع عليه باجرة ما بعد
العتق ويصح بيع المستأجرة للمكثري ولا تنفسخ الاجارة والاصح
ولو آجرها لغيره جاز في الاظهر ولا تنفسخ **كتاب احياء الموات**
الارض التي لم تعرف قط ان كانت ببلاد الاسلام فالمسلم يملكها بالاجيا
وليس هو الذي وان كانت ببلاد كفار فلم يملك احياءها وكذا المسلم
ان كانت مما لا يذبون المسلمين عنها وما كان معمورا فلما ملكه
وان لم يعرف والعمارة اسلامية فما اصابه وان كانت جاهلية فالأظهر
انه يملكها بالاجيا ولا يملك بالاجيا حريم المعمر وهو ما عسر الحاجة
اليه لتمام الانتفاع في حريم القرية التادى ومركز الخيل ومناخ
الابل ومطرح الرماد ونحوها وحريم البئر في الموات موقوف للناس

والخوض والدولاب ومجتمع الماء ومستودع الدابة وحريم الدار
في الموات مطح الرماد والكناسة والتلج وتميز صوب الباب وحريم
أبار القنطرة ما لو حفر فيه نقض ماء، وها أو خيف لأنه يبار والدار
للحفوف بدور الاحريم لها ويتصرف كل واحد في ملكه على العادة فإن
تعدى ضمن والاصح أنه يجوز أن يتخذ داره للحفوف بمساكن
تماما واصطبلًا وحانوطه في البرازين حانوت حداد إذا احتاط
وأحكم الجدران ويجوز أحياء موات الحرم دون عرفات في الاصح قلت
ومزدلفة ومن كوفه والله أعلم ويختلف الأحياء بحسب الغرض فإن
أراد مسكنًا اشترط تحويط البقعة وسقف بعضها وتعليق باب
وفي الباب وجه أو زربية دواب فتحويط لاسقف وفي الباب
الحل في أو مزرعة فجمع التراب حولها وتسوية الأرض وترتيب
ماء لها أن لم يكن لها مطر لا الزراعة في الاصح أو يستأنس التراب
والتحويط حيث جرت العادة به وتهيئة ماء، ونشر الغرس على
المذهب من شرع في عمل أحياء ولم يتمها وأعلم على بقعة بنصب
أحجار أو غرس خشبًا فالحج وهو الحق بكون الاصح أنه لا يصح بيعه

وإنه لو أحياءه آخر ملكه ولو طال مدة الحج قال له السلطان أحي
أو تركه فإن استمر له مهل مدة قريبة ولو أقطع الإمام مواتا
صار الحق بأحيائه كالحج ولا يقطع الآقادر على الأحياء وقد
يقدر عليه وكذا الحج والظاهر أن للإمام أن يحبس بقعة موات لرجل
نعم جزية وصدقة وضالة وضعيف عن البقعة وإن لا نقض
حماه للحاجة ولا يحبس لنفسه **فصل** متفعة الشارع المورثية
ويجوز الجلوس به للاستراحة ومعاملة ونحوهما إذا لم يضيق
على الماتة ولا يشترط إذن الإمام وله تظليل مقعون ببارية
وغيرها ولو سبق إليه اثنان أقرع وقيل يقدم الإمام برأيه
ولو جلس للمعاملة ثم فارق تاركًا للحرفة أو منتقلًا لا غيره بطل
حقه وإن فارق لم يعود لم يبطل إلا أن يطول مفاقته بحيث ينقطع
معاملوه عنه ويألفون غيره ومن ألق من المسجد موضعًا
يفتح فيه ويقرى كالحج لسر في شارع لمعاملة ولو جلس فيه للصلاة
لم يصح عقوبه في غيرها ولو فارق الحاجة ليعود لم يبطل اختصاصه
في تلك الصلوة في الاصح وإن لم يترك أذنه ولو سبق رجل إلى

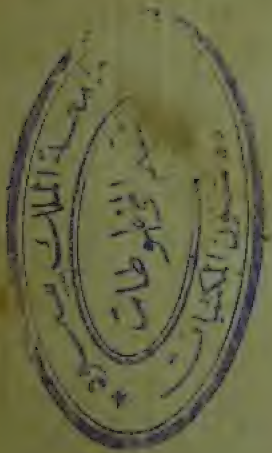
موضع من براط سبيل او فقه مدبره او صوفي الى خانقاه لم يزعج ولم
يبتل حقه بخروج لسراء حاجة ونحو **فصل المعدن الظاهر وهو**
ما خرج بلا علاج كنقط وكبريت وقار وموميا وبرام واججار محي
لا يملك باحياء ولا يثبت فيه اختصاص بتحت ولا انقطاع فان ضاق
نبيله قدم السابق بقدر حاجته فان طلب زيادة فالاصح ان جاء فلو
جاء معا ارفع في الاصح والمعدن الباطن وهو ما لا يخرج الا بعلاج
كذهب فضة وحديد ونحاس لا يملك بالحفر والعمل في الاظهر ومن احيا
مواتا فظهر فيه معدن باطن ملكه والمياه المباحة من الاودية و
العيون في الجبال يستوي الناس فيها فان اراد قوم سقي ارضهم
منها فضاقت سقي الاعلى فالاعلى وحيسر كل واحد الماء حتى يبلغ الكعبين
فان كان في الارض ارتفاع وانخفاض افرز كل طرف بسقي وما
اخذ من هذا الماء في انا، ملك على الصحيح وما في بئر موات لا ارتفاع
اولى بما انا حتى يرتحل والمحفورة للملك او في ملك يملك ماءها في الاصح
وسواء ملكه ام لا يلزم بذلك ما فضل عن حاجته لزرع ويجب لاشية
على الصحيح والقناة المشتركة يقسم ماؤها بنصيب خبثه في عرض

النهر

النهر فيها ثقت متساوية او متفاوتة على قدر الحصر ولهم القسمة
مهايات **كتاب الوقف** شرط الواقف صحة عبادته واهلية
التبرع والموقف دوام الانتفاع به لا مطعون ورجحان ويصح
وقف عقار وسنقول ومساع لا عبد وتؤبى الذمة ولا وقف حر
نفسه وكذا مستولدة وكل من علم واحد عبده في الاصح ولو وقف بناء
او غراسا في ارض مستأجرة لمها فالاصح جوازها فان وقف على معين
واحد او جمع استلزم ان كان تملكه فلا يصح على جنين ولا على العبد
لنفسه فلو اطلق الوقف عليه فهو وقف على سيده ولو اطلق الوقف
على بهيمة لغا وقيل هو وقف على مالها ويصح على ذمي لا مرتد
ومرتدي ونفسه في الاصح وان وقف على جبهة معصية كعمارة الكلايس
فباطل او جهة قرية كالفقراء والعلماء والمساجد والمدارس صح
او جهة لا يظهر فيها القربة كالاغنياء صح في الاصح ولا يصح الا
بالفظ وصرح به وقف كذا او ارض موقوفة عليه والتسبيل والتخييس
صرحان على الصحيح ولو قال تصدقت بكذا صدقة محرم او موقوفة
او لا تباع ولا توهب فيصح في الاصح وقوله تصدقته فقط ليس

بصرح وان نوي الا ان يصنف الى جهة عامة ونوي والاصح ان قوله
 حرمة من ابدته ليس بصرح والاصح ان قوله جعلت البقعة مسجدا
 نصير به مسجدا وان الوقف على معين يشترط فيه قبوله ولو رد بطل
 حقه شرطنا القبول ام لا ولو قال وقفت هذا سنة فباطل ولو قال
 وقفت على اولادي او على زيد ثم نسله ولم يزد فالأظهر صحة الوقف
 فاذا انقضى المذكور فالأظهر ان يبقى وقفا وان مصرفه اقرب للناس
 الى الواقف يوم انقراض المذكور ولو كان الوقف منقطع الاول كوقفة
 على من سيولد فالمذهب بطلانه او منقطع الوسط كوقفة على اولادي
 ثم رجل ثم الفقراء فالمذهب صحة ولو انقضى وقفت فالأظهر بطلانه
 ولا يجوز تعليقه كقوله اذا جاء زيد فقد وقفت ولو وقف بشرط
 الخيار بطل على الصحيح والاصح انه اذا وقف بشرط الا بوجرا تتبع شرطه
 وانه اذا شرط في وقف المسجد اختصاصه بطائفة كالشافعية
 اختص كالمدرسة والرباط ولو وقف على شخصين ثم الفقراء فمات
 احدهما فالاصح المنصوص ان نصيبه يصرف الى الآخر **فصل** قوله
 وقفت على اولادي واولاد اولادي يقتضي التسوية بين الكل
 وكذا

وكذا الوراد ما تناسلوا او بطننا بعد بطن ولو قال على اولادي
 ثم اولاد اولادي ثم اولادهم ما تناسلوا او على اولادي واولاد
 اولادي الا على فالأعلى والا على الاول فالاول فهو للتسوية لا يدخل
 اولاد الاولاد في الوقف على الاولاد في الاصح ويدخل اولاد البنات
 في الوقف على الذرية والنسل والعقب واولاد الاولاد الا ان
 يقول على من ينسب اليهم ولو وقف على ماله وله معتق و
 معتق قسمين ما وقيل بطل والصفة المتقدمة على جمل الله
 المعطوفة تعتبر في الكل كوقفت على محتاجي اولادي واحفاد
 دي واخوتي وكذا المتأخرة عليها والاستثناء اذا عطف بواو
 كقول على اولادي واحفادي واخوتي المحتاجين او الا ان
 يفسق بعضهم **فصل** الاظهر ان الملك في رتبة الموقوف ينتقل
 الى الله تعالى فينفك عن اختصاص الادنى فلا يكون للموقف
 ولا للموقوف عليه منافع ملك للموقوف عليه يستوفيها
 بنفسه وبغيره باعارة واجارة ويملك الاجرة وفوائده كتمرة
 وصوف وابس وكذا الولد في الاصح والثاني يكون وقفا ولو مات



البهيمة اختص بجلدها ولم يجرى له الجارية اذا وطئت بشبهة او كراح
 ان صحناه وهو الاصح والمذهب انه لا يملك قيمة العبد للوقوف
 اذا اتلف بل يشترى بها عبد ليكون وقفا مكانه فان تعذر
عبد فبعضه لو جفت الشجرة لم ينقطع الوقف على المذهب بل ينتفع
 بها جذوعا وقيل بتباع والمؤمن بقيمة العبد والاصح جواز بيع
 حصر المسجد اذا بليت وجذوعه اذا انكسرت ولم تصح الا لالا
 حراق ولو انهدم مسجد وتعذر حرج اعادته لم يبع بحال
فصل ان بشرط الواقف النظر لنفسه او غيره اتباع والا فانظر
 للقاضي على المذهب بشرط الناظر العدالة وكفاية ولاهتداء
 الى التصرف ووظيفته العمارة والاجارة وتخصيل الغلة و
 قسمتها فان فوض اليه بعض هذه الامور لم يتعدده وللواقف
 عند من ولاته ونصب غيره الا ان يشترط نظره حال الوقف و
 اذا اجر الناظر فزادة الاجرة في المدة او ظهر طالب بزيادة لم
 يفسخ العقد في الاصح **كتاب** الهبة التملك بلا عوض
 هبة فان ملك محتاجا الثواب لا اخرة فصدقة فان نقله الى

الى مكان الموهوب له اكراما فهدية وسرطانية ايجاب وقبول للفظا
 ولا يشترط ان في الهدية على الصحيح بل يكفي البعث من هذا والقبض
 من ذلك ولو قال اعطيتك هذه الدار فاذا امتت فهو لورثتك وفي
 هبة ولو اقتصرت على اعطيتك فكذا في الجديد ولو قال فاذا امتت عاتيت
 الى فكذا في الاصح ولو قال ارقتك او جعلتها لذكرك في اوان
 مت قبلي عادت الى وان مت استقرت كذا المذهب طرد
 القولين الجديد والقديم وما جاز بيع جار هبة وما لا يجوز
 كجهل ومغصوب وضال فلا الاحتيا حنطة ونحوها و
 هبة الدين للمدين ابراء ولغيره باطل في الاصح ولا يملك موهوب
 الا قبض باذن الوهب فلو مات احد هما بين الهبة والقبض
 قام وان شئ مقامه وقيل يفسخ العقد ويستل للوالد العقد
 في عطية اولاده بان يسوي بين الذكر والانثى وقيل بقسمة
 الارث وللاب الرجوع في هبة ولله وكذا السائر الاصول على
 المشهور وبشرط رجوع بقاء الموهوب في سلطنة المتهب فيمنع
 بيعه ودفعه لغيره وهبة قبل القبض وتعليق عتقه وتزويجها

قبلك

وراعتها وكذا الاجابة على المذهب ولو زال ملكه وعاد لم يرجع
 في الاصح ولو زاد رجع فيه بزيادة المتصلة لا المنفصلة ويحصل
 الرجوع برجعت فيها وهبت او استرجعت او ردت الى
 ملكه او نقضت له لا ببيعته ووقف واعتاق ووطئ او في الاصح
 ولا رجوع لغير الاصول في هبة مفقودة بنفي الثواب ومضى وهب
 مطلقا فلا ثواب ان وهب لزوجته وكذا الاعلى منه في الاظهر وتظهير
 على المذهب فان وجب فهو قيمة الوهب في الاصح فان لم يثبت فله
 الرجوع ولو وهب بشرط ثواب معلوم فالأظهر صحت العقد ويكون
 بيعا على الصحيح او مجهولا فالذهب بطلانه ولو بيعت هدية في
 ظرف فان لم يختر للعادة برده كفوضه مرفوعة هدية ايضا
 والآفلا ويجزم استعماله الا في كل الهدية منه ان اقتضت العادة
كتاب اللقطة يستحب الالتقاط لوائثو بامانت نفسه
 وقيل يجيب لا يستحب لغير واثو ويجوز في الاصح ويكره لفاسق
 والذهب انه لا يجب الاشهاد على الالتقاط وانه يصح التقاط الفاسق
 والعتي والذمي في دار الاسلام نعم الاظهر انه يخرج من القاسق

ويوضع

ويوضع عند عدل وانه لا يعتمد تعريف بل يضم اليه رقيب يزرع
 الوقت لقطة العتي ويعرف ويملكها للعتي ان راى ذلك حيث يحق
 الاقتراض له وليضمن الوقت ان قصر في انقضاءه حتى تلف في يدي العتي
 والاظهر بطلان الالتقاط العبد ولا يعتد بتعريفه فلو اخذه سيده
 منه كان الالتقاط **قال المذهب** صحت التقاط المكاتب كتابه صحيح
 ومن بعض حر وهوله وليسيده فان كانت مهايأة فلا صاحب
 الغيبة في الاظهر وكذا حكم ساير النادر من الاكساب والموزن الارش
 لبنائية والله اعلم **فصل الحيوان المملوك الممتنع من صفار**
 السباع بقوة كبعير وفرس او جعدو كان نب وضي او طران
 كحمام ان وجد بمفارقة فلتقاطه التقاطه للحفظ وكذا الغير في الاصح
 ويجزم التقاطه لتملكه وان وجد بقرية فالاصح جواز التقاطه لتملكه
 وما لا يمتنع منها كشاة يجوز الالتقاط لتملكه في القرية والمفارقة
 وتخيير اخذه من مفارقة فان شاء عرفه وتملكه او باع وحفظ
 عند عرفها ثم تملكه او اكله وغرم قيمته ان ظهر مالكه فان اخذه
 من العرن فلم تحصلتان الاوليان لانه لانه في الاصح ويجوز

ان يلتقط عبد لا يميز ويالتقط غير الحيوان فان كان يسرع
 فساد كهرهست فان شاء باع وعرفه ليمكركمته وان شاء تمكك
 في الحال واكله وقيل ان وجده في عمان وجب البيع وان امكن
 بقاء ده بعلاج كرتب يتحقق فان كانت الغنطة في بيعه بيع
 او في تخفيفه وبترع بالواحد جففه والابيع بعضه لتخفيف
 الباقي من اخذ لقطه يلتقط ابدافه في امانه فان دفعها الى القاض
 لزم القبول ولم يوصي الاكثر من التعريف والحالة هذه فلو قصص
 بعد ذلك خيانة لم يصير ضامنا في الاصح وان قصد اخذ
 بقصد خيانة فضا من وليس له بعد ذلك يعرف ويتملك
 على المذهب وان اخذ ليحرق ويتملك فامانة مدة التعريف وكذا
 بعد ما لم يختار التملك الاصح ويعرف جنسها وصفها وقدرها
 وعفاصها ووكاها يعرفها في الاسواق وابواب المساجد
 ونحوها سنة على العادة يعرف اكل كل يوم طرفي النهار
 ثم كل يوم مرة ثم كل اسبوع ثم شهر ولا تكفي سنة مفرقة في
 الاصح قلت الاصح نكفي والله اعلم ويذكر بعض اوصافها ولا يلزمه

مريين
 كل

مؤنة التعريف ان اخذ لقطه بل يريتها القاض من حيث المال او
 يقرضه على المال فان اخذ لقطته لزمه وقيل ان لم يتمكك فعلى المالك
 والاصح ان الحقير لا يورث سنة بل رضاء يظن فاقد يعرفه ان
 بعد غالبا **فصل** اذا عرق سبعة لم يملكها حتى يختار بل يورث
 بالقط كماله وقيل تكفي البينة وقيل يكاد يضر السنة فان تمكك
 فظهر المالك وانفق عله رة غيره فبالكروان ارادها المالك
 وادان الملتقط للعدول الى يد لها الجيب لك في الاصح وان
 تلفت عرقه مثله او قيمتها يوم التملك وان نقصت بيعه فله
 اخذها مع الاد من في الاصح فاذا ادعاهها رجل ولم يصفرها
 ولا يبيتها لم تدفع اليه وان وصفها وظهر صدق جاز الدفع
 ولا يجب عليه المذهب فان دفع فاقام آخر بها بينة تحولت اليه
 فان تلفت عرقه فلصاحب البينة تطمين الملتقط والمد
 نوع البس والقار عليه **فصل** لا تحل لقطه لحم التملك على الاصح
 ويجب ترتيبها فضا والله اعلم **كتاب** اللقيط التلقط
 المسبوق فرض كفاية ويجب الاشراف عليه في الاصح وانما تثبت

ولاية التقيط المكافى وحرمة مسلم عند شيد ولو التقيط
عبد بجير اذن سيده انتزع منه فان علمه فاقرة عنده او
التقيط باذنه فالسيد التقيط ولو التقيط صبي او فاسق او مجنون
عليه او كافرا مسلما او كافرا او كافرا او كافرا او كافرا او كافرا
الحاكم عند من يراه منهما او من غيرهما وان سبق واحد
فالتقيط منع الآخر من مزاحمة وان التقيط مع معاوهم اهلا
فالاصح انه يقدم غنى على فقر وعبد على مستول فان
استويا فرع واذا وجد بلدى تقيط ببلد قلتم له نقله
الى بادية والاصح ان لا نقله الى بلد اخر وان للغريب اذا
التقيط ببلدان ينقل الى بلده وان وجد ببادية فله نقله
الى بلد وان وجد بلدى بدوى ببلد فله نقله الى بادية او بيا
دية اقر سيده وقيل ان كانوا يتنقلون للنجم لم يقر و
نقلت في مال العام كوقوف على التقيط او الخا من وهو ما اخصر
به كليات ملفوفة عليه ومفروضة تحت وما في جيبه من
دراهم وغيره لم يمسسه ودناير منشورة فوقه وتحت

وان وجد عند ارفصى له وليس له مال مدفون تحت وكذا ثياب
وامتعة موصوفة بقرينة الاصح فان لم يعرف له مال فالظاهر
انه يتفق عليه من بيت المال فان لم يكن قام المسلمون بكفايته
قرضا وفي قول نفقة والالتقيط الاستقلال بالاحتفاظ ماله
في الاصح ولا يتفق عليه من الايمان ان التقيط قطعاً فصل
اذا وجد تقيط ابدل الاسلام وفيها اهل دمة او يدار
فتحوها واقرها سيده كقرصلى او يور ملكها بحرية وفيها
مسلم حكمه باسلام التقيط وان وجد بدركها وكافران
لم يملكها مسلم كاسير وتاجر مسلم في الاصح ومن حكم
باسلامه بالاداء فقام دفع بيتة بنسبه تحقه وتبعه
في الكفر وان اقتصر على الدعوى فالمدعي لا يتبعه في الكفر
ويحكم باسلام الصبي بجهتين اخريين لا فرضان في التقيط
احدهما الولد فاذا كان احد ابويه مسلما وقت العلق
فهو مسلم فان بلغ ووصف كافر فمرد ولو علوق بين كافرين
ثم اسلم احدهما حكم باسلامه فان بلغ ووصف كافر فمرد

وفي قول كافر أصلي الشائبة إذا سمى مسلماً طافلاً تبع السباني في
الاسلام ان لم يكن معهما أحد أبويه ولو تسباه ذم في الحكم
باسلامه في الأصح والأصح ولا يصح اسلام صبي غير استقلاله
على الأصح **فصل** إذا لم يقتر القبط بركة فهو حر إلا ان
يقع احد ببيته بركة وان اقر به لشخص فصدقه وقبل ان
لم يسبق اقراره بحرية والذي عليه لا يشترط ان لا يسبقه
تصرف يقتضي نفوذه حرته كبيع وكالحمل يقبل اقراره
في اصل الرق واحكامه للمستقبلة لا الماضية المصرة بغيره
في الاظهر فالولزم دينه اقراره بركه وفي يده مال قضى منه ولو
ادعى رقه من ليس في يده بلا بيينة لم يقبل وكذا ان ادعاه
الملتقط في الاظهر ولو زينا صغيراً مميّزاً او غيره في يد من
يسرقه ولم يعرف استنادها الى التقاط احكام له بالرق فان
بلغ وقال انما لم يقبل قوله في الأصح الآبينية وموافقا
بيينة بركة عمل بها ويشترط ان تتعرض البيينة لسيد المالك
وفي قول يانفي مطلق المالك ولو استحق القبط حر مسلم لحقه

وسار اولي بتر بيته وان استلحقه عبد لحقه وفي قول يشترط
بصديق سيده وان استلحقته امرأة لم يلحقها في الأصح او ثلثاً
لم يقدم مسلم وعمر على ذم وعبد فان لم تكن بيينة
عرض على الثاقف فيلحق من الحقه به فان لم يكن قايماً او
تخييراً او نفاه عنهما او الحقه بهما امر بالانتساب بعد بلوغه
الى من يميل طبعه اليه منهما ولو اقاما بيئتين متعاضتين
سقطتا في الاظهر **كتاب** الجعالة هي كقول من رده ابقى
فله كذا ويشترط صيغة تدل على العمل بعوض ملتزم فالو
عمل بلا اذن او اذن لشخص فعمل غيره فلا شيء له ولو
قال الجنبى من رده عبد فريده كذا استحق الراد على الا
جنبى وان قال قال فريده من رده عبدي فله كذا وكان
كاذباً لم يستحق عليه ولا على زيدا ولا يشترط قبول العامل
وان عينه وتصح على عمل مجهول وكذا معلوم في الأصح و
ليشترط كون الجعلة معلوماً فالو قال من رده فله ثوب او ارضه
فسد العقد وللراد اجرة مثله ولو قال من بلد كذا فريده

من اقرب منه فله قسط من الجعل ولو اشترك اثنان في ردة اشتركا
 في الجعل ولو التزم جعلا المعين فشاركه غيره في العمل ان قصد
 اعانته فله كل الجعل وان قصد العمل للمالك فالاول قسطه ولا
 شيء للمشارك بحال وكل منهما الفسخ قبل تمام للعمل فان
 فسخ قبل الشروع او فسخ العامل بعد الشروع فلا شيء له وان
 فسخ للمالك بعد الشروع فعليه اجرة المثل في الاصح وللمالك ان
 يزيد وينقص في الجعل قبل الفراغ وفائدة بعد الشروع وجوب
 اجرة المثل ولو مات الابن في بعض الطريق او هرب فلا شيء
 للعامل واذا رده فليس له حصة لقبض الجعل ويصدق
 للمالك اذا انكر شرط الجعل او سعه في ردة فان اختلفا في قدر
 الجعل تخالف **كتاب الفرائض** يبدأ من تركه الميت
 بموتته تجهيزه ثم تقضى ديونه ثم وصاياه من ثلث الباقي ثم
 يقسم الباقي بين الورثة **قلت** فان تعلق بعين التركة
 حق كزكاة والحاجي والمهون والبيع اذا مات المشتري مقلنا
 قدم على مؤنة تجهيزه والله اعلم واسباب الارث اربعة

قراءة ونكاح وولاء فيرث المعتق المعتق ولا عكس والراي
 الاسلام فتصرف التركة لميت المال اذا لم يكن وارث بالارث
 سباب الثلاثة والجمع على اثنان من الرجال عشرة الابن
 وابنه وان سفل والاب وابوه وان على والاخ وابنه الامن
 الام والعم الآلام وكذا ابنه والزوجة والمعتق ومن النساء سبع
 البنت وبنت الابن وان سفل والام والحدة والاخت والزوجة
 والمعتقة فلو اجتمع كل الرجال ورث الابن والزوجة
 فقط فالنساء فالبنت وبنت الابن والام والاخت للايوين
 والزوجة او الذين يمكن اجتماعهم من الضفين فالابوان والآباء
 والبنت واحد الزوجين ولو فقدوا كلهم فاصل المذهب انه
 لا يرث ذو الارحام ولا يرث على اهل الفرض بل المال لميت
 المال وافق المتأخرون اذا لم ينتظم امر ميت المال بالردة على
 اهل الفرض غير الزوجين ما فضل عن فروضهم بالنسبة فان
 لم يكونوا صرف الى ذوي الارحام وهم من يستوي المذكورين
 من الاقارب وهم عشرة اصناف اب الام وكل جد وجدة

ساقطين واولاد البنات وبنات الاخوة واولاد الاخوة ونحو
وينوا الاخوة للام والعمة للام وبنات الاعمام والعقات والا
حوال والخالات والمطلون بهم **فصل** الفروض المقدرة
في كتاب الله تعالى ستة النصف فرض خمسة زوج لم تختلف زوجة
ولدا ولا ولدا ابن وبنت او بنت ابن او اخت لابوين او لاب
منفردة والرجع فرض زوج لزوجته ولدا او ولدا ابن وزوجة
ليس لزوجها واحد منهما او الثمن فرضها مع احدهما والثلث
فرض بنتين فصاعدا او بنتي ابن فاكثر واختر فاكثر لابوين
اولاب والثلث فرض اثنتين فاكثر من ولدا للام وقد يفرض
للجد مع الاخوة والسادس فرض سبعة اب وجد لمتهم ولدا
اولد ابن وام لمتهم ولدا ولدا ابن او اثنان من اخوة واخوة
وجدة وبنت ابن مع بنت صلب والاخت او اخوة لاب مع
اخت لابوين ولو احد من ولدا للام **فصل** الاب والابن
والزوج لا يحجبهم احد وابن الابن لا يحجبه الا الابن او ابن
ابن اقرب منه والجد لا يحجبه الامتوسط بينه وبين الميت

والاخ لابوين يحجبه الاب والابن وابن الابن والاب يحجبه اربعة
اب وجد وولده ولدا ابن وابن الاخ لابوين يحجبه ستة اب وجد
وابن وابنه ولدا لابوين ولاب والاب يحجبه هؤلاء وعم لابوين
وابنه عم لابوين يحجبه هؤلاء وعم لاب ولاب يحجبه هؤلاء وابن
عم لابوين ولحق يحجبه عصبة النسب والبن والام والزوجة
لا يحجب بن وبنت الابن يحجبها ابنا وابنتان اذا لم يكن معها
من يعصها والجرعة للام لا يحجبها الا الام وللاب يحجبها الاب
والام والزوج من كل جهة يحجب البعدي عنها والقرقي من
جهة الام كام ام تحجب البعدي من جهة الاب كام اب والقرقي
من جهة الاب لا تحجب البعدي من جهة الام في الاظهر والاخت
من الجهات كالزوجة والاخوات المختص لاب يحجبهن ايضا اخذ
لابوين والمعتق كالمعتق وكل عصبة يحجب أصحاب فروض مستغرة
فصل الابن يستغرق المال وكذا البنون والبنات النصف وليتين
فصاعدا الثلثان ولو اجتمع بنون وبنات فالمال لهم للذكر
مثل حظ الانثيين واولاد الابن اذا انفردوا كأولاد الصليب

فلو اجمع الصنفان فان كان من ولد الصليب ذكر محجب اولاد ابن
والا فان كان للصليب بنت فلها النصف والباقي لولد الابن المذكور
والاناث فان لم يكن الاثنى اواناث فلها الثلث الستين وان
كان للصليب بنتان فصاعد اخذتا الثلثين والباقي لولد الابن
الذكور والذكور والاناث ولا شيء للاناث الخلف الا ان يكون
اسفل منهن ذكر فيعصبهن واولاد ابى الابن مع اولاد الابن كاولاد
الابن مع اولاد الصليب كدساير المنار وانما يعصب الذكر
الناتج من في درجة ويعصب من فوقه ان لم يكن لها شيء من
الثلثين **فصل** الاب يرتب بفرضه اذ كان مع ابنته او ابن
ابن ويعصب اذ لم يكن ولد ولا ولد ابن وبها اذا كانت
بنت او بنت ابنة الستين فما والباقي بعد فروضها
بالعصبة وللأم الثلث او الستين في الحائضين في
الفروض ولها في مسئلتى زوج او زوجة وابوين ثلث ما بقى بعد
الزوج او الزوجة والجدة كالاب الا ان الاب يسقط الاخوة والا
خوات والجدة يقاسمهم ان كانوا ابوين اولاد والاب يسقط

أم نفسه ولا يسقطها الجد والاب في زوج او زوجة وابوين يرتب
الأم من الثلث الى ثلث الباقي ولا يرتبها الجد والجدة الستين
وكذا الجد ويرث منه أم الأم وأما حقها للدييات باناث خلت
وأم الأب وأما أمها كذلك وكذا أم إلى الأب وأم الجد فوقه
وأما أمه على المشهور وضابطة كل جدة أدلت بمحض اناث
او ذكور واناث الى ذكر يرتب ومن أدلت بذكر بين
انثيين فلا **فصل** الاخوة والاخوات لا يورثون ان تزوجوا
كاولاد الصليب كذا ان كانوا الابناء للمشركة وهو زوج وأم
وولد أم وأخ لا يورثون فيشارك الاخ ولد الأم الثلث ولو
كان بدل الاخ الى اب يسقط ولو اجمع الصنفان فكما لجمع
اولاد الصليب واولاد ابنة الا ان نبات الابن يعصب من
في درجتهم او اسفل والاخت لا يعصبها الا اخوها ولو واحد
من الاخوة او الاخوات لأم الستين وللأثنى فصاعد الثلث
نحو ذكورهم واناثهم والاخوات لا يورثون اولاد مع البنات
وبنات الابن عصبة كالاخوة فتسقط اخت لا يورث مع البنت

الاطوار لاب وبنوا الاخوة لا بوز اولاد كل منهم كائنه اجتماعا
 وانفرادا لكن يخالفهم في انهم لا يردون الام الى المقدس ولا
 يرتون مع الجد ولا يعصبون اخواتهم ويسقطون في المشركه
 والعم لا بوزين اولاد كانه من الجهتين اجتماعا وانفرادا وكذا
 قياس بنى العم وسائر عصبه النسب والعصبه من ليس له
 سهم مقدّر من الجمع على توريتهم فيرث او ما فضل بعد الفروض
فصل من لا عصبه له نصيب له معتق فماله او الفاضل عن
 الفروض له رجلا كان او امرأة فان لم يكن فلعصبه بنسب المتعصبين
 بانفسهم لا بنته واخوته وترتيبهم كترتيبهم في النسب لكن الاظهر
 ان اخا المعتق وابنا لغيره يغد ما ن عاجده وان لم يكن له عصبه
 فلمعتق المعتق ثم عصبه كذلك ولا ترث امرأة بولاء الا معتقها
 او مشتريها اليه بنسب اولاد **فصل** اجتماع جد واخوة لا بوزين
 اولاد فان لم يكن معهم ذوفرض فله الاكثر من ذلك المال او
 مقاسمتهم كانه فان اخذ الثلث فالباقي لهم وان كان فله الاكثر
 من سدس التركة وثلث البلاء والمقاسمة وقد لا يبقى شيء

واخوة

كنتين

كنتين وام وزوج فيفرض له السدس ويزاد في العول وقد
 يبقى دون سدس كنتين وزوج فيفرض له وتقال وقد يبقى
 سدس كنتين وام فيفوز به الجد وتسقط الاخوة في هذه الأحوال
 ولو كان مع الجد اخوة واخوة لا بوزين ولا ب فحكم الجد ما سبق
 ويجوز اولاد الابوين عليه اولاد الاب في القسمة فاذا اخذه حصته
 فان كان في اولاد الابوين ذكر فالباقي لهم وسقط اولاد الاب
 والا فتأخذ الواحدة الى النصف والثلثان فصاعدا الى الثلثين
 ولا يفضل عن الثلثين شيء وقد يفضل عن النصف فيكون الاولاد
 الاب والجد مع اخوة كانه فلا يفرض لهن مع الا في الاكديرة
 وهو زوج وام وجد واخوت لا بوزين اولاد فالزوج نصف و
 للام ثلث وللجد سدس وللأخت نصف فتعول ثم يقسم الجيد
 والأخت خبيرا ما اثلثا لثالثا الثلثان **فصل** لا يتوارث
 مسلم وكافر ولا يرث مرتدة ولا يورث ويرث الكافر الكافر
 وان اختلفت ملتزما لكن المشهور ان لا توارث بين حزني و
 ذمي ولا بين فيه رقة والجد يدان من بعضه حر يورث ولا يورث
 يورث

ولا يرث قاتل وقيل ان لم يضمن وورث ولومات متوارثان يرث
او هدم او في غيبة معا وجهل اسبقها لم يتوارثا وما ل كل واحد
لباقى ورثه ومن اسرا وفقد وانقطع خبر ترك ماله حتى تقوم
بينة يموت او تمضي مدة يغلب الظن انه لا يعيش فوفقه فيجوز
القاط ويحكم بموته ثم يعطى ماله من يرثه وقت الحكم ولومات
من يرثه المفقود وقفنا حصته وعملناه الحاضرين بالاسواء
ولو خلفوا حملا يرث او قد يترك عمالا بالاحوط في حقه وحق غيره
فان انفصل حيا الوقت يعلم وجوده عند الموت وورث والا
فلا يبيانه ان لم يكن وارث سوى الحمل او كان من قد يحبه
وفق للمال وان كان من لا يحبه ولم يسم مقدرا عطية
عائلا ان امكن عول كزوجة حامل وابوين لها من ولهما
سدسان عيالة وان لم يكن مقدرا كالاولاد ^{فان لم يعطوا}
وقيل كثر الحمل اربعة اليقين والخشي ^{في عطف} شكلا ان لم يختلف
ارثه كولد ام ومعتق فذاك والا فيعمل باليقين في حقه وحق
غيره ويوقف المشاوك فيه حتى يتبين ومن اجتمع فيه جهتا

قلت

فرض وتقصيب كنز ورج هو معتق او ابن عم وورث بها فصل
ولو وجد في نكاح المحوسر او الشبهة ثبت هواخت ورثت بالبنوة
وقيل بهما والله اعلم ولو اشترك اثنان في جهة عصوية وزاد
احدهما بقرابة اخرى كابني عم احدهما اخ لام فله السدس والباقي
بينهما فلو كان معهما بنت فلها نصف والباقي بينهما سواء
قيل يختص به الاخ ومن اجتمع فيه جهتان فرض وورث باقوا
فقط والحق بان تحجب احدهما الاخر ^{ولا تحجب} او تكون اقل
حجبا فالاول كنبت هي اخت لام بان يطأ محوسر او مسلم
بشبهة امه فتلد بنتا والثاني كام هي اخت لاب بان
يطأ بنته فتلد بنتا والثالث كما قرأ هي اخت بان يطأ
هذه البنت الثانية فتلد ولدا فالاولى ام امه واخته فصل
ان كانت الورثة كلهم عصابات قسم للمال بالسوية ان تحضوا
ذكورا واناثا وان اجتمع الصنفان قدر كل ذكر اثنتين
وعدد ذكورهم المقسوم عليهم اصل المسئلة وان كان بينهم
ذو فرض او ذو فرضين متماثلين فالمسئلة من يخرج ذلك

الكسر يخرج النصف اثنان والثلاث ثلاثة والربع اربعة
والسدس ستة والتمن ثمانية وان كان فرضان مختلفا لمخرج
فان تداخل مخرجهما فاصل المسئلة اكثرهما كسدس وثلاث و
ان توافقا ضرب وفق احداهما في الاخر والحاصل اصل المسئلة
كسدس وثمان فالاصل اربعة وعشرون وان تباينا ضرب
كل في كل والحاصل اصل كثلث وربع الاصل اثنا عشر فاصل
سبعة اثنان وثلاثة واربعة وستة وثمانية واثنا عشر
واربعة وعشرون والذي يقول من السبعة كل سبعة كزوج
واختين والى ثمانية تكلم وام والى تسعة تكلم واخ لام والى
عشرة تكلم واخ لام والاثنى عشر الى ثلاثة عشر كزوج وام
واختين والى خمسة عشر تكلم واخ لام والى سبعة عشر تكلم
واخ لام والاربعة وعشرون الى سبعة وعشرين كفتين
وابوين وزوجة واذا تماثل للعددان فذلك وان اختلفا
وفى الاكثر في الاقل مرتين فاكثرت متداخلا كثلثة مع ستة
وسبعة وان لم يفهما الا عدد ثالث فمتوافقان بخلافه

كارب

كاربعة وستة بالنصف وان يفهما الا واحد تباينا كثلثة و
اربعة والمثل خلال متوافقان ولا عكس فخرج اذ عرفت
اصلا وانقسمت السهام عليهم فذاك وان تكسرت على
صنف قوبلت لعدده وان تباينا ضرب عدده في المسئلة
بجوليها ان عالت وان توافقا ضرب وفق عدده فيها
فما بلغ صحت منه وان على صنفين قوبلت سهام كل صنف
بعدده فان توافقا في الصنف الى وفقه والاتراك ثم ان
تماثل عددان في ضرب احدهما في اصل المسئلة بجوليها
وان تداخل ضرب اكثرهما وان توافقا ضرب وفق احدهما
في الاخر ثم الحاصل في المسئلة وان تباينا ضرب احدهما
في الاخر ثم الحاصل في المسئلة فما بلغ صحت منه ويقاس هذا
الانكسار على ثلثة اصناف واربعة ولا يزيد الكسر على ذلك
فان اردت معرفة نصيب كل صنف من مبلغ المسئلة فاضرب
نصيبه من اصل المسئلة فيما ضربته فيها فما بلغ فهو نصيبه
ثم تقسم على عدد الصنف فرع مات عن ورثة فمات

انكسرت

١٤١

احدى قبل القسمة فان لم يرث الثاني غير الباقي وكان ار
 ثهم منه كارتهم من الاول جعل كان الثاني لم يكن وقسم
 بين الباقيين كاخوة واخوة اوبين وبنات مات بعضهم عن
 الباقيين وان لم ينحصرت في الباقيين او انحصرواختلف
 قدر التحقق او فصيح المسئلة الاول ثم مسئلة الثاني ثم انقسم
 نصيب الثاني من مسئلة الاول على مسئلة فذلك والا فان كان
 بينهما موافقة ضرب وفق مسئلة في مسئلة الاول والا كملها
 فيها فما بلغ صحتها ثم من له شئ من الاول اخذه مضروباً
 فيما ضرب فيها ومن له شئ من الثانية اخذه مضروباً في نصيب
 الثاني من الاول او في وقعة ان كان بين مسئلة ونصيبه فوق
كتاب الوصايا يصح وصية كل مكلف حر وان كان
 كافراً وكذا المجنون على المذهب لا يجنون ومغرم عليه
 صبي وفي قول يصح من صبي حزين ولا رقيق وقيل ان اعتق
 ثم مات صحته واذا اوصى لجهة عامة فالشرط ان لا تكون
 معصية كعمارة كنيسة او لشخص فالشرط ان يتصور له الملك
 فقص

فقصح لجل وتنفذ ان انفصل حياً وعلم وجوده عندها
 بان انفصل لدون ستة اشرفان انفصل الستة اشرفا كثر و
 المرأة فرائس زوج او قيد لم يستحق فان لم تكن فرائس وانفصل
 الاكثر من اربع سنين فكذلك اولادونها استحق في الاظهر وان
 اوصى بقيد فاستمر رقة فالوصية لسيده وان عتق قبل موة الموصي
 فله وان عتق بعد موة ثم قبل بنى على ان الوصية بمملك
 وان وصى لداية وقصد تملكها او اطلق فباطلة وان قال ليصرف
 في عافيتها فالمنقول صحتها ونصحه لعمارة مسجد وكذا ان
 اطلق في الاصح وتحمل على عمارة ومصلحه ولذم وكذا حرقي
 ومرد في الاصح وقائل في الاظهر ولو ارثت ان اجاز بقاء الورثة
 ولا عبرت برثهم واجازتهم في حياة الموصي والعبرة بكونه
 وارثاً بيوم الموت والوصية لكل وارث بقدر حصته لغو جوعته
 في قدر حصته صحته وتفقير الى الاجازة في الاصح ونصحه بالجل
 ويشترط انفصاله حياً الوقت يعلم وجوده عندها بالمنافع و
 وكذا ثمة او حمل سيحداً في الاصح وباحد عيديه وبثلاثة

يجل الانتفاع بها ككلب معلم وزيل وخرم حترمة ولواوصى بكلب
من كلاب اعطى احدهما فان لم يكن له كلب لغت ولو كان له مال و
كلاب وروضى بها او ببعضها فالاصح نفوذها وان كثره وقل
المال ولواوصى بطل ولله طبل وهو طبل يحمل الانتفاع به كطبل
حرب وجميع حملت على الثاني ولواوصى بطل الله لغت الا ان
يصلح لحرب او جميع **فصل** ينبغي ان لا يوصى باكثر من ذلك
ماله فان زاد ورد الوارث بطلت في الزائد وان اجاز فاجازته
تنفيذ وفي قول عطية مبداءة والوصية بالزيادة لغو ويعتبر
للمال يوم الموت وقبل يوم الوصية ويعتبر من الثلث ايضا عتق
علق بالموت وبتبرع بخبز في مرضه كوقوف هبة وعتق وبراء
واذا اجتمع تبرعان متعلقة بالموت وعجز الثلث فان تخض
العتق اقرع او غيره فسط الثلث او هو غير فسط بالقيمة
وفي قول يقدم العتق او بمنجزة قدم الاول فالاول حتى يتم
الثلث فان وجدة دفعة واتخذ الجنس كعتق عبيد او
ابراء جمع اقرع في العتق وفسط في غيره وان اختلف وحذف

وكلاء

وكلاء
فان لم يكن فيها عتق فسط وان كان فسط وفي قول يقدم ولو
كان له عبدان سالم وغائم فقال ان اعتقته غائما فسا لم حتر
ثم اعتق غائما في مرض موته عتق ولا اقرع ولواوصى بعين
حاضرة هي مثلث ماله وباقية غايب لم تدفع كلها اليه في الحال
والاصح انه لا يسط على الثلث ايضا **فصل** اذا
طننت المرض مخوف لم ينفذ تبرع زاد على الثلث فان براء
نفذ وان طنتاه غير مخوف مات فان حمل على الفجاءة نفذ
والا لمخوف ولو شككنا في كونه مخوفا لم يثبت الا بطييين حرين
عدليين ومن المخوف قه ليج وذات جنب ورعاق دائم و
اسهال متواتر ودق وابتراء فالبح وخروج الطعام غير مستحيل
او كان يخرج بشرة ووجع او معه دم وحمى مطبقة او غيرها
الا الرقع والمزهبة يلحق بالمخوف اسرقا واعتاد واقتل الا
سرك والتمام قتال بين متكافئين وتقديم لقصاص او جرم
واضطراب ريج وهيجان موج في راكب سفينة وطلق حامل
وبعد الوضع مالم ينفصل المشيمة وصيغتها اوصيت له

والوصية

بكذا او ادفعوا اليه او اعطوه بعد موته او اجعله له او هو له بعد
 موته فلو اقتصر على هوله فاقرا الا ان يقول هوله من مالي فتكون
 وصية وتنحقد بكتابة والكتابة كناية وان اوصى لغير معين
 كالفقراء لم يمت بالموت بلا قبول او لمعين اشترط القبول ولا
 يصح قبول ورثة في حياة الموصي ولا يشترط بعد موته الفوفان
 مات الموصي له قبله بطلت او بعده فيقبل وارثه وهل يملك
 الموصي له بموت الموصي ام يقبله ام موقوف فان قيل بان اثم
 ملك بالموت والآبان للوارث اقول اظهرها الثالث وعليها
 تنبئ الثمة وكسب عبد حلال بين الموت والقبول ونفقة و
 فطرة ويطالب الموصي بالنفقة ان توقفه بقوله ورثة
فصل اوصى بشاة تناول صغيرة الجنة وكبيرتها سلمة
 ومعينة ضانا ومعدا وكذا ذكر في الاصح لاسيما وعناق في
 الاصح ولو قال اعطوه شاة من غنمي ولا غنم له لغت وان
 قال من مالي اشتريت له والجمل والذاقة يتناولان النجاشي
 والعرب لا احدهما الاخر والاصح تناول بعير ناقة لا بقرة

نورا والنور للذكر والمذهب حمل الدابة على الجمل وفرس وحمار
 ويتناول الرقيق صغيرا وانثى وسعيها وكافرا وعكوسها
 وقيل ان اوصى باعتاق عبد وجب المجري كفارة ولو اوصى
 باحد التوقيف فانوا وقتلوا قبل موته بطلت وان بقي واحد
 يتعين او باعتاق رقاب فتلاثة فان عجز ثلثة عنهن فلان
 انه لا يشترط شقص بل نفسيان به فان فضل عن النفس قبتين
 شئ فللموت ولو قال ثلثي للعق اشترى باشقص ولو اوصى لحماها
 فانت بولدين فلما اوجبي وميت فكله للحتي في الاصح ولو
 قال ان كان حاكم ذكر او قال انثى فله كذا فولدتا ما لغت ولو
 قال ان كان ببطنها ذكر فولدتا ما لغت الذكر او ولدت
 ذكرين فالاصح تحتها او يعطيه الوارث من شاء منهما ولو اوصى
 بحيران فلا ربعين دارا من كل جانب والعلماء احياء علوم
 الشرع من تفسير وحديث وفقه لا مقرئ واديب ومعتبر و
 طبيب وكذا متكلم عند الاكثرين ويدخل في وصية الفقراء المساكين
 كين وعكسه ولو جمعها شراي نصفين واقل كل صنق ثلاثة

وله التفضيل او لزيد والفقراء فالمدعيان كما قدم في جواز اعطائه
 اقل مقل لكن لا يحرم او لجمع معين غير محصر كالعلوية صحت
 في الاظهر وله الاقتصار على ثلاثة اولاقارب زيد دخل كل
 قرابة له وان بعد الاصل او فرعاً في الاصح ولا تدخل قرابة ام في
 وصية العرب في الاصح والعبرة باقرب جد ينسب الى زيد وتعد
 اولاد قبيلة ويدخل في اقرب اقاربه الاصل والفرع والاصح
 تقديم ابن علي اب واخ علي جد ولا يرجح بذكره ووارث
 بل يستوي الاب والابن والبنت ويقدم ابن البنت على ابنا ابن
 الابن ولو اوصى لاقارب نفسه لم تدخل ورشته في البيع فصل
 نصح بمنافع عبد ودار وغلة حانوت ويملك الموصي له
 منفعة العبد واكساب المعتادة وكذا مهرها في الاصح لاولادها
 في الاصح بل هو كالام منفعة له ورقبة للوارث وله اعتاق
 وعليه نفقة ان وصى بمنفعة مدية وكذا ابد في الاصح و
 بيعه ان لم يوجب كالمستاجر وان ابد فالاصح انه يصح
 بيع الموصي له دون غيره وان اعتبر قيمة العبد كلها

من الثلث ان وصى بمنفعة ابدًا وان اوصى بهامدة توفى
 بمنفعة ثم مسلوها تلك المدة وحسب التناقص من الثلث
 ونصح ببيع نطوع في الاظهر ويصح من يملكه او الميقات كما
 قيد وان اطلق فمن الميقات في الاصح وحجة الاسلام من
 راس المال فان اوصى بهما من راس المال او الثلث عمل به
 وان اطلق الوصية بهما من راس المال وقيل من الثلث ويصح
 من الميقات وللأجنبي ان يصح عن الميت بخير اذنه في الاصح
 ويؤدي الوارث عنه الواجب المانع في كفاية مرتبة ويطعم
 ويلبس في الخيرة والاصح انه يعتق ايضا وان له الاداء
 من ماله اذ لم يكن تركه وان يقع عنه لو تبرع اجنبي يطعم
 او كسوة لا اعتناق في الاصح وينفع الميت صدقة ودعاء
 من وارث واجنبي **فصل** له الرجوع عن الوصية وعن
 بعضها بقوله نقض الوصية او بطلتها او رجعت فيها او
 فسختها او هذا الوارث وبيع واعتناق واصداق وكذا هبة
 او هبة مع قبض وكذا دون في الاصح وبوصية بهذه التصرفات

وكذا التوكيل في بيعه وعرضه عليه في الأصح وخلطه حنطة معينة رجوع
ولو وصي بصاع من صبرة فخلطها بأجود منها فرجوع أو مثلها
فلا وكذا بارد في الأصح وطحن حنطة وصتي بها وبذرهما وعن
دقيق وغزل قطن ونسج غزل وقطع ثوب خيصا وبناء
والنظر وغراس في عرصة رجوع **فصل** يستن الايصاء بقضاء
الدين وتنفيذ الوصايا **والنظر** في أمر الاطفال وشرط الوصي
تكليفا وحرية وعدالة واهتدادا إلى المقر فالوصي به وإسلام لكن
الأصح جواز وصية ذمي ولا يضر العمى في الأصح ولا يشترط الذكورة
وأم الاطفال أولى من غيرها ويحزل الوصي بالفسق
وكذا القاطن في الأصح لا الإمام الأعظم ويصح أيضا قضاء
الديون وتنفيذ الوصية من كل حر مكلف ويشترط في أمر
الاطفال مع هذا أن يكون له ولاية عليهم وليس لوصي أيضا
فإن أذن له فيه جاز في الأظهر ولو قال أوصيت إليك بالبلغ
ابني أو إلى قدوم زيد فإذا بلغ أو قدم فهو الوصي جاز
ولا يجوز نصيب وصي **والنظر** في جففة الولاية ولا الأيصاء

يتزوج

يتزوج طفل وبنيت ولفظ أوصيت إليك أو فوصنت ونحوها أو
يجوز فيه التوقيت والتعاقب ويشترط بيان ما يوصي فيه فإن
أقصر على أوصيت إليك لغا والقبول ولا يصح في حياته في الأصح
ولو أوصي اثنين لم ينفرد أحدهما إلا أن يكون صرح به والموصي
والوصي العن امتنا شاء وإذا بلغ الاطفال ونازعه في الاتفاق عليه
صدق الوصي أو في دفعه إليه بعد البلوغ صدق الولد **كتاب**

قدروا الوديعة من عجز عن حفظها حرم عليه قبولها ومن لم يتقيا
مأنه كثره فإن وثق استحب وشرطه ما شرط موكل ووكيل و
يشترط صيغة المودع كاستودعتك هذا واستحفظتك أو
أبتك في حفظه والأصح أنه لا يشترط القبول لفظا وكفى القبض
ولو أودع وصتي أو محنون ما لا لم يقبله فإن قبله ضمن ولو
أودع صيتا ما لا فتاف عنده لم يضمن وإن أتلغ ضمن في الأصح
والمحجوع عليه بسفه كصتي وترتفع بموت المودع أو الودع و
جنونه وأعمائه ولهما الاسترداد كل وقت وأصلها الأمانة
وقد قصر مضمونه بعوارض **المد** ما إن يودع غيره بلا إذن

ولا عذر فيضمن وقيل ان اودع القاضى لم يضمن واذا لم
يزل يده عنها جازة الاستعانة بمن يحملها الى الخزانة ويضعها في
خزانة مشتركة واذا اراد سفر فلا يرد الى المالك او وكيله فان
فقدتها فالقاضي فان فقدته فأمين فان دفنها بموضع وسافر
ضمن ان لم يعلم بها فان اعلم بها امينا يسكن الموضع لم يضمن
في الاصح ولو سافر بها ضمن الا اذا وقع حريق او غارة وعجز
عن من يدفعها اليه بما سبق والحريق والغارة في البقعة
واشراف الخزانة على الخراب اعذار كلسر واذا امضى نحو فادله
الى المالك او وكيله والا فالحاكم او امين او يوصي بها فان لم يفعل
ضمن الا اذا لم يتمكن بان مات فجأة ومنها اذا انتقلها من
محل اودا اخر دونها في الخزانة ضمن والا فلا ومنها ان لا يدفع
مستلفاتها فلو اودع عداية فترك علفها ضمن فان نهه
عنه فلا في الاصح فان اعطاه مالكا علفها علفها منه والا فيل
جعه او وكيله فان فقد الحاكم ولو وجعتهامع من يسيقها لم
يضمن في الاصح وعلى المودع تغريض ثياب الصوف للريح

كبيلا

كبيلا يفسدها الدود وكذا لبسها عند حاجتها ومنها ان يعدل
عند الحفظ المأمور به وتلفت بسبب العدو فيضمن فلو قال
لا تترك علي الصندوق فزقد وانكسر به ثقله فتلف ما فيه ضمن و
ان تلف بغيره فلا على الصحيح وكذا لو قال لا تقفل عليها قفلين
فاقفلها ولو قال اربط الدراهم في مكان فاسكها بيدي فتلفت
فالمذهب انها ان ضاعت بنوم ونسيان ضمن ص او يأخذ غا
فلا ولو جعلها في جيبه بدلا عن الربط في الكم لم يضمن وبالعكس
يضمن ولو اعطاه دراهم بالسوق ولم يبين كيفية الحفظ
المأمور به وتلفت بسبب العدو فيضمن فلو قال فربطها في مكان
واسكها بيدي او جعلها في جيبه لم يضمن وان اسكها بيدي لم يضمن
ان اخذها غاصب يضمن ان تلفت بخفلة او نوم وان قال
احفظها في البيت فليحضر اليه ويحضرها فيه فان اخربها عذر
ضمن ومنها ان يضييعها بان يضعها في حجرة غير خزانة مثلها او
يدل عليها سارقا او من يصادر المالك فلو اكره ظالم حتى سلبها
اليه فاما ان يضييعه في الاصح ثم يرجع على الظالم ومنها ان ينتفع

١٢٧

ص

بها بان يلبس او يركب خيانه او ياخذ الثوب ليلبس اولادهم
لينفقها في ضمن ولو نفى الاخذ ولم ياخذ لم يضمن على الصحيح
ولو خلطها بماله ولم يتميز ضمن ولو خلط دراهم كيسين للودع
ضمن في الاصح ومتى صار مضمونه بانتفاع وغيره ثم ترك
الخيانه لم يبرأ فان احدث له المالك استيما نا برك في الاصح
ومتى طلبها المالك لزمه الرد بان يخلى بينه وبينها فان اخر
بلا عذر ضمن وان ادعى تلفها ولم يذكر سببا او ذكر سببا
خفيا كسر صدق بيمينه وان ذكر ظاهرا كحريق فان عرف
الحريق وعمومه صدق بلا يمين وان عرف دون عمومه يصدق
بيمينه وان جهل طول بيمينه ثم يحلف على التلق به وان
ادعى عارضا على من ايتمه صدق بيمينه او على غيره كوارثه
او ادعى وارث للودع الرد على المالك او دعى عند سفره
امينا فادعى الامين الرد على المالك طول بيمينه ومجودها
بعد طلب المالك يضمن **كتاب قسم الفئ والغنمة**
الفئ مال حصل من الكفار بالقتال وايما في خيل وركاب بحرية

وعشر تجات وما جلا عنه خوفا من المسلمين وملا مرتد قتل
او مات وذمي مات بلا وارث فيخمس وخمسة خمسة احدى
مصالح المسلمين كالشعور والقضاة والعلماء يقدم الاعم
الثاني بنوا هاشم والمطلب يشرك الغني والفقير والنساء و
يفضل الذكر كالارث والثالث اليتامى وهو صغير الذي لا اب
له ويشترط فقره على المشهور والرابع والخامس المساكين و
ابن السبيل ودغم الاصناف الاربعة المتأخرة فيها وقيل يخمس
بالحاصل في كل ناحية من فيها منهم واما الخامس الاربعة فاما
لاظهار انهم لم تزقه وهم الاجناد المتصدون للجهاد فيضع
الامام ديوانا ويصيب بكل قبيلة او جماعة عربيا ويبحث عن
حال كل واحد منهم وعياله وما يكفيهم فيعطيه كفايتهم ويقدم
في اثبات الام والاعطاء قرشيا وهم ولد النضر بن كنانة و
يقدم منهم بنوا هاشم والمطلب ثم عبد شمس ثم نوفل ثم
عبدى العزى ثم سائر البطون الاقرب فالأقرب الى رسول الله
ثم الاضار ثم سائر العوب ثم الحمد ولا يثبت في الديوان اعمى

ولا زمتا ولا من لا يصلح للغزو ولو من بعضهم او من ورجي
زواله اعطافان لم يرجع فالأظهر ان يعطى وكذا زوجته واولاده
اذا مات فتعطى الزوجة حتى تنكح ولا اولاده حتى يستقلوا
فان فضلت الاخماس الاربعة عن حاجات المرتبة وزرع عليهم
على قدر موقوفهم والاصح ان يجوز ان يصرف بعضهم في اصلاح
الثغور والصلاح والكرام هذا حكم منقول في فاما عقاره فالذي
انه يجعل وقفا وتقسم غلته كذلك **فصل** في الغنمة ما حصل
من كفار يقتالوا ويجازي فتقدم منه السلب للقاتل وهي ثياب
القتيل والخف والزنان والات العرب كزرع وسلاح ومركوب وسرج
ولجام وكذا سوار ومنطقة وخاتم ونفقة معه وجنيته تنقاد
معه في الاظهر لا حقيقة مسدودة على الفرس على المذهب وانما
يستحق بركوب عزرو يكفي به شرط كافر في حال الحرب فلو رمى من
حصن او من الصق او قتل نائما او اسيرا او قتله وقد انهمز الكفار
فلا سلب وكفاية شرع ان يزيل امتداعه بان يفقا عينيه او يقطع
يديه ورجليه وكذا الواسر واقطع يديه او رجليه في الاظهر ولا

يخمس

يخمس السلب على المشهور وبعد السلب يخرج مؤنة الحفظ و
النقل وغيرهما ثم يخمس الباقي الخمسة لاهل خمس في يقسم
كما سبق والاصح ان النقل يكون من خمس الخمس المصد للمصالح ان
نقل بما سيغنم في هذا القتال ويجوز ان ينقل من مال المصالح الخا صل
عنده والنقل زيادة يشترطها الامام او الامير لمن يفعل ما فيه
التكافؤ للكفار ويجتهد في قدره والاخماس الاربعة عقارها
ومنقولها للغنائم وهم من حضر الوقعة بنية القتال وان لم
يقاتل ولا شئ من حضر بعد انقضاء القتال وفيما قبل حيازة المال
وجانه يستحق ولو مات بعضهم بعد انقضاءه والحيازة لمجمل
لوارثه وكذا بعد الانقضاء وقبل الحيازة في الاصح ولو مات في القتال
فالذهب ان لا شئ له والاظهر ان الاجير ليس له الذواب وحفظ
امتنعة والتاجر والمختر في يسرهم لهم اذا قاتلوا وللراجل سهم
وللفارس ثلاثة ولا يعطى الا لفرس واحد عربي كان او غير
لابعير وغيره والاظهر ان لا يعطى لفرس اجوف وما لا غناء فيه
وفي قوله يعطى ان لم يعلم نهى الامير عن احضاره والعبد

والصبي والمراة والذمي اذا حضر وافلهم الرخ وهو دون سهم
يحتسب الامام في قدره ومحلته الخماس الاربعة في الاظهر
انما يرضخ لذمي حضر بلا اجرة وباذن الامام على الصحيح والفقهاء علم
كتاب قسم الصدقات الفقير من لا مال له ولا كسب
يقع موقعا من حاجته ولا يمنع الفقير مسكنه وثيابه وماله
الغائب لمرحلتين والمؤجل وكسبه لا يليق به ولو اشتغل بعلم
والكسب منه فقير ولو اشتغل بالنوافل فلا ولا يشترط فيه
الزمانه ولا تعفو عن المسألة على الجديد والملكى بنفقة
قريب او زوج ليس فقيرا في الاصح والمساكين من قدر
عليه مال او كسب يقع موقعا من كفايته ولا يكفيه والعامل ساء
وكاتب وقاسم وشاخص جمع ذوي الاموال لا القاطن والواله
والمؤلف من اسلم ونيته ضعيفة اوله شرف يتوقع باعطائه
اسلام غيره والمذهبي انهم يعطون من الزكوة والرقاب
لكاتبون والغارم ان استدان لنفسه فحقه معقبة
اعطى قلت الاصح يعطى اذا انجب والله اعلم والاظهر

حاجة دون حلول الدين قلت الاصح اشتراط حلوله
والله اعلم او لا صلاح ذات بين اعطى مع الغنى وقيل
ان كان غنيا ببقدره فلا وسبيل الله غزاة لا فاعلهم
فيعطون مع الغنى وابن السبيل ومنشئ سفر ومحتاج
وسرط الحاجة وعدم العصى وسرط اخذ الزكاة من
هذه الاصناف الثمانية الاسلام وان لا يكونها شميلا ولا
مطلبيا وكذا مطالهم في الاصح **فصل** من طلبت كات
وعلم الامام الحق او عدمه عمل بعلمه والا فان ادعى
الفقر ومساكنة لم يكلف بيينة فان عرف له مال وادعى
تلفه كلف وكذا ان ادعى عيالا في الاصح ويعطى غار وابن
سبيل بقوله ما فان لم يخرج اسم بتردد ويطالب عامل
ومكاتب وغارم بيينة وهي اخبار عدلين ويغنى عنهما
الاستفاضة وكذا تصديق رب الدين والسيد في الاصح
يعطى الفقير والمساكين كفاية سنة قلت الاصح المنصوص
وقول الجمهور كفاية العمر الغالب فيشترى به عقار

يتخله والله اعلم ولكاتب والمقام قدر دينه وابن
 السبيل ما يوصل مقصده او موضع ماله والغاري حاجته
 لنفقة وكسوت زهابا ورجعا ومقاما هناك وخرسا
 سدا او يصير ذلك ملكا له ويهيئ له ولا ين السبيل مركب
 ان كان السفر طويلا او كان ضعيفا لا يطيق المشي وما يثقل
 عليه الزاد ومتاعه الا ان يكون قدر يعتاد مثله حمله
 بنفسه ومن فيه صفتا استحقاق يعطى باحدهما فقط فالظاهر
فصل يجب استيعاب الاصناف ان قسم الامام وهناك
 عامل والا فالقسم على رتبة فان فقد بعضهم فعلى الوجوه
 دين واذا قسم الامام لتوزيع من الزكاة الحاصلة عنده
 احاد كل صنف وكذا يستوعب المال ان حصل المستحقون
 في البلد وفيهم المال والا فيجب اعطاء ثلاثة وتجب
 التسوية بين الاصناف لا بين الاحاد الصنف الا ان يقسم
 الامام فيوزع على التفضيل مع تساوي الحاجات والظاهر
 منع نقل الزكاة ولو عدم الاصناف في البلد وجب النقل

بينهم

او بعضهم وجوزنا النقل وجب والا يرد على الباقيين وقيل ينقل
 وغيره المتاعى كونه حرا عدلا فقيها بابواب الزكاة فان عثر
 له اخذ ودفع لم يشترط الفقه ولم يعلم شهر لا اخذها ويستبرأ

وسم

نعم الصدقة والفقير في موضع لا يكثر شعره ويكره في الوجه
قلت الاصح تحريم وبه جزم البغوي في صحيح مسلم لعن فاعله

١٢٨

والله اعلم **فصل** صدقة التطوع سنة وتختل لغنى و

كافر ودفعها سرا وفي رمضان ولقريب وجار افضل ومن عليه

دين اول من يلزم نفقة يستحب ان لا يتصدق حتى يؤدي

ما عليه **قلت** الاصح تحريم صدقة بما يحتاج اليه نفقة من

تألم نفقة اولدين لا يرزوله وفاء والله اعلم وفي استنجا

الصدقة بما فضل عن حاجته اوجه اصحها ان لم يشق عليه

الصبر استحب والا فلا **كتاب** النكاح هو من جنس المحتاج

ليه يحسد اهبة فان فقدوها استحب تركه ويكره شهوة بالصوم

فان لم يحتج كسره ان فقد الاهبة والا فلا لكن العبادات

افضل **قلت** فان لم يتعبد فالتكاح افضل في الايمان وجد

الحج

الالهية وبه علة كهرم او مرض دائم او تعين دائم كره والله
 اعلم وتحت دية بكر نسبه ليست قرابة قريبة واذا
 قصد نكاحها سن نظره اليها قبل الخطبة وان تاذن وله
 تكرير نظره ولا ينظر غير الوجهين والكفين ويجزم نظر رجل
 بالغ الى عورة كبيرة حرة اجنبية وكذا وجهها وكفها عند
 خوف الفتنة وكذا عند الامن على الوجه ولا ينظر من محرم
 بين السرة والركبة ويحل ما سواه وقيل ما يبدا عند المنة
 فقط والاصح حل النظر الى الامه بالاشربة الا ما بين السرة
 والركبة والى الصغيرة الالفج وان العبد الى سيده ونظر
 المسوح كالنظر الى محرم وان المراهق كالبالغ ويحل نظر رجل
 الى رجل الاما بين سرة والركبة ويجزم نظر بشهوة قلت
 وكذا غيرها في الاصح المتصور والاصح عند المحققين ان الا
 مة كالحرّة والدا علم والمراهقة مع امرة كون رجل ورجل والاصح
 تحريم نظر دية الى مسلمة وجواز نظر امرة الى بدن اجنبى
 سوى ما بين السرة والركبة ان لم تخف فتنة قلت الاصح

التحريم كرهوا اليها والله اعلم ونظرها الى محرمها كالعكس ومتى
 حرم النظر حرم المس ويباح ان لفصد وحجامة وعلاج قلت
 ويباح النظر لمعاملة وشهادة وتعليم ونحوها بقدر الحاجة
 والله اعلم وللزوج النظر الى كل بدنها **فصل** يحل خطبة خلية
 عن نكاح وعدة لا تنصيح لمعتدة ولا تقربى لرجعية ويحل
 تقريض وعدة وفات وكذا البارين في الاظهر ويحرم خطبة على
 خطبة من صرح باجابتة الا باذنه فان لم يجيب ولم يرتد لم
 يجزم في الاظهر ومن استشير في خاطب كرمساويه بصدق و
 يستتحت تقدم خطبة قبل الخطبة وقيل العقد ولو خطبوا
 فقال الحمد لله والصلوة على رسول الله قبلت صحه النكاح
 على الصحيح بل يستحب ذلك قلت الاصح لا تستحب والله اعلم
 فان طال ذكر الفاصل لم **فصل** انما يصح النكاح بايجاب
 وقبول وهو تزويجك او انكحتك بان يقول الزوج تزوجت
 او نكحت او قبلت نكاحها او تزويجها ويصح تقدم لفظ
 الزوج على الولى ولا يصح الا بلفظ الزوج او النكاح ويصح

بالجمية في الاصح لا بكناية قطعا فلو قال الولي نذجتك فقال
قبلت لم ينعقد على المذهب لو قال نزوجني فقال نزوجت او
قال الولي تزوجها فقال تزوجت صح ولا يصح تغليق ولو بشر
بولد فقال ان كنت انثى فقد زوجتكها او قال ان كانت بنتي
او ماتت زوجها طلقت واعتدت فقد زوجتكها فالمدعي بطلانه ولا توقيت
ولا يصح كراه الشغار وهو تزوجتكها بنتي على ان تزوجني بنتك
ويضع كل واحد صدقا الاخرى فيقبل فان لم يجعل البضع صدا
فالاصح الصحة ولو سمي ما لامع جعل البضع صدا بطل في الاصح
ولا يصح الا بحضرة شاهدين وشرطهما حرية وذكره وعدالة
وسمع وبصر وفي الاصح وجه والاصح انعقاده بابني الزوجين
وعدونهما وينعقد بمستور كالعقد على الاصح لا مستوري
السلام والحرية ولو بانافسوا الشاهد عند العقد فباطل على المذهب
وانما يبين بينة او اتفاق الزوجين ولا اثر لقول الشاهد
كتافسقين ولو اعترف به الزوج وانكرت فزق بينهما وعليه
نصف المهر ان لم يدخل بها والا فكله ويستحب للمهر ان لا يرضاء

عبارة الخطب اما الكناية
في المعقود عليه تعالى قال
زوجتك بنتي فقبل ونوا
معينة فيصح النكاح بها
اه

المراة حيث يعتبر رضاها ولا يشترط فصل لا تزوج امرأة
نفسها باذن ولا غيرها بوكالة ولا تقبل نكاحا لاحد والوطي به
نكاح بلا ولي يوجب المهر المثل للحد ويقبل اقرار الولي بالنكاح
ان استنقل بالانشاء والا فلا ويقبل اقرار البالغة العاقلة
بالنكاح على البديد واللاب تزوج البكر صغيرة وكبيرة بغير اذنها
ويستحب استيذانها وليس له تزويج ثيب الا باذنها فان كانت
صغيرة لم تزوج حتى تبلغ والحبد كالاب عند عدمه وسواء
زالت البكارة بوطي حلال او حرام ولا اثر لزوالها بلا وطئ
كسقطه في الاصح ومن على حاشية التسيكاخ وعم لا يزوج
صغيرة بحال وتزويج الثيب البالغة بصريح الاذن ويكفي
في البكر سكوتها في الاصح والمعنف والسلطان كالخ واحق الا
ولي الا اب ثم جد ثم ابوه ثم اخ لا بولين اولاد ثم ابنه وان
مفل ثم عم ثم سائر العصبة كالارث ويقدر اخ لا بون على
اخ لا بون الاظهر ولا يزوج ابنة ببنوة فان كان ابن ابن عمه او
معتقا او قاضيا تزوج به فان لم يجد بسبب تزويج المعنف

ثم عصية كالارث ويزوج عتيقة المرأة من يزوج المعتقة مادامت
حيّة ولا تعتبر اذن للمعتقة في الاصح فاذاماتت روج مزله
الولاء فان فقد المعتق وعصيته روج السلطان وكذا يزوج
اذا عضل القريب والمعتق وانما يحصل العضل اذا ادعت
بالغة عاقلة الى الكفو وامتنع ولو عينت كفوا واداد الاب غيره
فله ذلك في الاصح **فصل** لا ولاية لصبي ورفيق ومجنون و
مختل النظر بهم او خبل وكذا عجز عليل يسفه على المذهب متى كان
الاقرب ببعض هذه الصفات فالولاية للابعد والاعاوان
انظر افاقته كان لا يدوم غالبا وان كان يدوم ايا ما فاقل انتظر وقيل
لا ولاية للابعد ولا يقدر العمى في الاصح ولا ولاية لفاسق على
لمذهب ويلي الكافر الكافرة واهرام المعاقدين او الزوجية يمنع
صحة النكاح ولا ينتقل الولاية في الاصح فيزوج السلطان عند
اهرام الولي لا الابعد **فكر** ولو اهرم الولي او الزوج فعقد
وكيل الحلال لم يصح والله اعلم ولو غاب ^{بعد التوكيل} الى مرحلتين تزوج
السلطان ودونها لا يزوج الا باذنه في الاصح والمخير التوكيل

في تزويج

في التزويج بغير اذنها ولا يشترط التعيين الزوج في الاظهر ويحتاج
الوكيل فلا يزوج غير كفو وغير المجبر ان قالت له وكل وكل
وان نهته فلا وان قالت نروحنى فله التوكيل في الاصح ولو
كل قبل استئذنها في النكاح لم يصح على الصحيح وليقل
وكيل الولي تزوجتك بنت فلان وليقل الولي لو وكيل الزوج
تزوجتك بنتي فلانا فيقول وكيله قبلت نكاحها له ويلزم
المخير تزويج مجنونة بالغة ومجنون ظهرت حاجته لا
صغيرة وصغير وتلزم المجبر وغيره ان تعين اجابة ^{ملتزمة}
التزويج فان لم يتعين كاخوة فسالتهم بعضهم لزوم اجابة
في الاصح واذا اجتمع ^{وليا} في درجة تحت ان يزوجها
افقرهم واستأمر برضاهم فان تشاخوا اقرع فلو تزوج
غير من خرجت قرعة وقد اذنت لكل منهم صح في الاصح
ولو تزوجها احدهم زيدا والاخر عمرا فان عرف السابق فهو
الصحيح وان وقع معا وجهل السابق والمعيبة فباطلان
وكذا لو عرف سبق احدهما ولم يتعين على المذهب ولو سبق

معين ثم اشتد وجب التوقُّع حتى يتبين فان ادعى كل من رجع
علمها سبق سمعت دعوى لها بناء على الجديده وهو قبول اقرارها
بالنكاح فان انكرت حلفت وان اقرت لاحدهما ثبت نكاحه
وسماع دعوى الآخر وتخليفها له بينى على القولين فيمن قال
هذا الزيد بل عمرو وهل يغرم لعمرو وان قلنا نعم ولو تولى طرفي
العقد في تزويج بنت ابنه بابن ابن الآخر صح في الاصح ولا تزويج
ابن العم نفسه بل يزويج ابن عمه في درجة فان فقد فالقاضي
فلو ازال القانكاحا من لا ولي لها زوج من فوقه من الولات
او خليفته وكما لا يجوز لواحد تولى الطرفين لا يجوز ان
يوكل وكيلان احدهما او وكيلين فيهما في الاصح **فصل**
زوجها الولي غير كفو برضاها او بعض الالياء المستويين
برضاها ورضا الباقيين صح ولو زوجها الاقرب برضاها فليس
للابعد اعتراض ولو زوجها احدهم برضاها دون رضا
لم يصح وفي قول يصح ولهم الفسخ ويجري القولان في تزويج
الاب بكر صغيرة او بالغة غير كفو غير رضاها ففي

الاظهر

١٢٥
الاظهر باطل وفي الاخر يصح والبالغة الخيار وللصغيرة ايضا
اذ ابلغت ولو طلبت من لا ولي لها ان يزوجهما السلطان
بغير كفو ففعل لم يصح في الاصح وحصل الكفاة سلامة
من العيوب المثبتة للخيار وحرية فالزفيق ليس كفو
الحرية والعتيق ليس كفو الحره اصلية ونسب والعجمية ليس
كفو عربية ولا غير قرشي قرشية ولا غير هاشمي مطلي
لها والاصح اعتبار النسب في العجم كالعرب عفة فليس فاسق
كفو عفيفة وحره فصاحبه حره دينه ليس كفو ارفع
منه فكتاس وتجام وراع وقيم الحمام ليس كفو بنت خياط
والخياط بنت تاجر ويزار ولاهما بنت عالم وقاض والصح
ان اليسار لا يعتبر وان بعض الخصال لا يقابل ببعض
ليس له تزويج ابنه للصغيرة وكذا معية على المذهب
ويجوز من الايكافي بباقي الخصال في الاصح **فصل**
لا يزوج مجنون صغير وكذا كبير الا الحاجة فواحدة ولا
تزوج صغير عاقل اكثر من واحدة ويزوج المجنونة

ان ظهرت
 معها
 مصلحة
 اب او جد لم تزوج في صغرها فان بلغت زوجها السلطان
 في الاصح للمراجعة المصلحة في الاصح ومن حج عليه بسفه لا يستقل
 بنكاح بل ينكح باذن وليه او يقبل له الولي فان اذن وعيني
 امرة لم تنكح غيرها وينكحها بمثل او اقل فان زاد فالشهر
 صحة النكاح بمهر المثل من المستي ولو قال انكح بالالف ولم يعين امرة
 نكح بالاقل من الالف ومهر مثلها ولو اطلق الاذن فالاصح صحة
 وينكح بمهر المثل من يليق به وان قبل له وليه اشترط اذنه في الاصح
 ويقبل بمهر المثل فاقل فان زاد صح النكاح بمهر المثل وفي قول يبطل
 ولو نكح التسفيه بلا اذن فباطل فان وطئ لم يلزم شيء وقيل
 مهر مثل وقيل اقل مما قول ومن حج عليه فليس يصح نكاحه و
 مؤنة النكاح في كسبه لا فيما معه ونكاح عبد بلا اذن سيئه
 باطل فبإذنه صح وله اطلاق الاذن وله تقيده بامارة او
 قبيلة او بلد ولا يعدل عما اذن فيه والاظهر انه ليس للسيد
 اجبار عبده على النكاح ولا عكس وله اجبار امته بآي صفة
 كانت فان طلبت لم يلزمه تزويجها وقيل ان حرمت عليه

لزم وادار زوجها فالاصح انه بالملك لا بالولاية في تزويج المسلم امته
 الكافرة وفاسق ومكاتب ولا يزوج ولي عبد صبي ويزوج امته في
 الاصح **باب** ما يحرم من النكاح تحريم الامتهات وكل من
 ولدته او ولدت من ولدك فهي امك والبنات وكل من
 ولدتها او ولدت من ولدها فبناتك قلت والحالقة
 من زناها تحلل له ويحرم على المرأة ولداها من الزنا والله اعلم
 والاخوات وبنات الاخوة والاخوات والعلمات والحالات
 وكل من هي اخت ذكر ولدك فعمتك واخت ابني ولدك
 فخالتك وحريم هؤلاء السبع بالرضاع ايضا وكل من ارضعتك
 او ارضعت من ارضعتك او من ولدك او ولدت مرضعتك
 او ابنتها فام رضاع وقسم الباقي ولا يحرم عليك من ارضعت
 اخاك او نافتك ولا ام مرضعة ولدك وبناتها ولا اخت
 اخيك ينسب الارضاع وهي اخت اخيك لا بيك لامه وعكسه
 ويحرم درجة من ولدت او ولدك من نسب ورضاع وامها
 زوجتك منهما وكذا بناتهما ان دخلت بها ومن وطئ امرأة

بملك حرم عليه امهاتها وبناتها وحرمت على ابائهن وابنائهن وكذا
 للوطوءة بالشبهة في حقه قيل او حقها للمزني بها وليست بمسأة
 يشبهون بشبهة كوطء في الاظهر ولو اختلفت محرم بنسوة قرينة
 كبيرة نكح لا بحصورة ولو طء مؤبداً اختبر به على نكاح قطعه
 كوطء زوجة ابيه بشبهة ويحرم جمع المرأة واختها وخالاتها
 وبناتها من الرضاع او نسب فان جمع بعقد بطل او مرتباً فالثاني
 باطل ومن حرم جمع ما بنكاح حرم في الوطء بملك لا ملكاً فما كان وطء
 الواحدة حرمة الاخرى حتى تحرم الاولى كبيع او نكاح او كتابة
 لحيض واحرام وكذا رهن في الاصح ولو ملكها ثم نكح اختها
 او عكس حلت المنكوحة دونها وللعبد امرأتان وللحر اربع
 فقط فان نكح خمساً معا بطل او مرتباً فالخامسة وتحلل الآخيات
 والخامسة في عدة باين لاربعية واذا طلق الحر ثلثاً او
 العبد طلقين لم تحلل حتى تنكح وغيره وتغيث فقبلها حشفته
 او قدرها بشرط الانتشار وصحت النكاح ولو لم يكن
 جماعة لا طفالاً على المذهب فيمن ولو نكح بشرط اذا وطء طلق

او بابت ^{او ب} النكاح بطلت وفي تطبيق قول ان شرط لا يبطل النكاح
 ولكن يبطل الشرط واللسني ويجوز به المثل ولو نكح بلا شرط
 وفي غرضه ان يطلق اذا وطء كره وصح العقد وحلت وطئه
فصل لا ينكح من يملكها او بعضها ولو ملك ركني نكح
 او بعضها بطل نكاحه ولا ينكح من ملكه او بعضها ولا ينكح الحر
 امه غيره الا بشرط ان لا يكون تحت حرة تصلح للامتناع
 وقيل ولا غير صالحة وان يعجز عن حرة تصلح قيل او لا
 تصلح فلو قدر على غايبة حلت امه ان لحقه مشقة ظاهرة
 في قصدها او خاف زنا في مدته ولو وجد حرة بموءجل
 او بدوهم المثل فالاصح حل امه في الاولى دون الثانية
 وان يخاف زناً فلو امكنه تسر فلا خوف في الاصح واسلا
 مها وتحلل الحر وعبد امه كتابية على الاصح لا العبد
 مسلم على المشهور ومن بعضها رقيق كرقبة ولو نكح
 حرة امه بشرط ثم ايسر او نكح حرة لم تنسخ الامه
 ولو جمع من لا تحلل له امه حرة وامه بعقد بطلت الامه

الحجة في الاظهر **فصل** يحرم نكاح من لا كتاب لها كوثنية و
 مجوسية وتحيل كتابية **تكره** حربية وكذا ذمية على الصحيح و
 الكتابية يهودية او نصرانية لا متمسكة بالزور وغيره
 فان لم تكن الكتابية اسرائيلية فالأظهر حلها ان علم دخول
 قوما في ذلك الدين قبل نسخها وتخريفه وقبل يكفي قبل نسخها
 والكتابية المنكوحه كمسلمة في نفقة وقسم وطلاق وتجبر
 على غسل حيض ونفاس وكذا جنابة وترك الكلى خنزير في الا
 ظهر وتجبر هو ومسلمه على غسل تجسس من اعضائها ومحرم
 متولدة من وثني وكتابية وكذا عكسه الاظهر وان خالفت النسا
 مرة اليهود والصائبون النصاري في اصل دينهم حرم
 والأفلا ولوثهოდ نصرائي او عكسه لم يقتر في الاظهر وان
 كانت امرأة لم تحل لمسلم فان كانت منكوحه فكرهة مسلمة
 لم يقبل من الا الاسلام وفي قول اودينه الاول ولو توثق
 لم يقتر وفيما يقبل القولان ولوثهود وثني او تنصر لم يقتر
 ويتعين الاسلام كمسلم ارتد ولا تحل مرتدة لاحد ولو ارتد

زوجان او احدهما قبل الدخول تنجز الفرقه او بعده وقت
 فان جمعها الاسلام في العدة دام النكاح والا فالفرقة من الردة
 ويحرم الوطئ في التوقف والاحدي **باب** نكاح المسرك
 اسلام كتابي او غيره وتحت كتابية دام نكاحها ووثنية
 او مجوسية فتخلقت قبل الدخول تنجز الفرقه او بعده و
 اسلمت في العدة دام نكاحه والا فالفرقة من اسلامه
 ولو اسلمت واصر فلعكسه ولو اسلمها معادام النكاح في المعية
 باخر اللفظ وحيث ادمن الايضر مقارن العقد لمفسد هو
 بربيل عند الاسلام وكانت بحيث تحل له الآن وان بقى المفسد
 فلا نكاح فيقر على نكاح فيقر بلا ولي وشهود وفي عدة هي
 منقطعة عند الاسلام وموقفة ان اعتقده مؤبدا وكذا الوقا
 رة الاسلام عدة شبهة على المذهب نكاح محرم ولو اسلم ثم احرم
 ثم اسلمت وهو محرم اقر على المذهب ولو نكح حرة وامة واسلموا
 تقيته المرأة وان دعت الامة على المذهب نكاح الكفار صحيح
 على الصحيح وقيل فاسد وقيل ان اسلام وقررتين صحته

والأفلا على الصيحة لو طلق ثلاثا ثم أسلم المخل الأجل
ومن قررت فلها المسمى الصحيح وأما الفاسد كمن قررت قبضت
قبل الإسلام فلا شيء لها ولا فمهر المثل وان قبضت بعض فلها
قسط الباقي من مهر المثل ومن اندفعت بإسلام بعد دخول
فلها المسمى الصحيح ان صح نكاحهم والأفمهر مثل او قبله وصح فالوكان
الاندفاع بإسلامها فلا شيء لها او بإسلامه فنصف المسمى ان
كان صحيحا والأف نصف مهر مثل ولو ترفع اليك اذى ومسلم و
حيث الحكم او ذميان وجب الأظهر ونقرهم على ما يقر لو أسلموا
وتبطلوا لا تنقر **فصل** أسلم وتحت أكثر من أربع واسلم
معه او في العدة او كن كتابيات لزمه اختيار أربع ويدفع
من زاد وان أسلم معه قبل الدخول او في العدة أربع فقط
تعتن ولو أسلم وتحت أم وبنتها كتابيتان واسلمتا فان
دخل بهما حرمتا ابدا او لا بعادة تعتنت البنت وفي قول
يتخير او بالبنت تعتنت او بالأم حرمتا ابدا وفي قول بتني
الأم او وتحت أمه واسلمت معه في العدة اقتران جلت

نسوة

له الأمة

٣٩ له الأمة وان تخلفت قبل دخول تبجزة الفرقة او ماء واسلم
معه او في العدة اختار أمه ان جلت له عند اجتماع اسلام
واسلامه والاندفع عن او حرة واماء واسلمت معا وفي
العدة تعتنت واندفع وان اصرت فانقضت عدتها
اختار أمه ولو أسلمت وعقدت ثم أسلمت في العدة فكل امرئ
فيختار اربعاً والاختيار اختارتك او قررتك نكاحا او مسكتك
او اثبتك والطلاق اختيار الأظهر والايلاء في الأصح ولا يصح
تعلق اختيار ولا نسخ ولو حصر الاختيار في خمس اندفع
من زاد وعليه التعين ونفقة من حتى يختار فان ترك الاختيار
حبس فان ما قبله اعتدت حامل به وذات اشهر وغير
مدخول بهما بأربعة وعشرواة الاقراء بأكثر من الاقراء
وأربعة اشهر وعشرواة نصف زوجة حتى يصطالحن
فصل أسلمت أمه أو بنته النفقة ولو أسلمت واصرت
حتى انقضت العدة فلا وان أسلمت فيهما لم تستحق المدة
الخلوف في الجديد ولو أسلمت أو لا فأسلم في العدة واصرت

فلها نفقة العدة على الصحيح وان ارتدت قبل ان تدرك نفقة العدة
 فان اسلمت في العدة وان ارتدت فلها نفقة العدة
باب الخيار والاعفاء ونكاح العبد وجداحد
 الزوجين بالآخر جنونا او جزاما او برصا او وجدها ارتقاء
 او قرناء او وجدها عيننا او مجبويا ثبت الخيار في فسخ النكاح
 وقيل ان وجدها مثل عيبه فلا ولو وجده خنثى واضحا فلا
 في الاظهر ولو حدث به عيب تخير العتة بعد الدخول
 او بها تخير في الجديد ولا خيار لو لم يجازت وكذا بمقارن
 جت وعتة ويتخير بمقارن جنون وكذا جزام وبرص في الاصح
 والخيار على الفور والفسخ قبل الدخول يسقط المهر وبعده
 الاصح انه يجب مهر مثل ان فسخ بمقارن او جازت بين
 العقد والوطى جهله الواطى والمسقى ان حدث بعد وطى
 ولو انفسخ بردة بعد وطى فالمسقى ولا يرجع الزوج بعد
 الفسخ بالمهر على من عزة في الجديد ويترط في العتة رفع
 الى الحاكم وكذا ساير العيوب في الاصح وتشبه العتة باقرار

او بينة على اقراره وكذا تثبت بينهما بعد نكوله في الاصح و
 اذا ثبت ضرب القاضى له سنة بطلبها فاذا عتت رفعة اليه
 وان قال وطئت حلق فان نكل حلفت فان حلفت او
 اقر استقلت بالفسخ وقيل يحتاج الى اذن القاضى وفسخه
 ولو اعترفته او مرضت او سجدت في المدة لم تحسب ولو ضمت
 بعدها به بطل حقها وكذا لو اجلته على الصحيح ولو نكل شرط
 فيها اسلام او في احدهما نسيت او حرية او غيرهما فاخلو فلا
 ظهر صحة النكاح ثم ان بان خيرا مما شرط فلا خيار وان بان
 دونها فلا خيار وكذا له في الاصح ولو ظنتها مسامة او حرية
 فبانت كتابية او امة وهي تحل له فلا خيار في الاظهر ولو
 اذنت في تزويجها بمن ظنته كفوا فبان فسقه او دثاة
 فسبه او رفته فلا خيار لها قلت ولو بان معييا او عبدا
 فلها الخيار والله اعلم ومضى فسخ بخلف فحكم المهر والرجوع
 به على الغار ما سبق في العيب المؤثر تقرير مقارن العقد
 ولو غر بحرية امة وصحناه فالولد قبل العلم حر وعلى المغرور

قيمة لسيدها ويرجع بها على الغار والتقرير بالحرية لا يتصور
 من سيده بل من وكيله او منها فان كان منها تعلق الغرم
 بذمتها ولو انفصل الولد ميتا بلا جناية فلا شيء فيه ومن
 صفت تحت رقيقا او من في رق تحيرت في فسخ النكاح
 والاظهار على الفور فان قالت جهلت لعنق صدقت بيمينها
 ان امكن بان كان المعتق غائبا وكذا ان قالت جهلة الخيا
 به في الاصح فان فسخت قبل وطء فلا مهر وعده بعقوبه
 ووجب المستى او قبل فمهر مثل وقيل المستى ولو عتق بعضها
 او كوتبت او عتق عبيد تحت امة فالأخير **فصل**
 يلزم الولد اعفاف الاب والاحداد على المشهور بان يعطيه
 مهر حرة او يقول انك واعطيك المهر او ينكح له باذنه ومهر
 او يملك امة او غنما ثم عليه مؤنتهما وليس للاب تعيين
 النكاح دون الترتي ولا رفيعه ولو اتفق على مهر فتعقبا
 للاب ويحب التجريد اذا مات او افسخ برقة او فسخه
 يعيب وكذا ان طلق بعد في الاصح وانما يحجب عفا فاقد

مهر محتاج الى نكاح وحيد اذا ظهرت الحاجة باليمين
 ونكح عليه وطء امة ولده والمذهب جوب مهر لاحد فان اجد
 فالولد حر ونسي فان كانت مستولرة للاب لم يصير مستولرة
 للاب والا فالظاهر انها نصير وان عليه قيمتها مع مهر لا قيمة
 ولد في الاصح ونكاحها فلو ملك زوجة والده الذي لا يحل له
 الامه لم يفسخ النكاح في الاصح وليس له نكاح امة مكاتبه
 فان ملك مكاتب زوجة سيده افسخ النكاح في الاصح **فصل**
 السيد باذنه في نكاح عبيده لا يضمن مهر وتنفقه في الجريد
 وهما في كسبه بعد النكاح المعتاد والنادر فان كان ماذونا
 له في التجارة ففي ما في يده من ربح وكذا من راس مال في الاصح
 فان لم يكن مكسبا ولا ماذونا له ففي ذمته وفي قوله على السيد
 وله المسافرة به وبفوة الاستمتاع واذا لم يسافر لزمه تحليته
 ليلة الاستمتاع ويستخدمه نهان ان تكفل المهر والتنفقة
 والا فيغليه لكسبهما وان استخدمه بلا تكفل لزمه الاقل
 من اجرة مثل وكل المهر والتنفقة وقيل يلزم المهر والتنفقة

ولكنه فاسدا ووطء فمهر مثل في ذمته وفي قول في رقبته واذا
 زوج امته استخدمها وسلمها للزوج ليل ولا نفقة على الزوج
 حيث في الاصح ولو اخل في داره بيتا وقال للزوج تخلوا
 بها فيه لم يلزمه في الاصح والسيد المستفد بها وللزوج صحتها
 والمزهر ان السيد لو قتلها او قتلت نفسها قبل دخول يسقط
 مهرها وان الحرة لو قتلت نفسها او قتلت امته اجنبى او ماتت
 فلا كما لو هلكت بعد دخول ولو باع مروجية فالمر للبايع فان
 طلق قبل دخول فنصف له ولو زوج امته بعينه لم يحبس
كتاب الصداق يستتسميته في العقد ويجوز
 اخلا، وهامه وما صح مبيعا صح صداقا واذا اصدق عينا
 فماتت في يده ضمنها ضمان عقد وفي قول ضمان يد فعلى
 الاول ليس لها بيعه قبل قبضه ولو تلفت في يده وجب
 مثل وتلفته فقا بضة وان اتلف اجنبى تخيرت على المذهب
 فان فسخت الصداق اخذت من الزوج مهر مثل والا غرمت
 للتلو وان اتلف الزوج فكتلف وقيل كاجنبى ولو اصدق

عبد بن قتل عبد قبل قبضه انفسخ فيه لا في الباقي على المذهب
 ولها الخيار فان فسخت فمهر مثل والا فخصه التالف منه ولو
 بقيت قبل قبضه تخيرت على المذهب فان فسخت فمهر مثل
 والا فلا شيء لها والمنازع الفائتة في يد الزوج لا يضمنها
 وان طلبت التسليم فامتنع على ضمان العقد وكذا الذي استوفى
 فاهاب كوب ونحوه على المذهب ولها حبس نفسها المتقبض المهر
 المعين والحال لا المؤجل فلو حل قبل التسليم فلا حبس في الاصح فلو
 قال كل لا اسلم حتى تسلم في قول يجبر هو وقول لا اجبار
 ومن سلم اجبرها صاحبه والا ظهر يجبر ان يؤمر بوضع عند
 عدل ويؤمر بالتمكين فاذا سلمت اعطاها العدل ولو بادرت
 فمكنت طالبت فان لم يطالبها منعت حتى يسلم وان وطء
 فلا ولو بادر فسلم فالتمكين فان امتنعت بلا عذر استرد
 ان قلنا انه يجبر وان استمهلت لتتظف ونحوه امهلت
 ما يراه قاض ولا يجاوز ثلثة ايام لا يشق طع الحيض ولا تسلم
 صغيرة ولا مريضة حتى تزول مانع وطئ ويستقر المهر بوطئ

وان حرم كما يضر وموت احدهما الاجلوة في الجديد **فصل**
 نكحها بغير مهر او حراً ومغضوب بطل وجب مهر مثل وفي قول قيمة
 او بمالوك ومغضوب بطل فيه وصح في المملوك في الاظهر وتخير
 فان منحت فمهر مثل وفي قول قيمتهما وان اجازت فلها مع
 المملوك حصته للمغضوب من مهر مثل بحسب قيمتهما وفي قول تنقح
 به ولو قال تزوجت ببنتي وبعثتك ثوبها بهذا العبد صح النكاح
 وكذا المهر والبيع في الاظهر ويوزع العبد على الثوب ومهر مثل ولو
 نكح بالثوب على ان لا يبيها الفا او ان يعطيه الفا فالمذهب فساد الصداق
 وجوب مهر مثل ولو شرط خيارا في النكاح بطل النكاح او في المهر
 فالأظهر صحة النكاح لا المهر وسائر الشروط ان وافق مقتضى النكاح
 او لم يتعلق به غرض لغاوصح النكاح والمهر وان خالف ولم
 يختلف بمقصوده الا على كسر ان لا يتزوج عليها او لا نفقة
 لها صح النكاح وفسد الشرط والمهر وان اخل كان لا يطاء
 او يطلق بطل النكاح ولو نكح نسوة بمهر فالأظهر فساد المهر
 وكل مهر مثل ولو نكح لطفل بما فوق مهر مثل او نكح بنتا لا رشيدة

اورشيدة بكر ابلا اذن بدونه فسد المسقى والاظهر صح النكاح بمهر
 مثل ولو توافقوا على مهر ستر او علنوا زيادة فالمذهب وجوب
 وضو ما عقده ولو قالت لوليها تزوجني بالثوب فنقص عنه بطل
 النكاح فالواطلقت فنقص عن مهر مثل بطل وفي قول يصح
 بمهر مثل قلت الاظهر صححت النكاح في صورتين بمهر مثل والله

فصل قالت رشيدة تزوجني بالامهر فزوج وثني او سكنت **المهر**
 فهو تفويض صحيح وكذا لو قال سيدا مدي تزوجتك بالامهر
 ولا يصح تفويضه غير رشيدة واذا جرى تفويض صحيح فالأظهر
 ظهرا انه لا يجب شيء بنفس العقد فان وطئ فمهر مثل ويعتبر
 بحال العقد في الاصح ولها قبل الوطئ مطالبة الزوج بان
 يفرض مهر او حيس بنفسه اليه فرض وكذا التسليم المفروض في
 الاصح ويشترط رضاها بما يفرضه الزوج لا علم بما يقدر به
 المثال في الاظهر ويجوز فرض مؤجل في الاصح وفوق مهر مثل
 وقيل لا ان كان من جنسه ولو امتنع من الفرض او تنازعا
 فيه فوض القاضي نقد البلد حالاً قلت ويفرض مهر مثل

ويشترط علمه به والله اعلم ولا يصح فرض اجنبي من ماله في الصحيح
 والفرض الصحيح مكسبي فيشترط لطلاق قبل وطئ ولو طلق قبل فرض
 ووطئ فلا شطروان مات احدهما قبلهما لم يجب المهر في الاظهر
 قلت الاظهر وجوبه والله اعلم **فصل** مهر مثل ما يرغب في
 مثلها وركنه الاعظم نسب في راعي اقرب من نسب الی من ينسب اليه
 واقر بهن تحت لابوين ثم لاب ثم بناة اخ ثم عمات كذلك فان
 نسب العصبة اولم ينكح او جهل مهرهن فارحام كجداة وخاللات
 ويعتبر سن وعقل وبسار وبكارة وسنوبة وما اختلف
 به عرض فان اختصت بفضل او نقصت زيل او نقص لا يقع بالمال
 ولو ساحت واحدة لم يجب موافقتها ولو خففن للعشرة
 فقد اعتبرت وفي وطئ نكاح فاسد مهر مثل يوم الوطئ فان
 تكرر مهر في احوال قلت ولو تكررت وطئ بشبهة واحدة
 فمهر فان تعدد جنسها تعدد المهر ولو تكررت وطئ مقصود
 او بكرة على الزنا تكرر المهر ولو تكررت وطئ الاب والسيركرو
 سيد مكاتبته مهر وقيل مهر وقيل ان اتحد المجلس فمهر
 والا

واحدة

٤٥
 والا فمهور والله اعلم **فصل** الفقة قبل وطئ منها او سبها
 كفسخه بغيرها يسقط المهر وما لا كطلاق واسلام وردت
 ولعانه وارضاع امدا واما يشطره ثم قيل معنى الشطر ان له
 خيار الرجوع والصحيح عوده بنفسه الطلاق فلوزاد يوده
 فلم وان اطلق والمهر تالف فنصف بدله من مثل او قيمة و
 ان بقيت غيبها فان قنع به والا فنصف قيمته سليما وان
 بقيت قبل قبضها فله نصف ناقصا بخيار وان عاب بجنا
 ية واخذت ارشها فالاصح ان له نصف الارض ولها
 زيادة منفصلة وخيار في متصلة فان شئت فنصف قيمة
 بلا زيادة وان سمحت لزمه القبول وان زاد ونقص كغير العبد
 وطول نخلة وتعلم صنعة مع برص فان اتقيا بنصف العين
 والا فنصف قيمته وزراعة الارض نقص وحرشها زيادة و
 حمل امة وبريمة زيادة ونقص البهيمة زيادة واطلاع وقيل
 تخل زيادة متصلة وان طلق وعيله ثم مؤثر لم يلزمها
 قطعة فان قطف تعين نصف التخل ولو رضى بنصف التخل

وتبقي الثمة الجذادة اجبرت في الاصح ويصير النخل في يدها
 ولو رخصت به فله الامتناع والقيمة ومتى ثبت خياره اولها
 لم يملك نصف حتى يختار ذو الاختيار ومتى رجع بقيمة اعتبر
 الاقل من يوم الصداق والقبض ولو اصدق تعليمه قران وطلق
 قبله فالاصح تعذر تعليمه ويجب مهر مثل بعد وطى ونصف قبل
 ولو طلق وقد نزل ملكها عنه فنصف بدله فان كان زال وعلى
 تعلق بالعين في الاصح ولو وهبته له ثم طلق فالأظهر ان له نصف
 بدله وعلى هذا الوهبة النصف فلم نصف الباقي ورجع بدل
 كله وفي قول النصف الباقي في قول يتخير بين نصف كله
 او نصف الباقي ورجع بدل كله ولو كان ديناً فابترائه لم يرجع
 عليها على المذهب وليس لولي عفو عن صداق على الجديد **فصل**
 لمطلق قبل الوطى متعة ان لم يجب سطر مهر وكذا الموطوءة
 في الاظهر وقرينة لا سببها كطلاق ويستحب ان لا ينقص
 ثلثين درهما فان تنازعا قدرها القاض بنظره معتبر
 حلها وقيل حالها وقيل اقل مال **فصل** اختلاف في قدر

شئ او

او في صفة مخالفا ويخالف وارثا وارث واحد والاخر
 ثم يفسخ المهر ويجب مهر مثل ولما دعت فانكرها مخالفا في الاصح
 ولما دعت نكاحا ومهر مثل فافتر بالنيكاح وانكر المهر وسكت فلا
 صح تكليف البيان فان ذكر قدره وراحت مخالفا وان اصر
 منكر اخلت وقضى لها ولو اختلف في قدره زوج وولي صغير
 او مجنون مخالفا في الاصح ولو قالت تكسني يوم كذا بالف ويوم
 كذا بالف وثبت عقدان باقراره او بيئته على اقراره لزمه
 الفان فان قال لم يطأ فيهما او في احد هما صدق بيئته
 وسقط الشطر وان قال كان الثاني بتجديد لفظ لا عقد
 لم يقبل **فصل** وليمة العرس سنة وفي قول او وجهه
 حبة والاجابة اليها فرض عين وقيل كفاية وقيل تسير
 انما تجب او تسق بشرط ان لا يختص الاغنياء وان يدعى
 في اليوم الاول فان اولم ثلاثة لم يجب في الثاني وتكره ايام
 في الثالث وان لا يجتزم لخوف او صلح في جاهه وان
 لا يكون ثم من يتأذى به او لا يليق به بحالته وان

تشبيه

لا يكون منكرا وان كان يزول بحضوره فيحضر ومن المنكر ان
 حرس وصرة حيوان على سقف او جدار او سادة او ستور
 او ثوب ملبوس ويجوز على الارض وبساط واحدة ومقطوع
 الراس ومور شجر وتحريم تصوير حيوان ولا تسقط
 اجابة بصوم فان شق على الداعي صوم فقل فالقطر افضل
 وياكل الضيف مما قدم له بلا لفظ ولا يتصرف فيه الا باكله
 ان ياخذ ما يعلم رضاه ويجعل نشر سكر وغيره في الاملاك ولا
 يكره في الاصح ويجعل النقاط وتركه اولى **كتاب**
 القسم والنشور يختص القسم بزوات ومن بات
 عند بعض نسوة لزمه عند من بقي ولوا عرض عنهن
 او عن الواحدة لم ياتم ويستحب ان لا يعطلهن ويستحق
 القسم مريضة ورتقاء وحائض ونفساء لانا شرة فان لم
 يفرد بمسكن دار عليهن في بيوتهن وان انفرد فالافضل
 للضحية وله دعاء هن والاصح تحريم ذهابه الى بعض
 ودعا بعضهن الا لغرض كقرب مسكن من يلجأ اليها وخوف
 عليها

عليها ويحرم ان يقيم بمسكن واحدة ويدعو هت اليه وان يجمع
 بين ضربتين في مسكن الا يرضاهما وله ان يرتب القسم على ليلة
 ويوم قبلها او بعدهما والاصل لليل والنهار تابع فان عمل
 ليلا وسكن نهارا كالحارس فعكسه وليس للاول دخول
 في نوبة على الاخرى ليلا الا لضرورة كرضها الخوف حينئذ
 ان طال ملكة وقضى والا فالاوله الدخول نهارا الوضع متتابع
 ونحوه وينبغي ان لا يطول ملكة والصح ان لا يقضى
 اذا دخل الحاجة وان له ما سوى وطء من استمتع و
 انه يقضى ان دخل بلا سبب لا يجب تسوية في الاقامة نهارا
 واقل نوب القسم ليلة وهو افضل ويجوز ثلاثا ولا
 زيادة على المذهب الصحيح وجوب الرقة للابتناء و
 قيل يتخير ولا يفضل في قدر نوبة لكن لحرمة مثلامه
 وتختص بكم جديدة عن زفاف سبع بلا قضاء وثبت
 بثلاث ويسن تحريها بين ثلاث بلا قضاء ومن سافرت
 وحدها بغير اذن ناشرة وباذنه لغرضه يقضى ولغرضها

وسبع بقضاء

لا في الجديد ومن سافر لمقله حرم عليه ان يستصحب بعضهن وفي
سائر الاسفار الطويلة وكذا القصيرة في الاصح يستصحب بعضهن
بقراءة ولا يقضى مدة سفره فان وصل المقصد فصار مقيما
قضى مدة الاقامة لا الرجوع في الاصح ومن وهبت حقها لم
يلزم النزع الرضى فان رضى ووهبت لمعينة بات عندها
ليليتها وفي قول يواليها اولهت سوى اوله فلا التخصيص
وقيل يسوي **فصل** ظهرت امارات نشوزها وعظها بلا
هر فان تحقق نشوزها ولم يتكرر وعظا وهر في المضجع
ولا يضرب في الاظهر قلت الاظهر يضرب والله اعلم فان
تكرر ضرب فلم منعها حقا كنفسه ونفقة الزمة القاضية توفية
فان انسا خلقه واذا اهابلا سبب خماه فان عاد عزه وان
قال كل ان صاحبه متعدد تعرف القاضية الحال بثقة يخبرها
ومنع الظالم من الظلم فان اشتد الشقاق بعث حكما
من اهل وعكما من اهلها وهما وكيلان ولهما وفي قول موافق
من الحاكم فعلى الاول يشترط رضاها فيبوك حكمه بطلاق

وقبول

١٩٧
وقبول عوض خلع وتوكل حكمها ببذل عوض وقبول طلاق به
كتاب الخلع هو فرقة بعوض بلفظ طلاق او خلع شرطه
نزع يصح طلاقه ولو خلع عيدا او محجورا عليه يسفح ووجب
دفع العوض الى مولاه ووليه وشرطا بله اطلاق نصرة في المال
فان اختلعت امة بلا اذن سيده بدلين او عين ماله بانت و
النزع في ذمتها مرمثل في صورة العين وفي قول قيمتها وفي صورة
الدين المسمى وفي قول مرمثل وان اذن وعين عيناه او قد
دينا فامثلت تغلق بالعين ويكسبها في الدين وان اطلق الاذن
انقض مرمثل من كسبها وان خالع سفيهة او قال طلقك
على الف فقبلت طلقت رجعتا فان لم تقبل لم تطلق ويصح
اختلا لمريض مرض الموت ولا يجب من الثلث الا زائد على
مثل ورجعية في الاظهر لا باين ويصح عوضه قليلا وكثيرا دينا
وعينا ومنفعة ولو خالع بجهول او خمر بانت به مرمثل وفي قول
ببذل الخمر ولما التوكيل فلو قال لو كيد خالعها بجارية لم ينقص
منها وان اطلق لم ينقص عن مرمثل فان نقص فيها لم تطلق

وفي قول يقع بهر مثل ولو قالت لو كيلها اختلع بالفي فامتنع نفذ
وان زاد فقال اختلعتها بالفين من مالها بوكالتها بانت و
يلزمها مهر مثل وفي قول الاكثر منه ومحاسنة وان اضاف ولو كيل
الخلع الى النفس خلع اجنبي والمال عليه وان اطلق فلا يظهر ان عليها
ما سمت وعليه الزيادة ويجوز تركيد ذميا وعبد ومحجور
عليه سفيه ولا يجوز تركيل محجور في قبض العوض والاصح
صح تركيد امراة الخلع زوجته او طلاقها ولو وكلا رجلا تولى
طرفا وقيل الطرفين **فصل** الفرق بلفظ الخلع طلاق و
في قول نسخ الفسخ لا ينقص عدد افعلى الاول لفظ كناية
والمفاد انة الخلع في الاصح ولفظ الخلع صريح وفي قول كناية
فعلى الاول لو جرى بغير ذكر مال وجب مهر مثل في الاصح ويصح
بكناية الطلاق مع النية وبالجملة ولو قال بعنتك
نفسك بكذا فقالت اشتريت فكناية خلع واذا بداء
بصيغة معاوضة كطلقتك او خالعتك بكذا وقلنا الخلع
طلاق فهو معاوضة فيها شوب تعليق وله الرجوع قبل

قبولها

قبولها وسيطر قبولها بلفظ غير منفصل فلو اختلف ايجاب
وقبول كطلقتك بالفي فقبلت بالفين وعكسا او طلقتك ثلاثا
بالفي فقبلت واحدة بثلاث الاول فلعو فلو قال طلقك ثلاثا
بالفي فقبلت واحدة بالفي فالاصح وقوع الثلاث ووجوب الفسخ
وان بداء بصيغة تعليق كمتى او متى ما اعطينتني فتعطيني فلا
رجوع لم ولا يسيطر القبول لفظا والاعطاء في المجلس وان
قال ان او اذا اعطينتني فكذلك لكن يسيطر اعطاء على القبول
وان بدلت بطلب طلق فاجاب بمعاوضة مع شوب حال
فلهما الرجوع قبل جوابه وسيطر فور الجواب ولو طلبت ثلاثا
بالفي فطلق طلقا بثلاث فواحدة بثلاثه واذا خالع او طلق دعوى
فلا رجعة فان سطرها فوجعي ولا مال وفي قول بائن بهر مثل ولو
قالت طلقني بكذا وارددت فاجاب ان كان قبل دخوله او
بعده واصرت حتى انقضت العدة بانت بالرجعة ولا مال وان
اسلمت فيها طلقت بالمال ولا يضر تخلف كلام يسير بين
ايجاب وقبول **فصل** قال انت طالق وعليك ولو لم عليك

كذا ولم يسبق طلبها بال وقع رجوعاً قبلت املا ولا مال فان
قال اردت ما يراد بطلقتك بكذا وصدقته فكم هو الاصح وان
سبق بانته بالمذكور وان قال انت طالق علي ان تبني عليك
كذا فالذهب انه كطلقتك بكذا فاذا قبلت بانته ووجب المال
وان قال ان ضمننت الف فانته طالق فضمنت في الفور بانته
ولزمها الالف وان قال مئة ضمننت فمئة ضمننت طلقت وان
ضمننت دوز الف لم تطلق وان ضمننت الفين طلقت ولو قال
طالق نفسي ان ضمننت لي الف فقلت طلقت وضمنت او عكسه
بانته بالي فان اقتصر على احدهما فلا واذا علق باعطاء مال
فوضعت بين يديه طلقت والاصح دخوله ملكه وان قال ان
اقبضتني فقبل كما لا عطاء والاصح كسائر التعليق فلا يملك
ولا يشترط الاقباض مجلس قلت ويقع رجوعاً ويشترط الحق
الصفة اخذه بيده منها ولو ملكه والله اعلم ولو علق باعطاء
عبد ووصفه بصفة السلم فاعطته لا يصف له تطلق او
بهما معييا فله ردة ومهر مثل وفي قول قيمته سليما ولو قال العبد

بأنه
العبد

طلقت

طلقت

بعبد الا مفسوياً في الاصح ولم يهر مثل ولو ملك طلقة فقط فقالت
طلقتك ثلاثا بالي فطلق الطلقة فله الالف وقيل ثلثة وقيل ان
علمه الحال فالق والا فثلثة ولو طلبت طلقة بالي فطلق
ثمانية وقيل بالي وقيل لا يقع ولو قالت طالق خدا بالي فطلق
عندما وقيل بانته بهر مثل وقيل في قول بالمسقي وان قال
اذا دخلت فانته طالق بالي فقبلت ودخلت طلقت علي
القيح بالمسقي وفي وجا او قول بهر مثل ويصح اختلا اجنبي
وان اكرهت الزوج وهو كاختلاهما لفظا وحكما ولو كيلها
ان يختلعه ولا اجنبي توكيلها فتختلعه ولو اختلعه رجل
وصرح بوكالتهما كاذباً لم تطلق وابوها كاجنبي فيختلعه بال
فان اختلعه بالما وصرح بوكاله او ولاية لم تطلق او بغيره فلا
فكخلع بمغصوب **فصل** ادعت خلعاً فانكر صدق بيمينه
وان قال طلقته بكذا فقالت مجانا بانته ولا عوض وان
اختلعا في جنس عوضه او قدره ولا يمينه تخالف ووجب
مهر مثل ولو خلع بالي ونوبانوا فالزمه وقيل بهر مثل ولو قال

١٤٩

ارد نادنا فرفقالت بل ذراهم او فلو ساعا فاعلى الاول وجبر
مهر مثل بالاختلاف الثاني **كتاب الطلاق** يشترط النوازه
التكليف الا التكرار ويقع بصره بلا نية وبكناية بنية فخرجه
الطلاق وكذا الفراق والسراح على المشهور كطاعتك وانت طالق
ومطلقه وباطالوق لا انت طلاق والطلاق في الاصح وترجمة
الطلاق بالعجمية صريح على المذهب واطاعتك وانت مطلقه
كناية ولو اشتمل لفظ الطلاق كالحلال او حلال الله على حرام
فصريح في الاصح قلت الاصح انه كناية والله اعلم وكسايته
كانت خليفة برية بتمتة بتالته باين اعتدى استبراد محكم
الحق باهلكي حبل على غاربك لا افذه سربكي اغزني اعزني دعيني
ودعني ومخوها والاعتاق كناية الطلاق وعكسه وليس الطلاق
كناية ظهرا وعكسه ولو قال انت على حرام او مرتك ونوى
طلاق او ظهرا حصل الا نوى ما تخير وتثبت ما اختاره وقيل
طلاق وقيل ظهرا او تحسم غيرها لم تحسم وعليه كناية بين
وكذا ان لم يكن نية في الاظهر والثاني لغو وان قاله لامته

ونوى

ونوى عتقا ثبت او تحسم غيرها اولانته فكما الزوجه ولو قال
هذا النوب او الطعام والعبد حرام على فلغوه بشرطين
الكناية اقترانها بكل اللفظ وقيل يكفي باوله واسارة ناطق بطلاق
لغو وقيل كناية ويعتد باشارة اخرس في العقود والحلول
فان فهم طلاقا بها كل احد فصرحة وان اختصر بغيره فطون
فكناية ولو كتبت ناطق طلاق ولم ينوه فلعغو وان نواه فالأ
ظهر وقوعه فان كتب اذ ابغضك كتابي فانت طالق فانتا اطلق
ببلاوغه وان كتب اذ اقرات كتابي وهو قارية فقرة طلقت
وان قرئ عليها فلا في الاصح وان لم تكن قارية فقرئ عليها
طلعت **فصل** في نفوذ طلاقها اليها وهو عيلان في الجديد
فيشترط لوقوع تظليها على الفور وان قال طلقى بالفي فطلعت
بانت ولزمها الف وفي قول نوكيل فلا يشترط فور في الاصح و
في اشراط قبولها خلاف الوكيل وعلى القولين له الرجوع
قبل تظليها ولو قال اذ جاء رمضان فطلقى لغا على التمسك
ولو قال ابيني نفسك فقالت انت ونوبا وقع والا فلا ولو

١٥١

ولو قال طلق فقالت ابنت ونوت او ابنتي ونوي فقالت طلق
وقع ولو قال طلق ونوي ثلثا فقالت طلقت ونوتهم فثلاث
والا فواحدة في الاصح ولو قال ثلثا فوحدت او عكسه فواحدة
فصل في بلسان ما يتم طلاق لغا ولو سئل سانه بطلاق بلا
قصد لغا ولا يصدق ظاهرا الا بقرينة ولو كان اسمها طالق فقال
يا طالق وقصد التداء لم يطلاق وكذا ان اطلق في الاصح وان
كان اسمها طارقا او طالبا فقال يا طالق وقال اربعة التداء فثلاث
الحرف صدق ولو خاطبها بطلاق هازلا او لاعيا او وهو يظنها
اجنبية بان كانت في ظلمة او تكلمه ولية او وكيد ولم يعلم وقع
ولو لفظ اعجمي به بالعربية ولم يعرف معناه لم يقع وقيل ان
نوى معناها وقع ولا يقع طلاق مكره فان ظهر قرينة اخفا
بان اكره على ثلاث فوحدت او صرح او تعليق فكفي او خجرت
او على طلقت فسترح او بالعكس ووقع وشرط الاكره قدرة
المكره على تحقيق ما هدد به بولاية او تغلب وعجز المكره عن
دفعه بهرب وغيره وظنه انه ان امتنع حققه ويحصل التحليف

بغير

بضرب شديد او حيسر او اطلاق مال ونحوها وقيل بشرط قتل وقيل
قتل او قطع او ضرب مخوف ولا بشرط التورية بان ينوي غيرها او
قيل ان تركها بلا عذر وقع ومن اثم بمنزل عقلم من شراب او دوا
لفذ طلاق وتصرف له وعليه قوله وفعلا على المذهب في قول لا و
قيل عليه ولو قال ربعا او بعضك او جزاك او كبرك او شعرك او
ظرك طالق وقع وكذا دمك على المذهب لفضله كبري وعرق
وكذا مني ولين في الاصح ولو قال لمقطوعة يمين يمينك وطلاق
لم يقع على المذهب ولو قال انا منك طالق ونوى تطليقها طلقت
وان لم ينو طلاقا فلا وكذا ان لم ينو اضافة اليها في الاصح ولو
قال انا منك باين اشترط نية الطلاق وفي الاضافة الوجهان
ولو قال استبرئ رحم منك فلعن وقيل ان نوى طلاقها
وقع **فصل** خطاب الاجنبية بطلاق وتعليقه بكناح وغيره
لغو والاصح صحة تعليق العهد ثلاثا كقولم ان عتقت او
ان دخلت فانت طالق ثلثا فيقعن اذا اعتقا او دخلت
بعد عتقه ويلحق رجعية لا مختلعة ولو علم بدخول

فبانت ثم تكلمها ثم دخلت لم يقع ان دخلت في البيوت
وكذا ان لم تدخل في الاظهر في ثالث يقع بان بانت بدون
الثلاث ولو طلق دون ثلاث وراجع او جدد ولو بعد زوج
عادت ببقية الثلاث وان تلك عادت بثلاث والعبد
طلعتان فقط والحر ثلاث ويقع في مرض موته ويتوارثان
في عدة حجي لا باين وفي القديم **نص** قال طلعتان
او انت طالق ونوى عدد او وقع وكذا الكناية ولو قال انت طالق
واحدة ونوى عدد او واحدة وقيل للنوى قلت ولو قال انت
واحدة ونوى عدد او المنة وقيل واحدة ولله اعلم ولو
اراد ان يقول انت طالق ثلاثا فبانت قبل تمام الطلاق لم
يوقع او بعده قبل ثلثا فثلاث وقيل واحدة وقيل لا شيء
وان قال انت طالق انت طالق انت طالق وتخلل فصل
فثلاث والا فان قصد تأكيد او واحدة او استينافا فثلاث
وكذا ان اطلق في الاظهر وان قصد بالثانية تأكيداً وبالثالثة
لثمة استينافا او عكس فثنتان او بالثالثة تأكيداً

ال

فثلاث

فثلاث في الاصح وان قال انت طالق وطلق وطلق صح قصد
تأكيد الثاني بالثالث لا الاول بالثاني وهذه الصورة في طهارة
فالوقال هذه لغيرها فطلعت بكل حال ولو قال هذه ان دخلت
الدار فبانت طالق وطلق فدخلت فثنتان في الاصح ولو
قال الموطوءة انت طالق طلقة مع او معها طلقة فثنتان وكذا

غير موطوءة وطلقة في غيرها ولو قال طلقة في طلقة واراد
مع فطلقتان او العرف او الحساب او اطلق فطلقة ولو قال
نصف طلقة ونصف طلقة وطلق بكل حال ولو قال طلقة
في طلقتين وقصد معية فثلاث او ظرفا واحدة او حسابا
فثنتان وان جهله وقصد معناه فطلقة وقيل ثنتان وان
لم ينوي شيئا فطلقة وفي قول ثنتان ان عرف حسابا ولو قال
بعض طلقة فطلقة او نصف طلقة فطلقة الا ان يريد كل نصف
من طلقة والاصح ان قوله نصف طلقتين طلقة وثلاثه اضافة
طلقة او نصف طلقة وثلاث طلقة فطلقتان ولو قال نصف
وثلاث طلقة فطلقة ولو قال لارجع او قعت عليك او يبتكن

في الاصح

طلقة او طلقتين او ثلاث او ارجع او وقع على كل طلقة فان قصد
 توزيع كل طلقة عليهن وقع في ثنتين ثنتان وفي ثلاث و
 اربع ثلاث فان قال اردت بينك بعضهن لم يقبل ظاهره
 الاصح ولو طلقتها ثم قال لاخرى اسركك معها وانت كهي فان بوي
 طلقت والا فلا وكذا لو قال آخر ذلك لامرأة **فصل** يصح
 الاستنسا، بشرط اتصاله ولا يضر سكتة تنفس وعي قلت ويشترط
 ان ينوي الاستنسا، قبل فراغ اليمين في الاصح والله اعلم ويشترط
 عدم استغراقه ولو قال انت طالق ثلاثا الاثنتين وواحدة
 فواحدة وقيل ثلاث او ثنتين وواحدة الا واحدة فثلاثة
 وقيل ثنتان وهو من نفي اثبات وعكسه فلو قال ثلاثا الا
 ثنتين الا طلقة فثنتان او ثلاث الا ثلاثا الا ثنتين ^{فثنتان}
 وقيل ثلاث وقيل طلقة او خمس الا خمس ثلاثا فثنتان وقيل
 ثلاث او ثلاث الا نصف طلقة فثلاث على الصحيح ولو قال
 انت طالق ان شاء الله او ان لم يشاء الله وقصد التعليق
 لم يقع وكذا يمنع انعقاد تعليق وعق وعين وتذروك

نقرو

نكرو ولو قال باطالق ان شاء الله وقع في الاصح ولو قال انت
 طالق الا ان يشاء الله فلا في الاصح **فصل** سلك في طلاق
 فلا في اوفي عدد فالأقل ولا يخفى الورع ولو قال ان كان هذا الطاهر
 طاربا فانت طالق وقال آخر ان لم يكن فامراتي طالق وجهل لم
 يحكم بطلاق احد فان قال هما رجل نزوجتيه طلقت احدهما
 ولزم البحث والبيان ولو اطلق احدهما يعنيها ثم جهلها وقع
 حتى يذكر ولا يطاق لببيان ان صدقناه في الجهل ولو قال
 لها ولا جنبتيه احدا كما طالق وقصدة الاجنبية قبل في الاصح ^{قال}
 ولو قال نزوجك طالق وقال قصدة اجنبية فلا على الصحيح ولو
 قال نزوجتيه احدا كما طالق وقصد معينته طلقت والا فلا
 حداهما ويلزمه لبيان في الحالة الاول والتعيين في الثانية
 ويعملان عنه على البيان او التعيين وعليه البذر بهما و
 نفقة ما في الحال ويقع الطلاق بالفظ وقيل ان لم يعين فعند
 التعيين والوطء ليس بيانا ولا تعينا وقيل تعين ولو قال
 مشير الى واحدة هذه المطلقة فبيان او اردت هذه وهذه

او هذه بل هذه حكم بطلانها ولو ماتت او احديهما قبل البيا
 والتعين بقيت مطلبة لبيان الارث ولو مات فالأظهر قبول
 بيان وارثه لا تعينه ولو قال ان كان غرا با فامرتي طالق والآ
 فعبدى حر وجهل منع من مال البيان فان مات لم يقبل بيا
 الوارث على المذهب بل يقرع بين العبد والمرأة فان قرع عتقوا
 قرعت لم تطلق الاصح انه لا يرق **فصل** الطلاق سنن
 وبدعي وعيم البدعي وهو ضمان طلاق في حيض مسوسة
 قيل ان سألته لم يحرم ويجوز خلعا فيه لا اجنبى في الاصح ولو قال
 انت طالق مع آخر حيضك فسني في الاصح او مع آخر طهر لم يطاها
 فيه فبدعي على المذهب وطلاق في طهر وطء فيه من قد حبل ولم يظهر
 حمل فلو وطء حائضا وطهرت فبدعي في الاصح ويجل خلعا وطلاق
 من ظهر حملها وان طلق بدعي استل له الرجعة ثم ان شاء طلق بعد
 طهر ولو قال الحائض انت طالق للبدعة وقع في الحال او للسنة
 فحين يظهر اول من فيه طهر لم تستر فيه انت طالق السنة وقع
 في الحال وان مست في من ظهر بعد حيض او للبدعة ففي الحال ان

٥٤
 مست فيه والآخين تحيض ولو قال انت طالق طاعة حنة او حسن
 الطلاق او اجملة وكالسنة او طاعة قبحة او ابيع الطلاق او فحش
 كل البدعة او سنية بدعية او حسنة قبحة وقع في الحال ولا يحرم
 جمع الطلقات ولو قال انت طالق ثلثا او ثلثا للسنة وفتر
 بتوفيها على اقرار لم يقبل الا ممن يعتقد تحريم الجمع والاصح انت
 يدين ويدين من قال انت طالق وقال اردت ان دخلت
 او ان شاء نريد ولو قال نسأ طالق او كل امرأة لي طالق وقال
 اردت بعض من فالصح انه لا يقبل ظاهرا الا لقربنه بان خاصته
 وقالت استزوجت فقال كل امرأة لي طالق وقال اردة غير الخاصة
فصل قال انت طالق في شهر كذا او في غرة او اوله وقع باول
 جزء منه او في نهائه او اول يوم منه فنج اول يوم واخره فباخر
 جزء من الشهر وقيل باول النصف الآخر ولو قال ليلا اذ مضى يوم
 فبغروب شمس غده او هناك ففي مثل وقت من غده او اليوم فان
 فان قاله هناك فبغروب شمس واللفظ به يقاس شهر وسنة
 او انت طالق امس وقصد ان يقع في الحال مستل اليه وقع

في الحال وقيل العوا وقصد ان طلق اسد وهو الآن معتدة صدق
 يمينه والا فلا واذا اداة التعليق او قال اطلقت في نكاح
 آخر فان عرف صدق يمينه والا فلا واذا اداة التعليق من كل
 مكن دخلت وان واذا ومتى ومتى ما وكلما واى كاي وقت دخلت
 ولا تقتضين فور ان علق باي بات في غير خلع الا انت طالق
 ان شئت ولا تكرارا الا كلما ولو قال اذا طلقته فانت طالق
 ثم طلق او علق بصفة فوجدة الصفة فطلقتان او كلما وقع
 طلاق فطلق فثلاث في محسوسة وفي غير طلاقة ولو قال وخمسة
 اربع ان طلق واحدة فعبدى حر وان شئت من فبعد ان
 وان ثلاثا فثلاث وان اربعاً فاربعة فطلق اربعاً او مرتباً
 عتق عشرة ولو علق بكلمة الخمسة عشر على الصحيح ولو علق بنفي فعل
 فالمذهب ان علق بان كان لم يدخل وقع عند الياس من
 الدخول او غيرها فغند مضي من يمكن فيه ذلك الفعل
 ولو قال انت طالق ان دخلت او ان لم تدخل ففتح ان وقع
 في الحال قلت الا في غير نحو فتعليق في الاصح والله اعلم فصل
 في

سها

علق بحمل فان كان حمل ظاهراً وقع والا فلا ولدته لدون ستة
 اشهر من التعليق بان وقوعه اولا اكثر من اربع سنين او بينهما
 ووطئت وامكن حدوثه به فلا والا فلا صح وقوعه وان قل
 ان كنت حاملاً بذكر فطلقت او انني فطلقتين فولدتها ما وقع ثلاثا
 او ان كان حمل ذكر فطلقت او انني فطلقتين فولدتها ما يقع
 شئ او ان ولدت فانت طالق فولدت انثيين مرتين
 طلق بالاول وانقضت عدتها بالثاني وان قال كلما ولدت
 فولدت ثالثة من حمل وقع بالاولى فطلقتان وانقضت بالثالث
 ولا يقع به ثالثة على الصحيح ولو قال لاربعة كلما ولدت واحدة
 فصاحبها طالق فولدت معا طلق ثلثا ثلثا او مرتباً طلق
 الزوجة ثلثا وكذا الاولى ان بقيت عدتها والثانية طلق
 والثالثة طلقين وانقضت عدتها بولادتهما وقيل لا
 تطلق الاولى وتطلق الباقيات طلاق طلاق وان ولدت
 ثنتان معا ثم ثنتان معا طلق الاوليان ثلثا ثلثا وقيل
 طلاق والاخرتان طلقين وصدق يمينها في

في حيزها اذا علقها به لافي ولادتها في الاصح ولا تصدق فيه فتعلق
 غيرها ولو قال ان حضما فانتما طالقان فزعمناه وكذا بهما
 صدق بيمينه ولا يقع وان كذب واحدة طلق فقط ولو قال
 ان او اذا او متى طلقته فانت طالق قبله ثلثا خطتها وقع
 المخرج فقط وقيل ثلث وقيل لاشئ ولو قال ان طهرت منك
 او آليت اولاعت او فمخت بعيبك فانت طالق قبله ثلثا ثم وجد
 المعلق في صحة الخلاف ولو قال ان وطئت مباحا فانت طالق
 قبله ثم وطئ لم يقع قطعا ولو علق بمشيتها خطبا باشرطت
 على فور او غيبة او غيبة اجنبي فلا في الاصح ولو قال للمعلق بمشيتها
 شئت كارهيا يعلقه وقع وقيل لا يقع باطنا ولا يقع بمشيتها صبية
 وصبي وقيل يقع بمميز ولا رجوعا له قبل المشية ولو قال انت طالق
 ثلثا الا ان نساء نزلت طلقة ثلثا طلقة لم تطلق وقيل يقع
 طلقة ولو علق بفعله ففعل ناسيا للتعليق او مكرها لم تطلق في
 الاظهر او بفعله غيره ممن يبالى بتعليقه وعالم به فكذلك ولا يقع
 قطعا **فصل** قال انت طالق واسان باصبعين او ثلاث

لم يقع

لم يقع عدد الا بنية فان قال مع ذلك هكذا طلقت في
 اصبعين طلقتين وفي ثلاث ثلثا فان قال اردت بالاشا
 مرة للمقبضتين صدق بيمينه ولو قال عبد اذا ما سيدي
 فانت طالق طلقتين وقال سيده اذمت فانت حرر فعتق به
 فلاصح انتها لا تحرم بل له الرجوع ويجدد قبل زوج ولو نادى
 احدى زوجتي فاجابته الاخرى فقال انت طالق وهو يظن
 هالنادات لم تطلق للنادات وتطلق المجيبة ولو علق في الاصح
 باكل رمانة وعلق بنصف فاكلت رمانة فطلقان والحلف
 بالطلاق ما تعلق به حث او منع او تحقيق خير فاذا قال
 ان حلفت بطلاق فانت طالق ثم قال ان خرجت او ان لم يخرجني
 او ان لم يكن الامر كما قلت فانت طالق وقع للعلق بالحلف
 ويقع الاخران وجبت صفة ولو قال اذا طلعت الشمس او
 جاء الحجاج فانت طالق لم يقع المعلق بالحلف ولو قيل له
 استجبارا اطلقها فقال نعم فاقرار به فان قال اردت ما
 ضيها وراجعت صدق بيمينه وان قيل ذكر التماسا لا نشاء

فقال نعم فصرح وقيل كناية **فصل** علق بكل رغي أو زمانه فيبقى
لبابة أو حبة لم يقع ولو أكل أمرا وخطأ نواها فقال أن لم يتغير
نواها فانت طالق فجعلت كل نواة وحدها لم يقع إلا أن يقصد
تعيها ولو كان بفهم مرة فعلق ببلعها ثم يرميها ثم يمسكها فبادر
بمسالك بعض مع فاعه بالكل بعض ورمى بعض لم يقع ولو اتهمها بسرقة فقال أن
لم تصدقيني فانت طالق فقالت سرقت ما سرقت لم تطلق
ولو قال أن لم تخبرني بعدد حبة هذه الرمانة قبل كسرها
فالحلاص أن تذكر عدد ما يعلم أنها لا تنقص عنه ثم تزيد واحدا
واحدا حتى تبلغ ما يعلم أنها لا تزيد عليه والصورتان فيمزد
لم يقصد تعريفا ولو قال لثلاث من لم تخبرني بعدد ركعات
فرائض اليوم والليلة فقالت واحدة سبع عشرة وأخرى خمس
عشرة أي يوم الجمعة وثالثة إحدى عشرة أي لم يصفر لم يقع
ولو قال أنت طالق إلى حين أو زمان أو بعد حين طلقت بمضي
لحظة ولو علق برؤية زيدا ولمسه وقذف تناولا حيا وميتا
بجلا في ضربه ولو خاطبته بكروه كيا سفيدي يا خيسر فقال أن كنت

كذلك

كذلك فانت طالق أن أراد مكافأتهما باسماء ما يكره طلقت وإن
لم يكن سفا أو التعليق اعتبرت الصفة وكذا أن لم يقصد
في الأصح والسف من في إطلاق التقريف والتفسير قبل من باده دينه
بدنياه ويشبهه أن يقال هو من يتعطى غير لا يوق به بخلا
كتاب الرجعة شرط المراجعة أهلية النكاح بنفسه ولو طلق
فجد فللرجعة على الصحيح حيث له ابتداء نكاح وتحصل
براجعته ^{ورجعت} وأرجعتك والأصح أن الرد والامساك صريحتان
وأن التزويج والنكاح كنايةتان وليقل رد دنتها إلى أولى
نكاحي والجديد أنه لا يشترط الإشهاد فتصح بكناية ولا تقبل
تعليقا ولا تحصل بفعل كوطء وتختص الرجعة بموطوءة
طلقت بلا عوض لم يستوف عدد طلاقها باقية في العدة محل
لحل لا مرتدة وإذا ادعت انقضاء عدة أشهر وانكر صدق
بيمينه أو وضع حمل لمدة إمكان وهي ممن تخيض لا آيسة
فالأصح لتصديقها بيمين وإن ادعت ولادة تام فإمكان
سنة أشهر ولحضنتان من وقت النكاح أو سقط مصور

ثمانية وعشرون يوما ولحضان او مضغة بلا صورة فثلاثون
يوما ولحضان او انقضاء اقراء فان كانت حرة وطلقت
في طهر فاقبل الامكان اثنان وثلاثون يوما ولحضان او في حيض
فثلاثة واربعون ولحضة او امة وطلقت في طهر فثلاثة عشر يوما
ولحضان او حيض فاحد وثلاثون ولحضة وصدق ان
لم يخالف عادة دايرة وكذا ان خالفت في الاصح ولو وطئ راجع
واستأنفت الاقراء من وقت الوطئ راجع فيما كان بقى ويجرم الا
ستمع بها فان وطئ فلا حد ولا يعز الا معتقد بخبره وعجب
مهر مثل ان لم يراجع وكذا ان راجع على المذهب ويصح ايلاء وطهار
وطلاق ولعان ويتفاران واذا ادعى ولاهدة منقضية رجعت
فيها فانكرت فان اتفقا على وقعة الانقضاء كيوم الجمعة وقال
راجعت يوم الخميس فقالت بل السبت صدقت بيمينها
او على وقت الرجعة كيوم الجمعة وقالت انقضت الخميس
وقال السبت صدق بيمينه وان تنازعا في السبت في السبت
بلا اتفاق الاصح ترجح سبق دعوى فان ادعت الانقضاء
ثم

١٥٨
ثم ادعى رجعة قبل صدقت بيمينها او ادعاه قبل انقضائها فقالت
بعده صدق قالت فان ادعى معا صدقت والله اعلم ومتى ادعاه
والعدة باقية صدق متى انكرتها وصدق ثم اعترفت قبل
اعترافها واذا طلق دون ثلاث وقال وطئت في رجعة وانكرت
صدق بيمين وهو مقر لها بالمر فان قبضته فلا رجوع له والا
فلا تطالبه الا بنصف **كتاب** الايلاء هو حلق الزوج بيمين
طلاقه ليمتنع من وطئها مطلقا او فوق اربعة اشهر والحديد
انه لا يختص بالخلق بالله تعالى وصفاته بل لو علق به طلاقا او
عتاقا او قال ان وطئتك فله على صلوة او صوم او حج او عتق
كان موليا ولو حلق اجنبي عليه فيمين محضة فان نكحها فلا
ايلاء ولو الى من رتقاء او قرناء او الى محبوب لم يصح على المذهب
ولو قال والله لا اطأك اربعة اشهر فاذا مضت فوالله لا وطئتكم
اربعة اشهر وهكذا امر اهل فليس يقول في الاصح ولو قال والله لا وطئتكم
خمسة اشهر فاذا مضت فوالله لا وطئتكم سنة فايلاء ان لكل
حكمه ولو قيد بمسقبل الحصول في الاربعة كنز قول جيسي عليه السلام
عسى

فول وان ظن حصوله قبلها فلا وكذا لو شك في الاصح ولغظه صريح وكذا
فمن صرح بتعيب كبريخ ووطء وجماع وانتضا ضلك والجديد ان
ملاسته ومباضعه ومباشرة وايتان وغشيان وقربان ونحوها
كما في ولو قال ان وطئتك فبعدي حر فزال ملكه عن زوال الابداء
ولو قال فبعدي حر عن ظهاري وكان ظاهرا فمولا والا فلا ظهاري ولا
ابداء باطنا ويحكم بهما اظهرا ولو قال عن ظهاري ان ظاهري
فليس بمولا حتى يظهرا وان وطئت ففترتك طالق فمولا فان وطء
طلعت الليرة وزال ابداء والاظهر انه لو قال لا رجوع والله لا جامع
فليس بمولا في الحال فان جامع ثلاثا فمولا من الرابعة فلو مات
بعضهن قبل وطء زال الابداء ولو قال لا جامع كل واحدة منك
فمولا من كل واحدة ولو قال لا جامع الى سنة الا مرة فليس بمولا
في الحال في الاظهر فان وطء وبقي منها اكثر من اربعة اشهر فمولا
فصل في ايهل اربعة اشهر من الابداء بلا قاض وفي رجعية ولو ارث
احدهما بعد دخول في المدة انقطعت فاذا اسلم استؤنفت
وما منع الوطء ولم يحل بكناح ان وجد فيه لم يمنع المدة كصوم

١٥٩
واحرام ومرض وجنون او فنها وهو حسي كصغر ومرض منع وان
حدث في المدة قطرها فاذا زال استؤنفت ويحل بيني او عرج
كحيض وصوم نفلا فلا يمنع فرض في الاصح فان وطء في المدة
والا فلها مطالبة بان يفي او يطلق ولو تركت حقها فلها المطالبة
وتحصل الفدية بتعيب حشفة بقبول والمطالبة ان كان بهما مانع
وطء كحيض ومرض وان كان فيه مانع طبعي كمرض طويل بان
يقول اذا قدرة خشيت او شرعي كحرام فالمدعي ان يطالب بطلاق
فان وطء عصي بوطء سقطت المطالبة وان ابي الفدية والطلاق
فالاظهر ان القاض يطلق عليه طلقة وان لا يهل ثلاثة وان اذا
وطء بعد مطالبة لمصكوفة يمين **كتاب الظهار** يصح
من كل تزوج مكلف ولو ذمي وخشي وظهارا سكران كطلاق وصريح
ان يقول للزوجة انت علي او متي او معي او عندي كظهارتي و
كذا انت كظهارتي صريح على الصحيح وقوله جسمك او بدنك او نفسك
كبدن اتي او جسمها او حملها صريح والاظهر ان قوله كبدنها او بطنها
او صدرها ظاهر وكذا كعينها ان قصد ظهرا وان قصد كرامة

فلا وكذا ان اطلق في الاصح وقوله راسك او ظهر كاو يدك على كظرائف
ظها ر في الاظهر والتشبيه بالحجة ظها ر والمذهب طرده في كل محرم لم
يصرا نحييها الامضعة وزوجة ابن ولو ثبت باجنبيته ومطلقة
واخت زوجة وباب وملا عنتر فلعو ويصح تعاقب كقول ان
ظاهرت من زوجتي الاخرى فانت على كظرائفي فظها ر صار
مظاهرا منها ولو قال ان ظاهرت من فلانة وفلانته اجنبية فحاشا
طبرها بظها ر لم يصير مظاهرا من زوجة الا ان يريد اللفظ
فالونكها وظاهر منها صار مظاهرا ولو قال من فلانة الاجنبية
فكذلك وقيل لا يصير مظاهرا وان نكحها وظاهر ولو قال ان ظاهرت
منها وهي اجنبية فلعو ولو قال انت طالق كظرائفي ولم ينو
نوى الطلاق او الظهار او هما او الظهار بانت طالق والطلاق
بكظرائفي طلقت ولا ظهار او الطلاق بانت طالق والظهار
بالكيا طلقت وحصل الظهار ان كان الطلاق جعة فصلا
على المظاهر كفارة اذا عاد وهو ان يسكرها بعد ظهاره من انسا
فرقة فلو اتصلت به فرقة بموت او فسخ او طلاق باين او رجعي

ولم يراجع او جبن فلا عود وكذا لو ملكها او لاعنها في الاصح بشرط
سبق الفذف ظهاره في الاصح ولو راجع او ارتد متصلا ثم
اسلم فالمدعي عايد بالرجوع لا الاسلام بل بعينه ولا تستفظ
الكفارة بعد العود بفرة ويحرم قبل التكفير وطء وكذا المس
ونحوه بشهوة في الاظهر قلت الاظهر الجواز والله اعلم ويصح الظهار
لوقت مؤقتا وفي قول مؤيدا وفي قول لغو فعلى الاول الاصح ان
عوده لا يحصل باسك بل بوطء في المدة ويجب التزاع بغير
الحشفة ولو قال لا يرجع انتن على كظرائفي فمظاهرا من فلانة
اسلم من فاربع كفارة وفي القديم كفارة ولو ظاهرا من فلانة
كلمات متواليات فوايد من الثلاث الاول ولو كرر في امرأة
متصلا وقصد تأكيد فظهار واحد او استيناف فالظاهر التقيد
بأنه بالمرأة الثانية عايد في الاول **كتاب الكفارة**
يشترط نيتها لا نيةها وحصل كفارة الظهار عتق رقبة
مؤمنة بلا عيب بخيل بالعمل والكسب فيخرج صغير واقوع واعرج
يكنه تباع مشى واعور واصم واخشم وفاقد انف واذنيه

واصاب رجله لانه ولا فاقدر جرحه او خضر وبنصر من يد
او اعلنت من غيرهما قلت واعلم ايهام والده علم ولا هم
عاجز ومن اكثر وقتة مجنون ومن يض لا يرجي فان برئ بان
الاجزاء في الاصح ولا يخزي شرا قريب بنية كفارة ولا ام ولد
وزي كتابه صحيح وتخزي مدبر ومعلق بصفة فلواراد
جعل العتق للعتق كفارة لم يخزوله بفيلق عتق الكفارة
بصفة واعتاق عبديه عن كفارته عن كل نصو ذا ونحو
ذا ولو اعتق مع ضعفين عن كفارة فالاصح الاجزاء ان كان
باقيهما حر ولو اعتق بعوض لم يجز عن كفارة والاعتاق
بمال كطلاق به فلو قال اعتق امر ولدك على الف فاعتق نفذ
ولزم العوض وكذا لو قال اعتق عبدك على كذا فاعتق في الاصح
وان قال اعتق عني على كذا فاعتق ففعل عتق عن الطالب
وعليه العوض والاصح انه يملك عتق لفظ الاعتاق ثم يفتق عليه
ومن ملك عبدا او غنم فاضلا عن كفارة نفسه وعياله فقط وكسوة
وسكنى واثاثا لا بد منه لزم العتق ولا يجز بيع ضيم ولا

١٦٩
مال لا يفصل د خلاهما عن كفارته ولا مسكن وعيد نفيسين
الغها في الاصح ولا شري بعين فاضل الاقوال اعتبار اليسار
بوقت الاداء فان عجز عن عتق صام شهرين متتابعين
بالهلال بنية كفارة ولا يشترط نية تتابع في الاصح فان
بداء في اثنا عشر شهرا بعد الهلال واسم الاول من الثالث
ثلاثين ويروى التتابع بقراءة يوم بلا عذر وكذا مرض
الجديد لا يجيز وكذا جنون على المذهب فان عجز عن
صوم شهر او مرض قال الاكثرون لا يرجي زواله او لحقه
بالصوم مشقة شديدة او خاف زيادة مرض كفر بالطعام
ستين مسكينا او فقيرا لا كافرا ولا هاشميا ومطليتا ستين
مدا مما يكون فطرة **كتاب** اللعان يسبق قذف و
صرح به الزنا كقوله لرجل او امرأة زنت او زنت او يازني
او يازنية والرمي باليلاج حشفة في فرج مع وصفه بتحريم
او دبر صريحان وثلاث في الجبل كناية وكذا زناات فقط
في الاصح وزنت في الجبل صريح في الاصح وقوله يا فاجر يا فاسق

ولها يا خبيثة وانت تجيبين الخلوة ولقشني يا بنطي والرجمة
لم اجدك عند ركنانية فان انكر اعادة قد ذ صدق بيمينه
وقوله يا ابن الحلال واما انا فلست بزنا ونحوه حقير ليس
يقذف وان نواه وقوله زنيث بك اقرار بالزنا وقذف ولو
قال للزوجة يا زانية فقالت زنيث بك او انت اذني متى
فقاذف وكناية فلو قالت زنيث وانت اذني متى فمترقة
وقاذفه وقوله زنيث فخرجك او ذكرك قد ذ والمزهران
قوله يدك وعينك ولولاه لست متى اولست ابني كناية
ولولد غيره لست ابن فلان صريح الا لمن في بلعان ويحد قاذف
محصى ويحد غيره والله والمحصى مكلف حر مسلم عفيف
عز وطير يجذب وتبطل العقبة بوطء محرم مملوكة على المذهب
لا لزوجة في عدة شبهة وامة ولده ومنكوحته بلا ولي في
الاصح ولو زنا مقذوف وسقط الحد او ارتد فلا ومن زنا
مرة ثم صلح لم يعد محصنا وحد القذف يورث ويسقط
بغو والاصح انه يورث كل الورثة وانه لو عفا بعضهم فلكل

كله فصل له قد ذف زوجته علم زناها او ظنة ظنا مؤكدا
كشياء زناها بزيد مع قرينة بان رآها في خلوة ولوانت
بولد علم انه ليس منه لزم نفيه وانما يعلم اذا الميطا او و
لدته لدون ستة اشهر من الوطء او فوق اربع سنين فلو
ولدت لما بينهما ولم تستبزا بجيضة حرم النفي وان ولدت
لغوى ستة اشهر من الاخير ارجل النفي في الاصح ولو وطء وعزل
حرم على الصحيح ولو علم زناها واحتمل كون الولد منه ومن
الزنا حرم النفي وكذا القذف واللعان على الصحيح **فصل**
اللعان قوله ارجع مرة اسهد بالله اني لمن الصادقين فيما
رميته به هذه من الزنا فان غابت ستمها ورفع نسبها
بما يميزها والخامسة ان لعنت الله عليه ان كان من الكاذ
بين فيما رماها به من الزنا وان كان ولد ينفذ ذكره في
الكلمات فقال ان الولد الذي ولدته او هذا الولد من زنا
ليس متى وتقول هي اسهد بالله انه لمن الكاذبين فيما
رما في به من الزنا والخامسة ان غضب الله عليها ان كان

من الصادقين فيه ولو بدل لفظ الشهادة بجلف ونحوه أو غفر
 بلعن وعكس أو ذكر قبل تمام الشهادة لم يصح في الأصح ويشترط
 فيه امر القائل ويلقن كلماته وان يتأخر لعانها عن لعان ويلقن
 آخره بإشارة مفهومة أو كتابة ويصح بالجمية وفيه عرف
 العربي وجه ويغلط بزمان وهو بعد عصر جمعة ومكان
 وهو شرف بلده فبمكة بين الركن والمقام والمدينة عند المنبر
 وبيت المقدس عند الصخرة وغيرها عند منبر الجامع وحايض
 بباب المسجد وذم في بيعة وكنيسة وكذا بيت نار مجوس
 في الأصح لا بيت اصنام وثنتي وجمع أقله اربعة والتغليظ
 سنة لا فرض على المذهب ويستلحق عاض وعظهما ويباح عند
 الخامسة وان يتلأعن قائمين وشرطه نزع يده عن طلاق
 ولو ارتد بعد وطء فقد في واسلم في العدة لا عن ولو لا
 ثم اسلم فيها صح أو احترصاد في بيعة وتعلق بلعانه
 فرة وحرمة مؤبدة وان الكذب نفسه سقوط الحد عنه وجوب
 حد زناها وانتفاء نسب نفاه بلعانه وانما يحتاج الى التمسك

منه فان تعذر بان ولدت لستة أشهر من العقد أو طلق في مجله
 أو تكلم وهو بالمشرك وهو بالمغرب لم يلحقه وله نفية ميتا والنفي على
 الفور في الجديد ويعذر لعذر وله نفي حمل وانتظار وضعه ومن
 آخره قال جهلت الولادة صدق يمينه ان كان غائبا وكذا
 الحاضر في المدة يمكن جهل فيها ولو قيل له منعت بولدا أو جعله
 الله لك ولدا صالحا فقال امين أو نعم تعذر نفية وان قال
 جزاك الله خيرا أو بارك عليك فلا وله اللعان مع امكان
 بيينة بزناها ولها الدفع حد الزنا **فصل** في اللعان
 لنفي ولد وان عفت عن الحد وزوال النكاح ولد في حد
 القذف وان زال النكاح ولا ولد وتعذيره الا تعذير
 تاديب الكذب كقذف طفلة لا نوطا ولو عفت عن الحد او
 اقام بيينة بزناها او صدقة ولا ولد او سكنت عفت طلب
 الحد او حنت بعد قذف فلا لعان في الأصح ولو ابانها
 او ماتت ثم قذفها بزنا مطلق او مضاف الى بعد النكاح
 لا عن ان كان ولد يلحقه فان اضاف الى قبل نكاح فلا لعان

ان لم يكن ولدا وكذا ان كان في الاصح لكن له انشاء قذف وبلاء
 ولا يصح نفيا أحد تؤمين **كتاب** للعدة عدة للطلاق
 ضربان الاول متعلق بفرقة حتى بطلاق وفسخ وانما تجب بعد
 وطء او استدخال منية وان يتيقن ببراءة الرحم لا بخلوة في
 الجديد ومدة حرة ذات اقراء ثلاثة والقراءة الظاهر فان طلقت
 طاهرا انقضت بالطعن في حيضة ثالثة او وايضا في رابعة
 وفي قول يشترط يوم وليلة بعد الطعن وهل يحسب طهر من لم
 تحضر قراولا ان بناء على ان القراء انتقال من طهر الى حيض طهر
 محتوش بدمين والثاني اظهر وعدة مستحاضة باقراها المردودة
 اليها ومتخيرة بثلاثة اشهر في الحال وقيل بعد الياسر وامر
 ولدا ومكاتبته ومن فيها سرق بقرتين وان عتقت في عدة جمعة
 مكملت عدة حرة في الاظهر او بينونة فامة في الاظهر وحره
 لم تحضر او ايست بثلاثة اشهر فان طلقت في اثناء شهر
 فبعده هلالان وتكمل المنكسر ثلاثين فان حاضت فيها
 وجبت الاقراء او امة لبشر ونصف وفي قول شهران وفي قول

ثلاثة ومن انقطع دمها اعلقة كرضاع ومرض يضر حتى تحيض
 او تيسر فبالاشهر او لالة فكذا في الجديد وفي القديم تنزقصر
 تسعة اشهر وفي قول اربع سنين ثم تعتد بالاشهر فعلى الجديد
 لو حاضت بعد الياسر في الاشهر وجبت الاقراء او بعدها فان قال
 اظهرها ان تكنت فلا شيء والا فلا اقراء والمعتبر نائس عشرتها
 وفرق قول كل نساء قلت القول اظهر والماء علم **فصل** عدة الحمل
 بوضع بشرط نسبة الى ذى العدة ولو احتمالا كمنى بلعان وانفصال
 كله حتى ثانی تؤمين ومتى تحلل دون ستة اشهر فتوملن وتقضى
 بميت لاعلاقة وبمضعة فيها صورة آدمي خفية اخبر بها القوابل
 فان لم تكن صورة وقلن هي اصل آدمي انقضت على المذهب ولو
 ظهر في عدة اقراء او اشهر حمل للزوج اعندت بوضع ولو ان تابت
 فيها لم تنكح حتى تزول الرتبة او بعدها وبعد نكاح اسنمرا لا
 ان تلد لدون ستة اشهر من عقده او بعدها قبل نكاح فلتنصير
 لتزول الرتبة فان تكنت فالمذهب عدم ابطاله في الحال فان
 علم مقتضيه ابطالناه ولو بانها فولدت لاربع سنين لحقه

او لاكثر فلا ولو طلق رجعيًا حسمت المدة من الطلاق وفي قول من
 انصرام العدة ولو نكحت بعد العدة فولدت لدون ستة اشهر
 فكانت لها تنكح وان كان لستة اشهر فالولد للثاني ولو نكحت العدة
 فاسدا فولدت للامكان من الاول الحق وانقضت بوضع ثم
 تعتد للثاني او للامكان من الثاني الحق او منهما عرض على ما يفتي
 فان الحق باحدهما فكان الامكان منه فقط **فصل** لزومها عددًا
 شخص من جنس بان طلق ثم وطء في عدة اقراء او اشهر جاهلا او
 عالما في رجعية تدخلت فتنبتدى عدة من الوطء ويدخل
 فيها بقية عدة الطلاق فان كانت احدهما حملا والاخرى اقراء
 تدخلتا في الاصح فتتقضيان بوضع ويراجع قبل وقيل ان كان
 الحمل من الوطء فلا اول شخصين بان كانت في عدة زوج او
 شبهة فوطئت بشبهة او نكاح فاسدا او كانت زوجة معتدة على
 شبهة فطلقت فلا تدخل فان كانت حمل قدمت عدة ولا
 فان سبق الطلاق امتت عدة ثم استأنفة الاخرى ولم ترجع
 في عدته فاذا راجع انقضت وشرعت في عدة الشبهة ولا

يستمتع بها حتى تقضيها وان سبق الشبهة قدمت عدة الطلاق
 وقبل الشبهة **فصل** عاشرها كزوج بلا وطء وفي عدة اقراء
 او اشهر فاجم احدهما ان كانت باينة انقضت والا فلا ولا رجعة
 بعد الاقراء والا شتر قلت ويلحقها الطلاق الى انقضائه العدة
 ولو عاشرها اجنبي انقضت والله اعلم ولو نكح معتدة يظن
 الصحة ووطء انقضت من حين وطء وفي قول او وجه من
 العقد ولو راجع حايلا ثم طلق استأنفت وفي القديم يبنى
 ان لم يوطء او حاملا في الوضع فلو وضعت ثم طلق استأنفت وقيل
 ان لم يوطء بعد الوضع فلا عدة ولو خالع موطوءة ثم نكحها
 ثم وطء ثم طلق استأنفت ودخل فيها البقية **فصل** عدة حرة
 حايلا لو فات فان لم توطء اربعة اشهر وعشرة ايام بلياليها
 وامت نصفها وان ماتت عن رجعية انتقلت الى وفاة او باني
 فلا وحامل بوضع بشرط السابق فلو ما صبى عن حامل في الاشهر
 وكذا مسح اذ لا يلحق على المذهب يلحق بمحبوباتها انتباه
 فتعتد به وكذا مسلول بقي ذكره على المذهب ولو طلق احدى امرأتي

ومات قبل بيان اربعين فان كان لم يطأ اعتدت الوفات وكذا
ان وطئ وهما ذواتا شهر او اقراء والطلاق الرجعي فان كان باينا
اعتدت كل واحدة بالاكثر من عدة وفات وثلاثه من اقاربا
وعدة الوفات من الموت والاقراء من الطلاق ومن غاب و
انقطع خبره ليس لزوجته تكاح حتى يتيقن موته او طلاقه
في القديم ترقيص أربع سنين ثم تعتد لوفات وتكاح فلو حكم بالقديم
قاص نقصر على الجديد في الاصح ولو نكحت بعد الترتيب والعدة
فبان ميتا صح على الجديد في الاصح ويجب الاحداث على معتدة وفا
لا رجعية ويستحب لبائنه وفي قوله يجب هو تركه ليس مصبوغا لثنية
وان حسن وقيل يحل ما صبغ غزله ثم نسجه ويباح غير مصبوغ
من قطن وصوف وكثبان وكذا ابرسيم في الاصح ومصبوغ لا يقصد
لثنية ويجزى حلي من ذهب فضة وكذا اللؤلؤ في الاصح وطيب بدن
ونقوب وطعام وحل واكتمال بالامد الحاجة كرمد واسفيداج
ودمام وخضاب حناء ونحوه ويحل تجميل فراش واثاث و
تنظيف بجسل راس وقلم وازالة وسخ قلت ويحل مشاطة

ان لم يكن

177
ان لم يكن فيه خروج محرم ولو تركه الاحداث عصت وانقضت
العدة كما لو فارقت للسكن ولو بلغت الوفات المدة كانت منقضية
ولها اعداد على غير زوج ثلاثة ايام وتحرم الزيادة والله اعلم
فصل يجب سكني لمعتدة طلاق ولو باين الا ناسرة ولمعتدة
وفات في الاظهر وفيه على المذهب سكن في مسكن كانت فيه عند
الفرقة وليس لزواج وغيره اخراجها وللمها خروج قلت
ولها الخروج في عدة الوفات وكذا باين في النهار بشرط طم
وغزل ونحوه وكذا ليلا الى دار جارة لغزل وحديث ونحوهما
بشرط ان ترجع وتبيت في بيتها وتستقل من المسكن خوفا
من هدم او غرق او على نفسها او تأذت بالجيران او هم
بها اذى شديد والله اعلم ولو انتقلت الى مسكن باذنت
الزوج فوجبة العدة قبل وصولها اليه اعتدت في على النقص
او غير اذن في الاول وكذا لو اذن ثم وجبت قبل الخروج
ولو اذن في انتقاله الى بلد فلم يسكن او في سفر حج وجماعة ثم
وجبت في الطريق فلها الرجوع والمضي فان مضت اقامت

بقضاء حاجتها ثم يحجب الرجوع لمعتدة البقية في المسكن ولو خرجت
الى غير الدار المألوقة فطلق وقال ما اذنت في الخروج صدق بيمينه
ولو قالت نقلتني فقال بل اذنت لحاجة صدق على المذهب ومنزل
بدوية بيتها من شعر منزل حضيرة واذا كان المسكن له ويليق
بها ثقيين ولا يصح بيعه الا في عدة ذات اشهر فكمستاجر وقيل
باطل واستعار الزمنا فيه فان رجع المعير ولم يرض باجرة
نقلت وكذا مستاجر نقضت مرة اولها استمرت وطيلة الاجرة
فان كان مسكن النكاح نفيسا فلا الثقل في الايقين بها او خيسا
فلها الاستناع وليس له مساكنتها ومداخلتها فان كان في الدار
حجرة فسكنها احدهما والاخر اخرى فان اتحد المرافق لم يطبخ
ومستراح اشترط محرم والا فلا وينبغي ان يخلق ما بينهما من
باب وان لا يكون بينهما حديهما على الاخرى وسفل وعلو كدار
وحجة **فصل** الاستبراء يجب في اثنين احدهما ملك
امة بشرى او ارث او هبة او سبي او رد بجيبه تخالوا او اقاله
وسواء بكر ومن استبراها البايح قبل البيع ومتنقلة من صبي

او امة

177
او امة وغيرها وتجبي في مكاتبه عزت وكذا مرتدة في الاصح لا
من حلة من صوم واعتكاف واهرام وفي الاحرام وجوب
اشترى زوجه استحب وقيل يجب لو ملك زوجه او معتدة لم
يجب فان زالا وجب الاظهر ان الشاكي زولا الفراش عن امة موطوءة
او مستولدة بعثت او مودة السيد ولو مضت مدة استبراء على
مستولدة ثم اعتنقها او ماتت وجب الاصح قلت ولو استبرأ
موطوءة فاعتنقها لم يجب وتزوج في الحال اذا لا تشبه منكوحة
والله اعلم ويحرم تزويج امة موطوءة ومستولدة قبل استبراء
ولو اعتنق مستولدة فلا تكاثرها بلا استبراء في الاصح ولو اعتنقها
او ماتا وهي مزوجة فلا استبراء وهو بقر وهو حيضة كاملة
في الحديد وذات اشهر بشره وفي قول بثلاثة وحامل مسبية
او نزل عنها فراش سيد بوضعه وان ملك بشرا فقد سبق ان
لا استبراء في الحال قلت يحصل بوضع حمل زنا في الاصح والله
اعلم ولو مضى زمن استبراء بعد الملك قبل القبض حسب ان ملك
بارك وكذا بشر في الاصح لاهية ولو اشترى بمجوسية فحاضت ثم

او مرتدة

المات لم يكف ويحرم الاستبراء بالمستبراء الآسية فيحل غير وطء
 وقيل لا وادان قالت حضرت صدقة ولو منع السيد فقال اخبرني تمام
 الاستبراء صدق ولا نصير امه فرائسا الا بوطء فاذا اولدت للامكان
 من وطئه لحقه ولو اقر بوطء ونفى الولد وادعى استبراء لم يلحقه
 على المذهب فان انكرت الاستبراء حلف ان الولد ليس منه وقيل يجب
 تزويج المستبراء ولو ادعت استبراء فانكر اصل الوطء وهذا
 ولد لم يحلف على الصحيح ولو قال وطئت وعزلت لحقه في الصحيح
كتاب الرضاعة اعانيتها بلبين امرأة حية بلغت تسع
 سنين ولو حلبت فاجر بعد موتها حرم في الصحيح ولو حلبت او نزع
 منه زبد حرم ولو خلطا بما يحرم ان غلبت فان غلبت شرب الكل
 قيل او البعض حرم في الاظهر ويحرم ايجار وكذا اسعاط على المذاهب
 لاحقته في الاظهر بشرط رضيع حتى لم يبلغ سنتين وخمس صغرة
 رضاعات وضبطهن بالعرف فلو قطع اعراضا تعدد او
 للهو وعاد في الحال او تحول من قدي الى ثدي فلا ولو حلب
 منها دفعة واو جر خمسا او عكسه فرضعة وفي قول خمس ولو شك

هل خمس ام اقل او هل رضع في حولين ام بعد فلا تحريم وفي لسان
 قول ادوم ونصير المرصعة امه ولاذي منه اللبن اباه وتسوي
 الحرمة الى اولاده ولو كان له رجل خمس متولدات او رجع منسوة
 وام ولد فرضع طفل من كل رضعة صار ابنه في الاصح فيحرم من
 لانتهن موطوءات ابيه ولو كان بدل المستولدات بنات
 واخوات فلا حرمة في الاصح واما المرصعة من نسب اجداد للرضيع
 وامهاتها جداته واولادها من نسب ورضاع اخوته واخوات
 واخواتها احواله وخالاته وايوذي اللبن جدته واخوه عمه
 وكذا الباقى واللبن لمن نسب اليه ولد نزل به ينكح او وطء شبهة
 لا زنا ولو نكحاه بلعان انتفى اللبن ولو وطئت منكوحه بشبهة
 او وطء اثنان بشبهة فولدت فاللبن لمن لحقه الولد بقايف
 او غيره ولا تنقطع نسبة اللبن عن زوج مات او طلق واد
 طالت المدة او انقطع ^{وإعانة} فان نكحت آخر وولدت منه فاللبن
 بعد الولادة له وقبلها لدول ان لم يدخل وقت ظهور اللبن
 حمل الثاني وكذا ان دخل وفي قول الثاني وفي قول لهما اتصال

ورضاع

واخواتها

تحت صغيرة فارضعتها أم أو اخت أو زوجة أخرى انفسخ نكاح
وللصغيرة نصف مهرها ولم على المراجعة نصف مهر مثل وفي قول
كله ولو رضعت من نائمة فلا غرم ولا مهر للمرضعة ولو كان تحت
كبيرة وصغيرة فارضعت أم الكبيرة الصغيرة انفسخت الصغيرة
وكذا الكبيرة في الاظهر ولم نكاح من شاء منهما وحكم مهر الصغيرة
وتغيره المراجعة مالم يقو وكذا الكبيرة ان لم تكن موطوءة فان كانت
فلم على المراجعة مهر مثل في الاظهر ولو ارضعت بنت الكبيرة المص
لصغيرة حرمة الكبيرة ابدًا وكذا الصغيرة ان كانت الكبيرة موطوءة
ولو كان تحت صغيرة فطلقها فارضعتها امرأة صارت أم امرأة
ولو نكحت مطلقه صغيرا وارضعت بلبنه حرمت على المطلق
والصغير ابدًا ولو تزوج أم ولده عبده الصغير فارضعت لبن
السيد حرمت عليه وعلى السيد ولو ارضعت موطوءة الأم الصغيرة
تحت بلبنه أو لبن غيره حرمتا عليه ولو كان تحت صغيرة وكبيرة
فارضعتها انفسختا وحرمة الكبيرة ابدًا وكذا الصغيرة ان كان
الارضاع بلبنه والآ فرئيسية ولو كان تحت كبيرة وثلاث صغيرا

فارضعت

179
فارضعت من حرمت ابدًا وكذا الصغير وان ارضعت من بلبنه أو
لبن غيره وهي موطوءة والآ فان ارضعت من معاها بجارحت
الخامسة انفسخت ولا تحرم مؤبدًا أو مرتبًا لم يحرم من انفسخ
الاول والثالثة وتنفسخ الثانية بارضاع الثالثة وفي قول
لا ينفسخ ويحرم القولان فيمن تحت صغيرتان ارضعتها
اجنبية مرتبًا انفسختا أم الثانية **فصل** قال هندی بنی
اواختی برضاع او قالت هو اخي حرم تناكحها ولو قال زوجان
بيننا رضاع محرم فرق بينهما وسقط المستى ووجب مهر مثل
ان وطء وان ادعى رضاعا فانكرت انفسخ ولها المستى ان وطء
والا فنصفه وان ادعت فانكر صدق يمينه ان زوجت برضاها
والا فالاصح تصديقها ولها مهر مثل ان وطء والا فلا شيء
يخلف منكر رضاع على نفق عليه ومدعيه عايت وتثبت بشهادة
رجلين أو رجل وامرأتان وبارج نسوة والاقرار بشرطه جلان
وتقبل شهادة المرضعة ان لم تطليح جرة ولا ذكرت فعلها وكذا
ان ذكرته فقالت ارضعت في الاصح والاصح انه لا يكتفى بينهما بضع

محرم بل يجب ذكر وقت وعدد وصول اللبن جوفه ويعرف ذلك
 بمشاهدة حلب وإيجار وازدراء او قران كالتقام ثدى ومضه
 وحركة حلقه يتجمع وازدراء بعد علمه انها ليون ^{فصل}
 التفقات على مواسر لزوجة كل يوم مئذ اطعام ^{متوسط} ومعسر مدو
 مئذ ونصف والمئذ مائة وثلاثة وسبعون درهما وثلاث درهم
 قلت الاصح مائة وسبعون وثلاثة اسباع درهم والله اعلم ومساكين
 الزكوة معسر ومن فوقه ان كان لو كلف مدين رجع مسكينا
 متوسطا والافوسر والواجب غالب قوة البلد قلت فان اختلف
 وجب الاتية ويعتبر اليسار وغيره طلوع الفجر والله اعلم وعليه
 عملها حبا وكذا الحنة وخبره في الاصح ولو طلب احدهما ابد الحبت
 لم يجز للمتنع فان اعتاضت جاز في الاصح الا خيرا ودقيقا على
 المذهب لو اكلت مع كالعادة سقطت نفقتها في الاصح قلت
 الا ان تكون غير شديدة ولم ياذن وليها والله اعلم ويجب ادخال
 البلد كزيت وسمن وجبن وتمر ويختلف بالفصول ويقدره قاض
 باجتهاده ويفاوت بين معسر وغيره ولحم يليق بيساره ^{اعساره}

كعادة البلد ولو كانت تاكل الخبز وحده وجبا لادم وكسوة ثيابها
 فيجب قميص وسراويل وخمار وملوك يزيد في الشتاء بقية وجنسها
 قطن فان جرت عادة البلد مثله بكتان او حرير وجب في الاصح
 ويحب ما تقعد عليه كزلية او اللبدا وحصير وكذا فرش للنوم في
 الاصح ومخدة ولحاف في الشتاء والله يتنطق كمشط ودهن
 وما يغسل الرأس ومزتك ونحوه لدفع صنان الاحل وخضاب
 وما يزين ودواء مرض واجرة طبيب جام ولها طعام ايام المرض
 وادما والاصح وجوب اجرة حمام بحسب العادة وثمان ماء غسل
 ونفاس لا يحضر واحتلام في الاصح ولها الات اكل وشرب و
 طبخ كقدر وقصعة وكوز وحريرة ونحوها ومسكن يليق بها
 ولا يشترط كونه ملكه وعليه لمن لا يليق بها خذمة نفسها اخذ
 بحجة او امة له او مستأجرة او بالاتفاق على من صحتها من
 حرة او امة الخذمة ومو، في هذا موسر ومعسر وعبد فان اخذ
 بها بحجة او امة باجرة فليس عليه غيرها او ايمته انفق عليها
 بالملك او بمن صحبها الزمة نفقتها وجنس طعامها جنس طعام

الزوجة وهو مد على معسر وكذا متوسط في الصحيح وموسر مد وثلاث
والكسوة تليق بحالها وكذا ادم على الصحيح لا آله تنظف فان كسر
وسخ وتاذت بقل وجبان ترفه ومن تخدم نفسها في العادة ان
احتاجت الى خدمة لمرض او زمان وجبت اخذها ولا اخذ لرفقة
وفي الجملة وجه ويجب المسكن امتاع وما ينهل كطعام تملك
وتتصرف فيه فالوقت يرت بما يضيقها منعها ومادام نفقة كسوة و
ظروف طعام ومستط تملك وقيل امتاع ويعطى الكسوة اول
الشتاء وصيف فان تلفت فيه بلا تقصير لم تبدل ان تلفت عليك
فان ماتت فيه لم ترد ولو لم يكسر مرة فدين **فصل**
الجديد انها تجب بالتمكين لا العقد فان اختلفا فيه صدق وان
لم تعرض عليه مدة فلا نفقة فيها وان عرضت وجب من بلوغ
الخبر فان غاب كتب الحاكم حاكم بلدة ليعلمه فيجئ او يوكل
فان لم يفعل ومضى زمن وصوله فرضها التقا والمعتبر في مخنق
ومراقة عرض ولي وتسقط بنشور ولو منع لمس بلا عذر
وعبالة زوج او مرض يضطر معه الوطء عذر والخروج من بيته

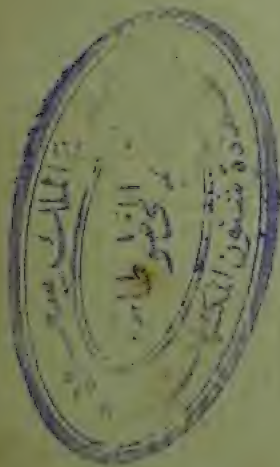
بلا اذن

بلا اذن بنشور الا ان يشرف على انه دام وسفرها باذنه معه او
لحاجة لا يسقط وتحتاجها يسقط في الاظهر ولو نشرت غفاب
فطاعت لم يجب الاصح وطريقها ان يكتب الحاكم كما سبق ولو
اخرجت في غيبته لن يذره ونحوها لم تسقط والاظهر انه لا نفقة
لصغيرة وانها تجب لكثرة على صغير واخرها ما يحج او عمره بلا اذن
بنشور ان لم يملك تحليلها وان مالها فلا حتى يخرج مسافرة
لحاجتها او ياذن ففي الاصح لها نفقة ما لم يخرج ويمنعها
صوم ثقل فان ايت حناشرة في الاظهر والاصح ان قضاء
لا يتضييق كتفل فيمنعها وان لا يمنع من تعجيل مكتوبة اول
وقت وسنن رتبة وتجب لرجعية المون الامونة تنظف
فالوظنت حاملا فانفق فيا نث حايدا استرجع ما دفع بعد
عدتها والحائذ الباين يخلع او ثلاث لا نفقة ولا كسوة
وتجب ان لحاملها وفي قول للحمل فعلى الاول لا تجب لحامل
عدن شبهة او تكاح فاسد قلت ولا نفقة للمعتدة وفات
وان كانت حاملا والله اعلم ونفقة المعتدة مقدرة كمن

التكاليف وقيل تجب الكفاية ولا تجب فيها قبل ظهور رجل فاذا ظهر وجب
 يوما بيوم وقيل حين تضع ولا تسقط بمضي الزمان على المذهب
 فصل اذا عسر بها فان صيرت صادرة ديناً على والي
 فلها الفسخ على الاظهر والاصح ان لا يفسخ بمنع مؤثر حضراً أو غا
 ولو حضر وغاب ماله فان كان بمسافة القصر فلها الفسخ والا
 فلا ويؤمر بالاحضار ولو تترع رجل بها لم يلزمها القول وقد
 على الكسب كالمال وانما يفسخ بعجزه عن نفقة معسر والاحصاء
 بالكسوة كهو بالنفقة وكذا بالادام والمسكن في صح قلت الاصح
 المنع في الادام والله اعلم وفي اعساره بالمهر قوال اظهرها
 قبل وطء لابعده ولا يفسخ حتى يثبت عند قاض اعساره في
 او ياذن لها فيه ثم قول ينجز الفسخ والاظهر امهاله ثلاثة
 ايام ولها الفسخ صحيحة الرابع الا ان يسلم نفقتها ولو
 مضى يومان بلا نفقة وانفق الثالث وعجز الرابع ثبت وقيل
 تسنانف ولها الخروج من المهلة لتحصيل النفقة وعليها
 الرجوع ليلا ولو رضيت باعساره او بكمته عالمة باعساره

فلها

فلها الفسخ بعده ولو رضيت باعساره بالمهر فلا ولا يفسخ
 لولي صغيرة ومجنونة باعسار مهر ونفقة ولو عسر زوجاً
 بالنفقة فلها الفسخ فان رضيت فلا يفسخ للسيد في الاصح وله
 ان يلجئها اليه بان لا ينفق عليها ويقول افسخي او جوعي
 فصا تلزم نفقة الوالد وان على والود وان سئل وان
 لختلاف دينهما بشرط يسار المنفق بفاضل عن قوة وقوة
 عياله في يومه ويبيع فيها ما يبيع في الدين ويلزم كسوها كسبها
 في الاصح ولا تجب لك كفاية ولا مكسباً ويجب لفقر غير مكسب ان
 كان زماً او صغيراً او مجنوناً والافاقوال احسنها تجب الثالث
 لاصل لافزع قلت الثالث اظهر والله اعلم وهي كفاية وتسقط
 بغواتها ولا تصير ديناً الا بفرض قاض او اذنه في اقترار الغيبة
 او منع وعليها ارضاع ولدها الباء ثم بعده ان لم يوجد الا
 هي او اجنبية وجب ارضاعه وان وجد تالم تجبر الام فان
 رغبت وهي منكوسة ايم فله منعها في الاصح قلت الاصح ليس له
 منعها وصححه الاكثرون والله اعلم فان اتفقا وطلبة الاجرة



اجيبت او فوقها فلا وكذا ان تبرعت اجنبية ارضيت باقل في الاخر
 ومن استقر فرعا انفقوا الا فالاصح اقربهما فان استويا فبالا ارث
 في الاصح والثاني بالارث ثم القرب والوارثان يستويان ام يوزع
 بحسب وجهان ومن له ابوان فعلى الاب وقيل عليهما المبالغ او اجداد
 وجدة ان ادلى بعضهم ببعض فالاقرب والا فبالقرب وقيل الارث
 وقيل بولاية المال ومن له اصل وفرع ففي الاصح على الفرع وان بعدا ومما
 جون يقدم زوجه ثم الاقرب وقيل الوارث وقيل الوارث **فصل**
 الحضنة حفظ من لا يستقل وتربيته والاناث اليوتجها واولادهن
 ام ثم امهاتهن يولين باناث يقدم اقربهن والجديد يقدم
 بعدهن ام ارب ثم امهاتهن المدليات باناث ثم ام ارب كذلك
 ثم ام ارب ارب كذلك والقديم الاخوات والخالات يقدم من
 عليهن وتقدم اخت على خالة وخالة على بنت اخ واخت بنت
 اخ واخت عمة واخت من ابوين على اخت من احدهما والاصح
 تقديم اخت من اب على اخت من ام وخالة وعمة لاب عليهما الام
 وسقوط كل حدة لارث دون انثى غير محرم كنت خالة وبنت

لكذا

لكذا ذكر محرم وارث على سبيل الارث وكذا غير محرم كابنهم
 على الصحيح ولا تسلم اليه مشتهاة بل اليه نفقة نعيمها فان فقد
 الارث والمحرمية او الارث فلا في الاصح فان اجتمع ذكر واناث
 فالام ثم امهاتهن ثم الاب وقيل تقدم عليه الخالة والاخت من
 الام وتقدم الاصل على الخامسة فان فقد فالاصح الاقرب والا
 فالانثى والا فبقرب والاحضانة لرقيق ومجنون وفاسق وكافر
 على مسلم وناكحة غير انه الطفل الاعمه وابن عمه وابن اخيه
 في الاصح وان كان رضيعا اشترط ان ترضعه على الصحيح فان حكمت
 ناقصة او طلقت منكوبة حضنت وان غابت الام وانقضت
 فللمدة على الصحيح هذا كله في غير المميز والمميز ان افرق ابواه
 كان عند من اختار منهما فان كان في احدهما جنون او كفر
 او رق او فسق او نكحت فالحق للآخر ويخير بين ام وجد
 وكذا الخ او عم او اب مع اخت او خالة في الاصح فان اختار
 احدهما ثم الآخر حقل اليه فان اختار الاب ذكر لم يمنع
 زيارة امه ويمنع انثى ولا يمنعها دخولا على ما نازلة والزيارة

مرة في أيام فان مضافا لام اولى بتمريضها فان رضى به في بيته
والا ففي بيتها وان اختارها ذكرا فعندها ليلا وعند الاب نهارا
يوذبه ويسلمه ملكب وحرمة او انثى فعندها ليلا ونهارا ويزورها
الاب على العادة وان اختارهما القرع وان لم يختار فالام اولى و
قبل يقرع ولو اراد احدهما سفوحا كان الولد المميز وغيره مع
المقيم حتى يعود او سوف نقله فالاب اولى بشرط ان الطريق
والبلد المقصود قبل ومسافة قصر ومحارم العصبة في هذا
كالاب وكذا ابن عم وكذا ابن عم ولا يعطى انثى فان رافقه
بنته سلم اليها **فصل** عليه كفاية رقيقة نفقة وكسوة
وان كان اعمر زنا ومدبر ومستولدة من غالب قوة رقيق
البلد وادمهم وكسوتهم ولا يكتفى ستر العورة ويسمى ان
يناول مما يتعمد به من طعام وادم وكسوة وتسقط بعض
الزمان ويبيع القاقينها ماله فان فقد المال امره ببيعه
او اعتاقه ويجبر امته على ارضاع ولدها وكذا غيره ان فضل
عنه وفصله قبل حولين ان لم يضره وارضاعه بعدهما ان لم

يضرها

يضرها وللحرمة حق في شرب بيته فليس لاحدهما فصله قبل حولين
ولهما ان لم يضره ولا احدهما بعد حولين ولهما الزيادة ولا يكلف
رقيقة الاعمال لطيفة وتجوز مخارجته بشرط رضاها وهي خراج
يؤاديه كل يوم او اسبوع وعليه علف دوابه وسقيها فان منع
اجبره المالك على بيع او علف او ذبح وفي غيرم على بيع او علف
ولا يجلب حاضر ولدها ومالا روح له كفتاة ودان لا تجب عارتها
كتاب الخراج الفعل المزهق ثلاثة عمد وخطا وشبه
عمد ولا قصاص الا في العمد وهو قصد الفعل والشخص بما يقتل
غالبا جارج او مؤقل فان فقد قصد احدهما بان وقع عليه
فمات او رمى بحجارة فاصابه فخطا وان قصدهما بما لا يقتل غالبا
فشبه عمد ومنه الضرب بسوط او عصا فلو غرز ابرة بمقتل
فعمد وكذا بغيره ان تورم ونال من حتى مات فان لم يظهر اثر
ومات في الحال فشبه عمد وقيل لا شيء ولو غرز فيها لا
يؤلم كجلدة عقاب فلا شيء بحال ولو حبسه ومنعه الطعام والشرب
والطلي حتى مات فان مضت مدة يموت مثله فيها غالبا جوعا

او عطش او جوع والافان لم يكن به جوع وعطش سابق فثبت
وان كان به بعض جوع وعطش وعلم الحائس الحال فمرد والافلا
في الاظهر وجب القصاص بالسبب فلو شهدا بقصاص فقتل ثم رجعا
وقالا بعدنا لزمهما القصاص الا ان يعترف الولى بعلمه يكذبهما
ولو ضيفا بسموم صتيا او مجنون فمات وجب القصاص او بالغنا
عاقلا ولم يعلم حال الطعام فدية وفي قول قصاص وفي قول لا شيء
ولو دس سماً في طعام شخص الغالب كله منه فأكله جاهلاً فعلى الأقوال
ولو ترك الجرح علاج جرح مملوك فمات وجب القصاص ولو القاه في
ماء لا يعد مفروقاً كبسط فكت في مضطجها حتى هلك فهدر او
مروقاً لا يخلص منه الا بسباحة فان لم يجسنها او كان مكتوفاً
او زماً فعمد وان منع منها عارض كيرح وموج فثبت عمده وان
امكنت فتركها فلا دية في الاظهر او في نار يمكن الخلاص فكت في
الدية القولان ولا قصاص في الصوتين وفي النار وجه ولو امسك
فقتله آخر او حفر بئر فرده فيها آخر والقاه من شاهق فتلقيه
آخر فقتله فالقصاص على القاتل والمردى والقاذ فقط ولو القاه

في ماء مغرق فالقمة حرة وجب القصاص في الاظهر او غير مغرق فلا
ولو اكرهه على قتل فعليه القصاص وكذا على المكره في الاظهر فلا وجبة
الدية وترعت فان كافاه احدهما فقط فالقصاص عليه ولو اكره
بالغ مراهقاً فعلى البالغ القصاص ان قلنا عمده الصبي عمده وهو
الاظهر ولو اكرهه على رمي شاخص علم المكره انه رجل وظنه المكره صيداً
فالاصح وجوب القصاص على المكره او على رمي صيد فاصاب رجلاً
فلا قصاص على احداً وعلى صعود شجرة فزلق ومات فثبت عمده
قتل عمداً او على قتل نفسه فلا قصاص في الاظهر ولو قال اقتلني والآن
قتلتك فقتله فالمدعي قصاص والاظهر لاديه ولو قال اقتل
زيداً او عمراً فليس يكرهه **فصل** وجد من شخصين معا
فعلان مرهقان مذققان كحز وقد اولا لقطع عضوين فقا
تلان وان انما رجل الى حركة مذبوح بان لم يسبق ابصار
ونطق وحركة اختيار ثم جنى آخر فالاول قاتل ويعد الثاني
وان جنى الثاني قبل الانتهاء اليها فان ذفق كحز بعد جرح فالثاني
قاتل وعلى الاول قصاص العضو او مال بحسب الحال والا فقتلان

ولو قتل مريضاً في التزنج وعيشه عيش مذبح وجب القصاص فصل
قتل مسلماً ظن كونه بدار الحرب لا قصاص وكذا الآية والأظهر أو
بدار الإسلام وجباً وفي القصاص قول أو من عهده مرتد أو ذمياً
أو عيدا أو ظنة قاتل أبيه فبان خلافه فالمذهب وجوب القصاص
ولو ضره مريضاً جرحه مريضاً يقاتل للمريض وجب القصاص وقيل لا
ويشترط لوجوب القصاص في القاتل إسلامه أو أمانه في هذه الحرب
والمرتد ومن عليه قصاص غيره والزاني المحصن إن قتل ذمياً
قتل أو مسلم فلا في الأصح وفي القاتل بلوغ وعقل والمذهب وجوبه
على الشكران ولو قال كنت يوم القتل صبياً أو مجنوناً صدق
بيمينه إن أمكن الصبي وعهد المجنون ولو قال أنا صبي
فلا قصاص ولا يخلو ولا قصاص على حرثي ويجب على المعصوم
والمرتد ومكافات فلا يقتل مسلم بدمي ويقتل ذمي بدمي
وإن اختلفت ملتهما ولو أسلم القاتل لم يسقط القصاص ولو
جرح ذمياً أو مسلماً الجراح ثم مات الجرح فكذا في الأصح
وفي الصوريين إنما يقتصر الإمام بطلب الوارث والأظهر قتل

مرتد بدمي ومرتد لادمي بمرتد ولا يقتل حر من فيه رق ويقتل
قن ومدبر ومكاتب وام ولد بعضهم ببعض ولو قتل عبد عبد
ثم عتق القاتل أو عتق بين الجرح والموت فكذلك الإسلام ومن
بعض حر ولو قتل مثله لا قصاص وقيل إن لم تزد حرية القاتل
وجب ولا قصاص بين عبد مسلم وحر ذم ولا يقتل ولدان
سفل ولاله ويقتل بوالديه ولو تداعيا مجهولاً فقتله أحدهما
فإن الحقم لقائفي بالآخر اقتصر والآ فلا ولو قتل أحد أخوين الأب
والآخر الأم معاً فلكل قصاص ويقدم بقرة فإن اقتصرها أو
مبادر أو فلوارث المقتصر منه قتل المقتصر إن لم يورث قاتلاً
بحق وكذا إن قتل مرتباً ولا زوجة والآ فعل الثاني فقط ويقتل
الجمع بواحد وللوارث العفو عن بعضهم على حصته من الدية
باعتبار الرأس ولا يقتل شريكاً مخطئاً وشبهه عمد ويقتل شريك
الأب وعبد شارك حر في عبد وذمى شارك مسلماً في ذمى
وكذا شريك حرثي وقاطع قصاصاً أو حرثاً أو شريك النفس وذمى
الصائيل في الأظهر ولو جرح جرحين عمداً خطاً ومات بهما

او جرح حربيا او مرتدا ثم اسلم وجرح فانما مات لم يقتل و
لو ادوى جرحه بسهم مدفوع فلا قصاص على جرحه وان لم يقتل
غالب الفدية عهد فان قتل غالبا وعلم حاله فشرى على جرح نفسه
وقيل شريك خطي ولو ضربه بسيطا فقتلوه وضرب كل واحد
غير قاتل ففي القصاص عليهم اوجح اصحها تجب ان نواطئوا ومن
قتل جمع عام تبا قتل باق لهم ما ومعا فبالرقة وللباقيين الدية
قلت فلو قتل غير الاول عصى ووقع قصاصا وللارل دية والله اعلم
فصل جرح حربيا او مرتدا او عبد نفسه فاسلم وعتق ثم
مات بالجرح فلان ضمان وقيل تجب دية ولو رماها فاسلم وعتق
فلا قصاص والمذهب وجوب دية مسلم مخففة على العاقلة
ولو ارتد الجرح ومات بالشراية فالنفس هدر ويجب قصاص
الجرح في الاظهر ويستوفي قيمته المسلم وقيل الامام فان
اقتضى الجرح مالا وجب قتل الآخرين من ارضه ودية وقيل
ارضه هدر وقيل لو ارتد ثم اسلم فمات بالشراية فلا قصاص
وقيل ان قصة الردة وجب بها الدية في ماله وفي قوله نضرها

ولجرح

٧٧
ولو جرح مسلم ذميا فاسلم او حره عبد فعتق ومات بالشراية
فلا قصاص وتجب دية مسلم وهو السيد العبد فان زادت على قيمته
فالزيادة لورثته ولو قطع يد عبد فعتق ثم مات بسيرة فللسيد
الاقل من الدية الواحدة ونصف قيمته وفي قول الاقل من الدية
وقيمة ولو قطع يده فعتق فجرح اخران ومات بسيرتهم فلا
قصاص على الاول ان كان حرا وتجب على الآخرين قصاص
يشترط القصاص الطرف والجرح ما شرط للنفس ولو وضع
سيفا على يده وتحاملوا عليه دفعة فابانوها فطعوا وشجج
الرأس والوجه عشر حارصة وهي ماسق الجلد قليلا ودائمة تدبيره
وباضعة تقطع اللحم ومتلاحة تقوص فيه ويحاق بتبلغ الى
جلدة التي بين اللحم والعظم وموضحة توضح العظم وهاشمة
تهشمه ومنقلة تنقله ومأمومة تبالغ خريطة الدماغ ودائمة
تخرقها وتجب القصاص في الموضحة فقط وقيل وفيما قبلها سوى
الحارصة ولو اوضحه باقى البدن او قطع بعض ما رزأوا ذن
ولم يبينه وجب القصاص في الاصح ويجب القطع من مفصل حتى

في اصله فخذ ومنك ان امكن بلا اجادة والا فلا على الصحيح ويجوز قوة
 عين وقطع اذن وجفن ومارن وشفة ولسان وذكر واثنين
 وكذا اليان وشفرانه الاصح ولاخصاص وكسر العظام ولم قطع
 اقرب مفصل الى موضع الكسر وحكومة البيا ولو اوضح وهشمه اوضح
 اخذ خمسة ابرة ولو اوضح ونقل اوضح وله عشرة ابرة ولو قطع
 من الكوع فليس له التقاط اصابعه فان فعله عثر ولا غرم والاصح
 ان له قطع الكف بعده ولو كسر عضده وابانه قطع من المرفق وله
 حكومة البيا ولو طلب الكوع مكن في الاصح ولو اوضح فذهب ضوؤه
 اوضح فان ذهب الضوء والا اذهب باخف ممكن كقريب حديدة
 حجارة من حرقته ولو لطمه لطمه تذهب ضوؤه غالباً فالذهب لطمه
 مثلاً فان لم يذهب اذهب السمع كالبحر يجب القصاص فيه بللست
 وكذا البطش والذوق والشم والاصح ولو قطع اصبعاً فثاكل
 غيرها فلا قصاص في التاكل **فصل** كيفية القصاص
 ومستوفير والاختلاف فيه لا تقطع يسان يمين ولا شفة سفلى
 بعليا وعكسه ولا اغملة باخرى ولا نريد بزائد في محل اخر ولا يضر

تفاوت

تفاوت كبير وطول وقوة بطش في اصل وكذا نريد في الاصح ويعتبر
 قدر المرضحة طولا وعرضا ولا يضر تفاوت غلط الحمد وجلد ولو
 اوضح كل راسه ورأس الشاج اصغر استوعبناه ولا نتمه من
 اللحم والعقابيل فاخذ قسط الباقي من ارش المرضحة لو وزع
 على جميعها وان كان رأس الشاج اكبر اخذ قدر رأس الشاج
 فقط والصحيح ان الاختيار في موضع الى الجاني ولو اوضح
 ناصيته وناصيته اصغر تتم من باق الرأس ولو زاد المقتصر في موضع
 عما حقه لزمه قصاص الزيادة فان كان خطا او عفى على مال
 وجبار رش كامل وقيل قسطا ولو اوضح جمع اوضح من كل واحد
 مثلاً وقيل قسطه ولا تقطع صحيحة بشلاء وان رضى الجاني فلو
 فعل لم يقع قصاصا بل عليه ديتهما فلوسري فعليه قصاص النفس
 وتقطع الشلاء بالصحة الا ان يقول اهل الخبرة لا ينقطع الدم
 وينفع بهما مستوفيرا ويقطع سليم باعسم واعرج ولا اثر لخثرة
 اظفار وسوادها والصحيح قطع ذاهبة الاظفار بسليمتها دون
 عكسه والذكر صحيحة وشلاء كالايد والاسل منقبض اليه بسيط او

او عكسه ولا اثر للانتشار وعدمه فيقطع فحل يخلص وعينين ولو ان
صحيح باخشم واذن سميع باصم لا عين صحيحة مجردة غميا ولا السنا
ناطق باخرس وفي قطع السن قصاص لا في كسرهما ولو قطع سن صغير
لم يشتر فلا ضمان في الحال فان جاء وقتها بان سقطت البواقي
وعدن دونها وقال اهل البصر عند المنبت وجب القصاص ولا
يستوفي له في صغيره ولو قطع سن مشغور فبنت لم يسقط القصاص
في الاظهر ولو نقصت يده اصبعها فقطع كاملة وقطع وعلا ريش
اصبع ولو قطع كامل ناقص فان شاء المقتول اخذ دية اصابع
الاربع وان شاء لقطها والا صح ان حكومت منابتين يجب ان لقط لان
اخذ دية من واحدة يجب في الحالين حكومة خمس الكف ولو قطع كفايلا
اصابع فلا قصاص الا ان يكون كف مثلها ولو قطع فاقد الاصابع
كاملها قطع كف واخذ دية الاصابع ولو شلت اصبعاه فقطع
يديا كاملة فان شاء لقط الثلاثة السليمة واخذ دية اصبعين و
ان شاء قطع يده وقنع بها **فصل** قد ملفوا وزعم مدته
صدق الولى يمينه في الاظهر ولو قطع طرفا وزعم نقص المذهب

تصديق

تصديق ان انكر اصل السلامة في عضو ظاهر والا فلا او يديه ورجليه
فمات وزعم سراية والولى اندها لا يمكن او سببا فالاصح تصديق الولى
وكذا لو قطع يده وزعم سببا والولى سراية ولو اوضح موضعين
ورفع الحاجر وزعمه قبل اندها له صدق ان امكن والا حلف الجريح و
بنت ارشان قيل وثالث **فصل** الصحيح بثبوت لكل وارث وينتظر
غايهم وكما يصيهم ومجنونهم ويجسر المقاتل ولا يخفى بكيف
وليتفقوا على مستوفي والا فقرة يدخلها العاخر ويستتيب وقيل لا
يدخل ولو بدر احدهم فقتله فلا ظهر لا قصاص وللباقيين قسط
الدية من تركته وفي قول من المبادروا ان بادر بعد عفو غيره لم
القصاص وقيل لا ان لم يعلم ويحكم قاضيه ولا استوفى قصاص
الاباذن الامام فان استقل عزروا ياذن لاهل في نفس لا طرف
في الاصح فان اذن في ضرب رقبته فاصاب غيرها عمدا ولم يعزله
وان قتلها قال اخضعت وامكن عزله ولم يعزروا جرة الجلاء
على الجاني على الصحيح ويقصر على الفور وفي الحرم والحرم والبردو
المرض وتحبس الحامل في قصاص النفس والطرف حتى ترضع الباء

محرر

ويستغني بغيرها أو فطام لوليين والصحح تصديقها حملها بغير محيلة
ومن قبل مجدد أو ضوق وتجويع ونحوه انتصر به أو يسمي فسيقو وكلا
حمر ولو اطلق في الأصح ولو جوع كيجوع فلم يمت زيد وفي قول السيق
ومن عدل إلى سيق فلم ولو قطع فسرى فلولي حرة رتبة وله القطع ثم
الحزوان شاء انتظر التراتية ولومات بجايقة أو كسر عضد فالحز
وفي قول كفعل فان لم يمت لم ترد الجواني في الاظهر ولو انتصر
معتلوع ثم مات يسراية فلولية حرة وله عفو بنصودية
ولو قطعت يدها فانتصر ثم مات فلولية الحرة فان عفى فلا شيء
ولومات جات من قطع فصا ص فهدروا وان ماتا سراية معا
أو سبق المجنى عليه فقد انتصر وان تأخر فلم يضر لدية في الأصح
ولو قال مستحق يمين اخرجها فاخرج يسارا وقصدا باحتها
فهدرة وان قال جعلتها عند اليمين وظننت اجرها فلكذبة
فالأصح لا قصاص في اليسار ومجبدية وبيقي قصاص اليمين
وكذا لو قال دهشت فظننتها اليمين ولو قال القاطع ظننتها
اليمين **فصل** موجب العمد القود والدية بدل عند سقوط

ولو قال

وفي قول احمد هما مبرهما وعلى القولين للولي العفو على الدية بغير
رضي الجاني وعلى الاول لو اطلق العفو فالدية على الدية ولو عفى
عن الدية لغا وله العفو بعده عليها ولو عفى على غير جنس الدية
ثبت ان قبل الجاني والآ فلا ولا يسقط القود في الأصح وليس المحكي فليس
عفو عن مال ان اوجبنا احدهما والآ فان عفى على الدية ثبت وان
اطلق وما سبق وان عفى على ان لا مال فالمد هي ان لا تجب شيء و
الميتة في الدية كمفسر وقيل كصتي ولو نصالحا عن القود على ما بيني
بغير لغا ان اوجبنا احدهما والآ فالأصح الصحة ولو قال يرشد
اقتطعتي ففعل فهدر فان سري او قال اقتلني فهدر ولو قول
تجبدية ولو قطع فعفى عن قوده وارثه فان لم يسر فلا
شيء فان سري فلا قصاص واقار شئ العضو فان جرى لفظ
وصية كوصية له بارش هذه الجناية فوصية لقاتل او لفظ ابراء
او اسقاط او عفو سقط وقيل وصية وتجب الزيادة عليه في تمام
الدية وفي قول ان تعرض في عفو لما يحدث منها سقطت ولو
فلو سري الى عضو آخر وان دمل ضمن دية السراية في الأصح ومن

ومنه قصاص نفس بغير طرف لو عفي عن النفس فلا قطع له او
عن الطرف فله جزا الترتيب في الاصح ولو قطع ثم عفي عن النفس
مجانا فان سري القطع بان بطلان العفو والا فيصح ولو وكل
ثم عفي فاقصص الوكيل جاهلا فلا قصاص عليه ولا ظهر وجوب
دية وانما عليه لاعاقلته والاصح انه لا يرجع بها عا
العاني ولو وجب عليها فتمكها عليه جان وسقط فان فارق قبل
الوطر رجع بنصف الارش وقول بنصف مائة مثل **فصل**
الديات في قتل الحر المسلم مائة بغير مثلثة في العمد ثلثون حقة
وثلثون جذعة واربعون خلقة وخمسة في الخطاء عشرون
بيت مخاض وكذا نبات لبون وبنوالبون وصقاق وجرار فان
قتل خطاء في حرم مكة او الاسهر الحرم ذي القعدة وذو الحجة
والحرم وجب ما ذار حرم في ثلثة والخطاء وان تثلث
فعلى العاقلة مؤجلة والعمد على الجاني معجلة ونسبة العمد مثلثة
على العاقلة مؤجلة ولا تقبل معيب مريض الا برضاه وبيت
حمل الخلفة باهل الخيرة والاصح اجزاءها قبل خمسة سنين ومن

لزمت

لزمت ولم ابل فيها وقيل من غالب ابل بلاء والا فغالب بلاء او
قبيلة بدوي والا فاقرب بلاد ولا يعدل الى نوع وقيمة الا بغير
ولو عدمت فالقديم الفديار او اثني عشر الف درهم والجديد
قيمتها بنقد بلاء وان وجد بعض اخذ وقيمة الباقى والمرأة و
الخنثى كنصف رجل نفسا او جراحا ويودي ونضرا في ثلث مسلم
ومجوسي ثلثا عشر مسلم وكذا وثني له امان والمذهياب من لم
يبغ الاسلام ان تمسك بدين لم يبدل فدية دينه والا فكمسكي
فصل في موضحة الراس والوجه لمسلم خمسة ابرة
وكاهن مع ايضاح عشرون وخمسة وقيل حكومة ومنقلة
خمس عشرة ومأمومة ثلث الدية ولو اوضح فرشم آخر ونقل
ثالث واقم رابع فعلى كل من الثلاث خمسة والرابع تمام الثلث
والساج قبل الموضحة ان عرفت نسبتها منها وجب قسط من ارشها
والا فحكومة كرج السائر البدن وفي جائفة ثلث دية وهي مرج
ينفذ الى جوف كبطن وصدر وثغرة ثم وجبين وخاصة ولا
يختلف ارش موضحة بكبرها ولو اوضح موضعين بينهما لحم وجلد

وقبل ادا احدهما فمؤختان ولو انقسمت مؤخدة عمدا وخطاء او شملت
راسا او وجهها فمؤختان وقيل مؤخدة ولو وسع مؤخدة فواحدة على
الصحيح او غير فئتتان والحائفة كموخدة في التعدد ولو نفذت في بطن
وخرجت من ظهري ايفتتان في الصحيح ولو اوصل جوف سنان الى طرفان
فتنتان ولا يسقط الارش بالحام مؤخدة وجائفة والمذهبات
في الاذنين دية لاحكومة وبعض يقسط ولو ابسها فدية وفي
قول حكومة ولو قطع يابستين فحكومة وفي قول دية وفي كل عين نصف
دية ولو عين احول واعسر واعور وكذا من بعينه بياض لا ينقص
المضوء فان نقص فقص فان لم ينصط فالحكومة وفي كل جفن
ربع دية ولو لاعى ومارن دية وفي كل من طرفيه والحاجز ثلث
وقيل في الحاجز حكومة وفيهما دية وفي كل شفة نصف ولسان ولولا
كدر وارت والتغ وطفل دية وقيل يسترط الطفل ظهورا ينطق
بتحريكه لبكاء ومض ولاخرس حكومة وكل سن ذكر حرم مسام خمسة
ابوة سواء كسر الظاهر منها دون السانح او قلعهما به وفي سن زائدة
حكومة وحركة السن ان قلت فكصحية وان يطلت المنفعة فحكومة

او ينقص

او ينقص فالاصح كصحية ولو قلع سن صبي لم يغيره ولم يغيره وبان
فساد المبت وجبا الارش والاضمة لومات قبل البيان فلا شئ
وانه لو قلع سن متغور فعادت لا يسقط الارش ولو قلعه بال
سنان فبحسابه وفي قول لا يزيد على دية ان اتحد جان وجناية و
كل حى نصف دية ولا يدخل ارش الاسنان في دية التحيين في
الاصح وكل يد نصف دية ان قطع مركزا فان قطع فوقه فحكومة
ايضا وكل اصبع عشرة ابعة واغلة ثلث العشرة واغلة ابهام
نصفها والزجلان كاليدين وفي حلمتها ديتها وفي حلمية حكومة وفي
قول دية وفي اثنين دية وكذا ذكر الصغير وشيخ وعين و
جشفة كذا ذكر وبعضها يقسط منها وقيل من الذكر وكذا حكم بعض
مارن وحلمة وفي اللين الدية وكذا شفرها وكذا ساج جلد و
ان بقي حيا من مستقرة وحرة غير الساج رقبته فسر في العقل
دية فان نزل به جرح له ارش وحكومة وجبا وفي قول يدخل الاقل
في الاكثر ولو ادعى زواله فان لم ينتظم قوله وفعله في خلواته فله
دية بلا يمين وفي السمع دية ومن اذن نصفه وقيل فسط النقص

ولو ازال الله سبحانه وتعالى زواله وانزع الصياح
 في نوم وغفلة فكاذب والآفاق واخذ دية وان نقص فسطح ان
 عرف فسطح ان عرف والآفاق باجتهاد قاض وقيل يعتبر بسمع قرية
 في صحة وينضبط التفاق وان نقص من اذن سدت وضبط انتهى
 سماء الاخرى ثم عكس وجه فسطح التفاق وفي ضوء كل عين
 نصودية فلو فقامها لم يزد وان ادعى زواله سيئ اهل الخبرة
 او يحتمل بتقريب عيوب او حديدية من عين بعتة وينظر هل ينزع
 وان نقص فسطح في السمعية على الصحيح وفي الكلام دية وفي
 بعض الحروف فسطح والموزع عليها ثمانية وعشرون حرفا
 في لغة العرب وقيل لا يوزع على الشفهية والحلقية ولو عجز عن
 بعضها خلقه او يافاة سماوية فدية وقيل فسطح او بخداية فالمد
 لا تكامل دية ولو قطع نصف لسان فذهب رجع كلامه او عكس
 فنصودية وفي الصورة دية فان بطل معه حركة لسان فيجز عن
 التقطيع والترديد فديتان وقيل دية وفي خرق دية و
 تدرك به حلاوة وحموضة ومرارة وملوحة وعدوثة وتوزع

عليه

عليه فان نقص فحكومة وتجيب الدية في الضعف وقوة امنا، بكسر
 صلب قوة جبل وذهاب جماعه ووافضاها من الزوج وغيره دية
 وهو فرع ما بين مدخل ذكر ودبر وقيل ذكر وبول فان لم يكن الوطء
 الا بافضا، فليس للزوج ومن لا يستحق افضاها فان زال البكارة
 بغير ذكر فانها او تذكر بشبهة او مكرهه فمهر مثل بيتا وارث البكارة و
 قيل مهر مكر ومسته لا شيء عليه وقيل ان زال بغير ذكر فان في البطش
 دية وكذا الشيء ونقص ما حكومت ولو كسر صلبه فذهب منه وجماع او منه
 فديتان وقيل دية فسطح ازال اطرافا ولطائف تقتضي ديات
 فمات سرية فدية وكذا الرحمة الجاني قبل اندماله في الاصل فان حتر
 عمدا والجنايات خطاء او عكسه فلا تدخل في الاصل ولو من غير
 تعددت **فصل** بجيب الحكومة فيما لا مقدرة فيه وهو جزر نسبته
 الى دية النفس وقيل الى عضو الجناية نسبة نقصها من قيمته لو كان
 رقيقا بصفاته فان كانت لطرف له مقدرة بشرط ان لا تبلغ دية
 نفس ويقوم بعد اندماله فان لم يبق نقص اعتبر اقرب نقص الى
 الاندمال وقيل يقدره قاض باجتهاده وقيل لا غرم والجرح المقدرة

فان كان الجرح مقدرا على النفس فانه لا يقدّر على الجرح

كموضع يتبع الشين حواله وما لا يتقدّر بفرد يحكوم في الاصح وفي
نفس الترتيق قيمته وفي غيرها ما نقص ان لم يتقدّر في الحر والافسبته
من قيمته وفي قوله ما نقص ولو قطع ذكره وانثياه في الاظهر فثمان
والثاني ما نقص فان لم ينقص فلا شيء **باب** موجبات الدية
والعاقلة والكفارة صلاح على صبي لا يميز على طرف سطح فوقه بذكر كفا
فدية مغلظة على العاقلة وفي قول القصاص ولو كان بارض اوصاح
على بالغ بطرف سطح فلا دية في الاصح وشهر صلاح كصلاح ومراهق يتفق
كبالغ ولو صالح على صيد فاضطرب صبي وسقط فدية مخففة على العا
قلة ولو طلب سلطان مؤذرت بسوء فاجهضت ضمير الجنيين ولو وضع
صبي في مسيعة فاكله سبع فلا ضمان وقيل ان لم يمكن انتقال الضم
ولو تبع بسيف هارباً منفر من نفسه بما اوتاراً ومن سطح فلا ضمان
ولو وقع باهلاً لعق او ظلمه ظلم وكذا لو انحسرت ستوة فدية
في الاصح ولو سلم صبي الى سباح ليحمله فغرق وجب دية ويضمن بجوف
عدوانه في ملكه وموت ولو حفر يد هليته يئلاً ودعاً جلاً فسقط
فلا اظهر ضماناً او بمكده غيره او مشترك بلا اذن فمضمون او بطريق

صيق يضرباً فكذا او لا يضرب واذن الامام فلا ضمان والا فان
حفر لمصلحة فالضمان او لمصلحة عامة فلا اظهر وسجد كطريق
وما تولد من جناح الى شارع فمضمون ويجل اخراج الميازين بشارع
والثاني بها مضمون في الجديد فان كان بعض الجدار فسقط
الخارج فكل الضمان وان سقط كله فنصفه في الاصح وان بنا جدار
ما يلا الى شارع فكل جناح او مستوي افعال وسقط فلا ضمان وقيل ان
امكن هدمه او اصلاحه ضمن ولو سقط بالطريق فعشره شتموا
تلف به مال فلا ضمان في الاصح ولو طرح قمامات وتسور بطريق بطريق
فمضمون على الصحيح ولو تعاقب سبها هلاك فعلى الاول بان حفر
ووضع آخر حجر اعدوا فاعثر به ووقع بها فعلى الواضح فان
لم يتعد الواضح فالمنقول تضمن الحافر ولو وضع حجر آخران
حجر فعثر بهما فالضمان اثنان وقيل خضبان ولو وضع حجر فعثر
به رجل فدحرج فعشره آخر ضمنه المدحرج ولو عثر بقاعد
او نائم او واقف بالطريق ومات او احدى فلا ضمان ان اشع
الطريق والا فالمذهب اهدار قاعد ونائم لا عاثر بهما وضمن واقف

لا عاشره **فصل** اصطد ما بلا قصد فعلى عاقلته كل نفس دية
 مخففة وان قصد انصفا مغلظة او احدها فكل حكمه واليحيى
 ان على كل كفاريتين فان ماتا مع موكوبيهما فكذا في تركه كل
 نفس قيمة دابة الآخر وصبيتهان ومجنونا فان كمالين وقيل ان اركبهما
 الوقت تعلق به الضمان ولو اركبهما اجنبتى ضمنهما وادبتهما او حاملان
 ولقطنا فدية كما سبق وعلى كل ارجع كفارة على الصحيح وعلى عاقلة
 كل نفس غرق جنيتهما او عبدان فهدرا وسفنتان فكدابتين
 والملاحان كراكبين ان كانتا لمهما فان كان فيهما مال اجنبتى لزم كلا
 نصو ضمانه وان كانت الاجنبتى لزم كلا نصو قيمتهما ولو اشرقت
 سفينة على غرق جاز طرح متاعها وتجب لرجاء نجاة الركاب فان
 طرح مال غيره بلا ان ضمنه والا فلا ولو قال الق متاعك وعلى
 ضمانه او على ان ظامن ضمن ولو انصرف على الق متاعك فلا على المذ
 قالا فانما يضمن ممتسح لو غرق ولم يختص نفع الالتقاء
 بالملقى ولو عاد حجر منجنيق فقتل احدا رماته هدر فسطو على
 عاقلة الباقيين الباقي او غيرهم ولم يقصدوه ^{في خطا} فعدوا لا يصح

ان غلبة الاصابة **فصل** دية الخطاء وشبه العمد تلزم العاقلة
 وهم عصبة الا الاصل والفرع وقيل يعقبا ابنه هو ابن عمها
 ويقدم الاقرب فان بقي شيء من يديه ومدل بايوين والقديم
 التسوية ثم معتق ثم عصبة ثم معتق ثم عصبة والاعمع
 ابى الجاني ثم عصبة ثم معتق معتق الاب وعصبة وكذا البذاو
 عتيقها يعقل عاقلتها ومعتقون لمعتقوا كل شخص من عصبة
 كل معتق يحمل ما كان يحمله ذلك المعتق ولا يعقل عتيق في الاظهر
 فان فقد العاقل اولم يف عقل بيت المال عن المسلم فان فقد
 فكله على الجاني في الاظهر ويؤجل على العاقلة دية نفس كاملة ثلاث
 سنين في كل سنة ثلث ودمى سنة وقيل ثلاثا وامرأة سنين
 في الاولى ثلث وقيل ثلاثا وتحمل العاقلة العبد في الاظهر ففي كل
 سنة قدر ثلث دية وقيل في ذلك ولو قتل رجلين ففي ثلاث و
 قيل في سنة والاطراف في كل سنة قدر ثلث دية وقيل كلتا في سنة
 واجل النفس من الزهوق وغيرها من الجناية ومن مات ببعض
 سنة سقط ولا يعقل فقير ورفيق وصبي ومجنون ومسلم عن

كافر وعكس ويعقل يهودى عن نصراني وعكس في الاظهر وعلى الغنى
نصود دينار والمتوسط أربع كل سنة من الثلاث وقيل هو واجب
الثلاث ويعتبر ان آخر الحول ومن اعسر فيه سقط **فصل** مال
جناية العبد يتعلق برقبته ولسيده يبعده لها وفداءه بالاقل
من قيمته وارثها وفي القديم بارثها ولا يتعلق بذمته مع
رقبته في الاظهر ولو فداه ثم جنى سلمه للبيع او فداه ولو جنى
ثانيا قبل الفداء باعه فيهما او فداه بالاقل من قيمته والارشرين
وفي القديم بالارشرين ولو اعتقه او باعه وصحناهما او قتله فداه
بالاقل وقيل القولان ولو هرب او ما برى سيده الا اذا طلب
فمنعه ولو اختار الفداء فالاصح ان له الرجوع وتسلّمه ونفدى
ام ولده بالاقل وقيل القولان وجناياتهما كواحده في الاظهر
فصل في الجنين غرة ان انفصل ميتا بجناية في حياتها او
موتها وكذا ان ظهر بلا انفصال في الاصح والآفلا او حيا وبقي زمانا
بلا الم ثم مات فلا ضمان وان مات حين خرج اودام الله وما
فدية نفس ولو القت جنينين فغرتان او يد فغرة وكذا لحم

قال

قال القوابل فيه صورة خفية قيل او قلن لو بقى لتصور وهي عبدا
امة متميز سليم من عيب مبيع والاصح قبول كبير لم يجز بهم ويشترط
بلوغها نصف عشر الذية فان فقدت خمسة البقرة وقيل لا يشترط
فلفقد قيمتها وهو لورثة الجنينين وعلى عاقلة الجاني وقيل
ان تعمد فعليه والجنين اليهودى والنصراني قتل مسلم وقيل
هدر والاصح غرة مسلم والرقيق عشر قيمة امة يوم الجناية و
قيل الاجها خراسيدها فان كانت مقطوعة والجنين سليم تومت
سليمة في الاصح وتحمل العاقلة في الاظهر **فصل** يجب بالقتل كفارة
وان كان المقاتل صبيا او مجنونا او عبدا وذميا واعدا ومخطئا
ومستبيا بقتل مسلم ولو بدار حرب ودم وجنين وعبد نفسه
ونفسه وفي نفسه وجه لامرأة وصبي حربيين وباع وصايل ومقتصر
منه وعلى كل من الشركاء كفارة في الاصح وهي كظهار لكن لا اطعام
في الاظهر **باب** الدعوى للدم والقسم يشترط ان يفصل
ما يدعيه من عمد وخطا وانفراد وشركة فان اطلق استفصل
القاض وقيل يعرض عنه وان يعين المدعى عليه فلو قال قتله احدى

كثلاثون

لم يحلفهم القاضي في الاصح ويجوز ان يدعى غصب وسرقة وانلاف
 وانما تسمع من مكلف ملتمزم على مثله ولو ادعى انفراده بالقتل
 ثم ادعى على آخر لم تسمع الثانية او عمدا ووصفه يغني عن بطل
 اصل الدعوى في الاظهر وتثبت القسامة في القتل بحمل لوث وهو
 قرينة لصدق المدعى بان وجد قتيلا في محلة او قرية صغيرة لا عليه
 او تفرق عنه جمع ولو تقابل صفان لقتال وانكشفوا عن قتيلا
 فان التحم قتل فلوث في حق الصف الآخر والا في حق صف وشهادة العد
 لوث وكذا عبيدا ونساء وقيل يشترط تفرقهم وقوله فسقة وصبيان
 وكفارة لوث في الاصح ولو ظهر لوث فقال احدا بينه قتل فلان وكذب
 الآخر بطل اللوث وفي قوله لا وقيلا لا يبطل بتكذيب فاسق ولو قال احد
 هما قتل زيدا ومجهول وقال الآخر عمر ومجهول حلف كل على مدعيته
 وله ربيع الدية ولو انكر المدعى عليه اللوث فحقه فقال له ان كن مع
 المتفرقين عنه صدق يمينه عنه ولو ظهر لوث باصل قتل دون عمد
 وخطا فلا قسامة في الاصح ولا يقسم في طرف وانلاف مال الا في عبد
 في الاظهر وهي ان يحلف المدعى على قتل ادعاه خمسين يمينا ولا يشترط

موالاتها

موالاتها على المذهب لو تخطلتها جنون وانما بيني ولو ما بين وارث
 على الصحيح ولو كان القتل ورثته ونزعت بحسب الارث وجبر الكسر وفي
 قول يحلف كل خمسين ولو لكل احدهما حلف الاخر خمسين ولو غاب حلف الاخر
 خمسين واخذ حصته والاصبر للغائب والمذهب ان يمين المدعى
 عليه باللوث والمردودة على المدعى او على المدعى عليه مع لوث واليمين
 مع شاهد خمسون وتجب في القسامة في قتل الخطاء او شبه المحدث
 مخففة على العاقلة وفي العمد على القسم عليه وفي القديم قصاص
 ولو ادعى عمدا باللوث على ثالث حضر احدهم اقسم عليه خمسين واخذ
 ثالث الدية فان حضر آخر اقسم عليه خمسين وفي قوله خمسا وعشرين
 ان لم يكن ذكره في الايمان والا فينبغي الاكتفاء بهما بناء على صحة القسامة
 في غيبة المدعى عليه وهو الاصح ومن استحق بدل الدية اقسم ولو
 مكاتب لقتل عبده ومن ارتد فالأفضل تأخير اقسامه ليسلم فان
 اقسم في الردة صح على المذهب من لا وارث له لا قسامة فيه
فصل انما ثبت موجب القصاص باقرار او عدلين والمال
 بذلك او برجل وامرأتين او يمين ولو عفى عن القصاص ليقبل المال

رجل وامرأتان لم يقبل في الاصح ولو شهد هو وهما بها شمة قبلها ايضا
لم يجب ان يشأ على المذهب لم يصرح الشاهد بالمدعى فلو قال ضربت بسيفي
فجرحت فمات لم يثبت حتى يقول فمات منه او فقتله ولو قال ضربت براسه
فادماه او فاسال دمه ثبتت دامية ويشترط لموضحة ضرب فواضح
عظم راسه وقيل يكفي فواضح راسه ويجب بيان محله وقد عاينمكن
قصاص وثبت القتل بالسر باقرار لا بينة ولو شهد لمورثه بجرح
قبل الاندمال لم يقبل وجده يقبل وكذا مال في مرض موته الاصح
ولا تقبل شهادة العاقله بنفسه في قتل يحملونه ولو شهد اثنا
على اثنين يقتل فشهدا على الاولين يقتل فان صدق الوحد
الاولين حكم بهما والاخرين او الجميع او كذب الجميع بطلنا ولو قرأ
بعض الورثة بعفو بعض سقط القصاص ولو اختلفوا شاهدان
في زمان او مكان او آلة او هيئة لغت وقيل لو شك كتاب
البغاة هم مخالفوا الامام بخروج عليه وترك الانقياد او منع حوالة
عليهم بشرط مشوكة لهم لم يمت وثنا ويل ومطاع فيهم قتل وامام منصوب
ولو اظهر قوم راى الخواجح كترك الجماعة وتكفير ذي كبيرة ولم يقاتلوا

تركوا

تركوا والا ففقط طريق وتقبل شهادة البغاة وقضاء قاضهم
فيما يقبل قضاء قاضينا الا ان يستحل دماءنا ونفقد كتابه بالمحكم
ويحكم بكتاب به سماع البينة في الاصح ولو اقاموا حدا واخذوا زكاة
وجزية وخراجا وخرقوا سبهم المرتزقة على جنودهم صحه وفي الاخير صحه
وما اتلف باع على عادل وعكسه ان لم يكن في قتال ضمن والا فلا وفي
قول بعضهم الباطل والمتاويل بلا مشوكة يضمن وعكسه كباغ ولا يقاتل
البغاة حتى يبعث اليهم امينا فخطانا اصحابنا لهم ما ينقمون
فان ذكرنا مظلة او شبهة ازها فان اصر وانضمهم ثم اذنتهم
بالقتال فان استعملوا اجتهد وفعل ما راه صوابا ولا يقاتل مدبر
هم ولا متخضم واسيرهم ولا يطلق وان كان صبييا وامراة حتى تنقضي
الحرب ويتفرق جمعهم الا ان يطبع باختيارهم ويرد سلاحهم
وخيالهم اليهم اذا انقضت الحرب وامنت غايلتهم ولا يستعمل في
قتال الا للضرورة ولا يقاتلون بعظيم كثر ومخيف الا للضرورة بان
قاتلوا به او احاطوا بنا ولا يستعان عليهم بكافر ولا بمن يري قتلهم
مدبرين ولو استعانوا علينا باهل الحرب واموالهم لم ينفذ ما امانهم

علينا ونفذ عليهم في الاصح ولوا عانهم اهل الذمة عالمين بتجريم قتالنا
 انقضى عهدهم او مكرهين فلا وكذا ان قالوا ظننا جواز اوائهم
 محقون على المذهب ويقالون كبغاة **فصل** شرط الامام كونه
 مسلما مكلفا حرا ذا كرامة شجاعا ذا رأي وسمع وجر
 ونطق ويتعقد الامامة بالبيعة والاصح بيعة اهل الحل والعقد
 من العلماء والرؤساء ودجوه الناس الذين يتيتر اجتماعهم ^{بشرط}
 صفة الشهود وباستخلاف الامام فلو جعل الامر شورى بين جمع
 فكما استخلاف فيرضون احدهم وباستيلاء جامع للشرط وكذا
 فاسق وجاهل في الاصح قلت لو ادعى دفع زكوة الى البغاة صدق
 يمينه او جزية فلا على الصحيح وكذا خراج في الاصح وصدق في حد الا
 ان يثبت ببيته ولا اثر له في البدن والله اعلم **كتاب**
 الردة هي قطع الاسلام بنية او قول كفر او فعل سواء قاله استهزاء
 او عنادا واعتقادا فمن نفى الصانع او الترسل او كذب رسولا ^{او عكسه}
 او محلل محرما بالاجماع كالزنا وعكسه او نفى وجوب جمع عليه او
 على الكفر غدا او شره دفيه كفر والفعل الكفر ما اعتقده استهزاء

صريح بالدين وجوبه له كالقائه مصحفا بقا ذرة وجوبه لمن ارشس
 ولا تصح ردة صبي ومجنون ومكره ولو ارتد فجن لم يقتل في جنونه
 والمذهب صحة ردة السكران واسلامه وتقبل الشهادة بالردة مطلقا
 وقيل يجب التخصيص فعلى الاول لو شهد بردة فانكر حكم بالشهادة فلو
 قال كنت مكرها واقتضت قريسته كاسر كفا صدق بيمينه والا فلا
 ولو قال اللفظ لفظ كفر فادعى كراهها صدق مطلقا ولو مات معروفا
 بالاسلام عن ابنين مسلمين فقال احدهما ارتد فمات كافر اذ كان
 بين سبب كفره لم يرش ونصيبه في وكذا ان اطلق في الاظهر ويجب
 استتابة المرتد والمرتدة وفي قول يستحب وهي في الحال وفي قول ثلاثة
 ايام فان اصر قتلوا وان اسلم صح وترك وقيل لا يقبل اسلامه ان ارتد
 الى كفر خفي كمن نادى وباطنية وولد المرتدة ان انعقد قبلها او بعد
 واحد ابوي مسلم فمسلم او مرتدان فمسلم وفي قول كافر اصابي قلت
 الاظهر مرتد ونقل العراقيون الاتفاق على كفره والله اعلم وفي زوال ملكه
 عن ماله بها احوال اظهرها ان هلك مرتد بان زواله بها وان اسلم بان
 انه لم يزل وعلى الاقوال يقضى منه دين لزمه قبلها وينفق عليه منه

والأصح يلزم غرم اتلاف غيرها ونفقة زوجة وقوتها من قريب وإذا
وقعت ملكة فتصرفه ان احتمل الوقوع حتى وتدير وصيته موقوف
ان اسلم نفذ والآفلاد بيعه وهبته ورهنته وكاتبته باطلة وفي القديم
موقوفة وعلى الاول يجعل ماله مع عدل وامته عند امه ثقة ويؤجر
ماله ويؤتي مكاتبه النجوم الى القاهر **كتاب النكاح** ايللاج
الذكر يفرج محرم لعينه خال عن الشبهة مشترين يوجب الحد ودبر الذكر
وانثى قبل على المذهب والحد بمباخره ووطء زوجته وامته فيض
وصوم واحرام وكذا امته المزوجة والمعتقة وكذا مملوكة المحرم ومكره
في الاظهر وكذا كل جهة اباح بها عالم كالكاح بلا شهود على الصحيح ولا يؤ
ميتة في الاصح ولا ايمه في الاظهر ويجوز في مستأجرة وبسيحة ومحرم وان
كان تزوجها بشرط التكليف الا الشكران وعلم تحريم وحد المحصن
الترجم وهو مكلف حر ولو ذمي غيب حشفة يقبل في نكاح صحيح لا فاسد
في الاظهر والاصح اشتراط التخييل حال حيته وتكليفه وان الكامل الزنا
بناقص محصن في البكر الحرة مائة جلدة وتغريب عام الى مسافة تقصر فما
فوقها واذا اعتن الامام جهة فليس له طلب غيرها في الاصح ويغرب غريب

من بلاد الزنا الى غير بلاده فان عاد الى بلاده منع في الاصح ولا تغرب امرأة
حدها في الاصح بل مع زوج او محرم ولو باجرة فان امتنع باجرة لم يجبر
في الاصح وللعبد خمسون ويغرب نصف سنة وفي قول سنة وفي قول لا
يغرب وينبت بيتينه او اقرار مرة ولو اقر ثم رجع سقط ولو قال لا
تتحدوني او هرب فلا في الاصح ولو شهد اربعة بزناها واربع انهما
عذراء لم تتحدوا ولا قاذفها ولو عتين شاهدت رواية لزمناه والباقي
غيره المبيت ويستوفيه الامام او نائبه من حر ومبعض رخصت
حضور الامام وشهوده ومجدا الرقيق سيده او الامام فان تنازعا
فالاصح الامام وان السيد يغرب وان المكاتب حر وان الفاسق و
الكافر والمكاتب يحدون عبيدهم وان السيد يعزرو ويبيع بالفق البينة
والترجم بمدر وجارة معتدلة ولا يجوز للرجل والاصح استحبابه
للزنا ان ثبت ببينة ولا يؤخر مرض وحر وبرد موطئين وقيل
يؤخران ثبت باقراره ويؤخر الجلد للمرض فان لم يرج برؤيه جلد
لابسوط بل بعشكال عليه مائة غصن فان كان خمسون ضرب
به مرتين وتمتت الاغصان او يكتسب بعضها على بعض لينا لبعض

الالم فان برء اجزاء ولاجلد في حر وبرد مغطين واذا جلد الامام
في مرض او حر وبرد فلا ضمان على المقر فيقتض ان الشاخير سحت
كتاب حد القذف شرط حد القاذو التكليف الا للسكران
والاختيار ويعز المميز ولايجز بقذف الولد وان سفل فالحر
ثمانون والرتيق اربعون والمقدوف الاحصان وسبق في
القعان ولو شهدوا رجعة بن واحد في الاظهر وكذا اربع نسوة
وعبيد وكفرة على المذهب ولو شهد واحد على اقراره فلا ولو تقاذفا
فليس تقضا ولو استنقل المقدوف بالاستيفاء لم يقع الموقع
كتاب قطع السرقة يشترط لوجوب السرقة ما يكون
ربع دينار خالصا وقيمتها ولو سرق رجعا سبيكة لا تساوي
رجعا مضروبا فلا قطع في الاصح ولو سرق ثيابا بغير ظنها فلو سال النساء
وي رجعا قطع وكذا ثوب ريشة جيبه تمام ربع جهل في الاصح
ولو اخرج نصابا من حر مرتين فان تحلل علم الماكر واعادة
الحرز فلا اخراج الثاني سرقة اخرى والا قطع في الاصح ولو نقيب
وعا حنطة ونحوها فان نصيب نصابا قطع في الاصح ولو شتر

في اخرج نصابين قطعا والا فلا ولو سرق خمر او خنزيرا وكلبا
وجلد ميتة تلبا دبح فلا قطع فان بلغ انا الخمر نصابا قطع على
الصحيح ولا قطع في طينور ونحوه وقيل ان بلغ مكسره نصابا قطع
قلت الثاني صح والله اعلم الثاني كونه ملكا لغيره ولو ملكه بارت
وغيره قبل اخراجه من الحرز ونقص فيه عن نصاب باكل وغيره لم
يقطع وكذا ان ادعى ملكه على النضر ولو سرقا وادعاه احدهما
له او لهما فكذب الآخر لم يقطع المدعى وقطع الآخر في الاصح و
ان سرق من حرز شريكه مشتركا فلا قطع في الاظهر وان قل
نصيب الثالث عدم شبهة فيه فلا قطع بسرقة مال اصل
وفرع وسيد والاظهر قطع احد الزوجين بالآخر ومن سرق مال
ببيت المال ان فرز لطائفة ليس هو منهم قطع والا فالاصح
انه ان كان له حق في المسروق كما لمصالح وكصدقة وهو فقير فلا
والا قطع والمذهب قطع بباب مسجد وجذعه لا حصرو قنا
دليل تشرح والاصح قطع بموقوف وام ولد سرقها نائمة او
مجنونة الرابع كونه محرزا بلا حنطة او حصانة موضع فان

فان كان بصحراء او مسجد اشترط دوام الحاظ وان كان بمحصن
كفى الحاظ معتادا واصطبل حرزدواب لا آنية وثياب وعرضه الدار
وصفها حرز آنية وثياب بذلة لاحلتي ونقد ولونام بصحراء او مسجد
على ثوب او ثوب متاعا فحرز فلوانقلب فحرز اعنه فلا وثوب متاع
وضعه بقرب بصحراء ان لاحظ حرز والافلاو شرط الملاحظة
قدرة على منع سارق بيقظة او استغاثة ودار منفصلة عن العمارة
وان كان بها قوى يقظان حرز مع فتح الباب واغلاقه والافلاو
متصلة حرز مع اغلاقه وحافظ ولونائما ومع فتحه ونوم غير حرز
ليلا وكذا نهارا في الاصح وكذا يقظان تغلقه سارق في الاصح فان
خلت فالمذهب انها حرز نهائيا من امن واغلاقه فان فقد
شرط فلا وخيمة بصحراء ان لم تشد اطنابها ورخي اذ بالها فمضى
وما فيها كمناء بصحراء والا فحرز بشرط حافظ قوى فيها ولونائما وما
شبه بابنية مغلقة متصلة بالعمارة محرقة بلا حافظ وبهية
يشترط حافظ ولونائما وابل بصحراء محرقة بحافظ يراها ومقصورة
يشترط التفات قائدها اليها كل ساعة بحيث يراها وان لا يزيد

وقار

قصار على تسعة وغير مقصورة ليست محرقة في الاصح وكفن في قبر
بيت محرز حرز وكذا بمقبرة بطرف العمارة في الاصح لا بمضيعة في الاصح
فصل يقطع من حرز الحرز وكذا معيره في الاصح ولو غصب حرز
لم يقطع مالكه وكذا اجنبي في الاصح ولو غصب مال او امره بحرزه فسرقة
المالك منه مال الغاصب واجنبي للغصب فلا يقطع في الاصح ولا يقطع
مختلص ومنتهى جاحد ودية ولو نقي وعاد في ليلة اخرى فسرقة
قطع في الاصح قلت هذا اذا لم يعلم المالك النقيب لم يضر الظاهر فيمن و
الافلا يقطع قطعوا والله اعلم ولو نقي واخرج غيره فلا يقطع ولو تقاونا
في النقب انزدا احدهما بالاجاز او وضعنا ثقب بقرب النقب واخرج
اخر قطع الخرج ولو وضع بوسط ثقب فاخذه خارج وهو يساوي
نصابين لم يقطعوا في الاظهر ولو رماه الى خارج حرز او وضعه بما
جاز او ظهر اية سائرة او عرض له ربح هابة فاخرجه قطع او واقفه
فشت بوضع فلا في الاصح ولا يضمن حرز بيد ولا يقطع سارق ولو
سرق صغير بغلادة فكذلك في الاصح ولونام عبد على بعير فقاره و
اخرجه عن القافلة قطع او حرز فلا في الاصح ولو نقل من بيت مغلق

لا يحذر دانه بابه مفتوحا قطع والآفلا وقيل ان كان مغلقين نطه و
 بيت خان وصحنه كبيت ودار في الاصح **فصل** لا يقطع حتى و
 مجنون ومكره ويقطعه مسلم وذم بمال مسلم وذم من مواعدها قال
 احسنها ان شرط فظلمه بسرقة قطع والآفلا قلت لا ظهر عند الجمهور
 لا قطع لوالده اعلم وتثبت السرقة بيمين المدعى المردودة في الاصح و
 باقرار السارق والمذهب قول رجوعه ومن اقر يعقوب لله تعالى في
 ان القاطن ان يعرض له بالرجوع ولا يقول له ارجع ولو اقر بلاد ثوب
 ان سرق مال زريد الغائب لم يقطع في الحال بل ينتظر حضوره في
 الاصح او انه الكرامة غايبة علم زنا حادثة في الحال في الاصح وتثبت بشهادة
 رجلين فالو شهد رجل وامرأتان ثبت للمال ولا قطع ويشترط ذكر
 الشاهد شروط السرقة ولو اختلف شاهدان كقوله سرق بكرة والا
 خر عشيبة فباطل وسواء السارق رد ما سرق فان تلحق ضمه ونقطه
 يمينه فان سرق ثانيا بعد قطعها فجله اليسرى وثالثا يده اليسرى
 ورابعا رجله اليمنى وبعدها يحد ويحد ويحد ويحد ويحد
 او دهن مغلي قيل هو تنمة للحد والاصح انه حق المقطوع فثبته

عليه

عليه وللامام اجماله وتقطع اليد من كوع والرجل من مفصل القدم
 ومن سرق ماله بلا قطع كفت يمينه وان نقصت اربع اصابع قلت
 وكذا لو ذهبت الخمسة في الاصح والله اعلم وتقطع يد زائدة اصبعاً
 في الاصح ولو سرق فسقطت يمينه باقة سقط القطع او يساره
 فلا على المذهب **كتاب** قاطع الطريق هو مسلم مكافئ له
 شكه لا يختلسون يتعرضون لآخر قافله يعتمدون الهرب الذين
 يغلبون الشرخمة بقوتهم قطاع في حقمة لا قافلة عظيمة وحيت
 يلحق غوث ليس يقطع وفقد الغوث يكون للبعد او لضعف
 وقد يغلبون والحالة هذه في بلاد فهم قطاع ولو علم الامام قوما
 يخيفون الطريق ولم يأخذوا مالا ولا نفسا عثرهم بحبس غوث
 واذا اخذ القاطع نصابا للسرقة قطع يده اليمنى ورجله اليسرى
 فان عاد فيساره ويمناه وان قتل قتل حتما وان قتل واخذ
 ما لا يقتل ثم صلب ثلاثا ثم ينزل وقيل ينفق حتى يسيل صدره
 ولو قتل يصب قليلا ثم ينزل فيقتل ومن اعانهم وكثر جمعهم
 عثر بحبس وتعريب وغيرها وقيل يتعين التعريب حيث

يراه وقتل القاطع يغلب فيه مع الفصاح و في قول الحد فاعلى الاول
 لا يقتل بولده ودمى ولومات فدية ولو قتل جمعا قتل بواحد
 للباقيين ديات ولو عفى وليه بال وجب سقط القصاص ويقتل احدا
 ولو قتل بمثقل او بقطع عضو فاعلى به مثله ولو جرح فاندمل لم يجزئ
 قصاصه الاظهر وتسقط عقوبات تخصر القاطع بتوبته قبل
 القدرة عليه لا بعد ها على المذهب لا يسقط سائر الحدود بها الا اظهر
فصل من اذمه قصاصه وقطعه وحد قذف وطالبوه جلد ثم
 قطع ثم قتل ويبدأ برقتله بعد قطعه لا قتل بعد جلده ان عاى
 مستحق قتله وكذا ان حضر وكذا ان حضر وقال عجلوا القطع في الاصح
 واذا اخر مستحق النفس حقه جلد فاذا برى قطع ولو اخر مستحق
 طرف جلد و على مستحق النفس الصبر حتى يستوفى الطرف فان بار
 فقتل فليسحق الطرف دية ولو اخر مستحق الجلد فالقياس
 صبر الاخرين ولو اجتمع حدود الله تعالى قدم الاخف فالاخف او
 عقوبات لله تعالى ولا دمين قدم قذف على زنا والاصح تقديم
 على حد شرب وان القصاص قتل وقطعا يقدم على الزنا

كتاب الاشربة كل شراب اسكر كثيره حرمة قليلة وحد شراب
 الاصبيا ومجنونا وحرمتا ودميا ومن جبر او كذا مكره على شره على
 المذهب من جهل كونها حرام يحذر ولو قرب اسلامه فقال جهلة
 تحريمها لم يحذر او جهلة الحد حد ويحد بدردى خمر لا بخنزير
 عين دقيقة بها ومعجون هي فيه وكذا حقنة وسقوط في الاصح
 ومن غصر بقلعة اساعها بخمر لم يحذر غيرها والاصح تحريمها لدواء
 وعطش وحد الخراب عون ورقيق عشرون بسوط او ايد او
 نعال واطراف ثياب وقيل يتعين سوط ولو راى الامام بلوغه
 ثمانين جان في الاصح والزيادة تعزيرة وقيل حد ويحد باقراره
 او شهادة رجلين لا يبرح خمر وسكر وقى ويكنى في اقراره وشهادة
 شرب خمر او قيل يشترط وهو ما لم به مختار ولا يحذر حال سكره
 وسوط الحدود بين قضيب وعص و رطب وياسر وميرة على
 على الاعضاء الا المقاتل والوجه قبل والراس ولا تشديده ولا
 تحدد ثيابه ويوال الضرب بحيث يحصل زجر وتنكيل **فصل**
 يعزى في كل معصية لاحد لها ولا كفارة بجس او ضرب او صفح

او تزويج او اهانة تو يجتهد الامام في جنسه وقدره وقيل ان يخلو
 بآدم لم يكن تزويج فان جلد وجبان ينقص بعد عشرين جلدة و
 حر عن اربعين وقيل عشرين ويستوي في هذا جميع للمعاني والاصح و
 لو عني مستحق حد فلا تعزير للامام في الاصح او تعزير فله في الاصح
كتاب الصيال وضمان الولات له دفع كل صائل على نفسه او
 طرف او بضع او مال فان قتله فلا ضمان ولا يجب الدفع عند مال ويجب
 عن بضع وكذا نفس تصدها كافر او يهمة لا مسلم في الظهر والدفع
 عن غيره كمن عن نفسه وقيل يجب قطعها ولو سقطت جرة ولم تنزع
 عنه الا يكسر هاتفيها في الاصح ويدفع الصائل بالاحق فان امكن بكلام
 واستغاثت حرم الضرب او يضرب بيد حرم سوط او بسوط حرم
 عصي او يقطع عضو حرم قتل فان امكن هرب فالمذهب وجوبه وتحريم
 قتال ولو عضت يده خلصها بالاسهل من فدا الحية وضرب شديدة
 فان عجز فسلكها فندرت اسنانه فهدرو من نظر الحرم في دانه
 من كوة او ثقب عمدا فرماه بخفيف كحصاة فاعماه او اصاب قريب
 عينه فخرجت لما ت فهدر بشرط عدم محرم وزوجة الناظر قتل

حنا

واستندار

واستندار الحرم قتل وانذار قبل رميه ولو عده واخر ووالى وزوج و
 معلم في ظنون ولو حد مقدرا فلا ضمان ولو ضرب شارح محل
 بفعال وثياب فلا ضمان على الصحيح وكذا اربعون سوطا على المشهور
 او اكثر وجب قسط بالعدد وفي قول نضوق دية ويجزيان في قاذق
 جلد احد وعائنين والمستقل قطع سلعة الا مخوفة لا خطر في
 تركها او الخطر في قطعها اكثر ولا بوجد قطعها من جيتي ومجنون
 مع الخطر ان زاد خطر التراك لا السلطان وله وسلطان قطعها
 بلا خطر وفصد وحجامة فلو مات بجائز من هذا فلا ضمان
 في الاصح ولو فعل سلطان بصيتي ما منع فدية مغلظة في ماله وما
 وجب بخطاء امام في حد او حكم فاعاقبته وفي قوله بيت المال
 ولو حده بشاهدين خيانا عبيدين او ذميين او مرهقين فان
 قصره اختبأ رهما فالضمان عليه والا فالقولان فان ضمت
 عاقلة او بيت مال فلا رجوع على الذميين والعهددين في الاصح
 ومنجم او قصد باذن لم يضمن وقتل جلال وضرب بامر الامام
 كما يشاء الامام ان جهل ظلمه وخطاه والا فالقصاص والضمان

على الجلاذ ان لم يكن اكثره ويحيطان المرأة بجزء من الكحة باعلى النجوم
والرجل يقطع ما يعطى حشفة بعد البلوغ ويندب بجذيله في سابعهم
فان صنعوا عن احتماله احر ومن ختمه سن لا يجتمعه لزومه قصاص
الا والادافان احتمله وختمه ولو فلا ضمان في الاصح واجرت في مال
المختون **فصل** من كان مع دابة او دواب ضمن اتلافها نفسا
ومالا ليللا ونهارا ولو بالثابت او لانت بطريق فتلف به نفس او مال
فلا ضمان ويحترز عما لا يعتاد كركض شديد في وحل فان خالف
ضمن ما تولى منه ومن حمل طبا على ظهره او بهيمة في كل بناء فسقط
ضمنه فان دخل سوقا فتلف به نفس او مال ضمن ان كان رجلا فان
لم يكن ومزق ثوب فلا الاثوب اعمر ومستند بر البهيمة فيجب
تنبيهه وانما يضمنه اذا لم يقصر صاحب المال فان قصر بان وضعه
بطريق او عرض للدابة فلا وان كانت الدابة وحدها فان تلفت
زرعا او غيره نهارا لم يضمنه صاحبها او ليللا ضمن الا ان لا يفرط
في ربطها او حضر صاحب المزرع ونهارا ونادى في دفعها وكذا ان كان المزرع
في محوط له باب شركة مفتوحا في الاصح وهرة تتلف طيرا او طوعا ما

سان
حطباً

197
ان عهد ذلك منها ضمن ما لكها في الاصح ليللا ونهارا والا فلا في الاصح
كتاب السير كان الجهاد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
فرض كفاية وقيل عين واما بعده فللكفار حالان احدهما يكونون
ببلادهم ففرض كفاية اذا فعل من فيهم كفاية سقط الجرح عن
الباقين ومن فو فرض الكفاية المقيام باقامة الحج وحل المشكلات في الدين
وجعلهم الشرع كتفسير وحديث والفروع بحيث يصلح للقضاء والامر
بالعروف والنهي عن المنكر واحياء الكعبة كل سنة بالزينة ودفع ضرر
المسلمين لكسوة عار واطعام جايح اذا لم يندفع بركة وبيت
مال وتحمل الشهادة واداء وهاول الحرف والصنایع وما تتم به
للعائش وجواب سلام على جماعة ويسن ابتداءه لاعلاقا ضرورة
واكل وفي حمام ولا جواب عليهم ولا جهاد على صبي ومجنون وامراة
ورضيع وذی عرج بيتن واقطع واستل وعبد وعادم اهنة قتال
وكل عذر منع وجوب حج منع الجهاد الا خوف طريق من كفار وكذا
من انصوص مسلمين على البطح والذين الحال يحرم سفر جهاد وغيره الا
بذن غريمه والمؤجل لا وقيل يمنع سفر مخوف ويحرم جهاد الا باذن

الاعلام ابو يه ان كان مسلمين لا سوف تعلم فرض عين وكذا كفاية في الاصح
فان اذن ابواه والغريم ثم رجعوا وجب الرجوع ان لم يحضر الصق
فان سارع في قتال حرم الانصراف في الاظهر الثاني يدخلون بلدت لما
فلزم اهلها الدفع بالممكن فان امكن تاهب لقتال وجب للممكن حتى على
فقير وولد ومدين وعبد بلا اذن ويقتل ان حصلت مقاومة
با حار يشترط اذن سيده والا فمن قصد دفع عن نفسه بالممكن
ان علم انه ان اخذ قتل وان جوز الاسرفه ان يستسلم ومن هو دون
مسافة قصر من البلدة كاهلها ومن على المسافة تلزمهم الموافقة بقدر
الكفاية ان لم يكف اهلها ومن يلزم قتل وان كفوا ولو اسروا مسلما فالصح
وجوب النهوض اليهم لخلاصه ان توقعناه **فصل** يكره غزو
بغير اذن الامام او نائبه ويسن اذا بعث سرية ان يؤمر عليهم وبأخذ
البيعة بالنسب وله الاستعانة بالكفار وتو من خيانتهم ويكونون
بحيث لو انضمت فرق الكوفى ومناهم ويعيد باذن السادات
ومراهمين اقوياء وله بذل الالهبة والسلاح من بيت المال ومن
ماله ولا يصح استيجار مسلم لجهاد ويصح استيجار ذمي

للإمام قتل ولغيره ويكره لغزو قتل قريب ومحرم اشتد قلت الا ان يسمع
يصيب الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم والله اعلم ومحرم قتل صبي ومجنون
وامرأة وخنثى مشكلى ويحل قتل راهب واجير وشيخ واعية وزمن لا قتال
فيهم ولا راي في الاظهر فيسترقون ونسبائهم واموالهم ويجوز
حصار الكفار في البلاد والقلاع وارسال الماء عليهم ورميهم بنار ومجنون
وتبشيتهم في غفلة فان كان فيهم مسلم اسيرا وتاجر جاز ذلك على المذ
ولو التحم حرب سواء بنساء وصبيان جاز رميهم وان دفعوا عنهم عن
انفسهم ولم تدع ضرورة الى رميهم تركناهم والاجاز رميهم في الاصح
ويحرم الانصراف عن الصق اذا لم يزد عدد الكفار على مثلينا الا متحرفا
لقتال او متجهلا الى فيئة يستجد بها ويجوز الى فيئة بعيدة في الاصح
ولا يشار الى متجهلا الى بعيدة الجيش فيما غنم بعد مفارقة ويشرك
متجهلا الى قريبة في الاصح فان نراد على مثلين جاز الانصراف الا انه يحرم
انصراف مائة بطل عن مائتين وواحد ضعفاء في الاصح وتجوز المبارزة
فان طلبها كافر استحق الخروج اليه وانما تحسن ممن جرب نفسه باذن
الامام ويجوز اتلاف بناتهم وشجرهم لحاجة القتال والظفر بهم وكذا

ان لم يرج حصولها لنا فان ربحى نذب الترتيب ويجوز ان لا يوافق الحيوان الا ما
يقاوتون عليهم لدفعهم او ظفونهم او غنمناهم وخفنا رجوع اليهم و
ضره **فصل** نساء الكفار وصبيانهم اذا اسروا رتوا وكذا العبيد
ويجتهد الامام في احرار الكاملين ويفعل الاحتياط للمسلمين من قتل ومن
وفدا باسرى اموال واسترقاق فان خفي الاحتياط جبرهم حتى يظهر وقيل
لا يسترق وتثنى وكذا عرقى قول ولو اسلم اسير عصم دمه وبقي الجوار في البقاء
وفي قول يتبعين الرق واسلام كافر قبل ظوب يعصم دمه وماله وصغار
ولده لان زوجته على المذهب فان استرقت انقطع نكاحه في الحال وقيل ان
كان بعد دخول انتزعة العدة فلعله اعتق فيها ويجوز ارقاق
زوجه ذمي وكذا عتيقه في الاصح لا عتيق مسلم وزوجه على المذهب واذا
سبي زوجان او احدهما انفسخ النكاح ان كانا حريين قبل او رقيقين واذا
ارق وعليه دين لم يسقط فيقضى من ماله ان غنم بعد ارقاق ولو اقترض
حزق من حزق او اشترى منه ثم اسما او قبلا جزية دام الحق ولو ائتم
عليه فاسما فلا ضمان في الاصح والمال لما خوض من اهل الحرب من غنمة
وكذا ما اخذه واحد او جمع من دار الحرب سرقة او وجد كهيئة التفتة

١٩٨
على الاصح فان امكن كونه لمسلم وجب خريفه وللغنائم التسبيط والغنمة
باخذ قوته وما يصلح به وشحمه ولحمه وكل طعام يعتاد اكله عموما وعلق
الذواب تبنا وشجيرا ونحوهما وذبح ما كوله الغنمة والصح جواز الفاكهة
وانه لا يجب قيمة المذبوح وان لا يختص الجوارى بمحتاج الى الطعام وعلق
وانه لا يجوز ذكركل من الحق للجيش بعد الحرب والحياة وان من رجع
الى دار الاسلام ومعه بقية تزمه ردها الى المغنم وموضع التسبيط درهم
وكذا ما لم يصلح لعمان الاسلام في الاصح ولغنائم رشيد ولو محجوا عليه
بفلس الاعراض عن الغنمة قبل قسمة والاصح جوازه بعد اقرار الخمس
وجوازه لجميعهم وبطلانه من ذوى القربى وسالب المحض والمعرض
كمن لم يحضر ومن مات فحقه لوارثه ولا تملك الا بقسمة ولهم التملك
وقيل يملكون وقيل ان سلمت الى القسمة بان ملكهم والا فلا ويملك العتقا
بالاستيلاء كالمسقول ولو كان فيها كلبا تنفع واراده بعضهم
ولم ينزع اعطيه الا قسمت ان امكن والا فروع والعجيج ان سواد
العراق فتح عنوة وقسم ثم بذلوه ووقع على المسلمين وخارج امة تؤدى
كل سنة لمصالح المسلمين وهو من عبادان الى حديثه الموصلا طولا ومن

القادسية الى الخوان عرضا قلت الصحيح ان البصرة وان كانت داخلية
لحد السواد فليس لها حكمه الا في موضع عزتي وجلتها وموضع شرفها
وان ما في السواد من الدور والمساكن يجوز بيعه والله اعلم وفيت مكة
صلح فدرها وارضا الحيات مكره يباع **فصل** يصح من كل
مسلم مختار امان حرقي وعدد محصور فقط ولا يصح امان اسير
لنهم معهم في الاصح ويصح بكل لفظ يفيد مقصوده بكتابة ورسالة
ويشترط علم الكافر بالايمان فان رجه بطل وكذا ان لم يقبل في الاصح وتكفي
اشارة من جهة القبول ويجوز ان لا تزيد مدته على اربعة اشهر وفي قول
يجوز ما لم يبلغ سنة ولا يجوز امان يقصر المسلمين كما سوس فليس للامان
سبب الايمان ان لم يخف خيانه ولا يدخل في الايمان ماله واهله بدار الحرب
وكذا ما معه من ماله في الاصح الا بشرط والسلام بدار كفران امكنه اظهار
دينه استحيته له الهجرة والاوجب ان اطاعتها ولو قد اسير على حرب لزمه
ولو اطلقه بلا شرط فلا عيبا لهم او علم انهم في امانه حرم فان تبعه
قوم فليدفعهم ولو بقتلهم ولو شرطوا ان لا يخرجوا من ديارهم
لم يجزله الوفاء ولو عاقد الامام على ايدى قلع ولم منها

جارية فان فحنت بدلالة اعطيتها او بغيرها فلا في الاصح فان لم
تفتح فلا شيء له وقيل ان لم يعلق بالعقد بالفتح فلا جرة مثل فان لم
يكن فيها جارية او ماتت قبل العقد فلا شيء او بعد الظن قبل التسليم
وجوب بدل او قبل ظن فلا في الاظهر واسلمت فالمذهب وجوب بدل وهو
اجرة مثل وقيل قيمتها **باب** الجزية صورة عقدها اترككم
بدار الاسلام او اذنت في اقامتكم بها على ان تبذلوا جزية وتتقوا
دوا الحكم الاسلام والاصح اشتراط ذكر قدرها لا كف اللسان عند الله
ورسوله صلى الله عليه وسلم ودينه ولا يصح العقد موقفا على المذهب
ويشترط لفظ قبول ولو وجد كافر بدارنا فقال ادخلت لسماع
كلام الله تعالى او رسولا او يا مان مسلم صدق وفي دعوى الايمان وفي
ويشترط لعقد الامام او نائبه وعلمه الاجابة اذا طلبوا الاجامعة
تخافه ولا تعقد الا لليهود والنصارى والمجوس واولادهم
تهود او تنصر قبل النسخ او شككنا في وقته وكذا زاعم التمسك
بصحف ابراهيم وزبور داود صلى الله عليه وسلم ومزاحد
ابويه كتابي والاخر وثني على المذهب لاجزية على امراة وخفي

ومن فيه رق وصبي ومجنون فان تقطع جنونه قليلا كساعة من
شهر لزمته او اكثر كيوم ويوم فالاصح تلفق الافاقه فاذا بلغت
سنة وجبت ولو بلغ ابد من ولم يبدل جزية الحق بئامنه وان
بذلها عقده وقيل عليه كجزية ابيه والمذهب وجوبها عام من
وشيوخ هرم واعمر وراغب واجير وفقير عجز عن كسبها فاذ اعنت سنة
وهو معسر ففقدته حتى يوسر ويمنع كل كافر من استيطان الحيا
وهو ملكه والمدينة واليهامة وقراها وقيل له الإقامة في طرق المحدة
ولو دخل بغير اذن الامام اخرج وعزيره ان علم انه ممنوع فان
استاذن اذن ان كان مصلحه كرسالة وحمل ما يحتاج اليه فان
كان التجارة ليس فيها كثير حرج لم ياذن الا بشرط اخذ شيء
منها ولا يقيم الا ثلاث ايام ويمنع دخول حرم مكة فان كان
رسولا خرج اليه الامام او نائب يسمعه وان مرض فيه نقل وان خيف
موته فان مات لم يدفن فيه فان دفن بنشر واخرج وان مرض
في غيره من الحجارة وعظمه المشقة في نقله تركه والا نقل فان مات
وتعد بنقله دفن هناك **فصل** اقل الجزية دينار لكل سنة

ويستحب

ويستحب للامام مما كسبه حتى يأخذ من متوسط دينارين وعليه
اربعة ولو عقدت باكثر ثم علموا جواز دينار لزمهم ما التزموه
فان ابوا فالاصح انهم ناقضون ولو اسلموا من اومات بعد سنين
اخذت جزيتها من تركته مقدمة على الوصايا ويسوي بينهما
وبين دين آدمي على المذهب او في خلال سنة ففقط وفي قول لا
شيء وتؤخذوا باهانة فيجلسوا لاخذ ويقوم الذمي ويطاط
راسه ويحشى ظهره ويضعها في الميزان ويقيظ الاخذ لحشته
ويضرب لخمز متنيه وكلمة مستحبة وقيل واجب فعلى الاول له توكيل
مسلم بالاداء وحواله عليه وان يضمرها قلت هذه الهيئة باطلة
ودعوى احتياجها استدخاها والله اعلم ويستحب للامام
اذا امكنه ان يشترط عليهم اذا صلحوا في بلادهم ضيافة من
يترجمهم من المسلمين زائدا على اقل جزية وقيل يجوز منها
وتجعل على غنى ومتوسط لا فقير في الاصح ويذكر عدد الضيفا
رجالا وفسانا وجنس الطعام والادم وقد رهما وكل واحد
كذا وعلفا الدواب ومنزل الضيفان من كنيسة وفاصل مسكن

ومقامهم ولا يجاوز ثلثة ايام ولو قال قوم نؤدى الجزية باسم صلوة
لاجزية فلا امام اجابتهم اذ ارى ويضيق عليهم الزكوة فمن خمسة
ابرة شاتان وخمسة وعشرين بنتا مخاض وعشرين دينار دينا
ويبقى درهم عشرة وخمس المعسرة ولو وجب بنتا مخاض مع
جبران لم يضيق الجيران في الاصح ولو كان بعض نصاب لم
يجب قسطة الا ظهر ثم لما خوذ جزية فلا يؤخذ من مال من لاجزية
عليه **فصل** يلزمنا الكف عنهم وضمان ما تلوه عليهم نفقا
وما لا ودفع اهل الحرب عنهم وقيل ان انفردوا ببلد لم يلزمنا
الدفع ومنعهم احدث كنيسة في بلد احدثناه او اسلم اهل
عليه وما فتح عنوة لا يجد ثمنها فيه ولا يقرّون على كنيسة كانت
فيه في الاصح او صلى بشرط الارض لنا بشرط اسكانهم وابقاء الكنائس
جاء وان اطلق فالاصح المنع اولهم فترت ولهم الاحداث في الاصح
ويمنعون وجوبا وقيل ندبا من ربح بناء على بناء جار مسلم
والاصح المنع من المساواة وانهم لو كانوا بمحلة منفصلة لم يمنعوا
ويمنع الذمي من ركوب خيل لا حمير وبغال نفسه ويركب بالمكان

وركا بختب لا حديد ولا سرج ويلجاء الى اضية الطريق ولا يؤخر ولا
يصدر في مجلس ويؤمر بالخيارد والزنا فوق الثياب واذا دخل
حماما فمسلون او تجرد عن ثيابه جعل في عنقه خاتم حديد او
صا من نحوه ويمنع من اسماء المسلمين شركا وقولهم في عذير
والصبيح ومن اظهر خمر وخنزير وناقوس وعيد ولو شرط من
الامور في الفوالم ينتقض العهد ولو قالوا لنا او استعوا من الجزية
او من اجراء حكم الاسلام انتقض ولو نادى في بمسلة او اصابها
ببكالج او دل اهل الحرب على عورة للمسلمين او فتن مسلما عذريته
او طعن في الاسلام او القرآن او ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوء
فالاصح انه ان شرط انتقاض العهد بها انتقض والا فلا ومن انتقض
عهده بقتال جاز دفع وقتاله او غيره لم يجب ابلغة مأمنه في
الاظهر بل يختار الامام فيه قتلا ورقا ومنا وفدا فان اسلم قبل
الاختيار امتنع الرق واذا بطل امان رجال لم يبطل امان نسائهم
والصبيات في الاصح واذا اختار ذمي نبذ العهد والحق بدار
الحرب يبلغ المأمن **باب** لهدية عقد الكفار اقليم

يختص بالامام ونائبه فيها وبلدة يجوز لوالي الاقليم ايضا وانما عقد
لمصلحة كضعفنا بقلة عدد اوهبة اوجاء اسلامهم او بذر خربة
فان لم يكن جازت اربعة اشهر لاسنة وكذا دونها في الاظهر ونضعف
بجوز عشرين سنين فقط ومتى مراد على الحائز فقول لا تقربك الصفة
وانتلاق العقد يفسد وكذا شرط فاسد على الصحيح بان شرط منع
فك اسرا او ترك مالنا لهم او انعقد لهم دمة بدون دينار او
يدفع مال اليهم وتصح الهدية على ان ينقضها الامام متى شاء ومتى
صحت وجب الكف عنهم حتى تنقضي وينقضوها بتصریح او قتالنا
او مكاتبته اهل الحرب بجورة لنا او قتل مسلم واذا انتقضت جازة
الاغارة عليهم وبيانتهم ولو نقض بعضهم ولم ينكر الباقي بقول
ولا فعل انتقض فيهم ايضا وان انكروا باعترافهم او اعلام الا
مام ببقائهم على العهد فلا ولو خاف خيانتهم فلم يندعهم
اليهم ويبلغهم المأمن ولا ينيذ عقد الزمة بتهمته ولا يجوز
شرط رقة مسلمة قاتلتنا منهم فان شرط فسد الشرط وكذا العقد
في الاصح وان شرط رقة من جاء اولم يذكر رقة في اجاءت امرأة لم يجب

دفع

دفع مهر الى ندر جهاء الاظهر ولا يرد صبي ومجنون وكذا عبد وحر
لا عشيرة له على المذهب يرد من له عشيرة طلبته اليها الا الى غيرها الا
ان يقدر المطالب على قهر الطالب والهرب منه ومعنى الرقة يخرج بينه
وبين طالبه ولا يجبر على الرجوع ولا يلزم الرجوع ولم يقتل الطالب ولنا
التعريض لم به لا التصريح ولو شرط ان يرد وامرنا بهم مرتدانا
لزمهم الوفاء فان ابوا فقد نقضوا والاظهر جواز شرط ان لا يردوا

كتاب الصيد والذبايح زكوة الحيوان المأكول بد مجزئ

حق اولية ان قدر عليه والا فبعق من حق حيث كان وشرط ذابح
وصايد حل من كحته وتخل ذكاة امه كتابية ولو شارك مجزئ مسلما
في ذبح او اصطياد حرم ولو ارسالا كليين او مسلمين فان سبق
الذبح المسلم فقتل وانتهاه الى حركة مذبح حل ولو انعكس او جراه
معا وجهل او مرتبا ولم يذبح احدهما حرم ويحل ذبح صبي مجزئ
وكذا غير مجزئ ومجنون وسكران في الاظهر وتكر ذكاة اعمى وحريم
صيد يرمى وكلية الاصح وتخل مية السمك والجراد ولو صلاهما
مجزئ وكذا المدود المتولد من طعام كحل وفاكهة واذا اكل معه

في الاصح ولا يقطع بعض سمكة فان فعل او بلغ سمكة حية حل في الاصح
واذا ربي صيد امتوحتا او بعير اندا او شاة عردت بسهم او ارسل
عليه جرحه فاصاب شيئا من بدنه ومات في الحال حل ولو تزي بعير
ونحوه في بئر ولم يكن قطع حلقومه فكنا قلنا الاصح لا يحل بارسل
الكلب وصحة الزوياني والشاشي والله اعلم ومتى تيسر لحوقه بعد واد
استغاثه بمن يستقبله فقدر رعيه ويكون في الناد والمتردي جرح
يفضي الى الزهوق وقيل يشترط مذوق واذا ارسل سهما او كلبا او
طائرا على صيد فاصابه ومات فان لم يدرك فيه حياة مستقرة او
ادركها وتعد ذبحه بلا تقصير بان سئل السكينة فمات قبل ان
او امتنع بقوة ومات قبل القعدة حل وان مات لتقصيره بان
لا يكون معه سكين او عصي او شبيه في القعد حرم ولو رماه
فقد نصفين حلا ولو ابان منه عضوا بجرح مذوق حل العضو
والبدن او بعير مذوق ثم ذبحه او جرحه جرحا آخر مذوقا حرم
العضو وحل الباقي فان لم يتمكن من ذبحه ومات بالجرح حل الجميع
وقيل حرم العضو وزكاة كل حيوان قدر عليه بقطع كل الحلقوم وهو

مخرج النفس والرئ وهو مجرى الطعام ويستحب قطع الودجين
وهما عرقان في صفتي العنق ولو ذبح من عفاه عصف فان اسرع فقطع
الحلقوم والرئ وبه حياة مستقرة حل والا فلا وكذا ادخال السكين في
اذن ثعلب وبيسن نحابل وذبح بقرو غنم ويجوز عليه وان يكون البعير
قائما معقول ركبة والبقرة والشاة مضجعة لحينها الا سير وتترك
رجلها اليمنى ويشد باق القوائم وان يحد شفرته ويوجه للقبلة
وان يقول بسم الله ويصنع على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقول بسم الله
واسم محمد **فصل** في ذبح مقدر عليه وجرح غيره بكل محد
يحج كدب وخناس وذهب وخش وقصير وجوز جاني الاظفار وسنا
وسائر العظام فلو قتل بمثل او ثقل محد كسندقة وسوط و
سهم بلا فصل ولا حد او سهم ويندقة او جرح فصل واشتر فيه عرض السهم
فمذوره ومات بهما او اتخنق باحبولة او اصابه سهم فوقع بارضا او
جبل ثم سقط منه حرم ولو اصابه سهم بالهواء فسقط بارضا وما حل
في محل الاصطيد ويجوز السباع والطيور ككلب وفهد وباز وشاهين
بشرط كونها معلومة بان تنزح جرحه السباع بزجر صاحبها يستترسل

بارساله ويسكن الصيد ولا يأكله ويشترط ترك الأكل في جارية لا يطير في
 الظاهر ويشترط تكرار هذه الأمور بحيث يظن تأديب الجارية ولو ظهر
 كونه معلما ثم أكل من لحم صيد لم يحل ذلك الصيد في الظاهر فليشترط
 تعليم جديد ولا اثر للعقود ومعض لكلب من الصيد بحسن الاتح
 انه لا يعفى عنه وان يكفى غسلا بماء وشراب ولا يجب ان يقوى ويطرح
 ولو تحاملت الحاجة على صيد فقتله بثقلها حل في الظاهر ولو كان
 بيده سكين فسقط وانخرج به صيدا واحتكت به ساة وهو في يده
 فانقطع حلقومها ومريئها واسترسل كلب بنفسه فقتل لم يحل و
 كذا لو استرسل فاغراه صاحبه فزاد هدوه في الاتح ولو اصابه
 سهم باعانه تريح حل ولو ارسل سراهما الاختيار قوته او الى غرض
 فاعترض صيد فقتله حرم في الاتح ولو رمى صيدا طنة حجرا او رب
 طياء فاصاب واحدة حلت وان قصد واحدة فاصاب غيرها
 حلت في الاتح ولو غاب عنه الكلب والصيد ثم وجده ميتا حرم
 وان جرح وغاب ثم وجده ميتا حرم في الظاهر **فصل** يملك
 الصيد بضبط بيده ويجرح مذقو وبازمان وكسر جناح وبوقته

في شبكة نصها وبالجملة الى المضيقة لا يفلت منه ولو وقع صيد في ملكه
 وصار مقدورا عليه بتوكل وغيره لم يملك في الاتح وحتى ملكه لم يزل
 ملكا بانقلاصه وكذا بارسال المالك له في الاتح ولو تخول حماما الى بروج
 غيره لزم رده فان اختلط وعسر التميز لم يبيع احدهما وهبته
 شيئا منه لثالث ويجوز لصاحبه في الاتح فان باعها والعدد معلوم
 والقيمة سواء في الاول والاخر ولو جرح الصيد اثنان متعاقبان فان
 ذفق الثاني وازمن دون الاول فهو للثاني وان ذفق الاول فله
 وان ازمن فله ثم ان ذفق الثاني يقطع حلقوم ومريئ فهو
 حلال وعليه الاول ما نقص بالذبح وان ذفق لا يقطع هما ولم
 يذقوا ومات بالرحمين فحرام ويضمنه الثاني للاول وان جرحا معا
 وذقفا وازمن اقلهما وان ذقوا احدهما وازمن دون الاخر فله
 وان ذقوا واحدا وازمن آخر وجعل السابق حرم على المذهب
كتاب الاضحية هي سنة ولا تجب الا بالتزام وليس من ايديها
 ان لا يزيل شعره ولا ظفوه في ذى الحجة حتى يضحى وان يذبحها
 بنفسه والا فبشعرها ولا تضحية الا من ابل وبقرو غنم وشرط ابل

وبقر وغنم وشرط ابل ان يطعن في السنة السادسة وبقر ومو في الشاة
لثمة وضان في الثانية ويجوز ذكر وانثى وخصني والبغير والبقر عن
سبعة والشاة عن واحد وفضلها بغير ثم بقرة ثم ضان ثم معز
وسبع سياه افضل من بغير وشاة افضل من مشاركتها بغير
وشرطها سلامة من عيب ينقص لحمها فلا تجزئ عجفاء ومجنونة ومقطوعة
بعض اذن وذات عرج ومرضى وعور وجرب بين ولا يضر سيراها
ولا فقد ركون وكذا سق اذن وخرقها وثقبها في الاصح قلت يصح
المنصور بغير سيرا الجرب والله اعلم ويدخل وقتها اذا ارتفعت
الشمس كرمح يوم النحر ثم مضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفتين
ويبقى حتى تغرب آخر التشريق قلت ارتفاع الشمس فضيلة والشرط
طلوعها ثم مضى قدر الركعتين والخطبتين والله اعلم ومن نذر مقينة
فقال لله على ان اضحي بهذه لزم ذبحها في هذا الوقت فان تلفت
قبله فلا شيء عليه وان اتلفها لزم ان يشتري بقيمتها مثلاً ويزبحها
فيه وان نذرت ذبحة ثم عتيت لزمه ذبحه فيه فان تلفت قبله بقى
الاصل عليه في الاصح ويشترط النية عند الذبح ان لم يسبق

تعيين وكذا ان قال جعلتها اضحية في الاصح وان وكل بالذبح نوى عند
الاعطاء الى الوكيل او ذبحه وله الاكل من اذحية نظوة واطعام الا
غنياء لا تمليكهم وما كل ثلثا وفي قول نضفا والاصح وجوب قصق
ببعضها والا فضل بأكملها الا لما يتبرك بأكملها ويتصدق بجلدها
او ينتفع به وولد الواجبة يذبح وله الاكل وشرب فاضل لبنها ولا
تضحية لرقيق فان اذن سيده وفقت له ولا يضحي مكانه بلا اذن
ولا تضحية عن الغير بغير اذنه ولا عن ميت ان لم يوص بها فاضل
بيتن ان يعق عن غلام بشاتين وجارية بشاة وسهبا وسلامتها
والاكل والتصدق كالاضحية ويستن طلعها ولا يكسر عظم وان تدبح
يوم سابع ولادته ويستقي فيه ويحلق رأسه بعد ذبحها ويتصدق
ببرته ذهباً او فضة ويؤذن في اذنه حين يولد ويجزئ بغيره بتمر
كتاب الاطعمة حيوان البحر المستمكن من حلال كالمحار وكذا
غيره في الاصح وقيل لا وقيل ان كل مثل في البحر حلال الا كالكب والحمار
وما يعيش في بئر وبحر كضفدع وشرطان وحية حرام وحيوان البر
يحل منه الانعام والخيل والبقر وحشي وحماره وطيئ وضبع وضيت

والدب وتغلب ويربوع وفنك وسمر ويحم بغل وحمار اهلي وكل ذي
ناي من السباع ومخلب من الطير كاسد وغر وذيب ديت وفيل وزرد
وباز وشاهين وصقور وشرو عقاب وكذا ابد آوى هرة وحشيش الاصم
ويحم مانب قتل كجبة وعقرب وغراب يقع وحدة وفارة وكل سبع
ضار وكذا رجمة وبغائنة والاصح حل غراب نزع وتحريم بيتغاو
طاوس ومخل خامه وكركي ويطر واوز ودجاج وحماد وهو
كلما غبت وهدرو ما عاشكل عصفور وان اختلف لونه ونوعه
كعندليب وصعوبة وزرور والخطاف ومخل ومخل وذباب وحشرة
كخنفساء ودود وكذا ما نقله من مأكول وغيره وما لا ينظر فيه ان
استطاع به اهل اليسار وطباع سليمة من العرب في حال الرفاهية
حل وان استجشوه قالا وان جهل اسم حيوان سئلوا منه وعمل ^{بتسميته}
وان لم يكن له اسم عندهم اعتبر بالاشبه به واذا ظهر تغير لحم جلالة
حرم وقيل ليكره قلت لا يصح ليكره والله اعلم فان علفت طاهرا فطاب
حله ولو تجشس طاهر كحل ودبس ذائب حرم وما كسب بخامرة تجس
كخجامة وكفس مكره ويستأن ان لا يأكله ويطعمه رقيقه وناضحه

ويحل

ويحل جنين وجد ميتة بطن مذكاة ومن خاف على نفسه موتا او مرضا
مخوفا ووجد ميتة ما لزمه اكله وقيل يجوز فان توقع حلا لا قريب لم
قريب لم يجوز غير سد الرمي والآفة في قول يشيع والاظهر سد الرمي
الا ان يخاف تلغا ان اقتصر وله اكل ادم ميتة وقتل مرتدة وحرثي لا
ذمي ومستأن وصبي حرثي قلت لا يصح حل قتل الصبي والمرة الحسين
للاكل والله اعلم ولو وجد طعام غائب اكل وغرم او حاضر مضطرا لم يلزم
بذله ان لم يفضل عنه فان اشر سما جاز او غير مضطر لزم اطعام مضطرا
او ذمي فان منع فله قهره وان اخذه وان قتله وانما يلزم بعض
ناجران حضروا لا فنيصة فلو اطعموه ولم يذكر عوضا قالا لا يصح لا عوض
ولو وجد مضطرا ميتة وطعام غيره او محرم ميتة وصيدا فالمراد به
اكلها والاصح تحريم قطع بعضه لا كله قلت لا يصح جواره بشرط فقد
الميتة ونحوها وان يكون الخوف في قطع اقل ويحرم قطع غيره ومن
المعصوم والله اعلم **كتاب المسابقة والمناضلة** هي المسابقة
ويحل اخذ عوض عليها ونضحة المناضلة على سهام وكذا من اريق
ورماح ورماح ورم بالحجار ومجنيق وكل نافع في الحرب على المذهب لا على كرامة

صوليحان وبندق وسباحه وشطرنج وخاتم ووقوف على اجل ومعه
ما بينه ونقطة المسابقة على خيل وكذا فيل ويجعل وصاحبه الاظهر لا يطير
وصراع في الاصح والاظهر ان عقدهما لازم لا جائز فليس لاحدهما فسخه
ولا ترك العمل قبل شروع ويجوز ولا زيادة ونقص فيه ولا اموال
وسرط المسابقة علم الموقف والغاية وتساهلها بينهما وتعين
الفوسين ويتعينان وامكان سبق كل واحد ولا علم بالمال للشرط
ويجوز شرط المال من غيرهما بان يقول الامام او احد الرعية من
سبق متكافله في بيت المال او على كذا ومن احدهما فيقول ان سبقتني
فلك على كذا او سبقتك فلا شيء عليك فان شرط ان من سبق منهما
فله على الآخر كذا لم يصح الا بحلل فسه كفوا الفوسهما فان سبتهما اخذ
المالين وان سبقتاه وجاء معا فلا شيء لاحد وان جاء مع احدهما
فما لهذا النفس وماله المتأخر للمحلل وللذي معه وقيل للمحلل فقط
وان جاء احدهما ثم المحلل ثم الآخر فمال الآخر الاول في الاصح وان
تسابق ثلاثة فصاعدا وشرط للثاني مثل الاول فسد ودونه
يجوز في الاصح وسبق ابل بكتف وخيل بعنق وقيل بالقوائم فيهما

ويشترط للمنازلة بيان ان الرمي مبادرة وهوان يبادر احدهما
باصابة العدد المشروط او محاطة وهوان يقابل اصابتها ويخرج
المشترك فمن زاد بعد ذلك ففاضل وبيان عدد نوب الرمي والا
صابة ومضافة الرمي وقدم الغرض طولاً وعرضاً ان يعقد بوضع
فيه غرض معلوم فيحمل المطلق عليه وليتينا ضرب الرمي من قرع
وهو اصابة الشنن بلا خدش او خرق وهوان يثقب ولا يثبت فيه
او خسق وهوان يثبت او مرق وهوان ينفذ فان اطلقا اقتصر الرمي
ويجوز عوض من حيث يجوز عوض المسابقة وبشرط ولا يشترط
تعيين قوس وسهم فان عتين لغا وجاز ابداله بمثله فان شرط منه ابداله
فسد العقد والاظهر اشتراط بيان المبادي بالرمي ولو حضر جمع
للمناضلة فانتصبت زعمان يختاران اصحابا جاز ولا يجوز شرط بينهما
بقرة فان اختار غيرهما فاما بيان خلافه فجل العقد فيه
وسقط من الخرب الآخر واحد وفي بطلان الباقي لا الصفة فان
صحها فلم جميعا الخيار فان اجاز واوتناز عوا فيمن يسقط بدله
فسخ العقد واذا انضل خرب قسم المال بحسب الاصابة وقيل بالتسوية

ويشترط في الاصابة المشروطة ان يحصل بالتضليل ولو تلف وترا وتوس
او عرضتني انصدم به المتهم واصاب خصيله والآفلا يحسب عليه ولو
شرا حنق ثقب وثبت ثم سقط او لقي صلابة فسقط حسب له
كتاب الايمان لا ينقض الا بذات الله تعالى او صفته كقوله
والله وربي العالمين والحي للذي لا يموت ومن نفسه بيده وكل اسم
مختص به سبحانه وتعالى ولا يقبل قوله لم ارد به اليهين وما انصرف اليه
سبحانه عند اطلاق كرجيم والخالق والرازق والرب تنفقد به
اليهين الا ان يريد غيره وما استعمل فيه وفي غيره سواء كالمشي والموجود
والعالم والحي ليس يمين الابنية والصفة كوعظم الله وعزته
وكبريائه وكلام وعلمه وقدرته ومشيته يمين الا ان ينوي بالعلم المعلوم
وبالقدر المقدور ولو قال وحق الله فيمين الا ان يريد العبادات
وحروف القسم بآء وآء وياء كبالله ووالله وتالله وتختص
النساء بالله ولو قال الله ورفع او نصب او جرت فليس يمين الابنية
ولو قال اقسمه او حلفت او اهلقت بالله لا فعلت فيمين ان
نواها او اطلق وان قال قصدت خبرا ما ضيئا او مستقبلا صدق

باطنا وكذا ظاهر على المذهب لو قال اليه اقسم عليك بالله او اسلك
بالله لتفعلن واراد يمين نفسه فيمين والآفلا ولو قال ان فعلت كذا
فانا يهودي او برئ من الاسلام فليس يمين ومن سبق لسانه
الى الفظها بلا قصد لم تنعقد وتصح على ما مضى ومستقبل وهي
مكروهة الا في طاعة فان حلف على ترك واجب او فعل حرام عصي و
لزمه الحنث والكفارة او ترك مندوب افعل مكروه سن حنثه
وعليه كفارة او ترك مباح او فعله فالأفضل ترك الحنث وقيل الحنث
وله تقديم كفارة بغير صوم على حنث جائز قليل وحرام قلت هذا
اصح والله اعلم وكفارة طهار على العود وقتل على الموت ومندوب
ما الى **فصل** يتخير في كفارة اليهين بين عتق كالأظهار والطعام
عشرة مشاكين كل سكين مذحبت من غالب قوة بلد وكسوتهم
بما يسمى كسوة كقميصا وعمامة او ازارا خف وقفازين ومنطقة
ولا يشترط صلاحية المدفع اليه فيجوز سراويل صغير كبير لا يصلح
له وقطن وكتان وحري لا مائة ورجل وليس لم تذهي قوته فان
عجز عن الثلاثة لزم صوم ثلاثة ايام ولا يجب تتابعها في الاظهر

وان غاب ماله انتظره ولم يصم ولا يكثر عبدا بال الا اذا ملكه سيده
 طعاما او كسوة وقلنا يملك بل يكثر بصوم فان ضرة وكان حلف وحنث
 باذن سيده صام بلا اذن او وجد بلا اذن لم يصم الا باذن وان
 اذن في احدهما فالاصح اعتبار الحلف ومن بعض حر وله مال يكثر
 بطعام او كسوة لا اعتق **فصل** حلف لا يسكنها او لا يقيم فيها
 فليخرج في الحال فان مكث بلا عذر حنث وان بعث متاعا وان
 اشتغل باسباب الخروج كجمع متاع واخراج اهل ولبس ثوب لم يحنث
 ولو حلف لا يسكنها في هذه الدار فخرج احدهما في الحال لم يحنث وكذا
 لو بني جدار وكلل جانب مدخل في الاصح ولو حلف لا يدخلها وهو
 فيها او لا يخرج وهو خارج فلا حنث بهذا ولا يتزوج او لا يتطهر
 او لا يلبس او لا يركب او لا يقوم او لا يقعد فاستدام هذه الاحوال
 حنث قلت تخنيثه باستدامة التزوج والتطهر غلط لذهول
 واستدامة طيب ليست فطيلبا في الاصح وكذا وطء وصوم وصلوة والله
 اعلم ومن حلف لا يدخل دارا حنث بدخول دهليز داخل البيت
 الباب او بين بابين لا بدخول طاق قدام الباب ولا يصعد سطح

ينسها

غير

غير محوط فالاصح ولو ادخل يده او راسه او رجله لم يحنث فان وضع
 رجله فيها معتمدا عليها حنث ولو انهدمت فدخل وقدم بقى اسام
 للحيطان حنث وان صارت قضاء او جعدت سجدا او حتما او
 بستانا فلا ولو حلف لا يدخل دارا زيد حنث بدخول ما يسكنها
 بملك لا باعارة واجارة وغصبا الا ان يريد مسكنه ويحنث بما يملكه
 ولا يسكنه الا ان يريد مسكنه ولو حلف لا يدخل دارا زيد او لا
 يكثر عبده او زوجته فيما عدا او مطلقا فدخل وكلم لم يحنث
 الا ان يقول داره هذه او زوجته هذه او عبده هذا فيحنث الا
 ان يريد مادام ملكه ولو حلف لا يدخلها منذ الباب فترع
 ونصب في موضع اخر منها لم يحنث بالثاني ويحنث بالاول في الاصح
 او لا يدخل بيتا حنث بكل بيت من طين او حجر او اجر او خشب وخيم
 ولا يحنث بمسجد وحمام وكنيسة وغار جبل او لا يدخل على زيد
 فدخل بيتا فيه زيد وغيره حنث وفي قول ان نوى الدخول على غيره
 دونه لا يحنث ولو جهل حضوره فلا في حنث الناسي قلت ولو
 حلف لا يسلم عليه فسلم على قوم هو فيهم واستثناه لم يحنث وان

اطلق حنت في الاظهر والله اعلم **فصل** حلف لا ياكل الررس ولا ينة له
حنت بر وسر تباغ وحدها لا طير وحوت وصيد لا يبلد تباغ فيه مفودة
والبيض يحمل على من ايل بايضة في الحيوة كدجاج ودغامة حمام لاسمك
وجراد والحم على نعوم وخيل ووحش وطير لاسمك وشحم بطن وكذا كرس
وكبد وطحال وقلب الاصح والاصح تناول لحم راس ولسان وشحم
ظهر وجنب وان شحم الظهر لا يتناول الشحم وان الالينة والسنام ليسا
شحما ولا لحما والالينة لا تتناول سناما ولا يتناولهما والدسم
يتناولهما وشحم ظهر وبطن وكل دهن ولحم البقرة تناول جاموسا
ولو قال مشير الى حنطة لا اكل هذه الحنطة حنت باكلها عاينتها و
بطيخنها وخبزها ولو قال لا اكل هذه الحنطة حنت بما مطبوخة ونية
ومقلية لا بطيخنها وسويقها وعجينها وخبزها ولا يتناول رطب
تمر ولا بسر ولا عنب زيبا وكذا العكوس ولو قال لا اكل هذه الرطب
فتقر فاكله ولا اكله ذا الصبى فكله شيئا فلا حنت في الاصح والخبز
يتناول كل خبز كحنطة وشعير وارز وباقل ودرة وحمص فلو شرده
واكله حنت ولو حلف لا ياكل سويفا فسفه او تناول باصبع حنت وان

جعل ماء فشرب فلا اولاد يشرب فبالعكس ولا ياكل لبنا او ما يحا
آخرا فاكله يخبر حنت او شرب فلا اولاد يشرب فبالعكس ولا ياكل
سما فاكله يخبر حامدا او ذابيا حنت وان شرب ذابيا فلا وان
اكله في عصيدة حنت ان كانت عينه ظاهرة ويدخل في فاكهة
رطب وعنب ورقان واضرغ ورطب وبابيس قلت وليمون وبنق
وكذا بطيخ ولبن فستق وبنق وغيرهما في الاصح لاقتا وخيار
وباذنجان وجزر ولا يدخل في الثمار بابيس والله اعلم ولو اطلق
بطيخ وتمر وجوز لم يدخل هدي والطعام يتناول قوتا وفاكهة
وادما وحلوى ولو قال لا اكل من هذه البقرة تناول لحمها دون
ولدولين او من هذه الشجرة فثمره دون ورق وطرفي غصون
فصل حلف لا ياكل هذه الثمرة فاختلطت بثمر فاكله الاثمة له
يحت اوليا كلتها فاختلطت لم يبر الا بالجميع اوليا كلتها هذه
الزمانه فانما يبر جميع حبها ولا يلبس هذين لم يحت باحد
فان لبسهما معا او مرتبا حنت اول البس هذا ولا هذا حنت بلحدهما
اوليا كلت ذا الطعام عند فمات قبله فلا شيء عليه وان مات او تلف

الطعام في الغد بعد غلته من اكله حنت وقيل قولان لمكره وان ائلف
 بالمل وغيره قبل الغد حنت وان ائلف او ائلف اجنبي فلكره او لا قضيت
 حنك عند راس الهلال فليقض عند غروب الشمس آخر الشهر فان قدم
 او مضى بعد الغروب قدر امكانه حنت وان شرع في الكيل حينئذ ولم
 يفرغ الكثرية الا بعد مدة لم يحنت او لا يتكلم نسيح او قراء قرانا فلا
 حنت او لا يكلم نفسه عليه حنت وان كانته اوراسلم او اشار اليه بيد
 او غيرها فلا في الجريد وان قراء آية ازمه بهما مقصوده وقصد قراءة
 لم يحنت والا حنت الاول اما له حنت بكل نوع وان قل حتى ثوب بدنه
 ومدبر ومعلق عتقه وما وصربه ودير حال وكذا مؤجل في الاصح
 لا مكاتب الاصح او ليضربته فالبر بما يستحق ضربا ولا يشترط ايلام الا
 ان يقول ضربا سديدا وليس وضع سوط عليه وعصا وخنق وتنف
 شعرا قتل ولا الصم وكذا او ليضربته مائة سوط او خشبة فشذ
 مائة وضرب بها ضربته او بعتكال عليه مائة سراج بر ان علم اصابة
 الكل او تركه بعض على بعض فوصله الى الكل قلت ولو شذ في اصابة
 الجميع ببر على النص والله اعلم او ليضربته مائة مرة لم يتر هذا ولا

افارنك حتى استوفى فحرب ولم يملك التباع لم يحنت قلت الصحيح
 لا يحنت اذا املك التباع والله اعلم وان فارقه او وقو حتى ذهب
 وكانا ما شيبين او ابراه او احتال على غريم ثم فارقه او افلس
 ففارقه لم يوسر حنت وان استوفى وفارقه فوجده ناقصا ان
 كان جنس حقه لكنه ارد الم يحنت والا حنت عالم وفي غيره القولان
 او لا اري مثلا لا رفع الى القاضى فرائى وتمكن فلم يرفع حتى مات
 حنت ويجعل على القاضى البلد فان عزل فالبر بالرفع بالرفع
 الثاني او لا ارفع الى قاضى بر بكل قاضى والقاضى فلان فري
 ثم عزل فان نوى ما دام قاضيا حنت ان امكنه رفعه فتركه
 والا فلكره وان لم يرفع اليه بعد عزله **فصل** حنوك
 يبيع او لا يشترى فعقد وكيل لنفسه او غيره حنت ولا يحنت بعقد
 وكيله له او لا يزوج او لا يطلق او لا يعتق او لا يضرب فوكل
 من فعله لا يحنت الا ان يريد ان لا يفعل هو ولا غيره او لا
 يتكح حنت بعقد وكيله له لا يقبوله هو لغيره او لا يبيع مال يزيد
 فباعه بان نه حنت والا فلا او لا يهبه فارجه فلم يقبل لم

لم يحث وكذا ان قيل ولم يقض في الاصح ومحيث بالجرى والربحي
وصدقة لا اعادة ووصية ووقو ولا يتصدق لم يحث بصحة في الاصح
اولا اكل طعاما اشتراه زيد لم يحث بما اشتراه مع غيره وكذا لو
قال من طعام اشتراه زيد في الاصح ومحيث بما اشتراه سلهما ولو اخطأ
ما اشتراه بمشترى غيره لم يحث حتى يتيقن اكله من ماله او لا يدخل
دادا اشتراه زيد لم يحث بدرا خذها يشفع **كتاب**
النذر هو نذر بان نذر لجاج كان كلمته فله على عتق او صوم وفيه
كفارة يمين وفي قول ما التزم وفي قول ايماء مشاء قلت الثالث اظهر
ورحمه العاقيون والله اعلم ولو قال ان دخلت فعلى كفارة يمين
او نذر لزمت كفارة بالدخول ونذر تبرر بان يلتزم قرية
ان حدثت نعمة او ذهبت نعمة كان على الله مريض فله على
او فعلى كذا فيلزم ذلك اذا حصل للعاقب عليه وان لم يعلق
بشيء كلفه على صوم لزمت في الاظهر ولا يصح نذر معصية
ولا واجب ولو نذر فعل مباح او تركه لم يلزمه لكن ان خالف لزمه
كفارة يمين على المصح ولو نذر صوم آيا م نذر بجمعها فان قيل

بتزوي او موالاة وجب والاحراز سنة معينة صامها وافتطر
العيد والتشريق وصام رمضان عنه ولا قضاء وان افطرت بحض
ونفاس وجب القضاء في الاظهر قلت الاظهر لا يجب فيه قطع الجموع
والله اعلم بان افطرت يوما بلا عذر وجب قضاءه ولا يجب استينان
سنة فان شرط التتابع وجب في الاصح او غير معينة وشرط التتابع
وجب ولا يقطع صوم رمضان عن فطر العيد والتشريق و
يقضيها تباعا متصلة باخر السنة ولا يقطع حيفا وفي قضائه
القولان وان لم يشترط لم يجب اربعين ابدالم يقض
اثنى رمضان وكذا العيد والتشريق في الاظهر فلو لم يصر صوم
شهرين متبعا لكفارة صامهما ويقض اثنىهما ووقول لا يقض
ان سبقة الكفارة النذر قلت ذا القول اظهر والله اعلم وتقصر
نرم حيز ونفاس في الاظهر او يوم ما بعينه لم يصح قبله او يوما
من اسبوع ثم نسيه صام آخره وهو الجمعة فان لم يكن هو وقوع
قضاء ومن شرع في صوم نفل فنذر اتمامه لزمه على الصحيح وان
نذر بعض يوم لم ينعقد وقيل يلزم يوم او يوم قدوم زيد

فلا يظهر انعقاده فان قدم ليلة او يوم عيد او في رمضان فلا شيء عليه
او نهارا وهو مفسر اوصايه قضاء او نذرا وجب يوم آخر عدا هذا
او هو صايه نقلا فكذا ذكره قيل يجب تيممه ويكفيه ولو قال ان
قدم زيد فله على صوم اليوم الثاني ليوم قدومه وان قدم
عمر وفله على صوم اول خميس بعده فقد ما في الاربعا وجب صوم
اول الخميس عن اول النذرين ويقضه الآخر **فصل** نذر المشي الى
بيت الله تعالى او اتيانه فالله يوجب اتيانه حج او عمرة فان نذر
لا اتيان لم يلزم المشي وان نذر المشي وان حج او عتمر ما شيئا
فلا يظهر وجوب المشي فان كان قال الحج ما شيئا فمن حيث يحرم
وان امس الى بيت الله تعالى من ديرة اهل في الاصح واذا اوجبا المشي
فكره بعد اجزاءه وعليه دم في الاظهر او بلا عذر اجزاءه علم المشرك
وعليه دم ومن نذر حج او عمرة لزم فعله بنفسه فان كان مخطوبا
استتاب ويستحب تعجيله في اول الامكان فان تمكن فاخر فمات
حج عنه من ماله وان نذر الحج عامه وامكنه لزم فان منع مرض
او عذر وجب القضاء او عدا في الاظهر او صلاة او صوما وقت منعه

قلا

مرض او عدا وجب القضاء او عدا يلزمه حمل الى مكة والتصدق به على
من بها او التصديق على اهل بلد معين يلزم او صوما في بلد لم يتعين
وكذا صلوة الا المسجد الحرام وفي قول مسجد المدينة والا قصر قلت
الاظهر تعينه كما للمسجد الحرام والله اعلم او صوما مطلق في يوم او ايام
ثلاث او صدقة فيما كان يطلق عليه الاسم او صلوة في ركعتان
وفي قول ركعة فعلى الاول يجب القيام فيهما مع القدرة وعلى الثاني
لا او عتق فعلى الاول رتبة كفارة وعلى الثاني رتبة قلت الثاني
هذا اظهر والله اعلم او عتق كافرة معينة اجزاءه كاملة فان عتق ناقصة
تعتت او صلوة قاعا لم يجز قاعا بخلاف عكسه او طول وقراءة
الصلوة او صورة معينة او الجماعة يلزمه والصحح انعقاد النذر بكل
قرينة لا تجب ابتداء لعبادة وتشجيع جنازة والسلام **فصل**
القضاء هو فرض كفاية فان تعين لزم طلبه الا فان كان غيره صحيح
وكان يتولاه فلم يفضول القبول وقيل لا يكره طلبه وقيل يحرم وان كان
مثله فلم يندب التخلي ان كان حاملا ليرجوه لنشر العلم او
محتاجا الى الرزق والا فالاولى تركه قلت ويكره على الصحيح والله اعلم

والاعتبار في التعيين وعدمه بالنسبة لخاصة وشروط القاض مسام مكلف حرج عدل
ذكر سميع بصير ناطق كاف مجتهد وهو ان يعرف من القرآن والسنة ما
يتعلق بالاحكام وخاصة وعامة وبجملة ولما سألته ومنسوخ ومتواتر
السنة وغيره والمتصل والمرسل وحال الرواية قوة وضعفها ولسان العرب
لغة ونحوها واقوال العلماء من الصحابة فمن بعدهم اجماعا واختلافا والقياس
بانواعه فان تعذر جمع الشروط فولي سلطان لم شوكة فاسقا ومقلدا
نقد قضاءه للضرورة ويندب للامام اذا ولى قاضيا ان ياذن له
في الاستخلاف فان نهاه لم يستخلف فان اطلق استخلف فيما لا يقدر
عليه لا غيره في الاصح وشروط المستخلف كالقاضي لان يستخلف في امر خاص
كسما ع بينة فيكفي علمه بما يتعلق به ويحكم باجتهاده او اجتهاد مقلده
ان كان مقلدا ولا يجوز ان يشترط عليه خلافة ولو حكم خصمان رجلا
في غير حد لله تعالى مطلق بشرط اهلية القضاء وقبول لا يجوز
وقيل بشرط عدم قاض بالبلد وقيل يختص بمال دون قصاص
ونكاح ونحوها ولا ينفذ حكمه الا على راضيه فلا يكفي رضا قاتله ضرب
دية على عاقلة وان رجع احدهما قبل الحكم امتنع الحكم ولا يشترط

الارض بعد الحكم في الاظهر ولو نصيب قاضيين ببلد وخصر كلاهما كان او
منه او نفع جان وكذا ان يخص في الاصح الا ان يشترط اجتماعهما على الحكم
حين قاض او اغمض عليه او عمر او ذهب اهلية اجتهاده و
ضبطه بغفلة او نسيان لم ينفذ حكمه وكذا لو فسق في الاصح فان رأت
هذه الاعمال لم يعد ولاية في الاصح وللإمام عزل قاض ظهر منه خلل
او لم يظهر وهناك وهناك افضل منه او مثله وفي عزله به مصلحة كتسكين
فتنة والآ فلا لكن ينفذ العزل في الاصح والمذهب انه لا ينعزل قبل بلوغه
خبر عزله واذا كتب الامام اليه اذ اقرات كتابي فانت معزول فقرأه
انعزل وكذا ان قرئ عليه في الاصح ولا ينعزل بموته وانعزال من اذن
له في شغل معين كبيع مال ميت والاصح انعزال نائبه المطلق ان
لم ياذن له في الاستخلاف او قيل له استخلف عن نفسك او اطلق فان
قبل استخلف عنه فلا ولا ينعزل قاض بموت الامام ولا ناظر يتيم
ووقف بموت قاض ولا يقبل قوله بعد انعزاله حكمت بكذا فان شهد
مع آخر بحكمه لم يقبل على الصحيح او بحكم حاكم جائز الحكم قبلت في
الاصح ويقبل قوله قبل عزله حكمت بكذا فان كان في غير محل ولاية

تكمعزول ولوا دعي شخص على معزول انه اخذ ماله برشوة او شهادة
عبدین مثلا احضر وفضلت خصوصتها وان قال حكم بعبدین ولم
يذكر مالا احضر وقيل لا حتى تقوم ببيته بدعواه فان حضر وانكر
صدق بلايين في الاصح قلت الاصح يمين والله اعلم ولوا دعي على
قاضي جور فحكم له يسمع ويشترط بيته وان لم يتعلق بحكمه حكم
بينه ما خليفته او غير ليكتب الامام لمن يوليه ويشهد شاهدين
يخرجان معه الى البلد يخبران بالحال وتكفي الاستفاضة في الاصح لا مجرد
كتاب على المذهب ويبحث القاضي عن حال العلماء البلد وعدول وديل
يوم الاثنين وينزل وسط البلد وينظر اول في اهل الجسر فمن قال
حبست بحق آدمي او ظلمنا فعلى خصم حجة فان كان غائبا يكتب اليه
ليحضرم الا وصاياا فمن ادعى وصاية سئل عنها وعن حاله وتضمن
من وجهه فاسقا اخذ منه او ضعيفا عضده بمعين ويتخذ
مركبا وكاتبيا ويشترط كونه مسلما عدلا عارفا بكتابة محاضر وسجلات
ويستحيت نفاة ووفور عقل وجودة خط ومرتجما وشرط عدالة
وحرية وعدد والاصح جواز اعم واشترط عدد في اسماع قاض

به صمم ويتخذ دارة للتأديب وسجنا لاداء حق ولتعزير وتحت
كون بجملة فيصحا بان مصونا من اذي حرم وبرد لا يقابل الوقت والقضا
لا سجد او يكره ان يقض في حال غضب وجوع وشبع مغطين وكل حال
يسود خلقه ويندب ان يشاور الفقهاء وان لا يشتري ويبيع بنفسه
ولا يكون له وكيل معروف فان اهدى اليهم لم خصومة او لم يهد
قبل ولا ية حرم قبولها وان كان يهدي ولا خصومة جاز يقدر
العادة والاولى ان يثيب عليها ولا ينفذ حكمه لنفسه ورقيقه وشريكه
في المشتري وكذا اصله وفرعه على الصحيح وبحكم له ولهؤلاء الامام او قاض
آخر وكذا نائبه على الصحيح واذا اقر المدعي عليه او نكل فخلق المدعي
وسأل القاضي ان يشهد على اقراره عنده او يمينه او الحاكم بما ثبت
او الاشهاد به لزمه وان يكتب له محضر بما جرى من غير حكم او سجلا
بالحكم استحيات اجابته وقيل يجب وتستحيات شختان احدهما
له والاخرى تحفظ في ديوان الحكم واذا حكم باجتهاد ثم بان خلاف
نقد الكتاب او السنة او الاجماع او قياسا رجلى نقض هو وغيره لا
خفى والقضاء ينفذ ظاهر الا باطنا ولا يقضي بخلاف علمه بالاجماع

والأظهر أنه يقض بعله الآ في حدود التعمد ولو راي ورقة فيها حكمه أو
شهادة أو شهد شاهدان الذي حكمت أو شهدت بهذا لم يجر عليه ولم
يشهد حتى يتذكر وفيهما وجه في ورقة مصونة عندهما وله الخلف على الحق
حق أو ادعيه اعتمادا على خط موثق إذا وثق بخطه وأمانته والصحح
جواز رواية الحديث بخط محفوظ عنده ليسقين
الخصمين في دخول عليه وقيام لهما واستماع وطلاقة وجه وجواب
سلام ومجلس والاصح رفع مسلم عن ذلك من فيه وإذا جلسا فلا ان يسكت
وان يقول ليتكلم فإذا ادعى المدعي طالب خصمه بالجواب فان اقر فذاك
وان انكر فله ان يقول للمدعي الذي بينته وان يسكت فان قال لي بينته واريد
تخليفي فله ذلك ولا بينته الى ثم احضرها قبلت في الاصح وإذا اذم
خصوم قدم الاسبق فان جهل او جاء معا فزع ويقدم مسافرون
مستوفزون ونسوة وان تاخير واما لم يكثر ولا لا يقدم سابقو
قارع الابدعوى ويجزم اتخاذ شهود معينين لا يقبل غيرهم وإذا
شهد شهود فزعي عدالة او فسق عمل بعلمه والآ وجب الاستزكا
بان يكتب ما يتميز به الشاهد والشهود له وعليه وكذا قد لا الدين

على

على الصحيح ويثبت به مكرها ثم يشافهه المزمع بما عنده وقيل يكون كناية
وشرط كاشاهد مع معرفة البرج والتعديل وخبث باطن من يعد
له الصحة او جوار او معاملته والاصح استراطة لفظ شهادة وانه لا يكون هو
عدل وقيل لا يزيد على ذلك ويجب ذكر سبب البرج ^{والتعديل} ويعتقد في المعاينة
او الاستفاضة ويقدم على التعديل فان قال المعدل عرفت بسبب البرج
وثاب منه واصلح قدم والاصح انه لا يكون في التعديل قول للمدعي عليه
هو عدل وقد غلط القضاء على الغائب هو جائز ان كان
عليه بينة وادعى المدعي جوده فان قال هو متسلم تسمع بينته
وان اطلق فالاصح انها تسمع وانه لا يلزم القاطع نصيب مستحق ينكر على
الغائب ويجب ان يحلف بعد البينة ان الحق ثابت في ذمته وقيل يستحب
ويجزيان وفرد عوى على صبي او مجنون ولو ادعى وكيل على الغائب
فلا تخليف ولو حضر المدعي عليه وقال لو قيل المدعي ابراني موكلا
امر بالتسليم وإذا ثبت مال على غائب ولم مال حاضر قضاه الحاكم منه والآ
فان سئل المدعي انها الحال الى قاضي بلد الغائب اجابه فينهى سماع
بينته ليحكم بها ثم يستوفي او كما يستوفي والانه ان يشهد عدلين

✓

بذكر ويستحق كتاب به يذكر فيه ما يتميز به المحكوم عليه ويختتمه وشهد ان
عليه ان اكره ان قال لست المستحق في الكتاب صدق بيمينه وعيا المدعي
ببينة بان هذا المكتوب اسمه ونصبه فان اقامها فقال لست المحكوم
عليه لزم الحكم ان لم يكن هناك مشاركة له في الاسم والصفات
وان كان احضر فان اعترف بالحق طويل ترك الاول والآخر
الى الكاتب ليطلب من الشهود زيادة صفة متميزة ويكتبها ثانيا
ولو حضر قاض بلد الخائب ببدا الحكم ففسا فهو يحكمه ففي امضا
يه اذا عاد الى ولاية خلاف القضاء بعلمه ولو ناداه في طرفي
ولا يتيها امضاه وان اقتص على سماع ببينة كتبت سمعت ببينة
على فلان ويسميها ان لم يعد لها والا فلا صح جواز ترك التسمية
والكتاب بالحكم عيسى مع قرب المسافة وبسماع البينة لا يقبل
على الصحيح الا في مسافة قبول شهادة على شهادة

ادعي عينا غائبة عن البلد يؤمن اشتباهاها كعقار وعبد ورس
معروفات سمع ببينته وحكم بها وكتب الى قاضي بلد المال ليسلمه
للمدعي ويعتمد في العقار حدوده او لا يؤمن فالأظهر سماع البينة

ويبالغ

ويبالغ المدعي في الوصف ويذكر القيمة وان لا يحكم بها بل يكتب الى
قاضي بلد المال بما شهدت به فيناخذه ويبعثه الى الكاتب ليشهد واطل
عينه والاظهر انه يسلمه الى المدعي بكفيل ببينة فان شهد واجبعينه
كتب ببراءة الكفيل والافعل المدعي مؤنة الرد او غائبة عن المجلس
لا للبلد امر بالحضار وما يمكن احضاره ليشهد واجبعينه ولا يسمع
شهادة بصفة واذا وجب احضاره فقال ليس بيدي عين بهذه
الصفة صدق بيمينه ثم للمدعي القيمة فان نكل فخلق المدعي القيمة
او اقام ببينة كل في الاحضار وحبس عليه ولا يطلق الا باحضار
او ادعي تلف ولو شك المدعي هل تلفت العين فيدعي قيمة ام لا فيدعي
عيها فقال غضبت مني كذا فان بقى لزمه الردة والا فقيمة سمعت
دعواه وقيل لا بل يدعيها ثم يحلف ثم يدعي القيمة ويجريان فيمن
دفع ثوبه للدال ليبيع فحده وشك هل يباع فيطلب الثمن ام
اتلف فقيمته ام هو باق فيطلبه وحيث اوجبت الاحضار فيثبت
للمدعي استقرت مؤنته على المدعي عليه والا فمؤنة الرد
على المدعي الغائب الذي يسمع البينة ويحكم عليه من مسافة

بعيدة وهي التي لا يرجع منها مبتلا الى موضع ليلا وقبل مساهلة قصر ومن
بقية كحاضر فلا تسمع بغير بيعة ولا يملك حصوة الا لتورية
او تغزوه والاظهر جواز القضاء على غائب في قصاص وحق قدان
وسنة في حد الدعا ولو سمع بيعة على غائب فقدم قبل الحكم لم يستعد
بل يحبره ويمكنه من جرح ولو عزل بعد سماع بيعة ثم روى وجبة
الاستعادة واذا استعدى على حاضر باليد لا يحضر لدفع ختم
طبي رطب او غيره او يبرئ كذلك فان امتنع بلا عذر احضره باعوان
السلطان وعذره او غائب في غير ولاية فليس له احضاره او فيها
وله هناك نائب لم يحضره بل يسمع بيعة ويكتب اليه اولانايب
فالاصح يحضره من مسافة العدى فقط وهي التي يرجع منها مبتلا
ليلا وان المدة لا تحضر وهي من لا يكثر خروجها لحاجات

القسمه قد يقسم الشركاء او منصوب بهم او منصوب
الامام وشرط منصوب ان يكون عدل حر يعلم المساحة والمساكن فان
كان فيها تقويم وجب قاسمان والا فقايم وفي قول اثنان والامام
جعل القاسم حاكما في التقويم فيعمل فيه بعدلين ويقيم بعمل

الامام زرق منصوب من بيت المال فان لم يكن فاجرة على الشركاء
فان استأجروا وسن كل قدر الزوم والا فالاجرة موزعة على
المصصر وفي قول عمار وسن ثم ما عظم الضرر في قسمته كدعوة ونوب
نقسين وروحي حتى ان طالب الشركاء كلهم قيمته لم يجيبهم القاضي
ولا يمنعهم ان قسموا بانفسهم ان لم تبطل منفعة كسيف يكسر وما يبطل
نفو المقصود كحام وطاحونة صغيرين لا يجاب طالب قسمته في الاصح
فان امكن جعله حامين اجيب ولو كان له عشر دار لا تصلح لسكنى و
الباقى لاخر فالاصح اجبار صاحب العسر بطالب صاحبه دون عكسه ومالا
يعظم الضرر قسمته انواع احدها بالاجزاء كمثلي سودا ومتفقه لا
بنية وارض مشبهة الاجزاء فيجب الممتنع فتعدل السهام كيلا او
وزنا او درعا بعدد الانصباء ان استوت يكتب في كل رفعة اسم
شريك او جزء مميز بحدا وجهته وتدرج في بنادق متساوية ثم
تخرج من لم يحضرها رفعة على الجزء الاول ان كتب الاسماء فيعطى
من خرجت اسمه او على اسم مراد ان كتب الاجزاء فان اختلفت الاسماء
كنصف وثلاث وسدس جزئية الارض على اقل السهام وقسمت كملبق

ويحترق عن تفرق حصته واحد الثاني بالتعديل كارض تحتلوقية اجرائها
 بحسب قوة البناء وقرب الماء ويجبر على ما لا ظهر ولو استودت قيمة دارين
 او حانوتين وطلب جعل كل واحد فلا اجبار او عيب او ثياب من نوع
 اجبر او نوعين فلا الثالث بالرد بان يكون في احد الجانبين يثرا او
 شجرة لا يمكن قسمته فيرد من يأخذه تسط قيمته ولا اجبار فيه وهو
 بيع وكذا التعديل على المذهب وقسمه الاجزاء افرار في الاظهر ويشترط
 في الرد الرضى بعد خروج القعدة ولو ترافيا بقسمه ما لا اجبار فيه اشترط
 الرضى بعد القعدة في الاصح كقولهم ما رضينا بهذه القسمة او بما اخرجت القعدة
 ولو ثبت بيمينه غلط او حيف في قسمة اجبار نقصت فان لم تكن بيمينه
 وادعاه واحد فلا تخليق شريك ولو ادعاه في قسمة تراط وقيلنا في
 بيع فالاصح انه لا اثر للغلط فلا فائدة لهذه الدعوى قلت وان
 قلنا افرار نقصت ان ثبت والا فيخلق شريك والله اعلم ولو استحق
 بعض المقسوم شايوا بطلت فيه وفي الباقي خلاف وتفرق الصفقة
 او من التصيين معين سواد بقيت والا بطلت كتاب
 الشهادات شرط الشاهد مسلم حر مملوك عدل ذو مروة غير متهم

وشرط العدالة اجتناب الكباير والاصرار على صغيرة ومجبر اللعيب
 بالرد على الصحيح ويكره بالشرط نخب فان شرط فيه مال من الجانبين
 فقرار ويباح الحداء وسماعه ويكره الغناء بالا الله وسماعه ومجبر استعمال
 الله من شعاع السرية كطليد وعود وصبح ورمار عراقي واستماعها
 لا يراع في الاصح قلت الاصح تحريمه والله اعلم ويجوز دقوس ختان
 وكذا غيرها في الاصح وان كان فيه جلاجل ومجبر ضرب الكوبة وهي طبل
 طويل ضيق الوسط لا الرقص الا ان يكون فيه تكسر كفعل المختن و
 بياح قول شعرو انشاده الا ان يهجو او يهجو او يعرض بامرأة معتمة
 والمروة تخلو بخلق امثاله في زمانه ومكانه فالاكل في سوق والمسح
 مكشوف الرأس وقبلة زوجة وامه بحضرة الناس واكثر حكايات
 مصحكة وليس فقه قبا، وقلنسوة حيث لا يعتاد واكباب على
 الشرط نخب او غناء او سماعه وادامة رقص بقطرها والامر فيه
 يختلف بالاشخاص والاحوال والاماكن وحرقة دنيئة كحجامة
 وكسر ودخ ممن لا يليق به تسقطها فان اعتادها وكانت حرقة
 ابيه فلا في الاصح والتسمة ان يحترق اليه نفعا او يدفع عنه ضررا

فترد شهادة لعبد ومكاتبه وغيرهم له ميت او عليه حجر فليس او يبا هو
وكيل فيه وبراءة من ضمنه وبجراحة مؤثرته ولو شهد لمؤثر له مريض
او جرح عال قبل الاند مال قبلت في الاصح وترد شهادة عاقله بغير
شهود قتل وغما، مفلسين بفسق بشهود دين آخر ولو شهد الاثنان
بوصية فشهد الشاهدان بوصية من تلك التركة قبلت الشهادة اذ كان
في الاصح ولا تقبل لاصل ولا فرع وتقبل عليهما وكذا عليهما باطلاق
ضرت امهما او قد فها في الاظهر واذا شهد لفرع واجبي قبلت للاجبي
في الاظهر قلت وتقبل لكل من الزوجين والفرع وصديق والداعلم
ولا تقبل من عدو وهو من يبغض بحيث يتمنى زوال نعمته ويحزن
بسروقه ويفرج بمصيبة وتقبل له وكذا عليه في عدوة دين كافر
ومبتدع وتقبل شهادة مبتدع لانكفره لا مغفل لا يضبط ولا مبال
وتقبل شهادة الحسين في حقوق الله تعالى وفيما له في حق مؤكدا كطلاق
وعتق وعفو عن قصاص وبقاء عدة وانقضاءها وحده تعالى
وكذا النسب على الصحيح ومتى حكم بشاهدين فبأن الكافرين او عدينا
او صبيين نقض هو وغيره وكذا فاسقان في الاظهر ولو شهد كافر

او عبد او صبي ثم اعادها بعد كماله قبلت او فاسق تاج فلا
تقبل شهادته في غيرها بشرط اختيارها بعد التوبة مدة يظن بها
صدق توبته وقد رها الاكثر من يستوي بشرط توبة معصية
قولية القول فيقول القاذف قد في باطل وانما فادام عليه ولا يعود
اليه وكذا شهادة الزور قلت وغير القولية بشرط اقلع وندم
وعزم ان لا يعود ورد ظلامة ادين ان تغلقت به والله اعلم فصل
لا يحكم بشاهد الا في هلال رمضان في الاظهر وبشرط الزنا اربعة رجال
والا ثمانية اثنان وفي قول اربعة ومال وعقد مالي كبيع واقالة
وحالة وضمان وحق مالي كخيار واجل جلال او رجل وامرأتان و
غير ذلك من عقوبة الله تعالى اولادهم وما يطلع عليه رجل غالبا ككنكاح
وطلاق ورجوع واسلام ورتة ورجح وتعديل وموة واعسار
ووكالة ووصاية وشهادة على شهادة رجلان وما يختص بمعرفة
النساء اولادهم رجال غالبا كبكاره وولادة وحيض ورضاع وعيوب
تحت الثياب يثبت بما سبق وبارج حشوة ومالا يثبت برجل وامرأتين
لا يثبت برجل وعين وما يثبت بهم ثبت برجل وعين الا عيوب النساء

وتحوها ولا يثبت شيء بأمر اثنين ويؤمن وإنما يحلف المدعى بعد شهادة
شاهده وتقديله ويذكر حلفه صدق الشاهد فإن ترك الحلف
وطلب يمين خصمه فلا ذلك فإن فكر فلا أن يحلف يمين الرد في الاظهر
ولو كان بيده امة وولدها فقال رجل هذه مستولدي علقني بهذا
في ملكي وحلف مع شاهده ثبت الاستيلاء لان نسب الولد وحرية
في الاظهر ولو كان بيده غلام فقال رجل كان لي واعتقته وحلف مع
شاهده فالذهب ان تزعم ومصيره حرا ولو ادعت ورثة مال الموت
واقاموا شاهدا وحلف مع بعضهم واخذ نصيبه ولا يشارك فيه
ويصلح حق من لم يحلف بنكوله ان حضر وهو كامل فان كان غلبا
او ضيئا او مجنونا فالذهب انه لا يقبض نصيبه فاذا زال عنه حلف
واخذ بغير عادة شهادة ولا تجوز شهادة على فعل كزنا وغصير
والطلاق وولادة الاب بالابصار وتقبل من اتم والاقوال كعقد
نشرط سمعها وابصار قائلها ولا يقبل اعنى الا ان يقتر في اذنه
فيتعلق به حتى يشهد عند قاضيه على الصحيح ولو حملها بصيرة
عن شهد ان كان الشهود له وعليه معروف النسب والاسم ومن
سمع

٢٢١
ومن سمع قول شخص اوري فعله فان عرف عينه واسمه ونسبه
شهد عليه في حضوره اسارة وعند غيبته وموته باسمه ونسبه
فان جهل ما لم يشهد عند موته وغيبته ولا يصح تحمّل شهادة
على متقبة اعتمادا على صحتها فان عرفها بعينها او باسم ونسب
جاز ويشهد عند الاداء بما يعلم ولا يجوز التحمل عليها بتعريف
عدل او عدلين على الشر والعمل على خلافه ولو قامت بينة
على عينه بحق فطلب المدعى التسجيل سجل القاض بالحمية
لا الاسم والنسب ما لم يثبتنا وله الشهادة بالتسامع على نسب من
اب وقبيلة وكذا في الاصح وموتة على المذهب لا حق وولا، ووقف
ونكاح وملاك في الاصح عند المحققين والاكثري في الجميع الجواز
والله اعلم بشرط التسامع سماعه من جمع يؤمن نواطينهم على
الكذب قيل يلغى من عدلين ولا تجوز الشهادة على مكر مجرد
يد ولا بيد وتصرف في مدة قصيرة وتجوز في طويلة في الاصح
وبشرط تصرف ملاك من سكنى وهدم وبنيا، وبيع ورهن و
تبنى شهادة الاضمار على طرأين ومخايل الضر والاضاقة

تحمّل الشهادة فرض كفاية في النكاح وكذا الأقرار
 النقص والمالي وكتابة الصك في الأصح وإذا لم يكن في القضية إلا
 اثنان لزمهما الاداء فلو ادعى واحد وامتنع الآخر قال أحدهما
 عصى وإن كان شهود فالاداء فرض كفاية فلو طلب من اثنين لزمهما
 في الأصح وإن لم يكن إلا واحد لزمه أن كان فيما يثبت بشاهد
 يمين والآ فلا وقيل لا يلزم الاداء إلا من تحمّل قصد الاتفاق
 ولو جوب الاداء شرط أن يدعى من مسافة العدوى وقيل بدونه
 مسافة قصر وإن يكون عدلا فإن دعى ذو فسق يجمع عليه قيل أو
 يختلف فيه لم يجز وإن لا يكون معذورا لم يرض وخوّه فإن كان
 أشهد على شهادة أو جئت القاض من يسمعها
 تقبل الشهادة على الشهادة في غير عقوبة وفي عقوبة الأدنى
 على المذهب وتحملها بأن يسترعيه فيقول أنا شاهد بكذا أو
 أشهدك أو أشهد على شهادتي أو يسمعه يشهد عند قاض
 أو يقول أشهد أن فلان على فلان القاض ممن مبيع أو غيره
 وفي هذا وجه ولا يكفي سماع قوله فلان على فلان كذا أو أشهد بكذا

أو غيره

أو عندى شهادة بكذا وليبين الفرع عند الاداء جهة القتل
 فإن لم يبين ووثق القاض بعلمه فلا بأس ولا يصح العمل بالشهادة
 دة مردود الشهادة ولا تحمّل النسوة فإن مات الأصل أو غلب
 أو مرض لم تمنع شهادة الفرع فإن حدث ردة أو فسق أو عدواة
 منعت وجنونه كونه على الصحيح ولو تحمّل مرجع فاسق أو عبقراً فأتى
 وهو كامل قبلت وتكفي شهادة اثنين على الشاهدين وفي قول
 يشترط لكل رجل أو امرأة أو اثنان وشرط قبولها تعذراً وتعذر
 الأصل بموت أو عجز أو مرض يشق حضوره أو غيبته لمسافة عدوى
 وقيل قصر وإن تسع الأصول ولا يشترط أن يركبهم الفرع فإن
 تركوهم قبل ولو شهدوا على شهادة عدلين أو عدول ولم يستوفهم
 لم يجز رجوعاً على الشهادة قبل الحكم امتنع أو جحد
 قبل الاستيفاء مال استوفى أو عقوبة فلا أو جحد لم ينقض فإن
 كان المستوفى قصاصاً أو قتل ردة أو رجماً زناً أو جلدة ومات
 وقالوا تعذرنا فعليه قصاص أو دية مغلظة وعلى القاض قصاص
 أن قال تعذرته وإن مرجع هو وهم فعلى الجميع قصاص أن قالوا



تعدنا فان قالوا اخطانا فعليه نصف دية وعليهم نصف ولو
رجع مري فالاصح انه يضم اذ ولي واحد فعليه قصاص ودية
او مع الشهود فكذلك وقيل هو وهم شركاء ولو شهدا بطلاق باين
او رضاع او لعان ونزق القاي في رجوع ادم الفراق وعليهم مهر مثل
وفي قول نصفه ان كان قبل وطء ولو شهدا بطلاق ورفق رجعا
فقال بينة انه كان بينهما رضاع فلا غرم ولو رجع شهودا
غرموا في الاظهر متى رجعوا كما هم وزرع عليهم الغرم او يحضرون وفي
نصاب فلا غرم وقيل يغرم قسطا وان نقص النصاب ولم يزد
الشهود عليه فقصا وان زاد فقصا من النصاب وقيل من العدد
وان شهد رجل وامرأتان فعليه نصف وهما نصف اذ رجع في رضاء
فعليه ثلث وهن ثلثان فان رجع هو وثنتان فلا غرم والاصح
وان شهد هو واربعة بما لا يقل كرضاع والاصح هو نصف وهن
نصف سواء رجعن معه او وحدهن وان رجعن ثنتان فالاصح
لا غرم وان شهدوا شهود احصان او صفة مع شهود يخلو
طلاق وعنف لا يغرمون الدعوى والبيئات

يشترط

٢٢٢
يشترط
الدعوى عند قاض في عقوبة كقصاص وقذف وان استحق عينها
فله اخذها ان لم يخفى فنته والا وجب الرفع الى قاض او دينار على غير
ممتنع من الاداء طالبه ولا يحل اخذ شي له او على منكر ولا يثبت اخذ
جنس حقه من ماله وكذا غير جنسه ان فقهه على المذهب او على مقت
ممتنع او منكر وله بينة فكذلك وقيل يجب الرفع الى قاض واذا جازى
الاخذ فله كسر باب ونقب جدار لا يصل المال الا به ثم الماخوذ
من جنس يملكه ومن غيره يبيعه وقيل يجب رفعه الى قاض يبيعه
والماخوذ مضمون عليه في الاصح فيضمن ان تلف قبل ملكه ويبيعه ولا
ياخذ فوق حقه ان امكن الاقتصاص وله اخذ مال غيره غريمه والاظهر
ان المدعى من يخالف قوله الظاهر والمدعى عليه من يوافق فاذ اسلم
زوجان بطلاق فاقال اسلمنا معا فالتكاح باق وقالت مرتبانه
مدع ومتى ادعى نقدا اشترط بيان جنس ونوع وقدر وصحة و
تكسر ان اختلفت بهما قيمة او عينا تضبط كحيوان وصفها بصفة
السلم وقيل يجب مع هذا كقيمة فان تلفت وهي متقومة وجب ذكر
القيمة او تكاها لم يكن الاطلاق على الاصح بل يقول نكحتها بولي

مرشد و شاهدی عدل و رضاها ان كاف يشترط ان كانت امة فالاصح
 وجوب ذكر العجز عن طول و خوف عنة او عقد ما ياكسج و هبة كفي
 الاطلاق في الاصح و من قامت عليه بينة ليس له تخليف المدعي فان
 ادعى ادا او ابراء او شراء عين او هبتها و اقباضا حلف على نفسه
 وكذا لو ادعى عليه يفسق شاهده او كذبه في الاصح و اذا استمهل
 ليا في بدافع امهل ثلاثة ايام ولو ادعى روق بالغ فقال الناحر
 فالقول قوله او روق صغير ليس فيه لم يقبل الا بينة او في يده
 حكم لم به ان لم يعرف استينادها الى التقاط فلوانكر الصغير هو
 مميز فانكاره لغو و قيل كالبالغ ولا تسمع دعوى دين مؤجل في الاصح
 اذا اصر المدعي عليه على السكوة عن جواب الدعوى
 جعل كمنكر ناكل فان ادعى عشرة فقال لا تدري في العشرة لم يكن حجة
 بقوله ولا بعضها وكذا يخلف فان حلف على نفي العشرة وانصر عليه
 فناكل فيخلف المدعي على استحقاق دون العشرة بجزء و ياخذ
 و اذا ادعى مالا مضافا الى سبب كترضك كذا كفاه في الجواب لا يستحق
 على شيء او سقعه لا يستحق على شيء او لا يستحق تسليم الشقص

كفاه

ويخلف

ويخلف على حسب جوابه هذا فان اجاب بنفي السبب المذكور عليه
 وقيل له حلف بالتقي المطلق ولو كان بيده رهون او مكرى و ادعاه
 ماله كفاه لا يلزم من تسليمه فلو اعترف بالملك و ادعى الرهن و
 الاجارة فالصحيح انه لا يقبل الا بينة فان عجز عنها وخاف او لا
 ان اعترف بالملك بحده الرهن والاجارة فله في حالته ان يقول
 ان ادعيت ملكا مطلقا فلا يلزم من تسليمه وان ادعيت رهونا
 فاذا ذكره لا يجب اذ ادعى عليه عينا فقال ليس هو لي او هي لرجل
 لا اعرفه او لا بنى الطفل او روق على الفقراء او مسجد كذا فالاصح انه
 لا تنصرف الخصومة ولا تنزع منه بل يخلف المدعي اتمه لا يلزمه التسليم
 ان لم يكن بينة وان اقر به لمعين حاضر يمكن مخاصمته وتخليفه
 سئل فان صدقة صادت لخصومة معه وان كذبه ترك في يد المقر
 وقيل يسلمه الى المدعي وقيل يحفظ الحاكم لظهور ماله وان اقر به
 لغائب فالاصح انصرف الخصومة عنه ويوقوف الامر حتى يقدم
 الغائب فان كان للمدعي بينة قضى بها وهو قضاء على غائب
 فيخلف معها وقيل على حاضر وما قبل او ان عبد به كعقوبة والد دعوى

عليه وعلى الجواب وما لا كارش فعلى السيد فصل تخطيط
 يمين مدعى ومدعى عليه فيما ليس بمال ولا يقصد به مال وفي مال
 يبلغ نصاب زكوة وسبق بيان التعليل في اللعان ويجوز على البتة
 في فعله وكذا فعل غيره ان كان اثباتا وان كان نفيا فعلى نفي العلم
 ولو ادعى دين المورث فقال ابرء في خلق على نفي العلم بالبراءة و
 لو قال جنني عبدا على بما يوجب كذا فالاصح حلف على البتة قلت
 ولو حلفت به يمينك حلف على البتة قطعا والله اعلم ويجوز البتة
 بطلان مؤكدي عتد خطا او خطا اليه وتعتبر بنية القاض المستحلف
 فلو ردى وتناول خلافتها واستثنى بحيث لا يسمع القاض له
 يدفع انه اليمين الفاجرة ومن توجهت عليه يمين لو اقر بمطلوبها
 لزمه فانكر حلف ولا يحلف قاض على تركه الظلم في حكمه ولا شاهد
 انه لم يكذب ولو قال مدعى عليه انا بصي لم يحلف ووجه حتى
 يبلغ واليمين تفيد قطع المصومة في الحال لبراءة فلو حلف ثم
 اقام بينة حكم بها ولو قال المدعى عليه قد حلفني مرة فليحلف
 انه لم يحلفني مكن في الاصح واذا انكل حلف المدعى وقض له

ولا يقف

ولا يقضي بنكوله والتكول ان يقول انا انا كل او يقول لا احلف فان
 سكت حكم القاض بنكوله وقوله للمدعى احلف حكم بنكوله واليمين
 للدودة في قول كبيشة وفي الاظهر كقرار المدعى عليه فلو اقام المدعى
 عليه بعد بينته براءة او ابراء لم يسمع فان لم يحلف المدعى ولم
 يتعلل بشيء سقط حقه من اليمين وليس له مطالبة الخصم وان

تعلل باقامة بينته او مراجعة حساب امهات ثلاثة ايام وقيل ابدان استعمل المدعى عليه
 ابراء ولا يستعمل في ابتداء الجواب امهات الاخر المجلس ومن طوى لم يحلف وقيل ثلاثة

بزكاة فادعى دفعها الى الصاع آخر او غلط خارج الزمان اليمين
 فنكل ونقدت رد اليمين فالاصح انها تؤخذ منه ولو ادعى ولي حتى
 ديناله فانكر وكفل لم يحلف في الوفاء وقيل يحلف وقيل ان ادعى مبا
 شرة بسبب حلفه **فصل** ادعاء عينا في بد ثالث واقام كل
 منها بينة سقطت في قول يستعملان في قول يقسم وتولي يرفع
 وتولي يرفع حتى يتبين او يصطلى ولو كانت في يدها واقاما
 يتبين ببيت كما كانت ولو كانت بيده واقام غيره بها بينة
 وهو بينة قدم صاحب اليد ولا يسمع بينته الا بعد بينة المدعى

ولو ازيلت يده بينة ثم اقام بينة بملك مستند الى ما قبل ازالة
يده واعتذر بحجة شهوده سمعت وقيل لا ولو قال
الخارج هو ملكا اشتريته منه فقال بل ملكا واقاما بينة من قدم
الخارج ومن اقر بغيره بشر ثم ادعاه لم يسمع الا ان يذكر انتقال
ومن اخذ منه مال بينة ثم ادعاه لم يسمع الا ان يذكر انتقال في البيع
والمذهب ان زيادة عدد شهود احدهما لا ترجح وكذا لو كان
لاحد هارجلان والاخر رجل وامرأتان فان كان الاخر شاهدا
يعين برجح الشاهدان والاظهر ولو شهدت احدهما بملك من سنة
والاخر من اكثر فالأظهر ترجح الاكثر ولصاحبها الاجرة والزيادة
الحادثة من يومئذ ولو اطلقت بينة واراحت بينة فالمذهب
انهما سواء وان لو كانت لصاحب متأخرت التأخر ترجح يقدم وانما
لو شهدت بملك مسروق لم تتعرض للحال لم يسمع حتى يقولوا لم
يزل ملكه او لانعام من يلا له ويجوز الشهادة بملكه الآن استقصا
لما سبق من ارشاد شري وغيرهما ولو شهدت باقران امس بالملك
له استدراكه ولو اقلها بملك دابة او شجرة لم يسمع ثمة موجودة

ولا ولا منفصلا ويستحق حمل في الاصح ولو اشترى شيئا فاخذ منه
بينة مطلقة رجح على بايعه بالثمن وقيل لا الا اذا ادعى ملك سابقا
على الشراء ولو ادعى ملكا مطلقا فشهد له مع سبيبه لم يضر وان
ذكر سبيبا وهم سبيبا اخر ضرر **فصل** قال اجرتك البيت بعشرة
وقال بل جميع الدار بالعشرة واقاما بيتين تغارضا وتقول
يقدم المستاجر ولو ادعى شيئا يدنالك واقام كل منهما بينة
انه اشترى ووزن له ثمنه فان اختلف تأريخ حكمه الاسبق والا
تغارضا ولو قال كل منهما بعتك بكذا واقاما هما فان اختلفتا
يخبرهما تغارضا وان اختلف لزم الثمنان وكذا ان اطلقتا او

احدهما الاصح ولو مات عن ابنين مسلم ونصراني فقال
كل منهما مات على ديني فان عرف انه كان نصراني فان اقام
بيتين مطلقين قدم المسلم وان قيدت ان آخر كلامه اسلام
وعكسه الاخرى تغارضا وان لم يعرف دينه واقام كل بينة
انه مات على دينه تغارضا ولو مات نصراني عن ابنين مسلم
ونصراني فقال المسلم اسلمت بعد موته فالمراد بيننا فقال

صدوق
النصراني

النصراني بل قبله صدق المسلم بيمينه وان اقاما معا قدم النصراني
فلما اتفقا على اسلام الابن في رمضان وقال المسلم مات الاب
في شعبان وقال النصراني في شوال صدق النصراني وتقدم بيمينه
للمسلم على بيمينه ولومات عن ابوين كافرين واثنين مسلمين
فقال كل مات على ديننا صدق الاخوان باليمين وفي قول يوقوت حتى
يتبين او يصطط ⁹ ولو شهدت اثنان عتق في مرضه سالما واخرى غائما
وكل واحد ثلث ماله فان اختلفا في تاريخ قديم الاسبق وان اختلفا في تاريخ
وان اطلقا قبل يقع وقيل في قول يعتق من كل نصف قلت المذهب
يعتق من كل نصف والله اعلم ولو شهد احبب انة اوصى بعق سلم
وهو ثلث وارثان حاز ان انة رجع عن ذلك ووصى بعق غانم
وهو ثلث ثبت لغانم فان كان الوارثان فاسقين لم يثبت الرجوع
فيعتق سالما ومن غانم ثلث ماله بعد سالما فصل شرط
القائمين مسلم عدل مجرب والاصح اشتراط حق ذكر لا عدد ولا كونه لا
مدينتا واذا اتدحيا مجهولا عرض عليه وكذا لو اشترى كذا وطء فولدت
ممكنا منها وتنازعا بان وطء آه بشبهة او مشتركة لهما او طء

زوجه وطلق فوطئها اخرجت منه او نكاح فاسد او امته فباعها فوطئها
المشترى ولم يستبرأ واحد منهما وكذا لو وطئ منكوحة في الاصح فاذا
ولدت لما بين سنتين اشهر واربع سنين من وطئها ما وادعاه عرض
عليه فان تخلل بين وطئها حيضة فللثاني الا ان يكون الاول زوجا
في نكاح صحيح وسواء فيهما اتفاقا اسلاما ومرتبة املا **كتاب**
العتق اما يصح من مطلق التصرف ويصح تعليقه واذن انجز
فيعتق كله وصريح تحرير واعتاق وكذا في رقبة في الاصح ولا
يحتاج الى نية ولا يحتاج اليها كنايةته وهو لا ملك له عليك لا
سلطان ولا سبيل لا خدمت انت سائبة انت مولاي وكذا كل
صريح او كناية للاطلاق وقوله لعبد انت حرة ولامته انت حرة صريح
ولو قال عتقتك اليك او خيرتك ونوى تقويص العتق اليه فاعتق
فاعتق نفسه في المجلس عتقا واعتقك على الف وان حرق على الف
فقبل او قال لعبد اعتقني على الف فاجابه عتق في الحال ولزم
الف ولو قال بعنتك نفسك بالف فقال اشتريت فالذهب
صحة البيع ويعتق في الحال وعيله الف والولاء لسيده ولو قال

لحامل اعتقك دون حملك عتقك ولو اعتق عتق دونها ولو كانت لرجل
والرجل الآخر لم يعتق احدهما يعتق الآخر اذا كان بينهما عتق فاعتق
احدهما كله او نصيبه عتق نصيبه فان كان معسر بقى الباقى لشريكه
والاسرى اليه او الى ما ايسر به وعليه قيمة ذلك يوم الاعتاق وتقع
الستراية بنفس الاعتاق وفي قوله بقاء القيمة وقول ان دفعها بان
انها بالاعتاق واستيلاء احد الشريكين المومنين وعليه قيمة
نصيب شريكه وحصة من ماله ومجئى القول في وقت حصول الشراية
فعلى الاول او الثالث لا تجب قيمة حصة من الولد ولا يسرى تدبير
ولا يمنع الستراية دين مستغرق في الاظهر ولو قال لشريكه المومنين
اعتقت نصيبك فعليك قيمة نصيب فانكر صدق بيمينه فلا يعتق
نصيبه واعتق نصيب المدعى باقراره ان قلنا يسرى بالاعتاق
ولا يسرى الى نصيب المنكر ولو قال لشريكه ان اعتقت نصيبك فقصي
حر بعد نصيبك فاعتق الشريك وهو مومنين يسرى الى نصيب الاول
ان قلنا الستراية بالاعتاق وعليه قيمته فلوقال فنصيبى حر قبله
فاعتق المومنين الشريك فان كان المعلق معسرا اعتق نصيب كل

عنه

عنه والولاء لهما وكذا ان كان موسرا وبطلنا الدور والافلا
يعتق شئ ولو كان عبد لرجل نصفه ولاخر ثلثه ولاخر سدسه
فاعتق الاخران نصيبهما معا فالقيمة عليه ما يضافان على المذهب
وشروط الستراية اعتاقه باختياره فلو وردت بعض ولده لم يسرى
والمرضى معسر الا في تلك ماله والمحصرون للميت معسر فلو اوصى
اوصى يعتق نصيبه لم يسر **فصل** اذا ملك اهل تبرع
اصله او فرع عتق ولا يشتري لطفل قريبه ولو وهب له اوصى
له فان كان كاسيا فعلى الولي قبوله ويعتق وينفق موكبيه
والا فان كان الصبي معسرا وجب القبول ونفقته في بيت
المال او موسرا حرم ولو ملك في مرض مائة قريبه بلا عوض
عتق من ثلثه وقيل من راس المال او يعوض بلا محاباة فمن
ثلثه ولا يرث فان كان عليه دين فقبل لا يصح الشراء والاصح
صحته ولا يعتق بل يباع للمدين او بمحابات فقد رها كسبه و
الباقى من الثلث ولو وهب لعبد بعض قريب سيده فقبل وقلنا
يستقل به عتق وسرى وعليه سيده قيمة باقية اذا

فصل عتق في مرض مودة عبدا لا يملك غيره عتق ثلاثة فان كان عليه دين مستغرق لم يعتق شي منه ولو اعتق ثلاثة لا يملك غيرهم قيمتهم سواء عتق احدهم بقرعة وكذا لو قال اعتقت ثلثكم او ثلثكم حر ولو قال اعتقت ثلث كل عبد افرع وقيل يعتق من كل ثلاثة والقرعة ان يؤخذ ثلاث رقاع متساوية يكتب في ثلثين رق و في واحدة عتق وتدرج في بنادق كما سبق وتخرج واحدة باسم احدهم فان خرج العتق عتق ورق الاخران او الرق ورق واخرجت اخرى باسم اخر ويجوز ان يكتب اسمهم ثم تخرج رقعة على الحية فمن خرج اسمه عتق ورقا وان كانوا ثلاثة قيمة واحد مائة واخر مائتان واخر ثلاثة مائة افرع بسهمي رق وسهم عتق فان خرج العتق لذي المائتين عتق ورقا والثلث عتقا ثلثاه او الاول عتق ثم يفرع بين الاخيرين بسهم عتق فمن خرج تم منه الثلث وان كانوا ثلثة وامكذ توزعهم بالعدد والقيمة كسنة قيمتهم سواء جعلوا اثنين اثنين او بالقيمة دون العدد كسنة قيمة احدهم مائة وقيمة اثنين

مائة وقيمة ثلاثة مائة جعل الاول جزوة والاثنان جزء والثلثة جزء وان قدرهم بالقيمة كاربعة قيمتهم سواء فقول يخرجون ثلاثة اجزاء واحد واحد واثنان فان خرج العتق لواحد عتق ثم افرع لثلاثة الثلث او الاثنين ورق الاخران ثم افرع بينهما فيعتق من خرج له العتق وثلث الآخر و قول يكتب اسم كل عبد في رقعة فيعتق من خرج اولها وثلث الثاني قلت الاظهرهما هما الاول ولله اعلم والقولان في استحباب وقيل ايجاب واذا اعتقنا بعضهم بقرعة فظهر مال وخرج كلهم من الثلث عتقوا ولهم كسبهم من يوم الاعتاق ولا يرجع الوارث بما انفق عليهم وان خرج بمظهر عبد آخر افرع ومن عتق بقرعة حكم بعتقه من يوم الاعتاق وتعتبر قيمته حينئذ ولو كسبه من يومئذ غير محسوب من الثلث ومن بقى رقيقا يوم الموت وحسب من الثلثين هو وكسبه الباق قبل الموت لا الحادث بعده فلو اعتق ثلاثة لا يملك غيرهم قيمة كل مائة فكتب لحددهم مائة افرع فان خرج العتق لكاس عتق وله المائة وان خرج لغيره عتق ثم افرع فان خرجت لغيره عتق ثلثه وان خرجت

لاعتق ربع وتبع ربع كسبه **فصل** من عتق عيلد رقيق باعتاده
او كتابه وتدير واستيلااد وقرابة وسراية فولاه له شمر
لعصبة ولا ترث امارة بولاء الامن عتيقها واولاده وعتقاه
فان اعتق عليها ابوها ثم اعتق عبدا مات بعد موت الاب
بلا وارث فماله للبنت والولاء لاعلى العصبة ومن مته رقة فلا
ولاء عليها الا طعتة وعصبة ولونكج عبد مته معتقه فانت
بولد فالولاء له لموت الامام فان اعتق الاب انجرت له مواليه
ولو مات الاب رقيقا وعتق الجدا انجرت له مواليه فان اعتق الجدا
والاب رقيقا انجرت فان اعتق الاب بعده انجرت له مواليه وقيل
بل يبق لمولى الام حتى يموت الاب فينجر له موالى الجدا ولو ملك
هذا الولد اباه جبر وللاء اخوته اليه وكذا وللاء نفسه في الاصح قلت
الاصح المنصوص لا يجتره والله اعلم **كتاب** التدبير
صريحه ان يقول انت حر بعد موتى او اذا مات او متى مات
فانت حرا او اعتقك بعد موتى وكذا دبرك واذا مات مدبر
على المذهب ويصح بكناية عتق مع نية كخائيت سيكر بعد موتى

ويجوز

ويجوز مقيدا كان مت في هذا الشهر او المرض فانت حر ومعلقا
كان دخلت فانت حر بعد موتى فان وجدة الصفة ومما
عتق والآفلا ويشترط الدخول قبل موت السيد فان قال ان
مت ثم دخلت فانت حرا بشرط دخوله بعد الموت وهو
على التراخي وليس للوارث بيعه قبل الدخول ولو قال اذا مت
ومضى شهر فانت حر فالوارث استخدا منه في الشهر لا يبيعه ولو قال
ان شئت فانت مدبر وانت حر بعد موتى ان شئت اشترطت
المشيئة متصلة فان قال متى شئت فللتراخي ولو قال لا بعدهما
اذا متنا فانت حر لم يعتق حتى يموتا فان مات احدهما فليس
لوارثه بيع نصيبه ولا يصح تدبير مجنون وصح لا يميز وكذا
مميز في الاصح ويصح من سفيه وكافر اصله وقد ير امر تدبيره
على احوال ملكه ولو دبر ثم ارتد لم يبطل على المذهب ولو ارتد
للمدبر لم يبطل ولحقى حمل مدبره الى دارهم ولو كان كافرا
عبد مسلم فدبره فقتل وبيع عليه ولو دبر كافرا فاسلم
ولم يرجع السيد في التدبير فخرج من سيده وصرف كسبه اليه

اليه وفي قول يباع وله بيع المدبر والتدبير تعليق عتق بصفه
وفي قول وصية فلو باع ثم ملك لم يعد التدبير على المذهب ولو
رجع عنه بقول كابطلة فسمحة نقضت رجعت فيه صح ان قلنا
وصية والا فلا ولو علق مدبر بصفه صح ^{عتق} وعتق بالاسبق
من الموت والصفه ولو وطء مدبرة ولا يكون رجوعا فان ارادها

بطل تدبيره ولا يصح تدبير ام ولد ويصح تدبير مكاتب وكتابة

مدبر **فصل** ولدت مدبرة من الكناح او زنا لا يثبت للولد

حكم التدبير في الاظهر ولود بر حاملا يثبت له حكم التدبير على
المذهب فان ماتت او رجع في قدبيرها دام تدبيره وقيل ان
رجع وهو متصل فلا ولود بر حمالا صح فان مات عتق دون

الام وان باعها صح وكان رجوعا عنه ولو ولدة المعتق عتقها
لم يعتق الولد وفي قول ان عتقت بالصفه عتق ولا يتبع مدبر

ولاه وجنايته كجناية قن ويعتق بالموت من الثلث كله
او بعضه بعد الدين ولو علق عتقا على صفه تختص بالمرص كان

دخلت في مرض موثق فانت حر عتق من الثلث وان احتمل